السـودان

على مشارف الاستقلال الثاني

الدكتور فيصل عبدالرحمن علي طه



الطبعة الثالثة 2020

دار البرلمان
ص.ب ٣٧٢
الخرطوم

رقم /

في يوم الاثنين ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥

يا صاحب المعالي

قرر مجلس النواب بالاجماع في يوم الاثنين الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ أن يتقدم لمعاليكم بخطاب بالنص التالي :-

"نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعاً نعلن باسم شعب السودان أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ونرجو من معاليكم أن تطلبوا من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الاعلان فوراً"

رئيس مجلس النواب

زعيم مجلس النواب

كاتب مجلس النواب

السودان على مشارف الاستقلال الثاني

1956 - 1954

THE SUDAN ON THE THRESHOLD OF THE SECOND INDEPENDENCE 1954 - 1956

By
DR. FAISAL ABDEL RAHMAN ALI TAHA

السودان على مشارف الاستقلال الثاني

1956 - 1954

المؤلف

د. فيصل عبدالرحمن علي طه

الطبعة الثالثة 2020م

ISBN: 978-9953-0-5250-2
Email: ftaha39@gmail.com

السودان على مشارف الاستقلال الثاني

1954 - 1956

دكتـــور

فيصل عبدالرحمن علي طه

عضو هيئة التدريس بجامعة الخرطوم (سابقاً)

بكالوريوس القانـون (مرتبة الشرف) : جامعة الخرطوم

ماجســتير قـانــون دولـــي : جامعة كمبردج

دكتـــوراه قـانــون دولـــي : جامعة كمبردج

الطبعة الثالثة

2020 م

بسم الله الرحمن الرحيم

«خلال رحلة إنزالهما إلى أسفل، إلتقى العلمان البريطاني والمصري لهنيهة على مدى واحد مع علم السودان في رحلة صعوده إلى الأعلى، عندئذ بلغت القلوب الحناجر، وران صمت مهيب وتسـمر الجمع مشدوهاً، فلم يند عنه صوت ولا حركة تشي بالحياة. وحين عادت إليه الحياة تبين أن العشب تحت أقدامه قد روته الدموع.

ذاك كان حال الجمع ما عدا رجلاً واحداً هو عبدالرحمن بن محمد أحمد المهدي الذي اهتز كله، مـن الرأس إلى أخمص القدم، وتصبب عرقاً، وغُشي عليه. ثم بنظر ذاهل يتطلع إلى السـماء، عاد إلى الوراء سبعة وخمسين عاماً ليتذكر بالعرفان والوفاء رجالاً فاق عددهم أربعة عشر ألفاً قضوا دفاعاً عن الحرية».

SUDAN TIMES
ينـايـر 1956

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسـلام على سيدنا محمد وسائر الأنبياء والمرسلين، وبعد

يـؤرخ هذا الكتاب للفـترة التي بدأت في يناير 1954 وانقضت في ديسـمبر 1955. بموجـب اتفاقية الحكـم الذاتي وتقرير المصـير التي أبرمتها دولتـا الحكم الثنائي مصر وبريطانيا في 12 فبراير 1953، إجتاز السـودان خلال تلـك الفترة مرحلتين هما المرحلة الانتقالية ومرحلة تقرير المصير. في ثاني هذه المراحل كان على الشـعب السـوداني وفقاً للمادة 12 من الاتفاقية، أن يختار عبر جمعية تأسيسـية منتخبة بين ارتباط السـودان بمصر على أية صورة، أو الاستقلال التام.

لا عجب أن عبرت المادة 12 من الاتفاقية عن مسألة تقرير المصير على نحو ما ذكرنا في الفقرة الفائتة. فالحركة السياسـية السودانية كانت منذ نشأتها منقسمة إلى تيارين: تيار يدعو لاسـتقلال السـودان التام، وتيار آخر يدعو لأنماط غير متجانسة من الاتحاد مـع مصر. بنفس القـدر كان هناك اختلاف في رؤئ دولتي الحكم الثنائي بشـأن مصير السودان. فعملاً بتوصيات لورد ملنر في سنة 1920، انتهجت بريطانيا في السودان سياسة ترمي لأن يتطور السـودان مسـتقلاً عن مصر، وأن يكون لأهله عندمـا يبلغون مرتبة الحكـم الذاتي الكامل حـق تقرير المصير. وإبان العهد الملـكي في مصر كانت حكومات ذلـك العهد تجادل بأن حق تقرير المصير لا يرد على حالة السـودان لأنه جزء لا يتجزأ من مصر .

يُحسب لحكومة ثورة 23 يوليو أنها اعترفت بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره. غير أن هذا لم يكن يعني أن مصر قد تخلت عن السـودان. فقد توهمت تلك الحكومة بـأن تجميع الأحزاب التـي تدعو للاتحاد مع مصر في حزب واحـد هو الحزب الوطني الاتحادي، سيحسـم عملية تقريـر المصير لصالح خيار الارتباط مع مصر. واسـتبشرت حكومـة ثورة 23 يوليو خـيراً عندما حقق الحزب الوطني الاتحـادي بدعم مصر المالي

والإعلامي نصراً كاسحاً في الانتخابات التي أُجريت تحت إشراف دولي في نوفمبر وديسمبر 1953،وعندما أصبح رئيس ذلك الحزب، إسماعيل الأزهري، رئيساً لوزراء السودان في 9 يناير 1954. ثم أعقب ذلك انتقال سلمي ومنظم للسلطة الداخلية من أيادي بريطانية إلى حكومة سودانية تدعو للاتحاد مع مصر. لكن الأمور جرت على غير ما كانت تتوقع أو ترغــب حكومة ثــورة 23 يوليو. إذ في أبريل 1955 أعلن الحــزب الوطني الاتحادي انحيازه لخيار استقلال السودان التام.

إن الفترة التي نؤرخ لها ربما تبدو قصيرة بحساب الزمن، ولكنها في واقع الأمر كانت حافلة بالأحداث الجســام والتطورات المثيرة. ونورد هنا على ســبيل المثال لا الحصر من تلك الأحداث والتطورات ما يلي: إســماعيل الأزهري يبلغ مستشار الحاكم العام وليام لوس سراً في فبراير 1954 أن هدفه هو اســتقلال الســودان التام، وقوع حوادث عنف دامية في الخرطوم في أول مارس 1954، الســيد عبدالرحمن المهدي يطالب بريطانيا في مارس 1954 بإعلان اســتقلال الســودان فوراً، مؤتمر جوبا الثــاني في أكتوبر 1954 يقرر الفيدرالية في إطار السودان الموحد، إهتمام مؤتمر جوبا الثاني يتسع ليشمل النوبة والفور والفونج والســود في الخرطوم، الحكومة تطلب مشــورة بريطانيا لـمحاربة الشيوعية، إنشقاقات الحزب الوطني الاتحادي، طرح مشروع الميثاق الوطني، تمرد الفرقة الجنوبية في توريت، تبني الاستفتاء كوسيلة لتقرير المصير، صفقة الأسلحة التشيكية لمصر تعجل باستقلال السودان، بريطانيا تقترح تقرير المصير من داخل البرلمان، فشل محاولة تقرير المصير من داخل البرلمان في 3 نوفمبر 1955. وقد تناولنا كل هذه المسائل وأكثر منها في ستة عشر فصلاً ومقدمة وخاتمة.

لقد عولنا في إعداد هذا الكتاب بصفة رئيســة على الوثائق البريطانية المتاحة للقراء والباحثين في الإرشــيف القومــي للمملكة المتحدة في كيو قاردنز. هــذه الوثائق عبارة عــن برقيات ورســائل ومحاضر وتقارير تــرد إلى وزارة الخارجيــة البريطانية من ثلاث جهات هي مكتب الحاكم العام، ومكتب المفوض التجاري للمملكة المتحدة بالخرطوم، والســفارة البريطانية بالقاهرة. تتســم هذه الوثائق بقدر كبير مــن الدقة والموضوعية فيــما يُذكر فيها مــن حقائق ومعلومــات. ولا يعقل أن تكون غير ذلــك لأن وارد تلك

الجهات الثلاث كان يشكل المادة الخام التي تستخدم لإعداد السياسات وصنع القرارات البريطانية التي تخص السودان. ولا يقدح في موثوقية هذه الوثائق أن المرء قد يختلف أحياناً مع بعض التنبؤات والاستنتاجات التي قد تذكر فيها. ومما يؤسف له حقاً أنه لم تتوافر بعد الوثائق المصرية عن الفترة التي يؤرخ لها هذا الكتاب، فلو توافرت لكان مفيداً مضاهاتها بما يقابلها من الوثائق البريطانية.

اطلعنا كذلك ضمن المجموعة الخاصة لمحمود صالح عثمان صالح على أوراق وليام لوس المتصلة بالفترة التي يؤرخ لها هذا الكتاب. وهي في مجملها رسائل شخصية كان لوس يتبادلها مع وكيل حكومة السودان بلندن وترد فيها تفاصيل وحقائق ومعلومات وانطباعات قد لا تذكر في المراسلات الرسمية، أو قد تُذكر بشكل مبتسر. وأوراق لوس هذه متاحة الآن للباحثين في إرشيف السودان بجامعة درم. وقد تفضل ابنه لورد لوس وأذن لي بالحصول على نسخة من إحدى صور والده المحفوظة في الإرشيف ونشرها في هذا الكتاب.

وأفدنا كثيراً من مطالعة الصحف السودانية والمصرية التي تغطي الفترة التي يؤرخ لها هذا الكتاب. فقد أتاح لنا ذلك الوقوف على بيانات الأحزاب السودانية، ومقررات اجتماعاتها، وما يلقي قادتها من خطب، أو يدلون به من تصريحات.

قد يؤخذ عليّ الإهتمام بالتفاصيل. وكما قلت من قبل أقول الآن إن التفاصيل تعين على رؤية الأحداث في سياقها والحكم عليها بظروف زمانها. وأضيف أن التفاصيل تبث الحياة في الحدث التاريخي.

وأخيراً أود أن أعبر عن تقديري وشكري للتعاون الذي لقيته من العاملين بإرشيف المملكة المتحدة القومي بكيو قاردنز، والعاملين بقاعة القراء والباحثين بدار الوثائق القومية بالخرطوم، وإدارة الدوريات بدار الكتب القومية بالقاهرة، وجين هوقان مسؤولة إرشيف السودان بجامعة درم.

وأنا مدين بالشكر والتقدير لكل الأصدقاء والزملاء الذين قدموا لي العون في جميع مراحل إعداد هذا الكتاب.

وأذكر بالشـــكر صالـــح فرح عبدالرحمـــن، وزوجتي بدور عبدالمنعـــم عبداللطيف، وعبدالجبار أبوبكر، وابني عبدالرحمن، الذين اطلعوا على مســـودة هذا الكتاب وأبدوا ملاحظات ومقترحات قيمة. وابنتي نوار التي تولت مهمة المسح الضوئي للصور.

وأســـدي شـــكري لفواز أرناؤوط الذي قام بتصميم الغلاف ولمنصور نعيم الذي قام بصف الكتاب على الحاسوب وتنفيذه .

في البداية والنهاية أتحمل وحدي تبعة ما كتبت، وأستغفر الله من الخطأ والزلل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أبوظبي في 10 يونيو 2020م

الموافق 18 شوال 1441هـ

فيصل عبدالرحمن علي طه



محتويات الكتاب

الفصل الأول

تمهيد

1- اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان 12 فبراير 1953[1]

(أ) عرض عام لأحكام الاتفاقية

نصت الاتفاقية على أن تسبق تقرير المصير فترة انتقال لا تتعدى ثلاثة أعوام يمـارس فيهـا السـودانيون الحكم الذاتي الكامـل وتعتبر تصفية للإدارة الثنائيـة [2]. وحتى يتم تقرير المصير يحتفظ بسـيادة السـودان للسودانيين [3]. تبدأ فترة الانتقال في اليوم المعين Appointed Day The وهو اليوم الذي يشـهد فيه الحاكم العام كتابة بأن مؤسسـات الحكم الذاتي وهي مجلس الوزراء ومجلس النواب ومجلس الشيوخ قد تم تكوينها [4].

بغية توفير الجو الحر المحايد لتقرير المصير، فقد أنشـأت الاتفاقية «لجنة سودنة»[5] عهد إليها بموجب الملحق رقم 3 للاتفاقية بسـودنة الإدارة والشرطة وقوة دفاع السودان وغيرهـا من الوظائـف التي قد تؤثر على حرية السـودانيين عند تقريـر المصير، وحدد الملحق 3 فترة ثلاثة أعوام كحد أقصى لإتمام أعمال اللجنة [6]. وسنبسط القول حول هذه اللجنة في الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب.

بموجـب الاتفاقية تنتهي فترة الانتقال عندما يتخذ البرلمان قراراً يعرب فيه عن رغبته اتخـاذ التدابير لتقرير المصـير، ويخطر الحاكم العـام الحكومتـين البريطانية والمصرية بذلـك[7]. وفور اتخـاذ هذا القرار يبدأ إجلاء القوات المصرية والبريطانية عن السـودان. وتعهـدت الحكومتان المصرية والبريطانية بإتمامه خلال ثلاثة أشـهر[8]. وتقوم الحكومة القائمة آنذاك بوضع مشروع قانون لانتخاب جمعية تأسيسية، يقره البرلمان ويوافق عليه الحاكم العام بالاتفاق مع لجنته - أي لجنة الحاكم العام [9].

أخضعـت الاتفاقية التدابير التفصيلية لتقرير المصير بما في ذلك الضمانات التي تكفل حيـدة الانتخابات وأي تدابير أخـرى تهدف إلى تهيئة الجو الحـر المحايد لرقابة دولية. والتزمت الحكومتان البريطانية والمصرية بقبول توصيات أي هيئة تُشكل لهذا الغرض[10].

أوكلت الاتفاقية للجمعية التأسيسية أن تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ وأن تعد دستوراً للسودان يتواءم مع القرار الذي يُتخذ في هذا الصدد، كما تضع قانوناً لانتخاب برلمان سوداني دائم. وإزاء مصير السودان فقد نصت الاتفاقية على أن يتقرر مصير السودان بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة أو أن تختار استقلال السودان التام [11].

(ب) سلطات الحاكم العام

نصت الاتفاقية على أن يكون الحاكم العام إبان فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا في السودان على أن يمارس سلطاته وفقاً لقانون الحكم الذاتي بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام[12]. ونصت كذلك على أن يظل الحاكم العام مسؤولاً مباشرة أمام الحكومتين المصرية والبريطانية فيما يتعلق بالشؤون الخارجية[13]. ونصت المادة 11 من قانون الحكم الذاتي على أن تبقى القيادة العسكرية العليا لدى الحاكم العام الذي يكون القائد الأعلى لقوة دفاع السودان. وأما مسألة القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية «عند إتمام سحب القوات المسلحة المصرية والبريطانية من السودان وفي الفترة التي تعقب هذا الإنسحاب»، فقد اتفقت الدولتان بموجب مذكرات متبادلة أُلحقت بالاتفاقية، على أن تبحثها اللجنة التي ستشكل فيما بعد بموجب المادة 10 من الاتفاقية لتشرف على إجراءات تقرير المصير. وسيرد في الفصل الرابع عشر أن تفسير تلك المذكرات أثار خلافاً بين دولتي الحكم الثنائي.

بمقتضى المادة 2 من الملحق رقم 1 للاتفاقية والمادة 12 (3) من قانون الحكم الذاتي فإن للحاكم العام سلطات أخرى اختيارية ولكن يتعين عليه ألا يمارسها إلا بعد الحصول على موافقة لجنته. وسنذكر بعضاً منها في جزء لاحق من هذا الفصل.

(ج) لجنة الحاكم العام

نصت الاتفاقية على أن تُشكل لجنة الحاكم العام من سودانيين اثنين ترشحهما الحكومتان المصرية والبريطانية ويتم تعيينهما بموافقة البرلمان السوداني عند انتخابه. ويكون للبرلمان في حالة عدم موافقته حق تعيين مرشحين آخرين. ويضم تشكيل اللجنة كذلك عضواً مصرياً وعضواً بريطانياً وعضواً باكستانياً ترشح كلاً منهم حكومته[14]. وقد نص الملحق رقم 1 من الاتفاقية على أن تكون رئاسة اللجنة للعضو الباكستاني[15].

رشــحت مــصر لعضوية اللجنة حســين ذو الفقار صبري، ورشــحت بريطانيا لورنس قرافتي - ســميث، ورشحت باكستان ميان ضياء الدين. ولتأخر تلقي ترشيح ضياء الدين فقد شغل موقعه مؤقتاً طيب حسين القائم بأعمال سفارة باكستان في القاهرة[16].

وأما ترشــيح العضوين السودانيين والموافقة على تعيينهما فلم يكن سهلاً. فقد قامت بالترشيحات لجنة مكونة من الأحزاب الشمالية الثلاثة وهي حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي والحزب الجمهوري الاشــتراكي وســميت تلك اللجنة «لجنة الأحزاب المؤتلفة». قدمــت اللجنة في 25 فبراير 1953 قائمة بترشــيحاتها إلى الحاكــم العام وإلى أركان حرب القوات المصرية في السودان، وحسب التصويت الذي أجري في اللجنة فقد كان على رأس القائمة محمد الحســن دياب الذي حصل على ثلاثة أصــوات ويليه إبراهيم أحمد الذي حصــل على صوتين. وحصل كل من ميرغني حمزة وحماد توفيق ومحمد أحمد أبوســن على صوت واحد. ولكن بعد بضعة أيام من التصويت على القائمة إنسحب حماد توفيق لصالح الدرديري محمد عثمان الذي كان يحظى بتأييد الســيد علي الميرغني. وقد إعترض الحزب الجمهوري الاشتراكي على ذلك.

اختار الحاكم العام المرشــحين الذين حصلا على أعلى الأصوات في ترشيحات الأحزاب المؤتلفة وقد كانا محمد الحسن دياب وإبراهيم أحمد. أما الحكومة المصرية فقد اختارت إبراهيم أحمد وبإيعاز من السيد الميرغني اختارت أيضاً الدرديري محمد عثمان الذي كما سبق أن ذكرنا أُضيف إلى قائمة المرشحين بعد انسحاب حماد توفيق[17].

خلال زيارته للســودان في الفترة من 21 إلى 27 مارس 1953 التقى سلوين لويد وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية بالسيد علي الميرغني بحضور ميرغني حمزة الذي تولى الترجمة. وعندما دار الحديث بينهما حول عضوية لجنة الحاكم العام، أبدى الســيد علي تفضيله للدرديري محمد عثمان على محمد الحسن دياب ولكنه طلب من لويد ألا يُعلن ذلك[18]. واســتطاع لويد أن يحصل على موافقة الحزب الجمهوري الاشــتراكي على تعيين الدرديــري محمد عثمان. وقد أوضح قادة هذا الحــزب للويد أن اعتراضهم لم يكن على شخص الدرديري وإنما على الطريقة التي تم بها إدراجه في قائمة المرشحين[19].

سـيرد لاحقاً أن الحزب الحاكم أي الحزب الوطني الاتحادي استخدم أغلبيته البرلمانية لحجـب الموافقة على تعيين إبراهيم أحمد عضواً في لجنة الحاكم العام وتعيين سرسـيو أيرو - عضو الحزب الوطني الاتحادي - بدلاً عنه.

سـبق أن ذكرنا أن للحاكم العام سلطات إختيارية لا يسـتطيع ممارستها إلا بموافقة لجنتـه. وقد ورد بيان هذه السـلطـات في الملحق رقم 1 مـن الاتفاقيـة مادة 2، والمادة 12 (3) من قانون الحكم الذاتي. ومن هذه السـلطات مثـلاً: اختيار الأعضاء المعينين في مجلس الشيوخ، والموافقة على الرئيسين المنتخبين لمجلسي النواب والشيوخ، ومسؤوليات الحاكـم العـام بموجب المادة 100 مـن قانون الحكم الذاتي التي تنـص على أن للحاكم العام مسـؤولية خاصة ليكفل معاملة منصفة لجميع سكان مختلف مديريات السودان، والتعديلات الدستورية بموجب المادة 101، وإعلان حالة طوارئ دستورية بموجب المادة 102 (1).

(د) إعلان حالة طوارئ دستورية

تسوغ المادة 102 (1) من قانون الحكم الذاتي للحاكم العام سلطة إعلان حالة طوارئ دسـتورية إذا إقتنع في أي وقت بسـبب مأزق سياسي أو عدم التعاون أو المقاطعة أنه لا يمكن السـير بإدارة السودان بموجب الدستور. ويشـترط لممارسة هذه السلطة الحصول على موافقة سـابقة من لجنة الحاكم العام. ويترتب على إعلان حالة طوارئ دسـتورية تعطيل البرلمان وتخلي رئيس الوزراء والوزراء عن مناصبهم وتسير إدارة السودان بموجب أوامر يصدرها الحاكم العام. لكن بموجب الفقرة (2) من المادة 102 يجوز للحاكم العام إعلان حالة طوارئ دسـتورية بدون موافقة سـابقة أو لاحقة من لجنته. كل ما تلزمه به هذه الفقرة إزاء لجنته هو التشـاور معها إلى أبعد مدى ممكن. وتنشـأ هذه الحالة إذا اقتنـع الحاكم العام في أي وقت أن كارثة مالية وشـيكة الحـدوث أو أن انهيار القانون والنظام يسـتدعي تدخله المباشر لصالح حسن الإدارة في السودان. وإذا لم توافق اللجنة عـلى الإجراء الذي اتخذه الحاكم العام فعليها أن ترفع الأمر فوراً إلى الحكومتين المصرية والبريطانيـة ويجـوز للحكومتـين أن تطلبا معاً مـن الحاكم العام إنهـاء حالة الطوارئ الدسـتورية وعليه أن يمتثل لذلك فوراً. وإذا رأت إحدى الحكومتين أنه لا يوجد ما يبرر

إستمرار حالة الطوارئ الدســتورية وأبلغت الحاكم العام بذلك وجب عليه إنهاء الحالة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفع اللجنة الأمر للحكومتين.

لم يحدث أن أعلن الحاكم العام حالة طوارئ دستورية بمقتضى المادة 102 من قانون الحكم الذاتي. ولكن ســيرد أن مســألة إعلانها قد أثيرت ثلاث مرات: في أول مارس 1954، ولمواجهة احتمال تنحية إبراهيم أحمد من لجنة الحاكم العام، وعند تمرد الفرقة الجنوبية في توريت في 18 أغسطس 1955.

(هـ) اليسار يعارض الإتفاقية

عــارض الحزب الشــيوعي الاتفاقية ونشر أحد كوادره وهو قاســم أمين ضابط نقابة عمال الســكة حديد كتيباً بعنوان «اتفاقية الســودان في الميزان» عرض فيه لبعض أوجه الاتفاقية وتناولها بنقد وتحليل اتســم في بعض جوانبه بالمبالغــة والتهويل. فمثلاً انتقد قاســم أمين تمثيل أمريكا في لجنة الانتخابات وباكســتان في لجنــة الحاكم العام: أمريكا لأنها تحاول بذلك التســلل إلى داخل الســودان للســيطرة عليه وعلى موارده في الوقت الذي يضعف فيه الاســتعمار البريطاني عالمياً، وباكستان لأنها دولة تابعة للتاج البريطاني ومرتبطة بالمعسكر الغربي وتسعى لتحقيق حلف الشرق الأوسط الإستعماري.

وانتقد الكتيب بحق ســلطات الحاكم العام وبوجه خاص سلطته إعلان حالة طوارئ دســتورية. كما انتقد دوائر الانتخاب غير المباشر لأنها لا تنتج نواباً منتخبين من الشعب مباشرة حســبما استقر عليه الفقه الدســتوري. وفسر الكتيب ترك بحث مسألة القيادة العليا للقوات المســلحة بعد انســحاب القوات البريطانية والمصريــة للجنة الدولية التي ستشرف على إجراءات تقرير المصير، بأنه يعني توسيع النفوذ الأجنبي الأمريكي والبريطاني في الجيش الأمر الذي لا يمكن بوجوده أن يتحقق استقلال وطني نظيف[20].

وأورد كامل محجوب سبباً آخر لمعارضة الحزب الشيوعي للاتفاقية وهو أنها لا يمكن أن تحقق حرية الســودان لأن الحرية لا تحقق إلا عن طريق ثورة دموية. وعن أثر ذلك قال كامل إن القيادة بذلك الموقف عزلت نفســها تماماً لأن جماهير الأعضاء تجاوبت مع فرحة أهل السودان بالاتفاقية وبما تحققه من حرية وإجلاء للنفوذ الأجنبي[21].

على أية حال، في ظل القبول الشـعبي الواسـع الذي لقيتـه الاتفاقية تراجع الحزب الشـيوعي سريعاً عـن موقفه من الاتفاقية. وقـال عبدالخالق محجـوب في تبرير ذلك إن حزبهـم أخطـأ لأنه نظر إلى الاتفاقية مـن زاوية واحدة: «نظـر إلى مزالقها التي قد يسـتغلها المسـتعمرون، وإلى كونها مناورة للمسـتعمرين ليخلقوا وضعاً شرعياً في البلاد لاسـتمرار نفوذهـم، ولم ينظر إليها باعتبارها نتاجاً من نتاج الكفاح الشـعبي الذي كان في الإمـكان أن يثمـر أوفر منها لو تقيدت أحـزاب الطبقة الوسـطى بحلفها في الجبهة الوطنية المتحدة لتحرير السودان. ولكن هذا لا يمنع أن المستعمرين تحت ضغط الحركة الجماهيريـة اضطروا للتراجـع، وأن الاتفاقية تراجع من جانبهم يمكن اسـتغلاله لصالح الشعب السوداني[22]».

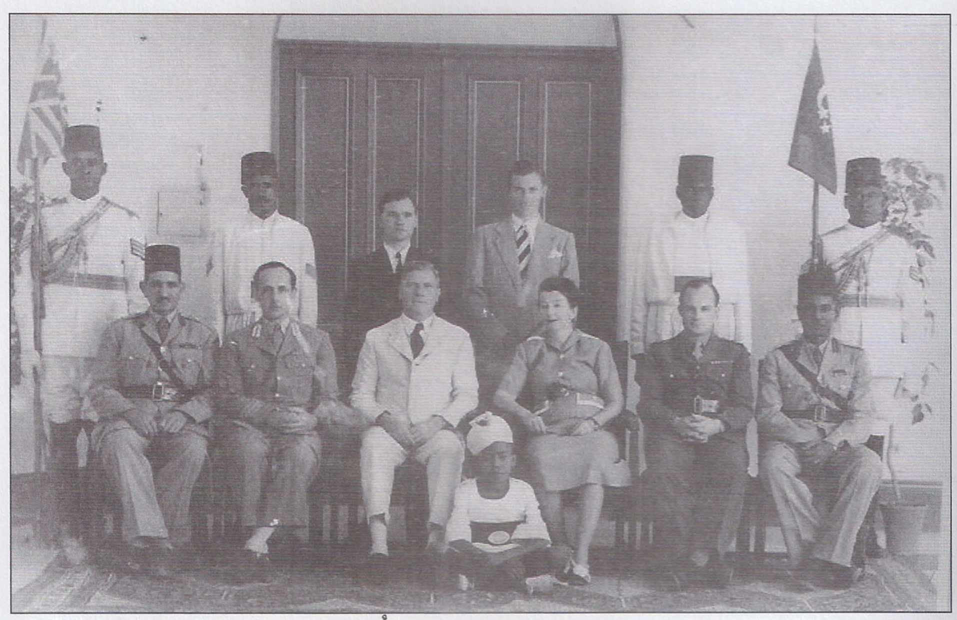
(و) موقف الجنوب من الاتفاقية

لم يشـترك الجنوبيون في المحادثات التي أجرتها الأحزاب الشـمالية مع حكومة ثورة 23 يوليـو في القاهرة في أكتوبر 1952. فمع أن الحزب الجمهوري الاشـتراكي كان الحزب الشـمالي الوحيد الذي يضم في عضويته بعض الجنوبيين إلا أنهم لم يمثلوا في وفد الحزب في تلـك المحادثات، ولا في الاتفاق الذي تمخض عنها. ولم يمثل الجنوبيون كذلك في اتفاق الأحزاب السياسية السودانية الذي وقع في 10 يناير 1953 مع أن الجنوب كان واحداً من المسائل الخمس التي عالجها الاتفاق.

في بيـان صدر في ديسـمبر 1952 اعترضت جماعة أطلقت على نفسـها «لجنة جوبا السياسـية» عـلى التعديلات التي أدخلتها اتفاقيات القاهـرة على مشروع قانون الحكم الذاتي. تكونت لجنة جوبا من 36 شـخصاً يمثلون مراكز جوبـا وتوريت وياي والزاندي. وكانت تضم أيضاً أشخاصاً من مديريتي أعالي النيل وبحر الغزال.

تشـكك بيان «لجنة جوبا السياسـية» في حسن نية قادة الأحزاب السياسية الشمالية وذلـك لإبرامهم اتفاقيات مع الحكومة المصرية بدون استشـارة الجنوب، وبدون اعتبار للاتفاق الـذي توصلوا إليه مع الجنوب في عام 1947 وتم التعبير عن ذروته المنطقية في قانون الحكم الذاتي.

أكد البيان تمسك الجنوبيين بقانون الحكم الذاتي كما أقرته الجمعية التشريعية، وأنهم لـن يقبلوا أي تعديـلات تُدخل عليه بـدون موافقة جهاز تمثيـلي ديمقراطي على هذه



روبرت هاو وعقيلته والياوران وأُسرة السراي

التعديلات. واعترض البيان على رأي أهل الشـمال بإجراء تقرير المصير خلال ثلاثة أعوام لأن الجنـوب «ليس بعد في وضع يؤهله للدخول في إتحاد حر وديمقراطي مع الشـمال. فالجنـوب متخلف عن الشـمال في الوقت الحاضر في مسـتوى التعليم وفي كل مجالات التطور. إن الجنوبيين يرغبون في بقاء الخدمة المدنية الحالية التي ساهمت بشكل رئيس في مستوى التطور الذي بلغه الشمال لتقوم بتوجيه الجنوبيين نحو نفس الهدف».

وانتهـى بيـان «لجنة جوبـا السياسـية» إلى أن الجنوبيين يتطلعـون إلى اليوم الذي سـيتمكنون فيـه من الانضمام إلى الشـمال في سـودان حر ومتحد ومسـتقل «ولكنهم يشعرون بأن هذا لن يتم إلا حينما يصبحون في نفس مستوى الشمال. ولذلك ينبغي ألا تكون هناك فترة محددة لتقرير المصير[23]».

لم تُشـكل أحزاب سياسـية في الجنـوب إلا قبل انتخابات مرحلـة الحكم الذاتي التي أُجريت بموجب المادة 7 من الإتفاقية. وفي يناير 1954 أي بعد الانتخابات اندمج الحزب الجنوبي المتحد والرابطة الجنوبية السياسية ليكونا معاً حزب الأحرار. وقد وقع على إعلان قيـام هذا الحزب 23 عضـواً من أعضاء البرلمان: 16 من مجلـس النواب و7 من مجلس الشـيوخ. جاء في الإعلان أن الحزب أُسـس لحماية مصالح الجنـوب وتجنب الدخول في

الصراع الطائفي. وجاء فيه كذلك أن الحزب يؤمن باستقلال السودان التام وسيعمل مع أي أحزاب شمالية تشاركه هذا الرأي.

أمن حزب الأحرار على الحاجة لقيام علاقات طيبة مع مصر والدول الأخرى. ولكنه أعلن معارضته القوية لأي شكل من الاتحاد مع مصر أو لأي سيطرة أجنبية على السودان. وأعلن كذلك أنه يهدف للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق المتخلفة والتي تشمل الجنوب والنوبة والفور والفونج.

أُسندت رئاسة الحزب لبنجامين لوكي واختير استانسلاوس بياساما نائباً للرئيس وبوث ديو سكرتيراً عاماً وبالو لوقالي أميناً للصندوق. كما ضمت لجنة الحزب في مواقع أخرى غردون أيوم والفريد أُلودو[24].

سيرد في الفصل الخامس أن حزب الأحرار تبنى الدعوة لعقد مؤتمر جوبا الثاني في أكتوبر 1954 الذي قرر قيام اتحاد فيدرالي بين الشمال والجنوب في إطار السودان الموحد.

(ز) مكتب الحاكم العام

عندما أبرمت الاتفاقية كان يشغل منصب الحاكم العام منذ عام 1947 روبرت هاو. وهو أول ديبلوماسي يتولى هذا المنصب. إذ عمل في سفارة المملكة المتحدة في إثيوبيا وفي ديوان وزارة الخارجية بلندن. خولت المادة 103 من قانون الحكم الذاتي الحاكم العام تعيين العدد اللازم من الموظفين لمعاونته في القيام بمسؤولياته. وبموجب هذه المادة عين وليام لوس مدير مديرية النيل الأزرق مستشاراً له للشؤون الدستورية والخارجية. كما عين جون كنريك وجون دنكان مساعدين له. وانتدب من مكتب المحامي العمومي جاك مافروقورداتو للعمل كمستشار قانوني بمكتب الحاكم العام. حري بالذكر أنه كان لوليام لوس إلمام واسع باتجاهات السياسة السودانية وخباياها. فقد عمل في الفترة 1948 - 1950 بالقسم السياسي بمكتب السكرتير الإداري حيث كان مسؤولاً عن الاستخبار السياسي والصحافة وملف مصر[25].

في 16 نوفمبر 1954 أبلغ روبرت هاو وزير الخارجية أنتوني إيدن برغبته في الاستقالة لأسباب شخصية في تاريخ مبكر من عام 1955. قُبلت إستقالة هاو وأخلى منصب الحاكم العام في 3 يناير 1955. وفي 6 يناير 1955 أصدر مجلس الوزراء المصري مرسوماً بتوقيع

رئيســه جمال عبدالناصر بقبول استقالة هاو وتعيين الإسكندر نوكس هيلم خلفاً له وهو أيضاً ديبلوماسي شغل عدة مناصب في الخارج كان آخرها سفير المملكة المتحدة بتركيا[26].

2- الحركة السياسية السودانية

إبــان الفترة التي يتناولها هذا الكتاب، ســيطر على الســاحة السياســية الســودانية إتجاهان: إتجاه استقلالي يدعو لاستقلال السودان التام، واتجاه اتحادي يدعو إلى الاتحاد مع مصر.

كان حزب الأمة أكبر الأحزاب المنادية بإستقلال السودان. أُنشئ هذا الحزب في يناير/ فبراير 1945 كتحالف بين طائفة الأنصار وزعماء العشائر ونفر من الخريجين الذين كانوا ينادون باســتقلال السودان على أساس مبدأ «السودان للسودانيين». نص دستور الحزب على أن غرضه هو العمل للحصول على اســتقلال السودان بكامل حدوده الجغرافية مع المحافظة على العلاقات الودية مع مصر وبريطانيا. تعاون حزب الأمة مع إدارة السودان البريطانية من خلال مؤسسات التطور الدستوري وصولاً إلى الحكم الذاتي الكامل وتقرير المصير[27].

في نوفمبر 1945 أنشأ محمود محمد طه وآخرون الحزب الجمهوري. وقد أُوجز غرض هذا الحزب في ســت نقاط كان أهمها قيام حكومة ســودانية جمهورية ديمقراطية حرة مع المحافظة على السودان بكل حدوده الجغرافية التي كانت قائمة آنذاك[28]. كما أُعلن في ديســمبر 1951 عن قيام حزب جمهوري إشــتراكي وجاء في البند الثاني من دستوره أن أغراض الحزب هي استقلال السودان التام بحدوده الجغرافية، وقيام جمهورية اشتراكية مستقلة[29].

أما الحزب الذي كان يدعو للاتحاد مع مصر عند توقيع اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان في فبراير 1953 فقد كان الحزب الوطني الاتحادي. كان مولد هذا الحزب ثمرة لجهد قام به محمد نجيب رئيس وزراء مصر وصلاح ســالم عضو مجلس قيادة ثورة 23 يوليو 1952 ووزير الارشــاد القومي والدولة لشــؤون الســودان فيما بعد. شمل هذا الجهد إجراء وساطة وعقد مصالحات بين الأحزاب الاتحادية المختلفة بغرض توحيدها في

حزب واحد. إذ أن حكومة ثورة 23 يوليو كانت تعتقد أن هذا التوحيد سيحسم معركة تقرير المصير لصالح خيار ارتباط السودان بمصر الذي نصت عليه المادة 12 من الاتفاقية.

شمل التوحيد حزب الأشقاء (جناح الأزهري)، وحزب الاتحاديين، وحزب الأشقاء (جناح نورالدين)، وحزب وحدة وادي النيل، والجبهة الوطنية، وحزب الأحرار الاتحاديين. وأُعلن عن قيام الحزب الوطني الاتحادي بدار محمد نجيب بالقاهرة بعد اجتماع بدأ في مساء 31 أكتوبر 1952 وامتد حتى فجر أول نوفمبر 1952. أُسندت رئاسة الحزب لإسماعيل الأزهري، والوكالة لمحمد نورالدين، والسكرتارية لخضر حمد (حزب الاتحاديين)، وأمانة الصندوق لخلف الله خالد (الجبهة الوطنية)، واختير الطيب محمد خير (حزب الأحرار الاتحاديين) نائباً للسكرتير، وعبدالوهاب زين العابدين عبدالتام (حزب وحدة وادي النيل) نائباً لأمين الصندوق.

نص دستور الحزب الوطني الاتحادي على أن هدف الحزب هو إنهاء الوضع الحاضر، وجلاء الإستعمار الأجنبي، وقيام حكومة سودانية ديمقراطية في إتحاد مع مصر. وتُحدد قواعد هذا الإتحاد بعد تقرير المصير[30]. من الواضح أن الدستور تجنب تحديد نوع الاتحاد المنشود بل أجل ذلك إلى ما بعد تقرير المصير لأن الأحزاب التي انضوت تحت لواء الحزب الوطني الاتحادي كانت تدعو لأنماط مخلتفة من الاتحاد. فحزب وحدة وادي النيل وحزب الأشقاء (جناح نورالدين) كانا يدعوان لوحدة اندماجية كاملة، وكان الأحرار الاتحاديون فيدراليين، بينما كان حزب الاتحاديين يدعو إلى قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر على نظام الدومنيون. وأما حزب الأشقاء (جناح أزهري) فقد آثر الاحتماء بقرار تقرير المصير الذي اتخذه مؤتمر الخريجين في 2 ابريل 1945 والذي يدعو لقيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري. وحتى اندماجه في الحزب الوطني الاتحادي، فإن حزب الأشقاء (جناح أزهري) لم يفصح عن نوع الاتحاد الذي ينشد[31].

على مسافة بعيدة من كافة الأحزاب الاتحادية كانت تقف الجبهة الوطنية. أسس الجبهة الوطنية مع آخرين الدرديري محمد عثمان وخلف الله خالد وميرغني حمزة وثلاثتهم كانوا من رجال الصف الأول في طائفة الختمية ومن ثقات السيد علي الميرغني وقد عُرف عنهم الميل إلى استقلال السودان عن مصر وبريطانيا. ولكنهم كانوا يرغبون في قيام نوع من الارتباط مع مصر لأنها جار يرجى خيره، ولأن ذلك يحول دون قيام

ملكية محلية يكون على رأسها السيد عبدالرحمن المهدي[32]. ولا عجب أن تفكك الحزب الوطني الاتحادي بدأ بخروج الجبهة الوطنية من الحزب على نحو ما سنورد في الفصل السابع من هذا الكتاب.

إن اختلاف الأحزاب الاتحادية لم يقتصر علي نوع الاتحاد بل تعداه إلى صدق التوجه الاتحادي. فبالنسبة لحزب وحدة وادي النيل[33] وحزب الأشقاء (جناح نورالدين)[34] كان الاتحاد مع مصر عقيدة سياسية. وأما لحزب الأكثرية الجماهيرية ونعني بذلك حزب الأشقاء (جناح الأزهري)، فقد كان الاتحاد مع مصر مجرد أداة للتخلص من الحكم البريطاني. وسيرد في الفصل الثامن من هذا الكتاب أن إسماعيل الأزهري أبلغ وليام لوس مستشار الحاكم العام في 16 فبراير 1954 أن معظم الناس في البلاد شعروا لبعض الوقت أنه من الأسهل والعملي التحالف بشكل مؤقت مع مصر ليتخلصوا من البريطانيين. غير أن هذا لا يعني أنهم كانوا يرغبون في وضع أنفسهم تحت المصريين. وسيرد في نفس الفصل أن الحزب الوطني الاتحادي فقد ثلاثة من مكوناته عندما تحول من مبدأ الاتحاد مع مصر إلى الاستقلال التام. والمكونات الثلاثة هي حزب وحدة وادي النيل، وحزب الأشقاء (جناح نورالدين)، وحزب الأحرار الإتحاديين.

لم ترفع الحركة السودانية للتحرر الوطني (الحزب الشيوعي فيما بعد) شعار وحدة وادي النيل بل تبنت شعار الحركة المصرية للتحرر الوطني الداعي للكفاح المشترك للشعبين المصري والسوداني، وحق الشعب السوداني في تقرير مصيره. وقد وصف عبدالخالق محجوب شعار وحدة وادي النيل بأنه تعبير عن العجز السياسي والاقتصادي للطبقة الوسطى السودانية أكثر منه تعبيراً عن رغبة الجماهير في التحرر من عسف الاستعمار البريطاني [35].

رفضت جماعة الإخوان المسلمين دعوة الاتحاد مع مصر لأنها قامت على العاطفة الجامحة، ولم تكتمل لها عوامل النضج. ولأن الارتباط مع مصر يعني الارتباط بالدكتاتورية العسكرية التي حددت موقفها من الصراع العالمي، ووقفت بجانب الغرب [36].

3- إنتخابات مرحلة الحكم الذاتي

نصت المادة 7 من اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان لعام 1953 على تشكيل لجنة الانتخابات من سبعة أعضاء ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم

العـام بموافقة لجنتـه وعضو مصري وعضو مـن المملكة المتحدة وعضـو من الولايات المتحدة الأمريكية وعضو من الهند تعينهم حكوماتهم على أن يكون العضو الهندي رئيساً للجنة. وقد نص الملحق رقم 2 من الإتفاقية على مهام وسلطات اللجنة وقد كان بضمنها الإشراف على الاعداد للانتخابات وإجراؤها وكفالة حيدتها وكذلك دراسـة مشروع قواعد الانتخابات وإعادة النظر فيه إذا اقتضى الأمر ذلك. من ثم إصدار القواعد اللازمة لإجراء الانتخابات في أقرب فرصة ممكنة بحيث تتم في وقت واحد في جميع أرجاء السودان إذا كان ذلك عملياً.

أصـدر الحاكم العام في 8 ابريل 1953 الإعلان بتعيين لجنة الانتخابات. وطبقاً للمادة 7 عُين الهندي سكومارسن رئيساً للجنة. وعين عبدالفتاح حسن الذي كان يشغل منصب أركان حرب القوات المصرية في السـودان ممثلاً لمصر، وبني الذي كان يشـغل في السابق مراقب الأمن بالسـودان ممثلاً للمملكة المتحـدة، ووريك بيركنز ممثلاً للولايات المتحدة الأمريكية. وعين في اللجنة ثلاثة من السـودانيين هم: عبدالسـلام الخليفة عبدالله الذي كان ينتمي لحزب الأمة وشـغل في الجمعية التشريعية منصـب وكيل الوزارة للداخلية، وخلف الله خالد وكان أميناً لصندوق الحزب الوطني الاتحادي، وغردون بولي من جنوب السودان.

عندمـا أُغلقت قوائـم الناخبين في 30 سـبتمبر 1953 كان عدد الناخبـين الذين تم تسـجيلهم في الدوائـر الإقليميـة 000ر687ر1 ناخب من عدد السـكان المقدر بحوالي 000ر271ر8 نسـمة أي بنسبة 20 في المائة من العدد التقديري للسكان مع ملاحظة أن المـرأة لم تكن تتمتع آنـذاك بحق التصويت إلا في دوائـر الخريجين حيث ضمت قوائم الناخبـين لتلك الدوائر 15 إمرأة. وعندما أُغلق باب الترشـيح بعد يوم 12 أكتوبر 1953 كان عدد المرشـحين في الدوائـر الاقليمية لمجلس النواب 282 مرشـحاً. وقد فاز 10 من هؤلاء بالتزكية.

بـدأ فـرز الأصوات وإعـلان النتائج إبتداءً مـن 28 نوفمـبر 1953. وبحلول يوم 13 ديسـبمر كانـت كل النتائج قد أُعلنت وبذلك اكتملـت أول إنتخابات برلمانية تجرى في السودان. حصل الحزب الوطني الاتحادي على 51 مقعداً في مجلس النواب، وحزب الأمة عـلى 22 مقعداً، والحزب الجمهوري الاشـتراكي على 3 مقاعد، وحـزب الجنوب على 10

مقاعـد، وحزب جنوبي آخـر على مقعدين، والجبهة المعادية للاستعمار (واجهة الحزب الشـيوعي) على مقعد واحد والمسـتقلون على 8 مقاعد.



إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء

في دوائـر الخريجـين صـوت 1849 من الخريجـين المسـجلين وكان عددهم 2247 خريجاً. وقد نال مبارك زروق أكبر عدد من الأصوات يليه محمد أحمد محجوب، فخضر حمـد ثم حسـن الطاهـر زروق فإبراهيم المفتي.

لاحظ وليـام لـوس أن القوة النسـبية لحزب الأمة والحـزب الوطني الاتحادي في مجلـس النواب لا تعكس بأي حـال جملة الأصوات التي حصـل عليها كل من الحزبين في دوائر الإنتخاب المباشر. فقد صوت حوالي 221ر229 ناخب لمرشـحي الحزب الوطني الاتحـادي وحصل على 43 مقعداً. وصوت حوالي 822ر190 ناخب لمرشـحي حزب الأمة ولكنـه لم يحصـل إلا على 22 مقعداً. وأرجع لوس ذلك إلى أن متوسـط عدد الناخبين في مناطق نفوذ الختمية في المدن وفي مديريتي كسـلا والشمالية كان أقل من متوسط عدد الناخبـين في الدوائر الأخرى. وحري بالذكر أن لجنـة الانتخابات لفتت النظر في تقريرها الختامي إلى الاختلافات الشـاسعة في حـجم الـدوائر وأوصت بإعادة توزيعها[37].

4- اليوم المعين: 9 يناير 1954

سبق لنا القول إن اليوم المعين هو التاريخ الذي يشهد فيه الحاكم العام بأن مؤسسات الحكم الذاتي وهي مجلس الوزراء ومجلس النواب ومجلس الشيوخ قد تم تكوينها وهو أيضاً بموجب المادة 9 من الاتفاقية التاريخ الذي تبدأ فيه فترة الإنتقال.

حاولت المعارضة دون نجاح إقناع الحزب الوطني الاتحادي باختيار أشخاص مستقلين لرئاسة مجلسي النواب والشيوخ. ففي أول يناير 1954 أُختير إبراهيم المفتي رئيساً لمجلس

النواب حيث حصل على 54 صوتاً بينما حصل المرشح المستقل عبدالفتاح محمد المغربي على 43 صوتاً. وفي مجلس الشـيوخ حصل مرشح الحزب الوطني الاتحادي أحمد محمد يسن على 34 صوتاً بينما حصل المرشح المستقل أحمد محمد صالح على 14 صوتاً.

وافق الحاكم العام ولجنته على اختيار أحمد محمد يسـن رئيسـاً لمجلس الشـيوخ. ولكنه لم يوافق على اختيار إبراهيم المفتي رئيساً لمجلس النواب لأنه عضو بارز في حزب سياسي وقبلت لجنته ذلك. وانتخب بالاجماع بدلاً عنه بابكر عوض الله الذي كان يعمل قاضياً بالأبيض.

في 6 يناير 1954 انتُخب إسـماعيل الأزهري رئيسـاً للـوزراء إذ حصل على 56 صوتاً. وحصل المرشـح المسـتقل محمد أحمد المحجوب عـلى 37 صوتاً[38]. وحـري بالذكر أن المحجـوب تعاون مع حزب الأمة في إطار الجبهة الاسـتقلالية ولكنه لم ينضم إلى الحزب ويصبح عضواً فيه إلا بعد استقلال السودان في يناير 1956[39].

قدم إسـماعيل الأزهري في مسـاء 8 يناير 1954 أعضاء وزارته إلى الحاكم العام وقد كانت كما يلي: إسـماعيل الأزهري رئيسـاً للـوزراء ووزيراً للداخليـة، محمد نور الدين: الأشـغال، ميرغني حمزة: المعارف والزراعة والري، حماد توفيق: المالية، خلف الله خالد: الدفاع، إبراهيم المفتي: الإقتصاد والتجارة، علي عبدالرحمن: العدل، أمين السيد: الصحة، مبارك زروق: المواصلات، وبولين ألير، وسانتينو دنق وداك دي. ولم تسند للوزراء الجنوبيين حقائب وزارية[40].

يلاحظ أن التشـكيل الوزاري تخطى خضر حمد سـكرتير الحـزب الوطني الإتحادي. وتخطى كذلك اثنين من أقطاب حزب الأشقاء (جناح أزهري) هما يحيى الفضلي ومحمد أحمد المرضي.

5- وكالة الشؤون الخاصة

بموجب محضر متفق عليه اتفقت الحكومتان المصرية والبريطانية على إنشاء منصب وكيل وزارة في السـودان يتولاه سـوداني ليعمل كحلقة اتصال بين الحاكم العام ومجلس

الوزراء الســوداني وتكون مهمته الإعداد لتمثيل الســودان في المؤتمرات الفنية فحســب. عُين لشــغل هذا المنصب عقيل أحمد عقيل الذي كان آنذاك ضمن هيئة تحرير صحيفة «العلم» الناطقة بلسان الحزب الوطني الاتحادي.

عُين خليفة عباس العبيد الذي كان يعمل مديراً لحركة السكة حديد بمنطقة الخرطوم مساعداً لعقيل. وقد ورد في إحدى مراسلات مكتب المفوض التجاري البريطاني بالخرطوم أن خليفة موظف جيد وســيبعث إلى انجلترا في أغســطس 1955 لحضور دورة الملتحقين الجدد بوزارة الخارجية البريطانية بصفة مراقب[41].

ربما تكون وكالة الشــؤون الخاصة النواة الأولي لوزارة الخارجية السودانية. إذ لم تكن للسودان آنذاك في الخارج سوى وكالات في لندن والقاهرة يديرها بريطانيون ويساعدهم ســودانيون ينتدبون من الســلك الإداري ومن الشرطة. وفي صدر الخمســينيات أنشأت حكومة الســودان بصفة غير رســمية مكتبي اتصال Liaison Offices أحدهما في جدة لرعاية شؤون الحجاج السودانيين، والآخر في أسمرا عُهد بأمره إلى محمد عثمان يسن[42]. وقــد ورد في إحدى الوثائــق البريطانية أنه قد أظهر قدراً كبيراً مــن الذكاء والقدرة على التكيف، وفي نهاية كل عام كان يرسل تقارير مفيدة وموزونة [43].

تعتــبر موافقة مصر بموجب المحضر المتفق عليه على تمثيل الســودانيين في المؤتمرات الفنية تطوراً مهماً في الموقف المصري إزاء هذه المســألة. فملحق المادة 11 من معاهدة ســنة 1936 نص على أحكام تتعلق بالطريقة التي تصبح بها الاتفاقيات الدولية ســارية في الســودان، ولكنه لا ينص على مســألة تمثيل السودان في المؤتمرات الدولية، الأمر الذي أثار لســنوات عديدة خلافاً بين مصر وبريطانيا. فقــد كان من رأي الحكومة المصرية أن الســودان ليس له بمفــرده حق التمثيل في المؤتمرات الدبلوماســية أو الفنية لأنه جزء لا يتجزأ من مصر. أما الحكومة البريطانية فقد كانت ترى أنه يجوز للســودان أن يشــارك بممثلــين في المؤتمــرات الفنية، وأن يكــون له تمثيل منفصل عن دولتــي الحكم الثنائي في المنظــمات الدولية الفنية مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الزراعة والأغذية، أســوة بالــدول التي لا تتمتع بالحكم الذاتي. وقد فوت هذا الخلاف على الســودان المنافع التي كان يمكن أن يجنيها من العلاقات الدولية [44].

6- التمثيل القنصلي الأجنبي في السودان

نصـت المـادة العاشرة من اتفاقية 19 يناير 1899 بين مصر والسـودان بشـأن إدارة السودان على أنه لا يجوز تعيين قناصل أو نواب قناصل أو وكلاء قناصل في السودان ولا يصرح لهـم بالإقامة فيه قبل المصادقة على ذلك من الحكومـة البريطانية. توقع كرومر قنصـل بريطانيا العام في مصر ومهنـدس الاتفاقية بأن يطعن في حكم هذه المادة أولئك الذين يظنون أن مركز السودان لا يختلف عن الأقاليم العثمانية الأخرى. وتوقع كذلك أن يرتب هذا الحكم مشـقة للأوروبي الذي يتزوج أو يدفن في السودان. لذلك نصح كرومر الأوروبي الذي يرى أنه من المهم أن يصدق قنصل بلاده على زواجه أو موته، أن يبقى في الإقليم الواقع شمال خط عرض 22 درجة شمال.

حتى اسـتقلال السودان في أول يناير 1956 لم يُعتمد أو يُسمح لأي قنصل بالإقامة في السودان. وكانت حكومة السودان تستند في تبرير ذلك إلى مركز السودان كإقليم خاضع لسيادة ثنائية وما سيترتب على ذلك من صعوبة تحديد الجهة التي ستصدر براءة التعيين exequatur.

ويبدو أن إدارة السودان البريطانية لم تكن تشجع إقامة قنصليات أجنبية في السودان. ففي عام 1945 وبسـبب وجود عسـكريين من الولايات المتحدة الأمريكية في السودان، استفسرت البعثة الدبلوماسية للولايات المتحدة في القاهرة نظيرتها البريطانية عن مسألة إقامـة تمثيل قنصلي أمريكي في السـودان. وقد كان واضحاً مـما كتبه الحاكم العام حول هذه المسـألة أنه لم يكن يرحب بتعيين قنصل أمريكي أو أي قنصل أجنبي في السـودان. إذ قـال إنه لا يوجد مـبرر لإعطاء معاملة خاصة للولايات المتحـدة لقلة رعاياها وضآلة مصالحهـا التجارية. وأضاف أنه حتى في حالة الجاليات الكبـيرة مثل الجالية الإغريقية، فإنه لا توجد مصالح تجارية أو غيرها تشـغل وقت القناصل مما سيغريهم بالانغماس في التآمر السياسي[45].

7- مكاتب الاتصال الأجنبية[46] Liaison Offices

إبتـداءً من عام 1950 شرع الحاكم العام في إعطاء موافقته على إقامة مكاتب اتصال أجنبية في السودان. ففي يوليو 1949 طلبت فرنسا السماح لها بتعيين ممثل في السودان.

وبما أن فرنسا لم يكن لها مصالح تجارية تذكر في السودان فقد سُمح لها في فبراير 1950 بتعيين ضابط اتصال في السودان Liaison Officer ليعالج المسائل الإدارية والمالية المرتبطة بعبور حجاج أقاليم غرب أفريقيا الفرنسية الأراضي السودانية للوصول إلى البحر الأحمر. ويلاحظ أن طلب تعيين ضابط الإتصال الفرنسي قد قدم مباشرة إلى الحاكم العام الذي خاطب الحكومة الفرنسية بالموافقة مباشرة. ولم يطلب الحاكم العام موافقة الحكومة المصرية. أما الحكومة البريطانية فقد كانت على علم بالطلب الفرنسي ووافقت عليه بصفة غير رسمية.

وفي سبتمبر 1952 تم تعيين ضابط اتصال أمريكي. وذُكر أن الغرض من ذلك كان وضع وزارة الخارجية الأمريكية في الصورة بشكل أكمل بشأن التطورات السياسية في السودان. وقد كان جوزيف سويني أول من شغل هذا المنصب. ويبدو أنه لم يترك إنطباعاً حسناً لدى الدوائر البريطانية في السودان لكثرة انتقاده لمجريات الأمور في السودان. كما كان يبالغ في تصوير الأوضاع في السودان في التقارير التي كان يبعث بها إلى وزارة خارجية بلاده. وقد قيل عنه في الوثائق البريطانية إنه كان يتبنى موقف القوى المعادية للاستعمار في كل مسألة، وبأنه يؤدي دور شاهد اتهام للإدارة البريطانية(47). وفي إحدى رسائله إلى وزير خارجية بريطانيا أنتوني إيدن، قال المفوض التجاري البريطاني «إن العمل الجدير بالتقدير الذي قام به العضو الأمريكي في لجنة الانتخابات، وفعاليات ضابط الاتصال الأمريكي، لم ينجحا في كسب العطف نحو أمريكا التي كانت تعتبر مجرد مزيج من شريكة استعمارية لبريطانيا، ومصدر لمساعدات النقطة الرابعة وغيرها من المساعدات المجانية(48)».

سبق أن ذكرنا أن المادة 6 (أ) من اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير لسنة 1953 نصت على أن يظل الحاكم العام مسؤولاً مباشرة أمام الحكومتين المصرية والبريطانية فيما يتعلق بالشؤون الخارجية. وورد حكم مماثل لهذا في المادة 12 (2) من قانون الحكم الذاتي. ولكن بالرغم من هاتين المادتين استمر الحاكم العام في إعطاء الموافقة على إقامة مكاتب اتصال دون الرجوع إلي الحكومتين المصرية والبريطانية. فصرح بإقامة مكتب إتصال إثيوبي وآخر يوناني. وقد أفتى المستشار القانوني لوزارة الخارجية البريطانية بأن المادتين 6 (أ) و12 (2) لا تعنيان أن الحاكم لا يستطيع القيام بأي إجراء يتعلق بالشؤون الخارجية بدون الحصول على الموافقة المسبقة لدولتي الحكم الثنائي، وإنما تعنيان أنه

سيكون مسؤولاً للدولتين عما قام به فعلاً. فإذا كانت هنالك ممارسة مستقرة اعتاد الحاكم العام بمقتضاها القيام بمهام محدودة تتعلق بالشـؤون الخارجية، فبإمكانه الإستمرار في ذلك غير أنه سيظل مسؤولاً لدولتي الحكم الثنائي عما يفعل. وهكذا فبإمكانه الإستمرار في التصريح بقيام بعثات غير رسمية قياساً على مكتبي الاتصال الفرنسي والأمريكي بدون تخويل من دولتي الحكم الثنائي. ولكن تعيين قناصل يتجاوز أي شيء تعود الحاكم العام القيام به من قبل. ولذلك ينبغي عليه الحصول على موافقة دولتي الحكم الثنائي قبل أن يصرح بإقامة قنصليات أجنبية في السودان(49).

8- مكتب المفوض التجاري للمملكة المتحدة

في مـارس 1953 أنشـأت المملكة المتحدة مفوضية تجاريـة في الخرطوم. ففي مؤتمر صحفـي عقد في الخرطوم في 25 مارس 1953، قال سـلوين لويد وزير الدولة للشـؤون الخارجية البريطاني إن إنشاء المفوضية يمثل اعترافاً بتغير العلاقة بين الحكومة البريطانية وحكومة السـودان نتيجة لإبرام اتفاقية عام 1953 بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير، إذ لم يعد ملائماً أن تعالج حكومة السودان المسائل البريطانية البحتة.

كان يعمـل في المفوضية موظفون من الخدمـة الخارجية للملكة المتحدة. أما غرضها فقد كان خدمة المصالح التجارية وأي مصالح بريطانية أخرى. وقد وضع إنشاء المفوضية الحكومة البريطانية على قدم المسـاواة مع الحكومة المصرية لأنه بموجب معاهدة سنة 1936 سُمح للحكومة المصرية بتعيين خبير اقتصادي للخدمة في السودان. ولكن الحكومة المصرية قابلت إنشاء المفوضية بكثير من الريبة(50).

بالرغم من اسـم المفوضيـة إلا أنها كانت في واقع الأمر ممثلية دبلوماسـية مرتبطة بوزارة الخارجية البريطانية، وتوجه مراسـلاتها وتقاريرها إليها. كان ديريك ريتشيز وهو ديبلوماسي بريطاني، أول من شغل هذا المنصب، وخلفه في الأشهر الأخيرة من عام 1954 آدمز. وسـيلاحظ القارئ من خلال فصـول هذا الكتاب أن المفـوض كان يقابل أقطاب الحكومة والمعارضة، ويبعث إلى حكومته بأخبار السـودان أولاً بأول مشـفوعة بتحليل دقيق للأوضاع السياسية واتجاهات الرأي العام.

9- السياسة البريطانية الجديدة في السودان

في كتابــه المؤرخ في أول يناير 1954 إلى روبرت هــاو الحاكم العام، حدد أنتوني إيدن وزير الخارجية البريطاني معالم سياسة حكومته في السودان بعد الإنتخابات البرلمانية. وقد كانت كما يلي:

أولاً: إن الانتخابات قد أوضحت قوة طائفة الختمية، وخطورة أي سياســة توحدهم في العــداء ضــد الحكومة البريطانية. ولكن يجب عدم التسرع في التخلي عن الســيد عبدالرحمن المهدي كجزء من محاولة لإقامة علاقات أفضل مع السيد علي الميرغني. فبالرغم من الضعف الذي أظهرته طائفة الأنصار، فإنها لا تزال، وستبقى في المستقبل المنظور، الأساس الصلب الوحيد للحركة الاستقلالية. ولكن الوضع ربما يتغير إذا اتحد الختمية كقوة مؤيدة للاستقلال.

ثانياً : إن السياسة البريطانية الفورية يجب أن تكون تشجيع السيد عبدالرحمن على تكوين حزب ومعارضة فاعلة، وذلك بتوحيد كافة العناصر الاستقلالية التي لا تنتمي إلى طائفــة الأنصار. وكذلــك التأكيد لهم بأن موقف الحكومــة البريطانية من قضية الاســتقلال ثابت. وفي ذات الوقت يجب التوضيح للأنصار بأن الحكومة لا بد لها من تنمية علاقات مع الســيد على الميرغني ومع الحكومة الجديدة لأن هذا هو الســبيل الدســتوري الوحيد للمضي قدماً. فالحكومــة البريطانية لا ترغب في أن تدفع بهم بلا عودة إلى أحضان المصريين.

ثالثاً: في ضوء ما تقدم يجب إتخاذ سياســة حذرة لبناء الجســور مع الحزب الوطني الاتحــادي، وترقيــة أي اتجاهات بداخله للابتعاد عن المعســكر المصري. إن مســألة العلاقة بين الســودان ومصر هــي التي يمكن أن تحدث مثل هــذا الحراك أو تفكك الحزب. إن المصريين ســيحاولون بقدر المســتطاع منع إثارة هذه المسألة. ولذلك فإن مصالحنا تقتضي إثارتها، وألا يكون بمقدور المصريين والحزب الوطني الإتحادي تجنبها أو إهمالها.

رابعــاً: تدرك الحكومــة البريطانية أنه في الوضع الجديد ســيكون تأثير الحاكم العام ومستشــاريه محــدوداً. إن إقامة علاقات ثقه مع الحكومة الجديدة ســتتوقف على مقــدرة الحاكم العام إقناعهــا -أي الحكومة الجديدة- بأنه يعمل كرئيس دســتوري

لــلإدارة، وأن الموظفــين البريطانيين ســيخدمون بإخلاص الحكومة التي في الســلطة. ولذلك فإن أي أعمال موجهة لخدمة المصالح البريطانية، أو تنم عن تآمر مع المعارضة ستعرض هذه السياسة للخطر.

خامساً: بموجب الدستور الجديد فإنه يحق للحاكم العام ومستشاريه أن يكونوا على اتصال منتظم بالوزراء الجدد وأن يتلقوا منهم أوفى المعلومات. إن وضع الحاكم العام لا يمنعــه من إســداء النصح في كل ما يكون في مصلحة الســودان. ولكن فيما يتعلق بدولتــي الحكــم الثنائي، فإنه يكــون لزاماً على الحاكم العام أن يكــون محايداً بقدر المســتطاع. غير أن الحياد لا يشــمل الوضع الذي تكون فيه مصالح السودان مهددة بتدخل أو أي إجراء آخر من قبل إحدى الدولتين. إذ يتعين على الحاكم العام مقاومة ذلك بقدر المســتطاع. وقد تنشــأ ظروف تحتــم على الحاكم العــام حماية ما يمكن تكييفهــا كمصالح بريطانية بحتة. وليس المقصود حماية حقوق الموظفين البريطانيين فحسب، وإنما كذلك مطالبة المصريين المشاركة في تشغيل مكتب الحاكم العام.

سادســاً: إن على الموظفين البريطانيين في الإدارة أن يبتعدوا عن السياســة وأن يكونوا مســتخدمين محايدين ومخلصين للحكومــة الجديدة. ولكن وبــدون أن يتخلوا عن الحياد والإخلاص، فإنهم ســيكونون في وضع يمكنهم من التأثير الإيجابي على السياسة. ولذلك ينبغي أن يُعطوا بعض الإرشاد عن الوجهة التي تتخذها مشورتهم أو نصحهم. ونقترح في هذا الصدد أن تقوم لجنة من كبار الموظفين البريطانيين بشكل غير رسمي بمناقشــة مثل هذه المسألة ويقرروا بشــأن التوجيه الذي يريدون إيصاله شفاهة إلى مرؤوسيهم البريطانيين.

ســابعاً: ســيكون من الصعب بشــكل متزايد على الحاكم العام ومستشــاريه إقامة اتصالات مع السياســيين من كل الأحــزاب. لذلك من الــضروري أن يكون للحكومة البريطانيــة ممثل في الســودان يقوم بهذه المهمة ويكون منفصــلاً عن الحاكم العام ومكتبــه. لقد هاجم قادة الحزب الوطني الاتحــادي والإعلام المصري مكتب المفوض التجاري البريطاني في الشهور الأخيرة، ومن المحتمل أن يقوموا بمحاولة لإزاحته. فعلى الحاكم العام مقاومة هذه المحاولة، وأن يكون مستعداً إذا دعت الضرورة لاستخدام مسؤوليته الخاصة لدولتي الحكم الثنائي عن العلاقات الخارجية[51].

قبـل الحاكم العـام السياسـة البريطانية الجديـدة في إطارها العـام وعرض لبعض الصعوبات التي تقابلهم. وأوضح أنهم منذ الانتخابات قاموا بأقصى ما في وسعهم للحفاظ عـلى علاقات ودية مـع حزب الأمة وحثهـم والمجموعات الاسـتقلالية الأخرى، وبدون تطفل، على تشكيل معارضة قوية، وفي الوقت ذاته بناء الثقة بينهم وبين الحزب الوطني الاتحـادي. ولكن الحاكم العام نبه إلى أن هذين الهدفين قد يتعارضا مع بعضهما البعض ثم أبرز النقاط التالية:

(أ) إن السـودانيين سـواء كانوا من الحزب الوطني الاتحادي أو حزب الأمة أو رجل الشارع، لم يفيقوا بعد لحقيقة أن السلطة الفاعلة في القطر قد انتقلت من البريطانيين إلى حكومة سـودانية محضة. إن الاسـتفاقة سـتكون مؤلمة للجميع باستثناء الحزب الوطنـي الاتحادي. فحزب الأمة يبدي إسـتياءً لعجزنا عن كبح النزعات الموالية لمصر في حكومة الحزب الوطني الاتحادي ويلومنا على الخسـائر التي جلبوها إلى حد كبير على أنفسـهم. أمـا عامة الناس فقـد تملكتهم الحيرة عند ظهـور أولى الأمارات على أن البريطانيـين لم تعد لهم الكلمة الفصل في السـيطرة على الأمـور. وأما أقبح صور الاسـتفاقة فسـتكون في الجنوب حيث أن الإحلال السريع للإداريين الشماليين محل البريطانيين سـيكون الأمارة الخارجية لنهاية سلطة ومكانة الإدارة البريطانية. وكما في معظم البلاد الشرقية، فإن ما يعتد به في هذا الجزء من العالم هو السـلطة مهما كان تأثيرها الإفسادي. وعندما يُدرك تماماً أن الموظفين البريطانيين قد أصبحوا مستخدمين ولم يعودوا سادة فإن قدرتنا على التأثير في الأمور ستتضاءل سريعاً.

(ب) إن هدفنا هو أن نجعل الدستور يعمل ولنفعل ذلك فيتعين علينا أن نتعاون مع الحكومة السـودانية، وبالتالي مع الحزب الوطني الاتحادي. وإذا تعارض هذا الهدف مع الاحتفاظ بثقة وصداقة حزب الأمة وغيره من السـودانيين المؤيدين للاسـتقلال، فإن الهدف يجب أن يسود طالما ظلت سياسات الحكومة وأعمالها في حدود الدستور والاتفاقية.

(ج) إن الطريقة المؤثرة لتفعيل سياسة منع مصر من السيطرة على السودان في نهاية الأمـر، هي أن نبين للحزب الوطنـي الاتحادي - خصوصاً طائفـة الختمية، أنه ليس هناك ما يخشـونه من البريطانيين. وبذلك يقللوا من حاجتهم المفترضة للاعتماد على التأييد المصري.

(د) إن إسداء النصح للحكومة ينبغي أن يسبقه خلق المناخ الذي يمكن فيه لهذا النصح أن يُسدى ويُنظر فيه، وذلك بالتغلب على ارتياب وزراء الحزب الوطني الاتحادي وقلة خبرتهم. ومما يزيد من صعوبة هذه المهمة أن الحزب الوطني الاتحادي له زمرة أخرى من المستشارين المصريين الذين كان معهم على اتصال منتظم لسنوات عديدة، والذين لن يدخروا جهداً للحفاظ على دورهم كمرشد ومستشار للحكومة الجديدة[52].

سيرد في الفصل الرابع من هذا الكتاب أن وليام لوس مستشار الحاكم العام أثار مسألة التعارض بين هدفي سياسة الحكومة البريطانية الجديدة في السودان أي المحافظة على علاقات ودية مع حزب الأمة وبناء الثقة مع الحزب الوطني الاتحادي. وقد نشأ ذلك في إطار اقتراح لوس للاقتراب الإيجابي من الحزب الوطني الاتحادي.

10- تنحية إبراهيم أحمد من عضوية لجنة الحاكم العام

سبق أن ذكرنا أن إبراهيم أحمد والدرديري محمد عثمان قد رُشحا لعضوية لجنة الحاكم العام. ولكن بموجب المادة 4 من الاتفاقية، فإن تعيينهما يتطلب موافقة البرلمان السوداني. ومنذ يناير 1954 كان واضحاً أن الحزب الوطني الاتحادي سيستخدم أغلبيته البرلمانية لحجب الموافقة على تعيين إبراهيم أحمد وتعيين أحد أعضائه بدلاً عنه. مما سيعني أن العضوين الاتحاديين والعضو المصري سيشكلون أغلبية في اللجنة وسيكون رئيس اللجنة الباكستاني والعضو البريطاني بلا حول ولا قوة. ومن جانبها رأت المعارضة أن ذلك يتعارض مع روح الاتفاقية وسيقضي على حياد اللجنة ومن المحتمل أن يخلق وضعاً خطيراً[53].

خلال وجوده في الخرطوم في الأسبوع الأول من مارس 1954 أبلغ سلوين لويد وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني الحاكم العام بأنه إذا كان موقف رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري من مسألة تعيين إبراهيم أحمد غير مرضٍ فبإمكانه التهديد بإعلان حالة طوارئ دستورية وإفهام الحكومة بأنها -أي حالة الطوارئ- ستستمر حتى تتفق الحكومة والمعارضة على تشكيل مرضٍ للجنة الحاكم العام[54]. وكانت تلك تعليمات تلقاها سلوين لويد من لندن. فقد قررت الحكومة البريطانية تخويل الحاكم العام


إبراهيم أحمد

تهديد رئيس الوزراء بإعلان حالة طوارئ دستورية إذا اختل توازن لجنة الحاكم العام. وتعهدت بتوفير الدعم للحاكم العام إذا قرر أنه من الضروري إعلان حالة طوارئ دستورية. وفي ذات الوقت أمرت الحكومة البريطانية رؤساء الأركان بتجهيز كتيبتين وسرب طائرات في منطقة قناة السويس لتكون على أهبة الاستعداد للتحرك إلى الخرطوم خلال 24 ساعة[55]. من المحتمل أن يكون الاستعداد العسكري هذا قد تم على خلفية الاضطرابات التي حدثت في الخرطوم في أول مارس 1954 والتي ستكون موضوع الفصل الثاني من هذا الكتاب.

في لقاءٍ مع لوس في الأسبوع الأخير من مارس 1954 أبدى أزهري قبولاً للتوصل إلى حل وسط ولكنه سرعان ما عاد وقال إن الحزب الوطني الاتحادي مصمم على إبعاد إبراهيم أحمد. ومن ثم طرح أزهري يعقوب عثمان كبديل لإبراهيم أحمد. ولكن لوس أشار إلى أن حزب الأمة لن يقبل ذلك لأن يعقوب عثمان استقال من حزب الأمة في سنة 1953 ومن غير المحتمل أن يعتبروه مستقلاً. وعندما اقترح أزهري سرسيو إيرو عضو مجلس الشيوخ، قال لوس إن تلك ستكون كارثة. وأضاف لوس أنه إذا كان البديل لإبراهيم أحمد لا بد أن يكون جنوبياً، فيمكن النظر في تعيين غردون بولي الذي كان عضواً في لجنة الانتخابات ولم يُعرف له أي انتماء حزبي[56].

على أية حال، في 21 ابريل 1954 وافق مجلس النواب على تعيين الدرديري محمد عثمان، وحجب الموافقة على تعيين إبراهيم أحمد، ووافق على إحلال سرسيو إيرو محله. وكان استبعاد إبراهيم أحمد بأغلبية 52 صوتاً مقابل 42 صوتاً[57].

رحب الجنوبيون بتعيين جنوبي عضواً في لجنة الحاكم العام ولكنهم جادلوا بأنه كان ينبغي أن يكون من دعاة استقلال السودان[58]. ولم يعلن الحاكم العام حالة طوارئ

دســتورية. فقد كان من رأيه أن الإخلال بالتوازن في اللجنة لوحده ليس أساســاً قانونياً كافياً لإعلانها. فحالة الطوارئ الدستورية تُعلن لتجنب انهيار وشيك للقانون والنظام[59].

لم ينفذ حزب الأمة تهديده بالانســحاب من البرلمــان أو مقاطعته، ربما لأن ذلك كان ســيفقد المعارضة مكونها الجنوبي أي حزب الأحــرار. ولكن الصديق المهدي رئيس حزب الأمــة بعث برســالة إلى دولتي الحكم الثنائي جاء فيها أن الحكومة الاتحادية بترشــيحها سرســيو إيرو العضو بالحزب الوطني الاتحادي قد أهدرت الدســتور نصاً وروحاً. ونتيجة لذلك أصبح من المستحيل تهيئة الجو الحر المحايد المنصوص عليه في الاتفاقية. وجاء فيها أيضاً أن تكوين اللجنة يعطي دعاة الوحدة الهيمنة الكاملة على السلطة العليا في البلاد، لأن المندوب المصري والعضوين السودانيين أغلبية في اللجنة، ولن تجد الفكرة الاستقلالية تعبيراً في اللجنة التي فقد رئيســها ســلطته وبالتالي المشروعية لوجوده. وفي ختام رسالته أهــاب رئيس حزب الأمة بدولتي الحكــم الثنائي التدخل لإيقاف الإجــراء الذي اتخذته الحكومة حتى لا تصبح الاتفاقية غير ذات موضوع[60].

هوامش الفصل الأول

1- أنظر نص الاتفاقية في: الســودان: الكتاب الأخضر الذي أصدرته في ســنة 1953 رئاسة مجلس الوزراء بجمهورية مصر عن السودان من 13 فبراير 1841 إلى 12 فبراير 1953، ص 384.

2- المادة 1.

3- المادة 2.

4- المادة 9 من الاتفاقية والمادة 2 من قانون الحكم الذاتي.

5- المادة 8.

6- البندان 1 و5 من الملحق.

7- المادة 9.

8- المادة 11.

9- المادة 10.

10- المادة 10.

11- المادة 12.

12- المادة 3.

13- المادة 6 (أ).

14- المادة 4.

15- البند 6 من الملحق.

16- Daly, Imperial Sudan, The Anglo-Egyptian Condominium 1934-1956 (1991), P. 353-354.

17- Minute by Mavrogordato dated 8 January 1954, FO 371/108331. Also Minute regarding the Sudanese Members of the Governor-General's Commission, 7 January 1954, ibid.

18- Selwyn Lloyd's Meeting with Sayed Ali, March 1953, FO 371/102753.

19- Lloyd's Meeting with Members of the Socialist Republican Party, March 1953, ibid.

20- الكتاب بدون تاريخ، ص 9-17.

21- تلك الأيام، الجزء الأول (1999)، ص 110.

22- لمحـات مـن تاريخ الحزب الشيوعي السوداني، الطبعة الثالثة (1987)، ص 81.

-23 Khartoum to Foreign Office, 16 December 1952, FO 371/96916.

-24 Summary of Events, No. 1 - January 1954, Luce Papers 829/8/8-11.

-25 MacMichael, Sudan Political Service 1899-1956, P. 59.

-26 Departure of Robert Howe as Governor-General of Sudan, FO 371/113596.

27- كتابنا: الحركة السياسـية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان 1936 - 1953، الطبعة الثانية (2004)، ص 195 والصفحات التي تليها.

28- نفس المرجع، ص 229.

29- نفس المرجع، ص 501.

30- نفس المرجع، ص 599 والصفحات التي تليها.

31- نفس المرجع، ص 178 - 183.

32- نفس المرجع، ص 385.

33- نفس المرجع، ص 225 - 226.

34- حول انقسام حزب الأشقاء أُنظر نفس المرجع، ص 431.

35- أُنظر الفصل العاشر من هذا الكتاب.

36- أُنظر الفصل التاسع من هذا الكتاب.

37- كتابنا: الحركة السياسية السودانية، مرجع سابق، ص 633 - 634، وأيضاً ص 647-648 .

-38 Khartoum to Foreign Office, Fortnightly Political Summary No. 20 for the Period 3-16 January: The British Documents on the Sudan (Edited by Mahmoud Salih), Volume 1X, Part I (1954), P20. Also Luce Papers: Summary of Events No. 1- January 1954, loc. cit., and Riches, UK Trade Commissioner, to Morris, Foreign Office, 15 January 1954, FO 371/108320.

39- محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، الطبعة الثانية، ص 178.

-40 Sudan Political Intelligence Summary, No. 1 of 1954, December 1953 / January 1954, The British Documents on the Sudan, loc. cit., Volume 1X, Part I (1954), P. 43.

Adams, UK Trade Commissioner, to Bromley, Foreign Office, 12 August 1955, FO 371/113583. -41

Minute by Morris on the present position of the Sudanese representation abroad and foreign representation in the Sudan, 25 June 1953, FO 371/102925. -42

Riches, UK Trade Commissioner, to Eden, 22 January 1954, FO 371/108311. -43

وأيضـاً: نجدة فتحـي صفوة، من نافذة السـفارة: العرب في ضوء الوثائـق البريطانية، الطبعة الأولى (1992)، ص 113-123 .

-44 أنظر مقالنا باللغة الإنجليزية:

Some Legal Aspects of the Anglo-Egyptian Condominium over the Sudan 1899-1954, British Year Book of International Law, Volume 76 (2005), P. 337 at P. 370 et seq.

Ibid. PP. 355-358. -45

Ibid. pp. 358-361. -46

Selwyn Lloyd's Conversation on 25 March 1953, with Count de Lesseps, French Liaison Officer in Khartoum, FO 371/102753. Also Riches to Foreign Office, 17 March 1954, FO 371/108321, and Leward, Foreign Office, to Bailey, British Embassy, Washington, 9 February 1954, FO 371/108320. -47

Riches to Eden, 22 January 1954, loc. cit. -48

Some Legal Aspects of the Anglo-Egyptian Condominium, loc.cit., PP. 359-361. -49

Ibid., P. 361. -50

Eden to Howe, 1 January 1954, seen in Douglas Johnson (Editor), British Documents on the End of the Empire, Series B Volume 5, Sudan, Part II (1951-1956), P. 299. -51

Howe to Eden, 4 February 1954, FO 371/108378. -52

Minute regarding the Sudanese Members of the Governor- General's Commission, 7 January 1954, loc.cit., and Khartoum to Foreign Office, 6 March 1954, transmitting letter of 6 March 1954 from M.A. Mahgoub Leader of Opposition to Governor-General, FO 371/108321. -53

Minister of State Lloyd to Foreign Office, 6 March 1954, ibid. -54

PREM 11/777, CC15 (54) 3 British Policy in Sudan Cabinet conclusions agreeing the instructions to be sent to Mr Selwyn Lloyd in Khartoum, 5 March 1954, seen in Douglas Johnson, loc. cit., P. the 317. -55

56- Khartoum to Foreign Office, 24 March 1954, FO 371/108332.

57- الأهرام 22 ابريل 1954.

58- Khartoum to Foreign Office, 23 April 1954, FO 371/108332.

59- Howe to Foreign Office, 26 March 1954, ibid.

60- السودان الجديد 14 مايو 1954.



الفصل الثاني
حوادث أول مارس 1954

قــررت الحكومة أن تجعل مــن افتتاح البرلمان في دورته الثانيــة في يوم الإثنين الأول مــن مارس 1954 مناســبة إحتفالية يدعى لها ممثلون لــدول أجنبية. وقد قــام بتوجيه الدعوات الحاكم العام باعتباره مســئولاً عن الشــؤون الخارجيــة[1]. وقد روعي في ذلك الدول التي شاركت أو ستشارك في اللجان الدولية التي نصت عليها اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان، وهي لجنة الانتخابات ولجنة الحاكم العام ولجنة السودنة. كما وجهــت الدعوة إلى المفاوضين البريطانيين والمصريين في الاتفاقية وإلى شــخصيات عربية وأجنبية أخرى. وقد وصل بالفعل ســلوين لويد وزير الدولة للشــؤون الخارجية كممثل لبريطانيا وعبدالرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة المصري. كما وصلت وفود من ليبيا واليمن والمملكة العربية السعودية والعراق. ووصل أيضاً عبدالخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية[2].

وكان مــن أبرز المدعويــن اللواء محمد نجيب رئيس جمهوريــة مصر ولكن تقرر في الأســبوع الأخير مــن فبراير 1954 أن يمثل مــصر بدلاً عنه أحمد حســن الباقوري وزير الأوقاف[3]. في ذلك الأسبوع انفجرت خلافات حادة داخل مجلس قيادة الثورة بين محمد نجيــب من جهة وباقي أعضاء مجلس الثورة من الجهــة الأخرى. وإثر ذلك قدم محمد نجيب في 22 فبراير استقالته من جميع المناصب التي كان يشغلها. قبل المجلس استقالة نجيــب وعين جمال عبدالناصر رئيســاً للــوزراء. ولكن نجيب عاد في يــوم 27 فبراير إلى موقعــه رئيســاً للجمهورية تحت ضغــط التظاهرات في الشــوارع وتأييد بعض وحدات الجيش لموقفه[4]. قدم نجيب إلى الخرطوم يرافقه صلاح سالم في صباح أول مارس. أثارت اســتقالة نجيب مشاعر معادية لمصر بين الســودانيين. فقد كان يتمتع بشعبية كبيرة في السودان بســبب الدور الذي قام به في إبرام اتفاقية السودان. أما حزب الأمة فقد اعتبر اســتقالة نجيب دليلاً على عدم استقرار نظام الحكم في مصر. وجاء في بيان أصدره بهذه المناســبة أن ارتباط السودان بمصر غير المستقرة مضر بمصالح السودان وبمستقبل أبنائه. كما دعا الحزب إلى أن يختصر الســودانيون الطريق ويتفقوا على تقرير مصيرهم، ويعلن البرلمان السوداني الحالي إستقلال السودان فوراً وجلاء القوات الأجنبية[5].

لم يتم الاحتفال كما رتب له بل أُلغي بسـبب الاشـتباكات الدموية التي وقعت بين الشرطـة وشـباب الأنصـار في الميدان الذي كان يعـرف آنذاك بميدان كتشـنر أو ميدان السـكرتارية. يقع هذا الميدان شمال المبنى الذي تشـغله الآن وزارة المالية وغرب سراي الحاكـم العـام وكان قد نصب في وسـطه تمثال للجنرال كتشـنر، وقـد راح ضحية تلك الاشـتباكات 34 قتيلاً من الشرطة والأنصار وغيرهم مـن المواطنين. وكان من بين القتلى قمندان شرطة مديرية الخرطوم ماكويجان ومساعده الحكمدار مصطفى المهدي. سنورد لاحقاً في هذا الفصل تفاصيل ما حدث.

تسببت الحوادث في حالة من الارتباك في سراي الحاكم العام ورتب على عجل اجتماع للحاكم العام ومستشـاريه للنظر في الخطوات التي يلزم اتخاذها لمواجهة الموقف الذي لم يكن متوقعاً أو في الحسـبان، وحضر الاجتماع إلى جانب هؤلاء سـلوين لويد ومحمد نجيـب الذي ظل واجماً ومكتئباً طيلة الاجتماع. يقول مافروقورداتو المستشـار القانوني للحاكـم العام إن سـلوين لويد ورئيس القضاء لندسي مارسـا ضغطاً عـلى الحاكم العام لإعـلان حالة طوارئ دسـتورية بموجب المادة 102 من قانـون الحكم الذاتي ولكنه - أي مافروقورداتـو - عارض ذلك بقوة واسـتطاع أن يقنع الحاكـم العام بإعلان حالة طوارئ عادية في مديرية الخرطوم بموجب قانون دفاع السـودان لسـنة 1939 لأن الانهيار الذي حدث لم يكن دسـتورياً. كما أن إعلان حالة طوارئ دسـتورية سـيرتب آثاراً كارثية على العلاقة بين الحاكم العام ومجلس الوزراء (6).

وكان الحاكم العام قد اتصل بمحمد احمد محجوب بوصفه زعيماً للمعارضة وسـلمه مذكرة شـفوية ورد فيها أنه سيستخدم سـلطته لإعلان حالة طوارئ دستورية إذا كانت الحركة الاسـتقلالية غير راضية عن سـير الأمور. نقل محجوب فحـوى المذكرة للصديق المهدي واتفقا على تجاهلها. وفي صباح اليوم التالي الموافق 2 مارس أبلغ محجوب الحاكم العام بأن الحركة الاستقلالية لا توافق على تعطيل الدستور (7).

في اجتماع مجلس الوزراء الذي عقد في مسـاء أول مارس واسـتمر إلى ساعة متأخرة من الليل، ألح بعض الوزراء على إسماعيل الأزهري لإصدار أمرٍ باعتقال الصديق المهدي رئيس حزب الأمة وعبدالله خليل سـكرتير عام حزب الأمة ومحمد أحمد محجوب زعيم المعارضة وعبدالله عبدالرحمن نقدالله سكرتير تنظيم شباب الأنصار، ولكن أزهري رفض

ذلــك بصلابة لأنه ليس لديه أي دليل أو شــبهة أو قناعة شــخصية بــأن لهؤلاء ضلعاً في التحريض على ما حدث. كما أنه ليس مخولاً تلك السلطة [8].

غــادر نجيب وصلاح ســالم والضيوف المصريــون الآخرون الخرطوم في ســاعة مبكرة مــن صباح الثلاثــاء الثاني من مارس. في القاهرة أبلغ نجيب الســفير الأمريكي في القاهرة جيفرســون كافري بأنه لــولا احتجاجه، فإن الحاكم العام مــا كان يزمع الحضور لوداعه بالمطار [9].

يرى أحمد حمروش أن حوادث أول مارس قد أبطلت أثر الانتصار الذي حققه محمد نجيــب على مجلس قيــادة الثورة في فبرايــر 1954 وهزت موقفه الذي كان يســتند في شعبيته إلى حب السودانيين له وتمسكهم به [10].

ســنتناول فيما يلي بعض الروايات لما حدث في أول مارس 1954. كما سنعرض لأحكام القضــاء في تلك الحــوادث والتي كان آخرها حكم محكمة الإســتئناف. فقد انتهت تلك المحكمــة إلى أن الحوادث لم تكــن مدبرة وإلى أنها كانت إلى حد بعيد نتيجة لسلســلة من الحوادث المؤســفة التي بلغت قمتها عند ميدان كتشز حيث انطلقت تلقائياً عوامل الفــوضى. وأنحت المحكمة باللائمة عــلى الحكومة لعدم كفاية الترتيبــات التي اتخذت، ولأنها سمحت للموقف أن يتطور وفي النهاية كانت عاجزة عن ضبطه بشكل يؤكد حفظ النظام. وسيرد من بعد أن مجلس الوزراء إعتبر ذلك تجاوزاً من محكمة الاستئناف لحدود اختصاصها واعتداءً على سلطة الجهاز التنفيذي.

سنحاول في نهاية هذا الفصل أن نقف على بعض العبر والآثار التي رتبتها حوادث أول مــارس. فقد قال مكتب الحاكم العام إنه بالرغم من أنها لم تكن ســوى تظاهرة أخطأت هدفها، وكانت قصيرة في مداها الزمني، إلا أن آثارها ستكون عميقة وبعيدة المدى [11].

1- رواية مكتب الحاكم العام للحوادث[12]

ورد في روايــة مكتب الحاكم العام أنه في الأيام التي ســبقت اليوم الثامن والعشرين من شــهر فبراير، تسربت أعداد كبيرة من شــباب الأنصار والختمية إلى العاصمة المثلثة رغــم الحظر الذي فرضه وزيــر الداخلية. وفي اليوم الثامــن والعشرين من فبراير قامت

تشـكيلات من شباب الأنصار يقدر عددها بحوالي 6000 رجل بمسيرة من منزل الصديق المهـدي في جنوبي الخرطوم إلى قصر السـيد عبدالرحمن المهدي وهـم يحملون لافتات ويرددون هتافات. وفي مسـاء ذات اليوم قابل أحد مسـؤولي الشرطة السيد عبدالرحمن الـذي أكد لـه أن رجاله رغم عزمهم على الظهور في اسـتقبال نجيب إلا أنهم لن يكونوا مسلحين وسوف يحافظون على النظام.

بدأت الجماهير تحتشـد في مطار الخرطوم منذ التاسـعة صباحـاً في اليوم الأول من مارس وقد قدر عددها بحوالي 20 ألفاً بينما كانت تحيط بالمطار أعداد كبيرة من الشرطة. تمركز مؤيدو الحكومة حول مبنى المطار واصطف الأنصار في الشـارع المؤدي من المطار إلى شارع الجزيرة.

هبطـت طائرة اللواء نجيب قبل العاشرة بقليل وعندها كسر مؤيدو الحكومة حاجز الشرطـة. لكن موكب نجيب والحاكم العام غادر المطار بغير الطريق المرسـوم له. وعند وصـول نجيب إلى قصر الحاكم العام حيته مجموعة كبـيرة من مؤيدي الحكومة كانت قد احتشـدت قبل وصوله أمام القصر بل ان بعضهم تسـلق حائط القصر ولكن الشرطة قامت بإنزالهم.

في حوالي الساعة العاشرة والنصف وصلت إلى القصر حشود الأنصار التي كانت بالمطار والتـي قدر عددها بحـوالي 6000 رجل وكان يقود هذه الحشـود عبدالله عبدالرحمن نقداللـه وأمين التـوم وعلى فرح وعوض صالـح وهم يهتفون: «الاسـتقلال يا نجيب .. الاستقلال يا هاو» «إلى الجهاد».

وتذهـب رواية مكتب الحاكم العام إلى أن الأنصار اقتربوا من البوابة الغربية للقصر التـي كان يحرسـها رجال الشرطة فقتـل الأنصار عدداً منهم واقتحمـوا البوابة. في ذات الوقـت حدثت صدامات عديدة تم فيها التعامل بعنـف مع رجال الشرطة الذين كانوا يسـتخدمون الهراوات والغاز المسـيل للدموع واجـبروا على التقهقـر في اتجاه القصر، وحسـب رواية مكتب الحاكم العام فإن تلك كانت هي اللحظة التي قتل فيها القمندان ماكويجان ومساعده مصطفى المهدي. وبعدها بدأ إطلاق النار وتفرق الحشد. في الساعة الثانية عشرة والنصف وصلت وحدات من قوة دفاع السودان لتعزيز قوات الشرطة.

ورد في روايــة مكتــب الحاكم العام أن الأنصار كانوا مصريــن على التظاهر من أجل اســتقلال الســودان وأن الأنصار الذين احتشــدوا في المطار وفي الشــارع الرئيسي بغرض إســماع شعاراتهم أثناء مرور موكب محمد نجيب قد شــعروا بالإحباط من القرار الذي قضى بتغيير خط ســير الموكب. لذلك هرولوا مسرعــين من المطار إلى القصر للإعراب عن مشاعرهم.

اعتبرت رواية مكتــب الحاكم العام الخطأ الأكبر الذي وقع فيه منظمو التظاهرة هو أنهم فشــلوا في نزع الســكاكين من رجــال الأرياف القادمين من خــارج الخرطوم. فلولا وجود هذه السكاكين لكان في وسع قوة الشرطة قمع المتظاهرين باستعمال الغاز المسيل للدموع. ونشير في هذا الصدد إلى أن السيد عبدالرحمن قد ذكر في مناسبات عديدة أنه قــد تم تجريد الأنصار من الســلاح قبل التظاهرة وتم حفظ الســكاكين في مخزن ولكن بعض الشاحنات التي تحمل الأنصار قد وصلت متأخرة ولم يكن هناك وقت لتجريدهم من سلاحهم (13). ويؤكد هذا عبدالرحمن علي طه فقد قال إنه لم يكن من السهل في جمع بالألوف الكثيرة أن يتيقن المرء من أن كل فرد قد جرد مما يحمله سيما وعربات الوافدين كانت تــصل إلى العاصــمة أثناء الحــوادث، وحــتى بعد إنتهاء الحوادث (14).

ويعتقــد عبدالرحمن علي طه أن الأمر كان ســينتهي بســلام إذا لم تغير الحكومة في اللحظة الأخيرة خط ســير موكب نجيب، وحتى بعد هذا التغيير ماكانت الحوادث لتقع لو أن الحكومة ســمحت لجموع الاســتقلاليين بالانتهــاء إلى سراي الحاكم العام وترديد هتافاتهم التقليدية، بدلاً من أن تصدهم بالقوة وباستخدام الغاز المسيل للدموع مع أنه قد سمح للاتحاديين بالوصول إلى السراي وبالهتاف كما يشاءون (15).

لا خلاف في أن الحاكم العام هو صاحب فكرة تغيير مســار موكب نجيب لاعتبارات أمنيــة وذلك بحيث يغادر الموكب المطار عبر طريق جانبي يمر بمطار ســلاح الجو الملكي البريطاني. وقد عرض فكرته على بعض المســؤولين الذين كانوا بالمطار فقبلوها. وقد كانوا حســين ذو الفقــار صبري العضو المصري في لجنة الحاكم العــام وبابكر عوض الله رئيس مجلس النواب وأحمد محمد يســن رئيس مجلس الشــيوخ وبابكر الديب مسؤول أمن المطار في ذلك اليوم. وعرضت الفكرة على إســماعيل الأزهري رئيس الوزراء عند وصوله المطار فلم يعترض عليها (16).

مــن الخرطوم أبلغ ســلوين لويد وزارة الخارجية البريطانيــة في 4 مارس بأن الخوف من المهدية قد تجدد وأن حزب الأمة ربما يكون قد أضر بفرصه في الوصول إلى الســلطة عبر الوســائل الدســتورية العادية. وأضاف أن ســلاح الأنصار الأكثر فاعلية الآن هو إثارة الاضطرابــات وأنهم قد حققــوا هدفهم أثناء زيارة نجيب والعلاقــة بينهم وبين الشرطة تشوبها الآن مرارة شديدة.

وذكــر لويد أن الحوادث كانت من الممكــن أن تكون أكثر خطورة. فرجال الأنصار في تقديره كانوا أقوياء وشجعاناً وثبتوا في وجه إطلاق النار. وبعد مقتل القمندان ماكويجان كانــت هنــاك لحظة تردد في صفوف الشرطة، ولو إندفع عندئذ الأنصار بقوة في أكثر من إتجاه واحد وفي وقت واحد فإنهم كانوا سيدخلون سراي الحاكم العام.

وعزا ســلوين لويد الحوادث إلى التدخل المصري. وقــال إنه عندما يرى مؤيدو حزب الأمة أفواج المصريين تمر جيئة وذهاباً، وخطب صلاح ســالم الملهبة والاختراق المصري عبر وسائل الاحسان وتقديم هدايا السلاح وتسهيلات التدريب وغيرها فإن مزاجهم سيصبح باســتمرار أكثر التهاباً. واعتبر ســلوين لويد زيارة اللواء نجيب وتعمد الحكومة الواضح لتحويلها إلى جولة انتصارية القشة الأخيرة (17).

2- تقرير قاضي جنايات الخرطوم

قال ديريك ويلسون قاضي جنايات الخرطوم في فاتحة تقريره إن القمندان ماكويجان طلب منه أن يكون بالمطار قبل ساعة من وصول نجيب وقد فعل. وذكر أنه بالرغم من كثافة الحشــود في المطار وغليانها إلا أن الحاجة لم تنشأ لاستخدام القوة، فالشرطة كانت تســيطر على الوضع وتمكنت من إبقاء الطريق ســالكاً أمام حركة المرور. كما كان قادة الأنصار يساعدون في تنظيم الحشود.

بعــد مغادرته المطار لحق ويلســون بالقمندان ماكويجان في مكتبــه بمبنى مديرية الخرطوم. وحتى تلك اللحظة بدت الأمور لويلسون تحت السيطرة ولم يكن هناك شعور بــأن ثمة اضطرابــات خطيرة كانت تختمر. كما لم تكن هناك معلومات بأن الحشــد كان

ميدان كنشر

مســلحاً. وفي هذا السياق أورد ويلســون حقيقة مهمة وهي أنه لم ير أو يبلغه أحد بأنه قد رأى سلاحاً لدى الأشخاص الذين كانوا بالمطار.

ولكن بعد وقت قليل من وصول ويلسون إلى مبنى مديرية الخرطوم، تلقى ماكويجان إشــارة بأن اضطرابات قد حدثت في ميدان الســكرتارية (ميدان كتشــنر). عندئذ تحرك القمندان والقاضي ويلســون تصحبهما ثلاث شاحنات تقل شرطة الاحتياطي إلى الميدان. ولم تكــن الشرطة تحمل ســوى الهراوات والغاز المســيل للدموع. وحســبما ذكر نائب القمندان لويلسون فإن تلك كانت هي المرة الأولى التي تستدعى فيها شرطة الاحتياطي بدون بنادقها.

ورد في التقريــر أنه بناء على طلب القمندان ماكويجان، فقد أعطى ويلســون الإذن باســتعمال الغاز المســيل للدموع لتحرير بعض رجال الحكمدار مصطفى المهدي الذين حوصروا وسط الحشــود وتعرضوا للضرب. وحول هذه الواقعة بالذات قال ويلسون إنه لا يستطيع التكهن حول كيف ولماذا تورط الحكمدار مصطفى المهدي ورجاله مع مثيري الشغب.

رافق القاضي ويلسون القمندان ماكويجان عندما أُصيب إصابات بالغة إلى مستشفى النهر (مقر وزارة الصحة الحالي) وهناك تبين أنه وآخرين قد فارقوا الحياة. وبقي ويلسون في المستشفى ريثما يتأكد من تقديم العلاج للجرحى. وعندما عاد إلى الميدان ضغط عليه بابكر الديب ورجال الشرطة الغاضبون لكي يســمح لهم بالهجوم على الحشــد المتمركز حول السكرتارية ولكنه رفض.

في الجزء الأخير من التقرير تناول ويلسون باستفاضة الأخطاء في استعدادات الشرطة وإدارتهــا للإضطرابات. وقد كان بضمنها افتقاد الشرطة للتدريب الملائم للتصدي للوضع كما نشــأ في ميدان كتشــنر وغياب العنصر الاستخباراتي وانعدام الخطة الشاملة والقيادة الموحدة للشرطة وأعطال الأجهزة. ويبدو أن القاضي ويلســون كان يحس بحرج شــديد وهو يفعل ذلك. لذا قال إنه ينبغي ألا ينظر لتعديده لتلك الأخطاء كنقد أو لوم لضابطين شــجاعين الكل حزين لفقدهما، وإنما كمجرد تحليل واضح للحقائق حتى لا تكرر نفس الأخطاء مستقبلاً.

إن المتفحص لتقرير القاضي ويلسون لا بد وأن يلاحظ أن التقرير لا يأتي على أي ذكر لإطلاق النار على الحشــود وبوجه خاص مصدر الأسلحة النارية التي استخدمتها الشرطة والجهة التي أذنت باســتخدامها وتوقيت ذلك. ربما يكمن تفسير ذلك في تنويه ويلسون إلى أنه روى الأحداث كما شاهدها هو وأنه تجنب ذكر الأشياء التي لم يشاهدها بنفسه. وكذلك ما ورد في فقرة التقرير التي قال فيها ويلسون إنه مع مرور الوقت في ذلك اليوم بــدأ يدرك أكثر فأكثر عدم كفايــة الترتيبات وعدم قدرته على فعل أي شيء لتحســينها. وأدرك أكــثر فأكثر أنه كان ينبغي أن يشــارك هو في وضــع كل الترتيبات من البداية وأن يكون له رأي فيها باعتباره صاحب المسؤولية النهائية عن الأمن العام. ثم قال: «إنه لأمر لا يطاق أن يرافق قاضي الجنايات الشرطة ويقول لهم: أُدخلوا وأطلقوا النار أو أن يصدر لهم أي أمر لازم، إذا كان هو نفســه يشعر بأن العمل يدار بطريقـة لا يـوافـق عليها ولا يستطيع في اللحظة الأخيرة عمل أي شيء حيالها» [18].

إن ما ســكت عنه تقرير القاضي ويلســون قد أفصح عن بعضه أحمد محمد يسن في مذكراته وأحد شهود الإثبات في إحدى محاكمات متهمي حوادث أول مارس. فعن مصدر الأســلحة النارية التي اســتخدمتها الشرطة قال أحمد محمد يســن إن مفرزة من رجال الشرطة اســتطاعت «أن تنجو من المعركة، ثم اقتحمت مخزن السلاح بمديرية الخرطوم. فحصلت على عدد من البنادق والذخيرة وعادت بها إلى ساحة القتال، واستطاعت أن ترد القوة المهاجمة على أعقابها رويداً رويداً، حتى هدأت الأحوال» [19].

وعنــد نظر القضايا المتفرعة من حوادث أول مارس أمام القاضي عبدالرحمن العاقب في أغســطس 1954، قال شــاهد الإثبات الأول الجاويش أحمد الطيب حسن إنه كان في أول سيارة شرطة تدخل ميدان كتشنر فنزل ومعه أربعة من أفراد الشرطة على مقربة من البوابــة الغربية للقصر وظلوا هناك حتى هجم الأنصار وقتلوا الجاويش ميرغني. ومضي للقول إنه عندما اشتد الضغط على رجال الشرطة وعلى القصر أمر رجاله الأربعة بإطلاق النار على جماهير الأنصار حتى انســحبوا من الميدان وحدد الشاهد عدد الطلقات التي استخدمت بعشرين طلقة. وعندما واجهه محامي الدفاع محمد احمد محجوب بحقيقة أن التقريــر الطبي قد حدد الطلقات التي اســتخدمت بمائة طلقة، أجاب الشــاهد بأن الطلقات التي أخذت من المخزن كانت خمسين طلقة. ورداً على سؤال من المحجوب عما إذا كان قد تلقى الأمر باســتخدام الرصاص من شــخص مسؤول، قال الشاهد إنه لم يكن هناك شــخص مســؤول ولـــذلك فقــد أعطى هو الأمر للشرطة بإطلاق النار [20].

3- رواية حزب الأمة للحوادث

جاء في بيان أصدره حزب الأمة أن وقع حوادث أول مارس كان أليماً على مجلس إدارة حزب الأمة وعلى هيئته التنفيذية وعلى أنصاره. ثم شرح البيان غرض تظاهرة الأنصار في أول مارس وكيف تحولت إلى مواجهة دامية. نورد فيما يلي بعضاً من النقاط التي تطرق إليها البيان:

(أ)إن جماهير الاستقلاليين سواء الموجودين منهم في العاصمة أو الذين وفدوا من الأقاليم جاءوا بغرض المشاركة في الاحتفال بافتتاح البرلمان وسبق أن إشتركوا في شهر فبراير في الإحتفال بمرور عام على توقيع إتفاقية السودان.

(ب) قصد حزب الأمة باستقبال الضيوف إشعار العالم عبر ممثلي الدول والصحافة بعدالة مطلبه بالاستقلال التام وبأن السودانيين لا يريدون أن تفنى ذاتيتهم في مصر أو بريطانيا. ولذا إقتصرت هتافاتهم على المطالبة باستقلال السودان التام.

(ج) كان تجمع الإستقلاليين في المطار باتفاق مع سلطات الشرطة ولكن تغيير خط سير موكب الضيوف في آخر لحظة جعل جماهير الإستقلاليين المصطفة لتحيتهم تهرع لمكان إقامتهم لإسماعهم صوتها.

(د) سارت جموع الإستقلاليين في نظام وهدوء وهم يهتفون بحياة السودان المستقل إلى أن وصلوا إلى الشارع المؤدي إلى ميدان كتشنر من شارع غردون (شارع الجامعة حالياً) بين سراي الحاكم العام ومبنى البريد، وهناك اعترضت الشرطة الموكب فأوقفت العربة التي في المقدمة ثم وجهتهم إلى إتخاذ الطريق الشمالي الواقع بين مبنى المالية وتمثال كتشنر فامتثل الموكب للتوجيه. ولما توغل الموكب في هذا الطريق إنهالت عليه الشرطة بالضرب بالقنابل المسيلة للدموع ثم بالرصاص. والتحمت الشرطة ضباطاً وأنفاراً بالموكب بغير ما سبب أو استثارة أو استفزاز من جانب الاستقلاليين العزل المسالمين! وهكذا جاءت النتيجة المحزنة التي راح ضحيتها عدد كبير من المواطنين من رجال الشرطة والاستقلاليين.

(هـ)إن السلطات قد سمحت لغير جماهير الاستقلاليين بدخول المطار وحظرت ذلك على جماهير الاستقلاليين. كما سمحت لغيرهم باحتلال ميداني كتشنر وغردون



أمين التوم

والهتاف بما شــاءوا وتسلق حوائط سراي الحاكـم العــام حيث كانت الشرطة تردهم بلطف وبغير ضرب بالعصي والقنابل أو بالرصاص.

(و) في مســاء الإثنـين (أول مارس) بعد عودة جماهير حزب الأمة إلى أماكنها بدأت حملـة إنتقام مـن البوليس المســلح بالبنــادق في الخرطوم وأم درمان حيث ضربوا بالرصاص عدداً مــن أعضاء الحزب العــزل الذين لم يكونــوا ســائرين في موكــب ولا في تظاهرة أو حالة تجمع [21].

وبما أن أمين التوم ســار في موكب الإســتقلاليين، فإن روايته لما حدث في ميدان كتشنر تكتســب أهمية خاصة. فقد قال: «ولما اقترب الموكب من ميدان كتشــنر .. إستقبله عدد كبير من رجال البوليس يحملون الهراوات والقنابل المسيلة للدموع، ثم اصطدموا بمقدمة الموكب بالهراوات ثم القنابل المســيلة للدموع، وبعد قليل استعملت الصفوف الخلفية من البوليس الرصاص وســط جماهير الأنصار فتراجع عدد كبير ممن كانوا في الموكب إلى الوراء واصطدم من كانوا في المقدمة بالبوليس دفاعاً عن أنفسهم. وأسفرت هذه المعركة التي انتهت في دقائق عن مقتل عدد من رجال البوليس وعن استشــهاد عدد من شباب الأنصار وشباب حزب الأمة وحدثت بعد ذلك الاعتقالات» [22].

أصابــت حوادث أول مــارس شرطة مديريــة الخرطوم بحالة من الغضــب والهياج، فقامت باعتقالات كثيرة في صفوف الأنصار. وقد ورد في تقرير بعث به المفوض التجاري البريطاني في الخرطوم رتشــيز إلى وزارة الخارجية البريطانية أن رجال الشرطة وقوة دفاع السودان اســتغلوا حالة الطوارئ لاعتقال عدد كبير من الأشخاص. وقد تعرضت الشرطة للهجوم من الصحافة بسبب العنف الذي مورس على الناس [23].

وقال وليام لوس إن حوادث أول مارس قد نتج عنها توتر بين طائفتي الأنصار والختمية وبين الحكومة والمعارضة. وزاد التوتر اعتقاد الأنصار -وهو إعتقاد له ما يبرره إلى حد ما- أن الشرطة قد استخدمت حالة الطوارئ بتحامل لتثأر لنفسها من الأنصار [24].

وقد سرد أمين التوم الذي كان ضمن المعتقلين ظروف اعتقال الأنصار بالتفصيل. وكان من بين ما ذكره أن المعتقلين كانوا أكثر من مائتين وأنهم وزعوا على أربع زنزانات كانت مساحة الواحدة منها لا تزيد عن 8 أمتار مربعة لذلك ظلوا وقوفاً لعدم توفر مجال للجلوس. وذكر أيضاً أنهم ظلوا على تلك الحال لمدة أربعة أيام أشرف فيها كثيرون منهم علي الموت جوعاً وعطشاً واختناقاً. إستطاع أمين التوم عبر أحد أقاربه من رجال الشرطة أن ينقل تلك الأوضاع إلى الصديق المهدي الذي قام بدوره بتقديم شكوى إلى الحكومة [25].

وعلى إثر ذلك صدر بيان رسمي جاء فيه أن شائعات قد راجت بأن الذين اعتقلوا في أعقاب حوادث أول مارس يلاقون معاملة سيئة. ولذلك قام أحد قضاة المحكمة العليا بزيارة سجن المديرية في 2 مارس. وفي ذات الوقت قام ثلاثة قضاة بزيارة سجن أم درمان وسائر الأماكن التي تحتجز فيها الشرطة المعتقلين فلم يجدوا شكوى لدى أحد المعتقلين بسبب سوء المعاملة. ولكن القضاة وجدوا المعتقلين مزدحمين في تلك السجون وأماكن الاعتقال فأصدروا تعليمات بتوزيعهم على سجون المديرية حفظاً لصحتهم ولراحتهم[26]!

4- أزهري يلتقي الإمام عبدالرحمن

لتنقية الأجواء بعد التوتر الذي سادها بسبب حوادث الأول من مارس التقى إسماعيل الأزهري في السادس والعشرين من مارس بالإمام عبدالرحمن بمنزله بأم درمان. تم هذا اللقاء بناءً علي طلب الأزهري ومهد له أحمد يوسف هاشم رئيس اتحاد الصحافة السوداني ورئيس تحرير صحيفة السودان الجديد. وقد تضايق الإمام عبدالرحمن كثيراً من زعم الصحف الاتحادية بأنه هو الذي سعى للقاء. حضر الإجتماع بالإضافة إلى أحمد يوسف هاشم، على عبدالرحمن الأمين وزير العدل ومأمون حسين شريف.

في مستهل الاجتماع عبر أزهري عن قلقه بشأن الوضع في المديريات منذ أحداث أول مارس وطلب من الإمام عبدالرحمن إصدار بيان لتهدئة الناس وبيان آخر لتأييد الحكومة القائمة.

فيما يتعلق بالأوضاع في المديريات قال الإمام عبدالرحمن إن سبب تلك الأوضاع هو سياســة الحكومة الحزبية وتشجيعها للتدخل المصري في السودان. ولكن في سبيل حسن النظام فإنه سينظر في أمر إصدار بيان تهدئة إذا أعد مأمون حسين شريف وأحمد يوسف هاشم صيغة متفقاً عليها. غير أن الإمام عبدالرحمن قال إنه لن يصدر أي تصريح لتأييد حكومة الأزهري قبل أن يعرف أنها تهدف لاستقلال السودان. كما أنه يريد دليلاً حقيقياً على أن الحكومة تنوي اتباع سياســة قومية. وانتهى الاجتماع بتأكيدات من أزهري على حسن نواياه.

يبــدو أن مســودة تصريح قد أعدت للإمام عبدالرحمن ولكن نصحه مستشــاروه في حزب الأمة بألا يدلي بأي تصريح دون تأكيد محدد من أزهري فيما يتعلق باتباع سياسة قومية [27]. ولذلك لم يصدر عن الاجتماع سوى بيان مقتضب جاء فيه أن الاجتماع استغرق حوالي الســاعتين وأن الحديث كان مفعــماً بالروح الوطنية العالية ومســتهدفاً مصلحة الوطن وسيره قدماً إلى الأمام في جو من الهدوء والاستقرار [28].

5- الحكومة تعد بلجنة تحقيق

ورد في البيان الذي أصدره مجلس الوزراء عن حوادث أول مارس أن المجلس «سيجري تحقيقاً دقيقاً في الحادث وبواعثه وأســبابه والظروف التــي أدت إليه وكل الأيادي التي عملت لإثارته أو التحريض عليه أو التي اشتركت فيه» [29].

وقد بــادر الحاكم العام بتعيين دونالد هولي المســجل العام للهيئة القضائية رئيســاً للجنة التحقيق [30]. ويبدو أنه قد فعل ذلك بدون استشــارة مجلس الوزراء. الأمر الذي أثــار خلافاً بين الحاكم العام ومجلس الوزراء حول الجهة التي تقوم بالتشــكيل واختيار الأعضــاء وصلاحيات اللجنــة. فقدكان من رأي الحاكم العام تشــكيل لجنة تحقيق ذات ســلطات واسعة بحيث تستطيع التحقيق حول الدور الذي لعبه وزير الداخلية ومجلس

الوزراء في الأحداث. ولكن إسماعيل الأزهري أبلغ الحاكم العام بأن كل المطلوب هو لجنة ذات مســتوى منخفض للتحقيق في أسباب الحوادث وسلوك الشرطة والموظفين المدنيين. وبما أن مجلس الوزراء مسؤول أمام البرلمان فإن أي استفسارات أو بيانات تتعلق بأعمال ومسؤوليات الوزراء ينبغي أن يُدلي بها للبرلمان [31]. ثم أُجل موضوع لجنة التحقيق لحين إجــازة البرلمان لقانون لجان التحقيق وأخيراً صرف النظر عنها وهو أمر يؤســف له. فلو شُــكلت آنذاك لجنة تحقيق محايدة برئاســة قاضٍ مقتدر، فإنها كانت ستصل إلى رواية دقيقة وموضوعية للأحداث التي وقعت في ميدان كتشنر في اليوم الأول من مارس 1954، وكانت ســتزيل الكثير من الإبهام والتناقض الذي شاب الروايات الرسمية والحزبية لتلك الأحداث.

6- التحقيق القضائي

بــدأ التحقيق القضائي في حــوادث أول مارس في صباح يوم 8 مايو 1954 أمام القاضي تريدويل حيث مثل الأتهام الصاغ (شرطة) فضل عبيد وكان يساعده ضابط الشرطة مكي حســن أبو. وكانت هيئة الدفاع تتكون من محمد أحمد محجوب وزيادة أرباب وأحمد جمعة [32].

وقــد كتب أمين التوم -وكان ضمن المتهمين- عن ســير إجــراءات التحقيق، فقال إن التحقيق كان عجيباً «لا لأن القاضي لم يكن نزيهاً ولم يكن مقتدراً، ولكن لأن كل الشهود كانوا كاذبين ســواء كانوا من شــهود البوليس بكل أســف أو كانوا من شهود الاتحاديين الذيــن أرادوا أن تحكــم المحكمة بالإعدام علينا جميعــاً... البوليس الذي اعتقلني وفتح بلاغاً بمعاكسة البوليس وتلك مادة بسيطة في قانون عقوبات السودان، ذهب إلى الضابط المحقق بعد أيام وغير ماقاله عند فتح البلاغ واتهمني بالتحريض على القتل العمد وأنني تســببت في قتل أمباشي ذكر اســمه في ســاعة الإصطدام .. قال إني أمرت أحد الأنصار أن يطعنه فطعنه بسكينهِ وسقط ميتاً .. كل هذا طبعاً كان كذباً» [33].

ونجــد تأييداً لمــا ذهب إليه أمين التوم في ماكتبه كنريك أحد مســاعدي مستشــار الحاكم العام عن التحقيق القضائي. فقد ذكر «أن التحقيق يسير ببطء. وقد تكوّن لدي

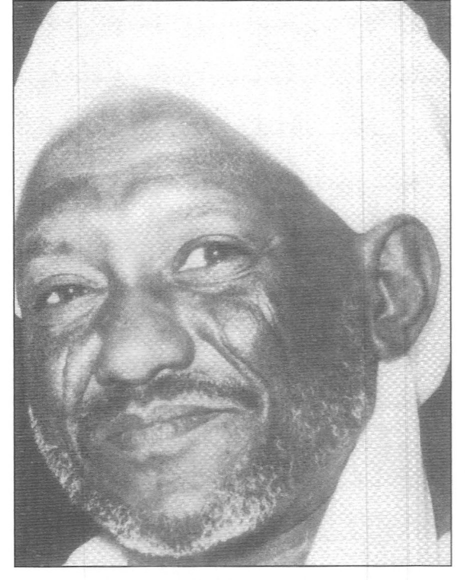
إنطباع بأن القضية ليســت نظيفة تماماً. يبدو أن شهود الشرطة أقل صراحة في المحكمة عــما كانوا عليه عندما كانوا يدلون بأقوالهــم أثناء تحقيقات الشرطة. فقبل يومين أدلى أحد رجال الشرطة بشهادة قال فيها إن الحادث سببه هجوم الشرطة على الجمهور. وقد أزعج ذلك قمندان الشرطة فذكر للمدير [34] ولمدير الشــرطة أن هذا الشرطي لا بد أن يكون من الأنصار ومن الأفضل نقله أو تصفيته ... هناك مؤشرات من هذا النوع تفضي إلى أن القضية قد لفقتها الشرطة» [35].

مهما يكن من أمر، فقد اســتمع قاضي التحقيق إلى شــهادة قــاضي الجنايات ديريك ويلســون التي كرر فيها معظم ما ورد في تقريره ســالف الذكر. فقد قال إنهم لم يأمروا الجماهــير بالانصراف من المطار لأن الموقف لم يكن خطيراً وأنه لم يســمع هتافاً معادياً لمحمد نجيب. وقال أيضاً إنه أثناء عودته من المطار شاهد جموعاً كثيرة من الأنصار تسير في طوابير متجهة نحو السراي. وأضاف أنه عند عودته من مستشــفى النهر وجد أبواب السراي مغلقة وأن أصوات الطلقات النارية لا تزال تدوي. وفيما يبدو أنها كانت إجابات على أســئلة وجهت إليه، قال ويلســون إن شــباب الأنصار كانوا يحملون عصياً وشاهد بعضهم يحملون ســيوفاً وأن بعــض الأعلام كانت مركبة على حراب ولكنه لا يســتطيع الجزم بأنها كانت حراباً بل كانت على شــكل حراب. وفي إجابة على أحد الأسئلة قال إنه لا يستطيع تحديد الوقت الذي اشتبكت فيه الجماهير مع الشرطة [36].

اســتمع قاضي التحقيق أيضاً لشــهادة فيدلر مدير الأراضي الذي شاهد الحوادث من نافذة مكتبه بمبنى الســكرتارية. وشــاهد القاضي كذلك فلمين للحوادث قام بتصويرهما مكتب الاتصال العام [37].

وفي بداية جلســة يوم 23 مايو 1954 أبلغ ممثل الاتهام فضل عبيد القاضي تريدويل بأنه قد تلقى أمراً من رئيســه بالإنسحاب من التحقيق وغادر القاعة هو ومساعده مكي حســن أبو. ولكــن القاضي قرر أنه لاحاجة لوجود ممثل اتهــام في الفترة القصيرة الباقية من التحقيق لأن معظم شــهود الإثبات قد مثلوا أمامــه ولم يبــق إلا القلــيل. كمــا أن الدفاع لن يقدم شهوده في مرحلة التحقيق [38].

إنتهــى التحقيــق القضائي يوم 31 مايــو 1954 وقد برأ القاضي تريدويل ســبعة من المتهمين كان بضمنهم أمين التوم مساعد الأمين العام لحزب الأمة، وأحال إلى محكمة كبرى


عبدالله عبدالرحمن نقد الله

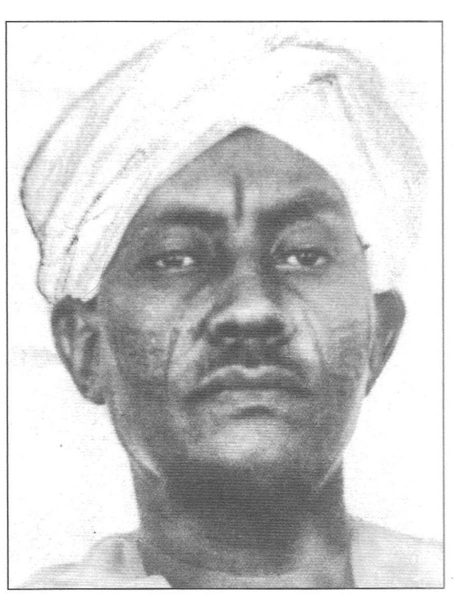
أربعة متهمـين هم: عبداللـه عبدالرحمن نقداللـه وعـوض صالح وعلى فـرح وعلي محمد هبوبة وذلك بتهم القتل والشروع في القتل والتحريض على القتل والأذى الجسيم المفضي للموت والاجتماع غير المشروع [39].

7- مسـألة انسـحاب ممثل الإتهام من التحقيق

وردت في شهادات بعض الشهود إفادات يمكن أن يؤسس عليها تهمة التحريض على القتل للصديق المهدي وتهم أخرى للقيادي بحزب الأمة محمد الخليفة شريف ولزعيم المعارضة محمد احمد محجوب. فقد ذكر أحد الشهود أن المحجوب كان يلوح من شرفة مكتبـه لجموع الأنصـار وهي في طريقها إلى السراي. لذلك طلـب القاضي تريدويل من ممثـل الاتهام فضل عبيـد أن يحقق مع كـل واحـد منهم في منزله [40]. وقـد تم ذلـك في الفترة من 17 إلى 19 مايـو 1954 [41].

ويبدو أن ممثل الاتهام ومسـاعده قد انسحبا من التحقيق لأن القاضي ترويديل قرر بعد الإطلاع على نتائج التحقيق عدم توجيه اتهام للصديق المهدي لأن الأدلة ضده كانت سماعية [42]. وقد ورد في برقية من مكتب الحاكم العام إلى وزارة الخارجية البريطانية أنه بعد قرار قاضي التحقيق عدم توجيه اتهام للصديق المهدي صار ضباط الشرطة يتصرفون كأنما متهماً قد سُمح له بالإنصراف. وقد ذكرهم مدير الشرطة بأنهم طالما قد طالبوا بأن يأخذ القانون مجراه فيجب عليهم أن يلتزموا بالقرار القضائي [43].

وقد عرض القاضي تريدويل لانسحاب ممثل الاتهام في حيثياته فقال إن هذا الإنسحاب ربما تكون له صلة ما بموقف ممثل الاتهام أو شخص آخر إزاء التحقيق القضائي. وأضاف أن المتهـم أو ممثل الاتهام يمكن أن يكتب للمحكمة العليا عبر القنوات العادية إذا كان يعتقد لأي سـبب أن المحكمة قد تصرفت خطأً أو أنها قد أجحفت. وبما أنه لم يتلق أي إفادة في هذا الصدد، فقد استمر التحقيق وفقاً لقانون السودان [44].


عوض صالح

وفي تعليقه على انسحاب ممثل الإتهام قال إسماعيل الأزهري إن الحكومة لن تتدخل لأنها تحترم تماماً استقلال القضاء. وأضاف أن الانسحاب تم بعد سماع كل الشهود وأن المحامي العام سيمثل الاتهام عندما تُنظر القضية أمام المحكمة الكبرى[45].

لا يوجد في الوثائق ما يوحي بأن القاضي تريدويل قد تعرض لإملاء أو ضغوط. فقد قرر مجلس الوزراء السوداني أن يترك القانون يأخذ مجراه ضد الصديق المهدي وأي من قادة حزب الأمة يثبت تورطه في حوادث أول مارس. وفي ضوء ذلك نصح رئيس القضاء لندسي بألا يُطلب من المحامي العام أو يتوقع منه أن يستخدم سلطته بموجب المادة 231A من قانون الإجراءات الجنائية وهي السلطة التي تخول له التخلي عن الدعوى أو عدم ملاحقتها nolle Prosequi إذا كان الاستمرار في الدعوى يتعارض مع المصلحة العامة [46]. وكانت الحكومة البريطانية تدرك أن استخدام المحامي العام لهذه السلطة سيقابل بالإستنكار وسيعتبر مؤامرة بريطانية للتدخل في مجرى العدالة لحماية الصديق المهدي [47].

وقد كان إحتمال توجيه اتهام للصديق المهدي أحد المواضيع التي نُوقشت في اجتماع عقد بمقر وزارة الخارجية البريطانية في 7 مايو 1954. حضر الاجتماع سلوين لويد وزير الدولة للشؤون الخارجية وأركان وزارته. كما حضره الحاكم العام ولورنس غرافتي - سميث ممثل بريطانيا في لجنة الحاكم العام ووليام لوس مستشار الحاكم العام. تقرر في هذا الاجتماع أن تنفيذ القانون يجب أن يأخذ مجراه، وإذا أحدث الأنصار اضطرابات نتيجة لذلك، ينبغي على الحاكم العام أن يدعم الحكومة في سعيها للمحافظة على النظام والأمن. ويجب على الحاكم العام ألا ينظر في إمكانية إعلان حالة طوارئ دستورية إلا إذا

خرج الوضع عن سـيطرة الحكومة. وإذا حدث ذلك فإنه يتعين على الحكومة البريطانية أن تقدم للحاكم العام الدعم الذي يحتاجه [48].

وقال سـلوين لويد دون مواربة إنـه إذا لم يلتزم السـيد عبدالرحمن المهدي جانب الحكمة وابتدر اضطرابات، فيجب أن يُقمع الأنصار بالقوة وستكون تلك هي نهاية النفوذ السـياسي للسـيد عبدالرحمن. وكان من رأي سلويد لويد أن ذلك لن يكون بالأمر السيء لأن الخوف من الأنصار هو العائق الأكبر لعدم ظهور حركة استقلالية غير طائفية[49].

8- المحكمة الكبرى

شُـكلت المحكمة الكبرى برئاسـة قاضي المحكمـة العليا جيمس واطسـن وعضوية القاضيين مجذوب علي حسيب وعبدالمجيد إمام ومثل الاتهام أحمد متولي العتباني. قضت المحكمـة بإدانة المتهمين الأربعة في 4 يوليو 1954. أُديـن عبدالله عبدالرحمن نقد الله بتهمة التحريض على تكوين إجتماع صار فيما بعد غير مشروع وأدى إلى شـغب نتجت عنه أضرار جسيمة وحكم عليه بالسجن أربع سنوات. وأدين عوض صالح بتهمتين كانت إحداهـما التحريض عـلى القتل وحُكم عليه بالإعدام. وأدين عـلي محمد هبوبة بتهمة الشروع في القتل وحُكم عليه بالسـجن خمسـة أعوام وأدين علي فرح بتهمة التحريض على القتل وحكم عليه بالسجن المؤبد[50].

بدأ القاضي واطسـن حيثياتـه بذكر الصعوبات التي واجهـت المحكمة في الفصل في القضيـة وكان من بينها وجود أربعة متهمين تتشـابه التهم الموجهـة إليهم. الأمر الذي اضطر المحكمة لتقسـيم حيثياتها إلى أربعة أقسـام. كما أن المحكمة أخذت على عاتقها التحـري عن بعض المسـائل التي لم تتضح جلياً أمامها بقصـد معرفة الحقيقة بما لا يدع مجالاً للنزاع بين الاتهام والدفاع.

ورد في الحيثيـات أن عدد جمـوع الأنصار التي تحركت من الرميلـة إلى المطار كان يتراوح بين الأربعة والخمسـة آلاف. وورد فيها أيضاً قول القاضي واطسن: «إنه إذا سلمنا جدلاً بعدم وجود تحيز في تصرفات الشرطة في المطار، فإن كل الدلائل تشير إلى أن مسلك

حشود الأنصار كان حسناً على وجه العموم. ولم يكن هناك ما يمكن أن يقال إنه اجتماع غير مشروع حيث لم يصدر أمر بمنع الإجتماعات والتظاهرات ولم يكن الأنصار كما بدا من مظهرهم مسلحين» وقوله كذلك: «إنه كان واضحاً وطبيعياً أن تتوقع الشرطة الإخلال بالأمن بيد أن قاضي الجنايات كان مقتنعاً بعدم وجود ما يدعو لإصدار أمر التفرق».

وحول الادعاء بأن العصي والمدي وغيرها من الأسلحة قد جمعت من الأنصار قبل تحركهم من الرميلة، قال القاضي: «يجوز أن المتهم الأول (نقدالله) قد طلب من جموع الأنصار أن تنزع أسلحتها وتترك عصيها والمدي التي كانت بحوزتها بالإسطبلات بالرميلة. ولا ريب أنه توجد ولا تزال توجد كمية من الأسلحة محفوظة بالمخازن غير أن المحكمة لم تصدق الدعوى القائلة بأن تفتيشاً دقيقاً قد أجري على كل فرد على حدة. وبغض النظر عن أي اعتبارات أخرى، فإن تفتيشاً مثل ذلك سيستغرق ساعات لا دقائق. وعلى افتراض أن تفتيشاً قد حصل، فإن الحوادث التي تلت كافية لإثبات أن التفتيش كان سطحياً إلى درجة بعيدة وبدون اكتراث».

وورد في الحيثيات أن الاجتماع قد صار اجتماعاً غير مشروع قبل إطلاق الغاز المسيل للدموع. وورد فيها أيضاً أن الشرطة قد أطلقت النار من الركن الشمالي الشرقي لميدان كتشنر وأنه من المحتمل أن يكون إطلاق النار قد استمر زمناً أطول من اللازم ولكن المحكمة لا تملك الدليل على ذلك. غير أن المحكمة أقرت بأن إطلاق النار وحده هو الذي أوقف الهجوم وأعاد النظام.

تقبل الأنصار الأحكام التي صدرت بحق المتهمين الأربعة برباطة جأش. ولم تحدث أي تظاهرات أو تعكير لصفو الأمن في الخرطوم أو في المديريات. وأهاب حزب الأمة برجاله وبسائر الاستقلاليين أن يقابلوا الأحكام التي صدرت بالرضا والصبر وبكل شجاعة وجلد وثبات، لأن العدالة آخذة مجراها ولا تزال أبوابها مفتوحة. فأمام الدفاع فرصة الاستئناف وأمل الحزب وهيئة الدفاع قوي في التوفيق فيها. وأهاب الحزب برجاله كذلك التزام الصبر والأناة لأن ذلك يعزز موقف الدفاع وعدالة قضية المتهمين، ويحفظ للوطن والمواطنين الكثير مما يلزم من أسباب التماسك والخصائص الضرورية لشعب في طور التكوين [51].

9- محكمة الاستئناف تخفف بعض الأحكام

نظرت الاســتئناف محكمة برئاســة رئيس القضاء لندسي وعضويــة القاضيين محمد أحمد أبورنات وعبدالرحمن النور.

قــال محمد أحمد محجوب أمام محكمة الاســتئناف إن جمــوع الأنصار قدمت إلى الخرطوم لحضور مؤتمر شــباب الأنصار الســنوي ولانتخاب لجنتــه الجديدة، وأن هذه الجموع كانت موجودة في الرميلة منذ يوم 28 فبراير، وقامت بتظاهرة ســلمية قبل أول مارس ولم تتعرض لها الشرطة أو تتخذ إجراءً ضدها.

ومــضى المحجوب للقــول إن جموع الأنصــار تحركت في يوم أول مــارس إلى المطار لعلمهم أن رجالاً كباراً ســيصلون الســودان لحضور افتتاح البرلمان وأنها فرصة لإســماع صوتهم. وقد كان في المطار رجال شرطة وضباطهم ولم يقل أحدهم لنقد الله أو لغيره أن الأنصار مســلحون. وعندما أدخلت الشرطة بعض أنصار الوحدة إلى المطار وذهب اللواء نجيب بطريق آخر قرر الأنصار الذهاب إلى شــارع السراي لإســماع صوتهم. وقد كانت هتافاتهم إستقلالية ولم تكن هناك هتافات عدائية لمصر، ولم يهتف أحد بسقوط نجيب أو صلاح ســالم إنما كانت الهتافات: الاستقلال يا نجيب الاستقلال يا هاو. وفي هذا الصدد إنتقد المحجوب قول المحكمة الكبرى إن الأنصار رددوا هتافات معادية لمصر لأن هتافات الأنصار لم تكن كذلك إلا إذا إعتبر البعض الهتاف للاستقلال في السودان معادياً لمصر.

واقتطــف المحجوب قول المحكمة الكبرى إن التظاهرة كانت نظامية ومشروعة حتى وصلت إلى وزارة المالية واتجه بعضهم إلى الشارع المؤدي إلى السراي وبعد ذلك أصبحت التظاهرة غير مشروعة. ومن ثم تساءل المحجوب هل «يمكن لأحد أن يصدق بأن تظاهرة تسير بانتظام إلى أن وصلت وزارة المالية تنقلب في بضع دقائق إلى تظاهرة غير مشروعة ويكون غرضها العام الهجوم على الشرطة أو غيرها؟»

وأوضح المحجوب أن المعركة لم تحدث إلا بعد أن اســتخدمت الشرطة الغاز المســيل للدموع «وليس من العدل أن تستعمل الشرطة الغاز المسيل للدموع مع أناس لا يعرفونه وطبيعي جداً أن يظن أولئك الأشخاص أن الشرطة ستطلق النار عليهم».

ووصف المحجوب شــهادات رجال الشرطة بأنها كانت ملفقة ومتناقضة وبأنها كانت مؤامرة ضد المتهمين وكان الغرض منها إعدام المتهمين بأي حال من الأحوال.

وأكــد المحجوب أن هدف الأنصار لم يكن عدائياً لأي شــخص وكان غرضهم إســماع صوتهم. ولكن لســوء الحظ حدث ذلك الاشــتباك الذي أدى إلى موت بعض الأشــخاص فالقتل لم يكن هدف الأنصار. كما لم يكن هدفهم دخول السراي، فلو أرادوا ذلك لفعلوا.

وانتقــد المحجــوب الطريقة التي وصلت بهــا المحكمة الكــبرى إلى الحيثيات وذلك لإستخدامها كثيراً تعبيرات «يمكن» و «قد يجوز» و «تفتكر». ثم قال إنه إذا جاز للمحكمة أن تستخدم مثل هذه التعابير في أحكامها، فإن القضاء سيحطم إلى الأبد [52].

أعطى حكم محكمة الاستئناف وزناً لثلاثة إعتبارات وهي:

أولاً: أن تكــون الأحكام كافية ومناســبة لتأكيد ســلطة الحكومة القائمة على أســس ديمقراطية وبوجه خاص احترام الشرطة التي يجب أن تكون لها سلطة مطلقة في تنظيم الجماهير حتى تحمي الأرواح والممتلكات وتمنع الإخلال بالأمن.

ثانياً: أن حفظ الســلام مهــم للغاية مع مراعــاة وضع حدود مشروعــة لحق حرية الاجتماع والتعبير عن وجهة النظر السياسية.

ثالثاً: أن تكرار حدوث أي شغب مماثل سيكون كارثة لتقدم البلاد.

وقررت المحكمة «أن هذا الصراع الذي أدى إلى خســائر جسيمة في الأرواح والأجسام لم يثبت أنه كان مدبراً، وكان إلى حد بعيد نتيجة لسلســلة من الحوادث المؤســفة التي بلغت قمتها عند ميدان كتشــنر حيث انطلقت تلقائياً عوامل الفوضى». وأبدت المحكمة أن مثل هذا التوافق في الظروف لا يحتمل أن يتكرر، خاصة وأن القانون والنظام قد أعيدا بسرعة بمعاونة المسؤولين عن الأمن وزعماء حزب الأمة.

وقررت محكمة الاســتئناف كذلك أن الحكومة لا تستطيع أن تنجو من كل اللوم عن أحداث أول مارس «لأنها سمحت للموقف أن يتطور، وفي النهاية كانت عاجزة عن ضبطه بشــكل يؤكد حفظ النظام العام. إن احتياطــات الأمن التي اتخذت لم تكن كافية بالمرة. وكانت قد رتبت على عجل. إن هذا التقصير من جانب الحكومة مفهوم لأنها لم تكن لها خبرة بالحكم أو كيف تســتخدم بشــكل فعال جهازها المصلحي لإقرار القانون والنظام.

ولكن بعد انقضاء الأيام الأولى من مارس قد حصل تحسين ملموس في الأمن، وقد كسبت الحكومة الجديدة الخبرة والاستقرار مؤيدة في المسائل القومية من جانب المعارضة».

خففت محكمة الاستئناف الحكم على عوض صالح من الإعدام إلى السجن أربعة عشر عاماً وعلى فرح من السجن المؤبد إلى السجن عشرة أعوام. وأيدت الحكم على هبوبة ونقد الله وقالت «إن الحكم بالسجن أربع سنين على نقدالله كان خفيفاً لأنه ورط نفسه في تحمل مسؤولية الأمن الخطيرة في تنظيم هذه الجموع الكبيرة الصاخبة وقيادتها في حالتها النفسية الثائرة إلى السراي. إن المسئولية الأساسية عن نتائج الصراع الذي حدث بين الأنصار والشرطة تقع على عاتقه، وعلى عاتق أي شخص آخر ذي سلطة أعلى كان يتلقى تعليماته منه» (53).

10- مجلس الوزراء يرد على محكمة الاستئناف

رد مجلس الوزراء على اللوم الذي وجهته له محكمة الاستئناف ببيان طويل أعده المستشار القانوني للمجلس أحمد متولي العتباني. اعتبر مجلس الوزراء اتهام المحكمة له بالتقصير في واجبه الدستوري تجاوزاً من المحكمة لحدود اختصاصاتها وانتحالاً لما هو سلطة البرلمان وحده. واتهم المجلس المحكمة بمجافاة المبادئ الدستورية المقررة في جميع البلاد الديمقراطية لأنها زجت بنفسها في جدل سياسي وتعرضت لأمور على جانب كبير من الحساسية. سنورد فيما يلي بعضاً من النقاط التي تناولها بيان مجلس الوزراء:

أولاً: إن مسئولية الحكومة لم تكن محل نزاع أمام المحكمة حتى تلجأ لتقديم كل ما اتخذته من إجراءات واحتياطات لمواجهة الموقف، وحتى تتمكن المحكمة من أن تقرر على ضوء ذلك ما إذا كانت تلك الاحتياطات كافية أم ناقصة.

ثانياً: من الوجهة الدستورية ليس للمحكمة حق محاسبة الحكومة في هذا الأمر. فدستور الحكم الذاتي يقوم على مبدأ فصل السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وحدد اختصاص كل سلطة بشكل يمكن كل سلطة بأن تنهض بالعبء الذي رسمه لها الدستور لأن في ذلك ضماناً بألا تتعدى سلطة

على أخرى اعتداءً تضطرب فيه أمور الدولة وتتأثر له شـؤونها الحيوية. فالمادة 19 من دسـتور الحكم الذاتي تنص على قيام مجلس وزراء يكون مسـئولاً أمام البرلمـان عن أعمال الحكومـة التنفيذية والإدارية. ونصـت المادة 76 على قيام هيئة قضائية مسـتقلة وتكون مسئولة للحاكم العام رأساً. فالوزارة في السودان بحكم دستوره مسئولة للبرلمان عن استتباب القانون والأمن وعن جميع الأعمال الإدارية الأخرى.

ثالثاً: إن واجب المحكمة ينحصر في تفسـير القانون وتطبيقه على وقائع معينة وهي بذلك لا تملك أية رقابة أو إشراف على أعمال الحكومة التي خصصها لها الدستور. والرقابة الوحيدة التي تخضع فيها الحكومة للسـلطة القضائية هي المسـئولية المدنية التي تقتصر على حقوق الفرد ضد الدولة [54].

11- حوادث أول مارس: العبر والآثار

لم تمر حوادث أول مارس بدون عبر أو نتائج أو آثار. فقد أوضحت للحكومة أن تعمد إقصاء المعارضة لن يفضي إلى شيء إيجابي وأن استصحابها مهم بل واجب في تلك المرحلة الدقيقة من تاريخ السـودان. وقد كان ريتشيز المفوض التجاري البريطاني من بين الذين تحدثوا عن عظات حوادث أول مارس. فقد قال إن الحوادث أثبتت للحكومة أن سـعيها لإقامة اتحاد كامل مع مصر سيكون ضرباً من الانتحار لأن الأنصار سيقاومونه وربما يفتح ذلـك الباب أمام تدخل أجنبي. وقال أيضاً إن كثـيراً من أنصار الحزب الوطني الاتحادي قـد انخرطوا في ذلك الحزب خوفاً من الأنصار، وربما تكون حوادث أول مارس قد أوحت لهؤلاء أن أسلم الطرق هو الابتعاد عن مصر وبذلك يتلاشى خطر قيام الأنصار بثورة [55].

وصـف الحاكم العام روبرت هاو تظاهرات الأنصـار في أول مارس بأنها كانت إعلاناً للاسـتقلال من جانب حزب الأمة وأن الطريقة الوحيدة لتحييده بالإضافة إلى الإجراءات الأمنيـة الكثيفـة، سـتكون الإعلان المبكـر من جانب دولتـي الحكم الثنائي لاسـتقلال السودان[56].

وأثبت أحمد محمد يسن في مذكراته أن حوادث أول مارس رغم مأساويتها قد كانت من بين العوامل الأساسـية التي جعلت الحزب الوطني الإتحادي يتجه نحو الاسـتقلال. وقال إنهم قدروا ما يمكن أن يحدث إذا دخل السـودان بعـد الفترة الانتقالية في دوامة إنتخابات الجمعية التأسيسـية وطرح الخيار بين مبدأين متعارضين: الاستقلال أو الاتحاد مع مصر[57].

هوامش الفصل الثاني

1- مكتب المفوض التجاري للمملكة المتحدة إلى وزارة الخارجية، لندن: الملخص السياسي النصف شـــهري رقم 23 للفترة 14 - 27 فبراير 1954: الوثائق البريطانية عن الســـودان (تحرير محمود صالح عثمان صالح) المجلد التاسع، الجزء الأول (1954)، ص 66.

2- الأيام 28 فبراير 1954 والأهرام 12 يناير 1954.

3- الملخص السياسي النصف شهري رقم 23 مذكور في هامش 1 أعلاه.

4- قصة ثورة 23 يوليو، الجزء 3: عبدالناصر والعرب (1976)، ص311-313 .

5- الأيام 27 فبراير 1951 .

6- Behind the Scenes (1982), pp 108 - 110.

7- الديمقراطية في الميزان، الطبعة الثانية، ص 56.

8- مذكرات أحمد محمد يسن (2001)، ص 266 - 267.

9- Ralph Stevenson, Cairo, to Allen, March 15, 1954, FO 371/108322.

من شـــكاوى نجيب للســـفير الأمريكي كذلـــك أن الحاكم العام أحبط الأنصار بتغييره مســـار الموكب. كما أنه لم يسمح له الاتصال بالناس سواء كان بالهاتف أو بغيره.

10- قصة ثورة 23 يوليو، مرجع سابق، ص 313.

11- Luce Papers: 828/6/54, Kenrick to Davies, 5 March 1954. Also: Governor - General's Office GG/36.2.15/2, 4 March 1954, Summary of Events: No.2, Fo 371/108322.

12- نفس المرجع.

13- Report by the Police Magistrate on the events of the first of March, FO 371/108322.

14- السـودان للسـودانيين، تحقـــيق فدوى عبدالرحمن علي طه (1992)، ص 188.

15- نفس المصدر والصفحة.

16- مذكرات أحمد محمد يسن، مرجع سابق، ص 260.

17- Selwyn Lloyd to Foreign Office, 4 March 1954, The British Documents on the Sudan (edited by Mahmoud Salih) Volume X (1954), Part 2, P. 114.

18- Report by the Police Magistrate on the events of the first of March, FO 371/108322.

19- مذكرات أحمد محمد يسن، مرجع سابق، ص 261.

20- الرأي العام 17 أغسطس 1954.

21- الأيام 2 مارس 1954.

22- ذكريات ومواقف، الطبعة الثانية (2004)، ص 119 - 120.

23- مكتـب المفوض التجاري إلى وزارة الخارجية: الملخص الســياسي رقم 24 للفترة من 28 فبراير إلى 13 مارس: الوثائق البريطانية عن الســودان، مرجع ســابق، المجلد التاســع، الجزء الأول (1954)، ص 91.

24- Luce Papers: Luce to Sudan Agent, London, 13 March 1954, 828/6/70-73.

25- ذكريات ومواقف، مرجع سابق، ص 120.

26- الأيام 6 مارس 1954.

27- Khartoum to Foreign Office, 28 March 1954, FO 371/108322. Also Luce to Davies, 3 April 1954, Luce Papers 828/6/87-89.

28- الأيام 27 مارس 1954.

29- الأيام 2 مارس 1954.

30- أنظر التقرير الســياسي رقم 24 لمكتب المفوض التجاري البريطاني، مشــار إليه في هامش 23 أعلاه، ص91.

31- Luce Papers: Luce to Davies: 828/6/87-89, 3 April 1954.

32- الأيام 8 مايو 1954.

33- ذكريات ومواقف، مرجع سابق، ص 121.

34- ربما يقصد مدير مديرية الخرطوم.

Luce Papers: Kenrick to Lampen, Sudan Agency, London, 15 May 1954, 828/7/10. -35

36- الأهرام 9 مايو 1954.

37- الأيام 9 مايو 1954.

38- الأيام 23 و24 مايو 1954.

Khartoum to Foreign Office, 1 June 1954, FO 371/108323. Also: Sudan Political Intelligence Summary, No. 5 of 1954, May / June 1954, 17 June 1954: The British Documents on the Sudan, loc.cit., Volume 1X, PART 1 (1954), P 129. -39

40- الأيام 7 مايو 1954. وأيضاً:

Khartoum to Foreign Office, May 5, 1954, FO 371/108322.
Khartoum to Foreign Office, May 17, 1954, FO 371/108323.

Khartoum to Foreign Office, May 19, 1954, ibid. -41

Luce Papers: Summary of Events No. 5 - May 1954, GG/36.2.15/2,Governor - General's Office 29 May 1954, 829/8/25 - 27. -42

Khartoum to Foreign Office, May 24, 1954, FO 371/108323. -43

Sudan Agency, London to Foreign Office, 18 June 1954, FO 371/108324. -44

Ibid. -45

Khartoum to Foreign Office, 7 May 1954, FO 371/108323. -46

Note for Minister of State dated 11 May 1954 on Possible Charges against Sayed Siddik, ibid. -47

For English Record of the Meeting see Volume 1X, Part 1, of the British Documents on the Sudan, loc. cit., P. 107. -48

Foreign Office to United Kingdom Delegation (Geneva Conference) 10 May 1954, FO 371/108323. -49

50- الأيام 4 و 5 يوليو 1954. وأيضاً:

Khartoum to Foreign Office, 5 July 1954, Fo 371/108324.

51- السودان الجديد 7 يوليو 1954.

52- الأيام 24 و 25 يوليو 1954.

53- السودان للسودانيين، مرجع سابق، ص 191.

54- الرأي العام 1 سبتمبر 1954.

55- UK Trade Commissioner, Khartoum, to Foreign Office, 24 July 1954, FO 371/108324.

56- Khartoum to Foreign Office, 3 March 1954, British Documents on the Sudan, loc. cit., Volume X, Part 2, P. 111.

57- مذكرات، مرجع سابق، ص 266.



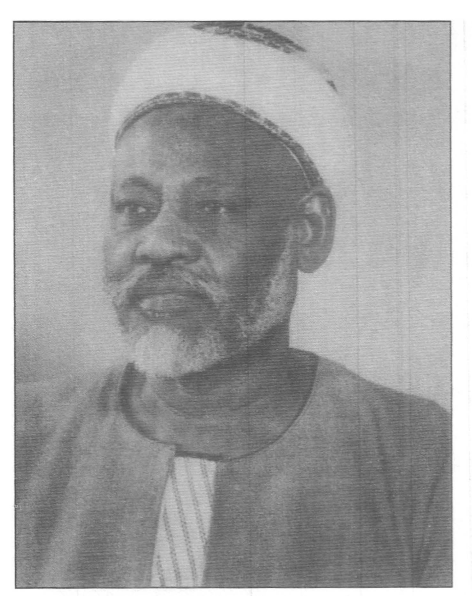
الفصل الثالث

السيد عبدالرحمن يدعو بريطانيا لإعلان استقلال السودان فوراً: 4 مارس 1954

1- لقاء سلوين لويد بالسيد عبدالرحمن

إلتقــى الســيد عبدالرحمن المهدي بحضور ابنه الصديق بســلوين لويد وزير الدولة للشــؤون الخارجية البريطاني في الخرطوم في 4 مارس 1954. في مســتهل اللقاء ذكر لويد أنه يدرك أن زيارة محمد نجيب للســودان تســببت في تظاهرات أول مارس وأن المناخ العام الســائد في الســودان يعود للتدخل المصري المستمر في الشــأن السوداني. ثم سأل لويد الســيد عبدالرحمن عما إذا كانت لديه أفكار حول كيفية إيقاف هذا التدخل. فرد السيد عبدالرحمن بأن ما ينبغي على بريطانيا أن تفعله على الفور هو أن تعلن استقلال الســودان. وعندما اســتوضح لويد الســيد عبدالرحمن عما يعنيه بذلك، أكد له الســيد عبدالرحمن أنه يعني تمزيق إتفاقية عام 1953 بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير. ولكن لويد نبه الســيد عبدالرحمن إلى أن تمزيق الاتفاقية ســيعني بقاء بريطانيا في الســودان لمــدة عامــين أو ثلاثة أخرى وســيكون من المهــم في تلك الفترة إيجاد حــل للطموحات الوطنية. ولربما يكون الحل اللجوء إلى الأمم المتحدة مثل ما حدث في ليبيا. وأضاف لويد أن البرنامــج في هذه الحالة ســيكون إنهاء الاتفاقية وإجلاء المصريين، واســتمرار سريان الدســتور، وإجراء انتخابات جديدة بعد ثلاثة أو أربعة أعوام تحت رعاية الأمم المتحدة، وتسليم السلطة للحكومة التي ستتمخض عنها الانتخابات.

وفي معرض تعليقه على البرنامج الذي طرحه سلوين لويد، قال السيد عبدالرحمن إنه سيدرس هذا البرنامج بإمعان غير أنه أشار إلى أنه لا يوجد ضمان بأن المصريين لن يتدخلوا في إطــار هــذا البرنامج. ثم قال إن الطريــق الأفضل والأقصر هو أن يعلن الســودانيون أنفسهم الاســتقلال وأن يدعمهم البريطانيون في ذلك بإنهاء الاتفاقية وملء الفراغ الذي


السيد عبدالرحمن المهدي

سينشــأ مؤقتاً لحين ماتنتج الإنتخابات التي تُجري تحت إشراف دولي حكومة ســودانية جديدة.

وسأل لويد السـيد عبدالرحمن عما إذا كان حزب الأمة سـيحصل على الأغلبية إذا أجريـت انتخابات جديدة، فأجاب السـيد عبدالرحمن بأن حزب الأمة سـيحصل على الأغلبيـة إذا لم يتدخـل المصريـون وتلقى مسـاعدة يسـيرة من الموظفين البريطانيين. وأشـار السـيد عبدالرحمـن إلى أنـه في الانتخابات الأخيرة تفوق الاستقلاليون على الاتحاديين بـ 000ر45 صوتاً.

وشـكك السـيد عبدالرحمن في أن تأتي انتخابات جديدة بحكومة موالية لمصر وقال إنه إذا حدث ذلك فإنه وبالعون البريطاني سـيقيم اسـتقلال السودان. وعندما استفسره لويد عما إذا كان يعني بذلك شـن حرب أهلية، أجاب السيد عبدالرحمن بأنه لا يرغب في الوصول إلى ذلك بالرغم من أنه قد يكون ضرورياً ولكن لديه وسائل لاستخدام نفوذه للضغط المؤقت.

لخص سـلوين لويد رأي السـيد عبدالرحمن في خمس نقاط ووعـده بالنظر فيها. وهذه النقاط هي:

(أ) إن التدخل المصري قد جعـل اتفاقيــة عـام 1953 غير عملية.

(ب) إن التدخـل المـصري يجـب أن يتوقف إمـا طواعية وإما بأن تتخـذ الحكومة البريطانية إجراءً لإيقافه.

(ج) وبما أنه من غير المحتمل أن توقف الحكومة المصرية التدخل بإرادتها فيجب على الحكومة البريطانية أن تنهي الاتفاقية.

(د) إذا أنهت الحكومة البريطانية الإتفاقية فينبغي عليها أن تضع شيئاً في مكانها.

(هـ) إجراء انتخابات حرة في شــهر نوفمبر القادم وتســليم الســلطة للحكومة التي ســتتمخض عنهــا الانتخابات. وأضاف الصديــق المهدي أنه خــلال الفترة التي تســبق الانتخابات يستأنف البريطانيون السيطرة ويعملون على استقدام الأمم المتحدة[1].

2- حزب الأمة يتهم مصر بخرق الاتفاقية

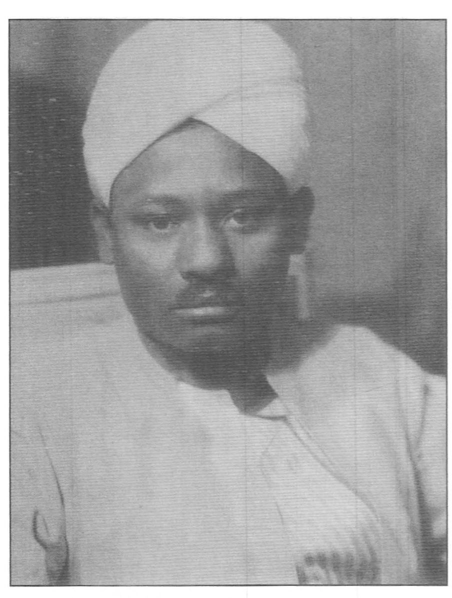
بعــث حزب الأمة في 4 مايو 1954 مذكرة بتوقيع رئيســه الصديق المهدي إلى وزيري خارجيــة مصر وبريطانيا. اتهم الحزب في مذكرته الحكومــة المصرية بخرق روح اتفاقية عام 1953 بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير ونصوصها التي تقضي بتوفير جو حر محايد إبان الفترة الإنتقالية واعتبر ذلك تدميراً كاملاً للاتفاقية. كما اتهم بريطانيا بوصفها الطرف الآخر في الإتفاقية باللامبالاة والفشل في اتخاذ إجراءات حاسمة إزاء ذلك مما شجع مصر على التدخل في الشــأن الســوداني. وتضمنــت مذكرة حزب الأمة أمثلــة عديدة للتدخل المصري في السودان نورد منها هنا ما يلي:

(أ) إبان الحملة الانتخابية ألقت مصر بثقلها لصالح العناصر المؤيدة للوحدة ووضعت تحــت تصرفها كل إمكاناتها المرئية وغير المرئية غاضة الطرف عن كل اعتبار. وقد احتــج حزب الأمة على ذلك للجنة الانتخابــات. ولولا الرغبة الأكيدة في المحافظة على القضية الوطنية لانسحب الحزب من الانتخابات وانتهى الحكم الذاتي.

(ب) جاب صلاح ســالم وعبدالحكيم عامــر وفي صحبتهما مجموعــة من الصحافيين المصريين والمتخصصين في الدعاية الأصقاع المختلفة من الســودان. وقد أعد لهم الحزب الوطني الاتحادي اجتماعات سياسية ألقى فيها صلاح سالم خطباً مؤيدة لمواقف الإتحاديين. وفي إحدى خطبه في مدينة بورتســودان هاجم صلاح ســالم الاتفاقية ووصفها بأنها قطعة ورق لا قيمة لها.

(ج) أرســلت مصر عدداً من عســكرييها إلى جنوب السودان بحجة التدريب الجوي، مع أن الغرض الحقيقي من ذلك كان نشر الدعاية الوحدوية والبحث عن مواقع استراتيجية.

(د) تخصيص برنامج إذاعي يومي (ركن السودان من القاهرة) للهجوم على قضية الإستقلال وتشويه سمعة رجاله. وقد إستُخدمت لهذا الغرض شخصيات مرموقة مثل شيخ الأزهر وبعض علمائه وغيرهم من الساسة البارزين.



الصديق عبدالرحمن المهدي

(هـ) توجت الدعاية المصرية في السودان بزيارة محمد نجيب رئيس جمهورية مصر إلى الخرطوم في أول مارس 1954.

(و) أرسلت مصر عدداً من موظفيها السودانيين لبث الدعاية الوحدوية في السودان. وكان من بين هؤلاء الدرديري أحمد إسماعيل وكيل وزارة شؤون السودان المصرية ومحمد نور الحسن وكيل وزارة الإرشاد القومي. وقد زارا عدداً من المدن والقرى في السودان وقدما باسم مصر مساعدات مالية لعدد من المؤسسات الدينية.

(ز) قدمت مصر للسودان كهدية كمية من الأسلحة والذخيرة. ووعدت بإرسال طائرات وهدايا أخرى وقبول عدد كبير من السودانيين في المؤسسات العسكرية للتدريب على الطيران وغيره من الأنشطة العسكرية.

وأشارت مذكرة حزب الأمة إلى أن مؤيدي الاستقلال يشكلون الأغلبية في السودان ويعملون لتحقيق استقلال السودان معتمدين على الإمكانات السودانية الصرفة وليس على أي مساعدات أجنبية. ووفقاً للأرقام الرسمية فقد صوت 275 ألفاً لصالح مرشحي الاستقلاليين بينما لم يصوت لمرشحي الوحدة سوى 230 ألفاً. ولكن الانتهاكات المصرية للاتفاقية جعلت عمل الاستقلاليين من أجل هدفهم في مناخ ديمقراطي بالغ الصعوبة. فهم يعتمدون على الإمكانات السودانية المحدودة في مواجهة إمكانات مصر غير المحدودة.

ووصــف حزب الأمة في مذكرته تلــك الأوضاع بأنها بالغة الخطــورة، وطالب باتخاذ خطوات جادة وقوية من أجل قضية الاستقلال التي كافح الحزب من أجلها في السنوات القليلة الأخيرة. كما طلب حزب الأمة رداً عاجلاً على مذكرته [2].

3- رسالة السيد عبدالرحمن إلى سلوين لويد

تسلم لويد في يونيو 1954 رســالة من السيد عبدالرحمن المهدي طلب فيها مواصلة النظــر في الاقتراح الذي طرحه على ســلوين لويد عندما التقــاه في الخرطوم في 4 مارس 1954 والتوصل إلى نتيجة لتخليص البلاد من نتائــج قد لا تكون في مصلحة أحد.

جاء في رســالة الســيد عبدالرحمن أنه منذ يناير 1954 ازداد التدخل المصري بشكل يتنــافى مــع الجو الحر المحايد المطلــوب توافره في الفترة التي تســبق تقرير المصير، وأن قيام حكومة اتحادية قد ســمح لمصر بتدخل واســع في الســودان. وجاء في الرسالة أيضاً أنه بتدخل مصر السافر فإن مصير السودان قد تقرر عملياً باتخاذه وضعاً إتحادياً. لذلك طالب السيد عبدالرحمن الحكومة البريطانية باعتبارها الطرف الآخر في الاتفاقية بإيجاد الجو الحر المحايد الذي يكفل للبلاد حرية تقرير المصير.

وأشــار السيد عبدالرحمن في رسالته إلى أمرين اعتبرهما على جانب من الأهمية وقد كان أولهــما حوادث أول مارس التي أثبتت عدم حياد الحكومة القائمة في الســودان. أما الأمر الثاني فقد كان عزل العضو الاســتقلالي في لجنة الحاكــم العام -أي إبراهيم أحمد- مما جعــل الإتفاقية عديمة المعنى في تمثيل وجهتي النظر الاســتقلالية والاتحادية. وعبر السيد عبدالرحمن عن خشيته من أن تؤدي هذه الأمور بالبلاد إلى فوضى ونتائج خطيرة العاقبة[3].

نوقــش اقتراح الســيد عبدالرحمن ورســالته في ثلاثة اجتماعات عقــدت بمقر وزارة الخارجيــة البريطانية في أيــام 3 و9 و11 يونيو 1954. حضر هــذه الإجتماعات الصديق المهــدي وإبراهيم أحمد ومحمد أحمــد عمر. وحضرها مع ســلوين لويد دودس باركر الوكيــل البرلماني بوزارة الخارجية وويــلي موريس من الدائرة الإفريقية بالوزارة. وقد كان أهــم هذه الاجتماعات إجتماع 11 يونيو لأن ســلوين لويد أعلن فيه عدم قبوله لخطة الســيد عبدالرحمن لأنها غير عملية وعدد أسباب ذلك. وبما أن هذه الأسباب قد أوردها

لويد في رده على رســالة السيد عبدالرحمن، فلا نرى حاجة للخوض في تفاصيل ما دار في اجتماع 11 يونيو وسنعرض فيما يلي لرد لويد [4].

4- رد لويد على رسالة السيد عبدالرحمن

ضُمن رد ســلوين لويد في رســالة إلى المفــوض التجاري البريطــاني آدامز وطُلب منه إبلاغها للســيد عبدالرحمن شفاهة. أكد لويد في صدر رسالته أنهم مازالوا مهتمين بشكل رئيسي باتخاذ قرار بشــأن أفضل سياسة لمساعدة الســودانيين حتي لا تفرض عليهم ضد رغباتهم السيطرة المصرية. ثم قال إن خطة السيد عبدالرحمن لاتخاذ إجراء قوي للتصدي للمسائل المترتبة على الوضع الراهن في السودان غير عملية للأسباب الآتية:

(أ) إذا أنهــت الحكومة البريطانية الاتفاقية فإنه ســيكون بإمكان مصر إحياء الادعاء بأن لمصر وحدها الســيادة على الســودان. ومن الوجهة القانونية فإن بريطانيا لا تستطيع منح الإستقلال للسودان لأنها بذلك ستنهي حقوقها.

(ب) هنــاك شــك في إمكانية الحصول على لجنــة دولية ولا يمكــن أن تتدخل الأمم المتحدة بدون موافقة مصر.

(ج) يجــب على الحكومــة البريطانية أن تضع في الحســبان معارضة المصريين وجزء من الســودانيين. فمن العســير التكهن بالشكل الذي ســتتخذه هذه المعارضة ولكن ينبغي الاســتعداد لها. ولذلك ســيكون من المســتحيل إعمال خطة السيد عبدالرحمن وســحب القوات البريطانية من السودان. فالحاكم العام لا يستطيع تنفيــذ الخطــة بدون دعم كبير مما ســيعني إرســال أعداد كبيرة مــن القوات البريطانية إلى السودان وموظفين للإبقاء على استمرار الإدارة.

(د) إذا بارك حزب الأمة هذا الإجراء فإنه سيفقد عطف وتأييد الرأي الوطني السوداني.

ومضى لويد للقول إنه من الخطأ في صراع سياسي أن يبالغ المرء في تقدير قوة خصمه. فبالرغــم من أن الحزب الوطني الاتحــادي له أغلبية برلمانية إلا أنــه تواجهه صعوبات

خطيرة. كما أن علاقــات المصريين بالحزب الوطني الإتحادي تشــوبها صعوبات عديدة. ولذلك كان من رأي لويد الاســتمرار في النضال بالوسائل الدستورية والاستفادة القصوى من الوضع حسبما يتطور.

ونبــه لويد إلى أن المرحلة الحاســمة ســتأتي عندما يشرع الإداريــون البريطانيون في مغادرة السودان. فعند بلوغ هذه المرحلة سيكون بمقدور دعاة الاستقلال إقناع الشعب السوداني بأن الشعار المعادي للاستعمار قد انقضى فيما يتعلق بالبريطانيين وأن المصريين قد أصبحوا المهدد الوحيد لاستقلال السودان.

وفي ختام رده ذكر لويد أنه مدرك لأن نصحه قد لا يكون مستساغاً للسيد عبدالرحمن ولكن من العسير على المرء الإستمرار في النضال ضد ما يبدو أنها احتمالات ثقيلة ووسائل جائــرة. وعبر لويد عــن اقتناعه بأن قضية الاســتقلال والتي يشــكل مؤيدو حزب الأمة قاعدتها الصلبة تســبح وستستمر في الســباحة مع المد الوطني. وعلى المدى البعيد فإن هذا المد سيكتسح التدخل المصري في شؤون السودان. ولكن الإجراء الذي يقترحه السيد عبدالرحمن ســيعكس هــذا التوجه ويضع قوى الوطنية في صدام مــع البريطانيين ومع حزب الأمة [5].

نقل المفوض التجاري البريطاني آدمز رسالة لويد إلى السيد عبدالرحمن شفاهة في 28 يونيو 1954. وقد لاحظ آدمز أن السيد عبدالرحمن لم يفهم تماماً صعوبة الحصول على موافقة الأمم المتحدة للتدخل في السودان. وذكر آدمز كذلك أن السيد عبدالرحمن وافق بشكل عام على الاستمرار في النضال عبر الوسائل الدستورية ولكنه قال إن إحدى صعوباته تكمــن في أن عدداً من أفضل رجاله ليســوا أعضاء في البرلمان. وقبل الســيد عبدالرحمن رأي لويد الذي يدعو إلى الاســتفادة القصوى من مغادرة الموظفين البريطانيين للســودان للتدليل على أن التهديد الاستعماري للسودان يأتي من مصر وليس من بريطانيا[6].

5- لويد يقترح خطة لضمان حصول السودان على الإستقلال

في 26 يوليو 1954 وزع ســلوين لويد مذكرة على أعضــاء مجلس الوزراء ضمنها آراء السيد عبدالرحمن المهدي بشأن الوضع الدستوري في السودان. وفي 7 أغسطس 1954 رفع

مذكرة إلى مجلس الوزراء اقترح فيها اســتراتيجية لتأمين حصول السودان على الاستقلال. وسنعرض فيما يلي لبعض النقاط التي وردت في مذكرة لويد.

أقر لويد بأن الكثير من المزاعم بشــأن الضغط المصري صحيحة، ولكنه ليس صحيحاً القول بأن الحكومــة البريطانية لم تقم بأي محاولة لإيقاف التدخل المصري. فقد قدمت الحكومة البريطانية عدة احتجاجات. كما أن الحاكم العام اتخذ خطوات لتقليل التدخل والســيطرة عليه. يضاف إلى ذلك أن آراء الحكومة البريطانية بشــأن الأنشطة المصرية في السودان قد تم بيانها للمصريين في المراحل الأخيرة من مفاوضات قناة السويس ووعدوا ببعض التحســين. ولكن لويد ذكر أنه لا يعتقد أن الدعاية والضغط المصري ســيتوقفان تماماً بالنظر إلى السياسة المصرية طويلة العهد التي تدعو لوحدة وادي النيل.

وأشار لويد إلى حقيقة مهمة وهي أن الحاكم العام وآخرين يرون أن الدعاية المصرية قد بدأت في تجاوز مداها. فقد ذاق الحزب الوطني الاتحادي طعم الســلطة وبات أقل رغبة في تلقي أوامر من القاهرة. وعندما يبدأ الموظفون البريطانيون في الرحيل والسلطة في الانتقــال، فمن المحتمل أن يصبح الســودانيون أكثر وداً وســيعولون على البريطانيين لحمايتهم من السيطرة المصرية.

وعرض ســلوين لويد في مذكرته إلى رغبة حزب الأمة في أن تنهي الحكومة البريطانية الاتفاقية وتعلن في تاريخ مبكر اســتقلال السودان. وفي تعليقه على ذلك قال لويد إن ما يطالب به حزب الأمة سيحدث أثراً مغايراً لما ترغب فيه الحكومة البريطانية. فقد تفسره الحكومة السودانية على أنه محاولة لإعادة الحكم البريطاني أو وضع المعارضة في السلطة ومن ثم ترتمي مرة أخرى في أحضان المصريين. وتخوف لويد من أن يتســبب ذلك بدوره في اضطرابــات ويرغم الحاكم العام على إعلان حالة طوارئ دســتورية. وأضاف أنه ليس هناك ما يؤكد أن الحاكم العام سيحصل على دعم حزب الأمة والسيد عبدالرحمن المهدي عند نشــوء هذا الوضع. فالسيد عبدالرحمن شخصياً لن يتحول ضد الحكومة البريطانية ولكن قســماً كبيراً من أتباعه لن يتردد في فعل ذلك. ففي المداولة في تعويضات الموظفين الأجانب كان زعيم المعارضة المتحدث الوحيد الذي ذكر أشياءً تحط من قدر البريطانيين.

واســتطرد لويد فقال إن أكبر مســاهمة لإنجاح الحركة الاستقلالية يمكن أن تقوم بها المعارضة الســودانية نفســها. وهذا ما لم يرد في ورقة الســيد عبدالرحمن. وقال أيضاً إن أكبر عائق لنجاح الحركة الاســتقلالية هو خوف الختمية من ســيطرة أنصار المهدي على السودان، وقد زادت حوادث أول مارس من هذه المخاوف. وكشف لويد عن أن الحكومة البريطانية ظلت خلال الثمانية عشر شــهراً الماضية تحث زعماء حزب الأمة على توســيع قاعــدة الحزب بضم عناصر غير أنصارية. فهناك الحزب الجمهوري الاشــتراكي وهو حزب استقلالي ولكنه ليس أنصارياً وقد أُعد وجُهز ready-made لهذا الغرض وقد أخفق قادة حــزب الأمة خلال وبعد الانتخابات في القيــام بأي جهد حقيقي في هذا الإتجاه، وإلى أن يفعلوا ذلك فإنهم لن يحصلوا على أغلبية الأصوات.

وأشــار لويد في مذكرته إلى أن الحاكم العام يؤمل كثيراً على التطورات في الســودان، ويعتقد أنه إذا استمرت الحكومة البريطانية في التزام الصبر في تنفيذ الإتفاقية الإنجليزية - المصرية فإن مركزها سيزداد قوة. وهو يشعر -أي الحاكم العام- بأن السودانيين من كل الأحزاب واعون للخطر المصري وســيزداد غضبهم مــن الضغط المصري ومن المحتمل أن يتجهوا أكثر فأكثر نحو الحكومة البريطانية للمساعدة والمشورة.

في ختام مذكرته قال لويد إن الوطنية السودانية ستكون هي القوة المسيطرة وينبغي أن يكون هدف الحكومة البريطانية الاســتفادة منها. ولهذا الغرض إقترح ســلوين لويد إتخاذ خطوات عملية كان بضمنها ما يلي:

(أ) دعوة رئيس وزراء السودان إسماعيل الأزهري لزيارة بريطانيا. فقد أثبت أنه غيور على استقلال السودان وأقام علاقات ودية مع الحاكم العام. فهذه الزيارة ستمكن الحكومة البريطانية من تقوية شعوره بأنه يمكن التعويل عليها للمساعدة في قيام سودان مستقل.

(ب) دعوة برلمانيين سودانيين لزيارة لندن في تاريخ مبكر من العام القادم.

(ج) الاســتمرار في التشــديد بلا تطاول ولكن بحزم على مسائل مثل التمثيل الأجنبي والعلم الوطني والكيان المستقل للسودان [7].

وســنرى في الفصل التالي أن أراء ســلوين لويد تطابقت مع التحليل والتوصيات التي وردت في مذكرة أعدها مكتب الحاكم العام أو بالأحرى وليام لوس في أغســطس 1954. فقد دعا لوس إلى التقارب الإيجابي مع الحزب الوطني الاتحادي وكخطوة عملية في هذا الاتجاه دعوة رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري لزيارة بريطانيا.

هوامش الفصل الثالث

Telegram No. 11 from Riches, Khartoum to Foreign Office, 6 March 1954, transmitting record of discussions between El Mahdi and Selwyn Lloyd on 4 March 1954, FO 371/108321. -1

British Documents on the Sudan, loc. cit, Vol. 1X(1954), Part I, P. 105. -2

3- أنظر النص العربي للرسالة ضمن ملاحق هذا الكتاب. لترجمة إنجليزية للرسالة أنظر:
Enclosure A in Riches, Khartoum to Bromley, 5 June 1954, FO 371/108323.

For the records of the three meetings see FO 371/108382. -4

Selwyn Lloyd to Adams, 24 June 1954, FO 371/108323. -5

Adams to Selwyn Lloyd, 29 June 1954, FO 371/108324. -6

Cabinet Memorandum by Selwyn Lloyd, 7 August 1954. This Memorandum was seen in Douglas Johnson (Editor), British Documents on the End of the Empire, Series B Volume 5, Sudan Part II (1951 - 1956), P. 358. -7

الفصل الرابع

لوس يدعو للاقتراب الإيجابي من الحزب الوطني الاتحادي: 13 أغسطس 1954

1- تحليل لوس للوضع السياسي في السودان

ورد في الفصل الأول أن أنتوني إيدن وزير خارجية بريطانيا حدد بكتابه المؤرخ في أول يناير 1954 إلى روبرت هاو الحاكم العام الخطوط العامة للسياسة البريطانية في السودان إبان الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير. وجه إيدن في كتابه -ضمن أمور أخرى- باتباع سياسة تهدف إلى عدم التسرع في التخلي عن السيد عبدالرحمن المهدي في سبيل إقامة علاقات أفضل مع السيد علي الميرغني، وتهدف كذلك إلى بناء جسور مع الحزب الوطني الاتحادي وتشجيع أي اتجاهات بداخله للابتعاد عن المعسكر المصري. ولكن الحاكم العام في كتاب رده على إيدن المؤرخ في 4 فبراير 1954 نبه إلى إحتمال تعارض هذين الهدفين.

في 13 أغسطس 1954 أعد وليام لوس مستشار الحاكم العام تحليلاً دقيقاً للوضع السياسي في السودان والسياسة البريطانية هناك. فلصعوبة التوفيق بين الهدفين اللذين حددهما إيدن أي الحفاظ على الود مع السيد عبدالرحمن المهدي وحزب الأمة وبناء الجسور مع الحزب الوطني الاتحادي، دعا لوس إلى إعادة النظر في هذه السياسة وذلك بالاقتراب الإيجابي من الحزب الوطني الاتحادي ودعوة أزهري لزيارة لندن.

في مستهل تحليله عرّف لوس هدف الحكومة البريطانية في السودان بأنه إقامة سودان مستقر ومحكوم جيداً، وأن يكون مستقلاً عن مصر، وفي علاقات ودية مع بريطانيا وخاضعاً لنفوذها. ثم أورد لوس المهددات الرئيسة لهذا الهدف وهي:

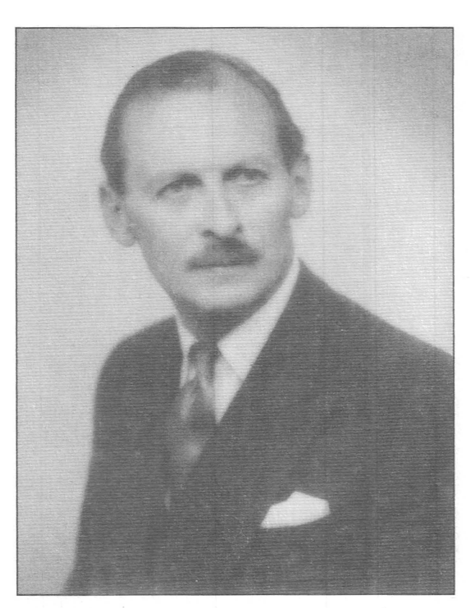
أ- أن يربط الحزب الوطني الاتحادي السودان بمصر بطريقة تؤدي إلى السيطرة المصرية عليه سياسياً واقتصادياً.

ب- أن يحدث تدهور خطير في الأمن وفي مستوى الإدارة بسبب التسرع في السودنة.

ج- تراجع التنمية الإقتصادية للسودان بسبب تدهور الأمن ومغادرة الفنيين البريطانيين.

د- أن يحاول الأنصار القيام بحرب أهلية.

هـ- أن يتلاشى النفوذ البريطاني من جراء عدم الفاعلية.


وليام لوس

وفي تفصيله للمهدد (أ) ذكر لوس أن هناك مؤشرات تدل على أن فكر الحزب الوطني الاتحادي وبوجه خاص طائفة الختمية يتجه نحو الاستقلال. وأبدى أنه سيكون مجافياً لكل السوابق والمنطق إذا لم يكن أعضاء الحزب الوطني الإتحادي وطنيين قبل أن يكونوا اتحاديين، وكلما ذاقوا طعم السلطة ونمت قوتهم فإن وطنيتهم ستتصاعد. غير أن لوس لم يتوقع أن يجهر الحزب الوطني الاتحادي بالتخلي عن الدعم والنفوذ المصري قبل أن يدفن شبح المهدية.

وأوضح لوس أن الحكومة البريطانية لا يهمها إذا جاء الاستقلال على يد الحزب الوطني الاتحادي أو على يد حزب الأمة. وقال إنهم أيدوا حزب الأمة من قبل لأنه كان القوة الرئيسة التي كانت تدعو لاستقلال السودان. واستطرد قائلاً إن هناك عدة حجج تدعم الرأي الذي مؤداه أن الاستقلال الذي يجئ على يد الحزب الوطني الاتحادي يحقق هدف الحكومة البريطانية أكثر من الاستقلال الذي قد يأتي على يد حزب الأمة. وأوجز لوس هذه الحجج فيما يلي:

أولاً: إذا كان هدف الحزب الوطني الاتحادي هو الاستقلال فإنه يستطيع أن يعول على دعم أغلبية كبيرة من ضباط قوة دفاع السودان وضباط الشرطة، وأغلبية أقل من أفراد القوتين. ولذلك فإن الختمية والحزب الوطني الاتحادي يستطيعون السيطرة على الأنصار وحزب الأمة. ويعتقد لوس أن هذا ربما يكون الأمل الحقيقي الوحيد لتجنب نشوب حرب أهلية.

ثانياً: إن حزب الأمة لا يســتطيع إدارة البلاد بدون دعم الطبقة المتعلمة التي ينتمي معظمها للختمية والحزب الوطني الاتحادي.

ثالثاً: إن الســودان المســتقل الذي يهيمن عليه الأنصار سيكون هدفاً دائماً للتآمر من قبل مصر والختمية مما ســيؤدي إلى حالة عدم اســتقرار مزمن وعداء دائم بين السودان ومصر.

وذهب لوس للقول إنه إذا كانت الحجج المتقدمة صحيحة، وهناك قناعة بأن الحزب الوطني الاتحادي بعد حصوله على الســلطة سيبقى ممسكاً بها خلال فترة تقرير المصير، ومــن المحتمل أن ينحاز لخيار الاســتقلال التــام، فإن الوقت قد حان لإعــادة النظر في السياســة التي تهدف للحفاظ على علاقات ودية مع الســيد عبدالرحمن المهدي وحزب الأمة وبناء الجسور مع الحزب الوطني الاتحادي لأنها لا تعني سوى الوقوف على الحياد أو التردد. ولاثبات تعارض هدفي هذه السياسة ذكر لوس أنهم ركزوا في السودان على بناء الجســور مع الحزب الوطني الاتحادي بينما كانت الحكومة البريطانية تركز على الحفاظ على العلاقات الودية مع الأنصار وحزب الأمة. فسلسلة الإجتماعات التي عقدها سلوين لويد وزير الدولة للشــؤون الخارجية في لندن مع الصديق المهدي والمخاوف التي عبرت عنها الصحافة البريطانية بشــأن قدرة السودانيين على حكم أنفسهم، قد اعتبرها الحزب الوطنــي الاتحادي كمؤشر على أن الحكومة البريطانية لا تكن له وداً وأنها مصممة على إعادة الســيد عبدالرحمن المهدي وحزب الأمة إلى السلطة بطريقة ما. ونبه لوس إلى أنه حتى يزول مايعتقده الحزب الوطني الاتحادي فإنه سيســتمر في الاعتماد على المصريين لتأمين وضعه.

خلــص لوس مما تقدم إلى أن الوقت قد حــان لتقلل الحكومة البريطانية من علاقتها بالســيد عبدالرحمن المهدي وبحزب الأمة وأن تقوم بلا تطفل بإقتراب أكثر إيجابية من الحزب الوطني الإتحادي واقترح لوس أن تكون الخطوة الأولى في هذا الطريق هي دعوة أزهري لزيارة لندن في الخريف أو الربيع القادم لمناقشة مسائل ذات إهتمام عام.

وفي تفصيله لما أجمل بشــأن محاولة قيام الأنصار بحرب أهلية، ذكر لوس أن ضعف السيد عبدالرحمن المهدي وأنصاره وعزلتهم ستزداد كلما مر الزمن. ومع ذلك رجح لوس احتمال قيام الســيد عبدالرحمن بحرب أهلية، غير أنه شــكك في نجاحها بسبب التفوق الذي تمنحه الأســلحة الحديثة لقوة دفاع الســودان في مواجهة أنصار السيد عبدالرحمن

غير المسـلحين عملياً. توقع لوس أن يحدث نشوب حرب أهلية قلاقل خطيرة في المناطق الأكثر تعصباً في الغرب ولكن دون أن يثير ذلك حماسـة في وسط السودان لأن الكثير من أتباع السيد عبدالرحمن قد اكتسبوا مصالح تحتاج إلى السلم والأمن للحفاظ عليها.

وأوصى لوس بألا يُقال أو يُفعل أي شيء قد يعطي السيد عبدالرحمن المهدي الإعتقاد بأن الحكومة البريطانية سـتقابل العنف من جانبه بأي شيء سـوى الإسـتنكار الشديد. وأوصى كذلك باستخدام النفوذ البريطاني لمنع السيد عبدالرحمن من القيام بحرب أهلية حتـى ولو كان هناك يقين بأن إقدامه على ذلك سـيقضي على مصيره السـياسي. وتوقع لوس أن يعتبر السـيد عبدالرحمن ذلك خيانة له ولكنه أي لوس لم يعط ذلك أهمية لأن البريطانيين ليسوا مدينين للسيد عبدالرحمن أو لحزب الأمة.

وأخيراً شـدد لوس على أن الإبقاء على النفوذ البريطاني لا يكون بالتصريح بالسياسات لأن السياسـات ينبغي أن يتبعها عمل ودليل إيجابي باهتمام بريطاني برفاهية السـودان مسـتقبلاً. ولتحقيق ذلك اقترح لوس تشـجيع الفنيين البريطانيين للبقاء في السودان بعد يوليو 1955 لإدارة الخدمات الفنية والاسـتمرار في تدريب السودانيين. ونوه لوس كذلك إلى حاجة السـودان فوق موارده الذاتيـة إلى ما يقارب 50 مليوناً من الجنيهات المصرية لتمويل بعض المشـاريع الحيوية للتنمية والاسـتقرار المالي مثل تشييد خزان الروصيرص، وتنفيذ إمتداد المناقل لمشروع الجزيرة، ومشروعات تمديد خطوط السـكة الحديدية إلى الغرب والجنوب الغربي، ومشروعات تنمية موارد المياه الجوفية في مناطق غرب السودان القاحلة.

ورد لوس العوائق التي تواجه السـودان في الحصول على التمويل الأجنبي من البنك الدولي أو من الأسواق العالمية إلى وضعه الدستوري، وعدم وجود عملة سودانية منفصلة، وحرص حكومة الحزب الوطني الاتحادي على عدم قبول أي مساعدات أجنبية قد تترتب عليها ارتباطات سياسـية. وأبدى لوس أن البديل المناسـب هو أن يحصل السودان على التمويل من سوق لندن بضمان الحكومة البريطانية [1].

2- أزهري في لندن

غادر أزهري الخرطوم إلى لندن في مساء يوم 7 نوفمبر 1954 يرافقه علي عبدالرحمن وزير العدل ويحيى الفضلي وزير الشؤون الإجتماعية ومحمد عثمان يسن مدير مديرية



اسماعيل الأزهري وعلي عبدالرحمن ويحيى الفضلي في مطار القاهرة في طريق العودة من لندن

أعالي النيل. وقد صرح أزهري قبيل السـفر بأن الزيارة جاءت تلبية لدعوة رسـمية من الحكومـة البريطانية وبأنها زيـارة مجاملة، وقد قبلها هو على هذا الأسـاس. وفي لندن اسـتقبلت الملكة إسماعيل الأزهري كما استقبله رئيس الوزراء ونستون تشيرشل والتقى أنتوني إيدن وزير الخارجية[2].

تحدث إيدن لأزهري عن الروابط المحتملة بين السـودان ومصر وأوضح له أن النهج البريطاني في الأمور هو البدء بأشـياء بسـيطة للغاية وعدم المغالاة في الطموح باعتبار أن هذه هي الطريقة الأفضل، وبعد ذلك يستطيع المرء أن يقدر كيف سارت الأمور. ونصح إيدن أزهري بألا ينسى المعارضة لأنه من المهم جداً الحصول بقدر الإمكان على تأييد كل البلاد لما يفعل لا سيما في الشؤون الخارجية.

وأبلـغ إيدن أزهري بأن شركة النفط الإنجليزية- الإيرانية ترغب في إرسـال مندوبين للسـودان، وبأن الاكتشافات الحديثة قد حسنت إلى حد كبير تقنية التنقيب عن النفط. أخذ أزهري علماً بذلك وحدد ساحل البحر الأحمر وربما الغرب والجنوب كمظان لوجود النفط في السودان.

وطـرح أزهري على أيدن مسـألة تعيـين البريطانيين الذين كانـوا في خدمة حكومة السودان في كينيا ويوغندا، وعبر عن قلقه من أن يثير تعيين هؤلاء جنوب حدود السودان مباشرة بعض المصاعب[3].

وسـيرد في الفصـل الثامن أن أزهـري صرح في الحفل الذي أقامه لـه اتحاد الطلاب السـودانيين بالمملكة المتحدة في 15 نوفمبر 1954 أن الحزب الوطني الاتحادي لم يحدد برنامجه السـياسي بعد، ولكن أي نوع من الاسـتقلال يقرره الحـزب لا بد أن تكون فيه الضمانات الكافية لاسـتقلال السـودان واحتفاظه بكينونته وسـيادته. وسيرد في الفصل العاشر كذلك أن يحيى الفضلي طلب عون بريطانيا في سـن تشريع لمحاربة الشيوعية في إطار سياسة حكومة الأزهري العمالية.

هوامش الفصل الرابع

1- Note by Luce dated 13 August 1954, enclosed in Lampen, Sudan Agent, London, to Bromley, African Department, Foreign Office, 20 August 1954, FO 371/108324.

2- الأهرام 8 نوفمبر 1954.

3- Eden to Adams, 17 November 1954, FO 371/96913.

الفصل الخامس

مؤتمر جوبا الثاني يقرر الفيدرالية: 18 أكتوبـــر 1954

1- تمهيد: مؤتمر جوبا الأول: 12 يونيو 1947

أعلــن الحاكم العــام هُيوبرت هدلســتون عند إفتتــاح الدورة الخامســة للمجلس الاستشاري في 17 ابريل 1946 أن مؤتمراً سيعقد في نهاية دورة المجلس ليدرس الخطوات اللازمة لإشراك السودانيين بشكل أوسع في إدارة بلادهم. وأصبح هذا المؤتمر يُعرف بمؤتمر إدارة السودان.

أُسندت رئاسة المؤتمر لجيمس روبرتسون السكرتير الإداري وشُكل من ممثلين للمجلس الإستشاري لشمال السودان وممثلين للأحزاب التي قبلت المشاركة في أعمال المؤتمر وهي أحزاب الأمة والأحرار والقوميين وكلها تدعو لاســتقلال السودان. أما الأحزاب التي تدعو إلى الإتحــاد مع مصر فقــد قاطعت المؤتمر، وقاطعه أيضاً مؤتمــر الخريجين. ومعلوم أنه منذ نوفمبر 1944 إنفرد حزب الأشــقاء بالســيطرة على مؤتمر الخريجين. ولم يمثل جنوب الســودان في المجلس الاستشاري ولا في مؤتمر إدارة السودان. وبرر السكرتير الإداري ذلك بطول المســافة التي كان على الجنوبيــين أن يقطعوها للوصول من أماكن إقامتهم، ولأن أغلبهم لم يألف بعد الإشتراك في اجتماعات كبيرة.

اتفــق في مؤتمر إدارة الســودان على أن أمثل طريقة لتحســين المجلس الاستشــاري وجعله أكثر تمثيلاً لرغبات الشعب وإعطائه قدراً أكبر من المسؤولية، هي تشكيل جمعية تشريعيــة تتألــف من أعضاء ســودانيين منتخبين ليمثلوا الســودان بأكمله وتكون ذات وظائف تشريعية ومالية وإدارية تؤديها بالاشتراك مع مجلس تنفيذي يتم إنشاؤه ليحل محل مجلس الحاكم العام.

وأوصى مؤتمر إدارة السودان بأن يُتخذ في الحال قرار ينص على إدارة السودان كقطر واحد لأن مســتقبل الســودان يتوقف على دمج أهاليه ليكونوا شــعباً واحداً. وأجمعت الآراء في المؤتمر على أن سلطات الجمعية التشريعية يجب أن تشمل القطر بأكمله شماله

وجنوبه لأن تمثيل الجنوب في جمعية تشريعية للقطر بأكمله من شأنه توحيد السودان، ذلك التوحيد الذي تعتمد عليه رفاهية السـودانيين كلهم في النهاية. ومع أن المؤتمر أقر بأن المديريات الجنوبية ليست عربية الأصل شأنها في ذلك شأن أجزاء كثيرة من السودان الشـمالي، إلا أنه أوضح أنها لن تحصل على التقدم الاقتصادي والاجتماعي إلا إذا اتجهت نحو أجزاء السودان الأخرى.

وسجلت أغلبية المؤتمر رأياً يدعو إلى إلغاء أمر رخص التجار لسنة 1928 واتباع سياسة واحـدة للتعليم في السـودان كله، وتعليـم اللغة العربية في مدارس الجنوب، وتحسـين طرق المواصلات بين جزئي السـودان، وتشـجيع تنقلات الموظفين السودانيين بين الشمال والجنوب، وتوحيد نظام درجات الموظفين، لأن ذلك سيساعد كثيراً في توحيد السودانيين.

ولاسـتطلاع وجهة نظر الجنوبيين والإداريين البريطانيين العاملين في الجنوب، عُرضت توصيات مؤتمر إدارة السـودان المتعلقة بجنوب السودان على مؤتمر عقد في جوبا في 12 يونيو 1947. شـارك في المؤتمر بالإضافة إلى جيمس روبرتسـون، مارود مدير الإسـتوائية وكنجدن مدير أعالي النيل وأُوين نائب مدير بحر الغزال. وشـارك في المؤتمر سـبعة عشر جنوبياً اختارهم مديرا الاسـتوائية وأعالي النيل كممثلـين لبعض قبائل الجنوب والطبقة المتعلمة من السودانيين الجنوبيين. وكان من بين هؤلاء كلمنت أمبورو، وفليمون ماجوك، وحسـن فرتاك، وجيمس طمبره، وشـير ريحان، ولوليك لادو، وبوث ديو، وسرسيو إيرو. وشـارك في المؤتمر من الشماليين محمد صالح الشنقيطي، وإبراهيم بدري، وحسن أحمد عثمان (الكد)، وسرور رملي، وحبيب عبدالله.

إنتهى مؤتمر جوبا إلى أن الجنوب يرغب في سودان موحد ويرغب كذلك في المشاركة في الجمعية التشريعية. ولم يعترض الجنوبيون الذين شـاركوا في المؤتمر على مبدأ توحيد السياسة التعليمية في الشمال والجنوب أو تدريس اللغة العربية في مدارس الجنوب[1].

2- الدعوة لمؤتمر جوبا الثاني[2]

تبنى الدعوة لمؤتمر جوبا الثاني حزب الأحرار وحدد 15 أكتوبر 1954 تاريخاً لإنعقاده. وسـبق أن ذكرنا في الفصل الأول أن حزب الأحرار تكـون في يناير 1954 واختار بنجامين لوكي رئيساً له وبوث ديو سكرتيراً عاماً. وكان من ضمن أعضاء لجنته كذلك استانسلاوس بياساما وباولو لوقالي وغردون أيوم.

أُعلن أن المؤتمر سيناقش المسائل التالية:

(1) موقف الحكومة الحالية من جنوب السودان.

(2) إمكانية تشكيل كتلة جنوبية متحدة في البرلمان.

(3) مستقبل السودان.

وقــد أصدر الأعضاء الجنوبيون في الحــزب الوطني الاتحادي بياناً أعلنوا فيه أنهم لن يشــاركوا في المؤتمر. ولكن يبدو أن بعضهم قد غير رأيه لاحقاً وشــارك في بعض فعاليات المؤتمر.

3- «الأيام» تنتقد فكرة المؤتمر

كان من وجهة نظر صحيفة «الأيام» أن مؤتمر جوبا الثاني يتســم بالعنصرية الصارخة لأنــه لا يضم غير الجنوبيــين، ولأن أغراضه كلها تهدف للعناية بأمر الجنوب وحده، كأنما الجنوب والشــمال لا يؤلفان قطراً واحداً، وكأنما أمر الشمال لا يهم الجنوبيين في قليل أو كثير.

وأبدت «الأيام» خوفها على وحدة البلاد من التفكك والتصدع متى اتخذت المؤتمرات مثــل هذا المظهر وقالــت: «يكفي هذا الوطن أن تهدد وحدتــه الطائفية، فهل نريد أن نبعث النعرة العنصرية فنزيد في نكبته ؟».

وتوقعت «الأيام» أن تكون من بين أغراض المؤتمر الضغط على الحكومة الحاضرة وأي حكومة تقوم في السودان لتعامل الجنوبيين معاملة تختلف عن معاملة الشماليين خاصة في مجال الخدمة المدنية. ثم قالت إن الجنوبيين يريدون أن تسودن المناصب الإدارية في الجنوب بإداريين منهم. ورأت «الأيام» في ذلك تقويضاً للمبادئ التي تقوم عليها الخدمة المدنية في الســودان. لأن الإداريين من شماليين وجنوبيين يضمهم كشف واحد، والأسس التي تؤخذ في الاعتبار عند ترفيع الموظفين هي الجدارة والإستحقاق والأقدمية. وحذرت الأيام من أن إدخال فوارق عنصرية في الخدمة المدنية يعرضها للخطر والانهيار [3].

4- الحكومة تستبق نتائج المؤتمر[4]

في 13 أكتوبر - أي قبل بضعة أيام من انعقاد مؤتمر جوبا الثاني وقبل يومين من بدء زيارته الأولى للمديريات الجنوبية، وجه رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري من خلال إذاعة أم درمان بياناً للجنوبيين. قال أزهري في بيانه إن حكومته قد وضعت منذ مجيئها للسلطة من بين أهدافها الرئيسية إجراء إصلاحات أساسية لرفع مستوى المناطق المتخلفة نسبياً، خاصة المديريات الجنوبية الثلاث وجبال النوبة. وأضاف أن هذه المناطق لم تحصل على ما تستحقه من رعاية وعناية مما أدى إلى الفروقات الحالية في مستوى المعيشة وفي الرواتب وفئات الأجور في المديريات الشمالية والجنوبية. ومضى للقول إنه من واجب أي حكومة تدرك مسؤولياتها إزالة عدم التساوي هذا لأجل تحقيق الوحدة والتماسك في البناء الإجتماعي والثقافي والفكري للأمة.

واقتطف رئيس الوزراء فقرة وردت في الرسالة التي وجهها في 14 يوليو 1954 للرؤساء والسلاطين. أكد أزهري في تلك الرسالة أن حكومته تستنكر كافة أشكال التفرقة العنصرية، وتعتبر كل الشماليين والجنوبيين إخوة مواطنين في الحقوق والواجبات. وذكر فيها أيضاً أن المزايا والمؤهلات والمقدرات هي العوامل الحاسمة التي تحدد توظيف المواطن سواء كان شمالياً أو جنوبياً. وللتدليل على أن المواطنين الجنوبيين قد منحوا نصيباً عادلاً في تحمل مسؤوليات الحكم، طلب أزهري أن يُنظر بموضوعية إلى تشكيل حكومته. ثم أكد تصميم حكومته على تصحيح أخطاء الماضي حتى يتمكن الجنوب من اللحاق بالشمال بأسرع ما يمكن.

وللوفاء بما وعد به السلاطين والرؤساء في يوليو 1954 وتنفيذاً للسياسة التي أعلنتها حكومته قبل ذلك، عدد أزهري القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء في اجتماعه في 12 أكتوبر 1954. اشتملت تلك القرارات ضمن أمور أخرى على ما يلي:

(أ) أن يعامل خريجو مدارس جنوب السودان ممن لهم مؤهلات تعادل مؤهلات رصفائهم في الشمال نفس المعاملة وأن تُعدل رواتبهم على هذا الأساس.

(ب) معاملة الضباط التنفيذيين الجنوبيين ونواب المآمير نفس معاملة رُصفائهم الشماليين.

(ج) زيادة رواتب الرؤساء ونوابهم ورؤساء المحاكم وكتبة المحاكم بنسبة 50 في المائة.

(د) مساواة رواتب الجنوبيين الذين يعملون في الشرطة وقوة دفاع السودان برواتب رُصفائهم في الشمال.

(هـ) أن يكون الحد الأدنى للاجور في الجنوب على النحو التالي:

- في الزاندي ومريدي 150 قرشاً في الشهر.

- في بحر الغزال والاستوائية (بإستثناء الزاندي ومريدي) 205 قرشاً في الشهر.

- في أعالي النيل 250 قرشاً في الشهر.

(و) إنشاء ثلاث وظائف تدريب لمساعدي مفتشي مراكز وثلاث للمآمير في المديريات الجنوبية الثلاث.

(ز) تمثيل مديرية أعالي النيل في لجنة مراقبة طلمبات مياه النيل.

(ح) تحسين أجور عمال مشروع الزاندي الذين عينتهم لجنة مشاريع الإستوائية بحيث يصبح الحد الأدنى للأجر اليومي خمسة قروش والحد الأدنى للأجر الشهري 45 قرشاً للذين يتقاضون أجراً يتراوح بين 130 و270 قرشاً، وزيادة 60 قرشاً للذين يتقاضون أجراً شهرياً يتراوح بين 270 قرشاً و 7 جنيهات(5).

تعرض بيان رئيس الوزراء لنقد شديد لأنه لم يعرض لمسألة التنمية في الجنوب وخطط الحكومة في هذا الصدد. إزاء ذلك أصدر وزير المالية بياناً ورد فيه أن بيان رئيس الوزراء إقتصر على الأمور التي تحتاج إلى معالجة عاجلة وأما التخطيط للتنمية فإنه يحتاج إلى تفكير متأنٍ. كما أن تنمية الجنوب ينبغي أن تدرس في إطار اقتصاد السودان ككل. وورد في بيان الوزير كذلك أن التنمية في الجنوب لم تهمل حيث وفرت الحكومة للجنة مشاريع الاستوائية مبلغ مليون جنيه. وقد شجع قسم الإنتاج باللجنة زراعة القطن بأرض الزاندي وأقام مصانع للغزل والنسيج والسكر والزيت والصابون مما شكل بداية للتنمية الصناعية

في الجنوب. وأوضح البيان أن سياسة الحكومة تهدف إلى مراجعة أهداف وأنشطة هذا المشروع وتوجيهها لتحقيق مستوى معيشة أعلى لسكان تلك المنطقة.

وذكر الوزير في بيانه أنه بخلاف لجنة مشاريع الاستوائية فهناك عمل تجريبي واسع يتم بموجب برامج التنمية في السودان للفترة 1951/1946 و1956/1951. والغرض من هذه التجارب التعرف على إمكانية زراعة الأرز في ملكال وأويل والسكر في منقلا وسابوري والبن والتبغ في أمادي. وأما السياسة البعيدة من ورائها فهي تحديد المحاصيل الأكثر مناسبة لزراعتها بنجاح لزيادة الإنتاج والدخل القومي.

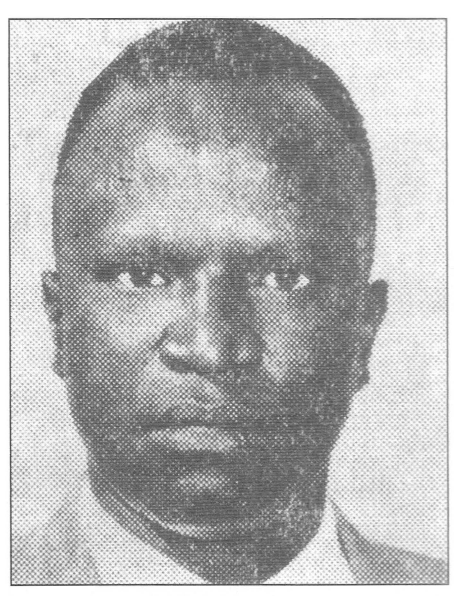
ونوه الوزير إلى أن فريق تقصي التنمية الجنوبي على وشك الفراغ من إعداد تقرير أولي بشأن الموارد الطبيعية في جنوب السودان. وعبر عن أمله في أن يفيد التقرير في تحديد إتجاهات التنمية في الجنوب.

لم يعط الوزير إجمالي المبلغ الذي أُنفق على التنمية في الجنوب واكتفى بالقول إنه قد يبلغ ملايين الجنيهات وسيزيد عندما تُعرف إمكانات الجنوب [6].

5- قرارات مؤتمر جوبا الثاني [7]

دُعي لمؤتمر جوبا الثاني ممثلون للمديريات الجنوبية الثلاث وبعض الرؤساء والسلاطين. كما دعُي إليه نفر من الجنوبيين المقيمين في الخرطوم. وجدير بالذكر أن أحد المشاركين في المؤتمر ويدعى موسى بشير قد وُصف في وقائع المؤتمر بأنه ممثل السود بالخرطوم وأوضح هو نفسه في مداخلته في الجلسة الثالثة للمؤتمر بأنه لا يمثل قبيلة وإنما يمثل اللون وأنه يتحدث بإسم 25 ألفاً من الجنوبيين في الشمال وأن ذلك يشمل النوبة والفور والفونج الذين يؤيدون فكرة الفيدرالية.

عقد المؤتمر أربع جلسات كانت الأولى في 18 أكتوبر والختامية في 21 أكتوبر 1954. الجلسة الأولى كانت إجرائية حيث انتخب فيها بنجامين لوكي رئيساً للمؤتمر ودينق شول نائباً للرئيس وماركو مورغان سكرتيراً. وعُين مترجمون للغة العربية ولغات الباري واللاتوكا والزاندي والدينكا.



بنجامين لوكي

إشتمل جدول أعمال المؤتمر على المسائل التالية:

(1) المستقبل السياسي للسودان ككل.

(2) المستقبل السياسي للجنوب في ظل السودان الموحد.

(3)الاتحاد مع مصر الذي يدعو له الحزب الوطني الإتحادي.

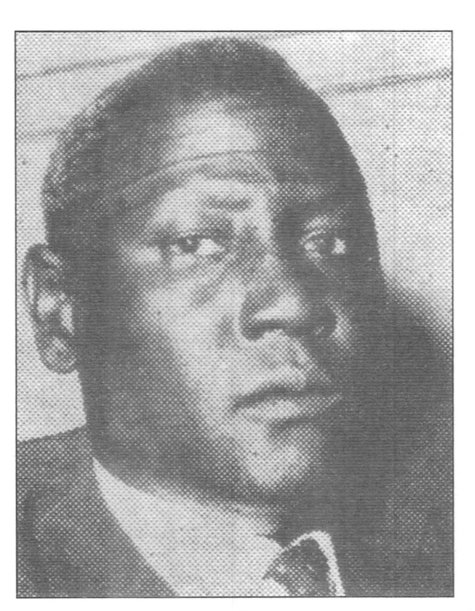
(4) الاقتصاد والتعليم في الجنوب.

إختار المؤتمر استقلال السودان والجمهورية نظاماً للحكم ولم يصوت أحد للإتحاد مع مصر. وعندما أُجري التصويت على مستقبل الجنوب السياسي صوت 217 من المشاركين في المؤتمر لصالح الفيدرالية في إطار السودان الموحد ولم يصوت أحد ضدها. وامتنع عن التصويت 7 نواب من الحزب الوطني الاتحادي.

حفلت الجلسة التي أُقرت فيها الفيدرالية بالعديد من المداخلات ولكننا سنعرض هنا لمداخلتين إحداهما لفحل يوكاندا أحد ممثلي مديرية بحر الغزال والأخرى للرئيس عبدالله ممثل توريت - كاتري.

قال فحل يوكاندا إنه في مؤتمر جوبا الأول في عام 1947 اتفق الشمال والجنوب على وحدة السودان وعلى المساواة بين الشماليين والجنوبيين في التعليم والتدريب والرواتب. ولكن منذ ذلك التاريخ لم يُدرب جنوبيون لشغل وظائف في الإدارة والصحة والتعليم والجيش والزراعة والوظائف الفنية. وقال أيضاً إن سبب عقد مؤتمر جوبا الثاني هو فشل الشماليين في تحقيق ما طالب به الجنوبيون في مؤتمر جوبا الأول. فقد أُهمل الجنوبيون ولم يقلدوا أي مسؤوليات في إدارة بلادهم.

وأوضح يوكاندا أن من بين أسبابه لتأييد الفيدرالية اتفاقية القاهرة في عام 1953 التي لم يستشر الجنوبيون بشأنها وأدت إلى قيام الحكومة الحالية. وجاء في مداخلة



بوث ديو

يوكاندا كذلك قوله: «إن سيل الشماليين يتدفق نحو الجنوب ليسرقوا أرضنا .. نيابة عن بحر الغزال أنا أرفض هذه السياسة التي تستبدل المسؤولين الأجانب بالشماليين لأنها لا تؤدي إلا للاضطرابات والفوضى في الجنوب. ولانقاذ السودان يجب أن يحصل الجنوب على حكم فيدرالي». وطالب يوكاندا بالانفصال إذا رُفضت الفيدرالية لأن الجنوب سيضيع بدونها.

وقال الرئيس عبدالله في مداخلته إن دولتي الحكم الثنائي قد فشلتا في تنمية الجنوب وان مطالبة الشماليين بالحكم الذاتي كانت بغرض السيطرة على الجنوبيين وليكونوا أسياداً عليهم بدلاً من أن يكونوا إخوة لهم. أيد الرئيس عبدالله الفيدرالية وطالب بها لانقاذ رفاقه السود في الشمال. وأضاف أن السود في كل السودان يمرون بمرحلة حاسمة في ظل النظام القائم، وبما أن الجنوبيين قد صحوا أوضاعهم، فإنه ينبغي عليهم انقاذ الأصدقاء المساكين أي النوبة والفور والفونج.

خصصت الجلسة الختامية للمؤتمر لمناقشة مسألتي الاقتصاد والتعليم. وفي بدايتها قال رئيس المؤتمر إن الحكم الثنائي لم يقدم شيئاً للجنوب في مجال التعليم، وأنه فضل الشمال وقدم له تعليماً أحسن. وقال أيضاً إن الحكومة الحالية قد أخطأت خطأً فادحاً بضم الجنوب للمناطق المتخلفة في الشمال لأن الجنوب أكثر تقدماً ولا مجال لمقارنته بقبائل البجا والهدندوة والبقارة. لذلك يجب أن تُعامل قضيته معاملة منفصلة.

لم يتطرق أي من المشاركين في المؤتمر للشأن الاقتصادي وتناولت مداخلات قليلة مسألة التعليم. وقد ورد في بعضها أن المدارس القائمة لا تفي بالحاجة وأن قلة قليلة من مخرجات التعليم الجنوبي تلتحق بكلية الخرطوم الجامعية. وطالب أحد المتحدثين بتعيين وزير للتعليم في الجنوب، ودعا آخر للاهتمام بالتعليم الفني.

6- إبلاغ قرار الفيدرالية للحكومات المعنية

بعد انفضاض مؤتمر جوبا الثاني، بعث رئيس المؤتمر بنجامين لوكي برسـالة إلى وزيري خارجية بريطانيا ومصر وإلى الحاكم العام وإلى رئيس وزراء السودان يبلغهم بأن المؤتمر قد صوت لصالح قيام اتحاد فيدرالي بين جنوب السودان وشماله [8].

دعا بنجامين لوكي في رسـالته الشـماليين للاعتراف بالفوارق الإثنية والثقافية والدينية بـين الشـمال والجنوب. وقال إن على الشـماليين أن يدركوا أن هـذه الفوارق الطبيعية والجوهرية لا تفضي إلا إلى واحد من أمرين: قيام اتحاد فيدرالي بين الشـمال والجنوب، وإذا لم يكن ذلك مقبولاً للشماليين يقسم السودان إلى دولتين مستقلتين تماماً عن بعضهما البعض مثلما انشطرت باكستان عن الهند.

وعـبر بنجامين لوكي في رسـالته عن رغبة الجنوبيين إنهاء الحكـم الثنائي بنفس القدر الذي يرغبون فيه إيقاف الزحف الشـمالي الاستعماري نحو الجنوب الذي أصبح واضحاً. كما أكد عدم التزام الجنوبيين بوحدة السـودان المنصوص عليها في دسـتور الحكم الذاتي لأن الشـماليين أدخلوا تعديلات على هذا الدستور في القاهرة دون أن يأخذوا وجهة نظر الجنـوب. وأضاف أن دسـتور الحكم الـذاتي لا يعبر بالكامل عن طمـوح الجنوبيين وأن دخولهم البرلمان لا يغير أو يضعف وجهة نظرهم بعدم عدالة هذا الدسـتور. فقد دخلوا البرلمان بإرادتهم وبإمكانهم كذلك أن يختاروا الخروج منه.

في ختام رسـالته قال بنجامين لوكي إن الجنوبيـين يؤمنون إيماناً جازماً بحقهم كعنصر مختلف عن شـعب السـودان. ولذلك ينبغي أن يقرروا مستقبل الجنوب بالطريقة التي تناسـب أهدافهم، وإذا نشأ وضع أُنكر فيه على الجنوبيين حقهم في تقرير مصيرهم، فإن من حقهم حينئذ أن يطلبوا سماعاً دولياً.

7- مؤتمر جوبا الثالث 6 - 7 يوليو 1955

تـرأس بنجامين لوكي في يوليو 1955 مؤتمراً ثالثاً عقـد في جوبا وحضره معظم أعضاء البرلمان من مديريتي أعالي النيل والإسـتوائية. انتقد المؤتمر الأحزاب السياسـية الرئيسة وقرر أن يسـاند الجنوبيون الحزب الشـمالي الذي يقدم لهم أفضل صفقة، وأن يحافظوا على تماسـكهم ليكون صوت الترجيح في البرلمان في قبضتهم. وقرر المؤتمر أيضاً إرسال وفد

إلى الخرطوم برئاسة بنجامين لوكي. وقد فوض المؤتمر الوفد وضع خطة محددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للمديريات الجنوبية، وإعداد ميثاق وطني جنوبي بشأن المستقبل السياسي لجنوب السودان.

وفي تقييمه للمؤتمر ذكر المفوض التجاري البريطاني أن المؤتمر مر دون أن يحدث هزة كبيرة. ولم يعلق المفوض أهمية على قرار تشكيل كتلة جنوبية لتسيطر على صوت الترجيح في البرلمان لأن مثل هذا الحديث قد قيل من قبل ولم يتمخض عنه شيء. ولكنه ذكر أن الحكومة والمعارضة تعهدت لمؤيديها من النواب الجنوبيين بإعطاء الاعتبار لأي خطة تنمية يضعونها [9].

سنرى في الفصل الثامن من هذا الكتاب أن قسماً من أعضاء حزب الأحرار خرج في أبريل 1955 على مقررات مؤتمر جوبا الثاني وطالب بإقامة روابط دستورية بين مصر والسودان. وكان على رأس هؤلاء بوث ديو نائب وادي الزراف والسكرتير العام للحزب.

هوامش الفصل الخامس

1- لتفاصيل أوفى أنظر كتابنا الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان 1936 - 1953، الطبعة الثانية (2004)، القسم الرابع، الفصل الأول، ص 301.

-2 Sudan Political Intelligence Summary No. 8 of 1954, August / September 1954, 14 October, 1954, FO 371 / 108328.

3- الأيام 13 سبتمبر 1954.

-4 Broadcast Statement by Prime Minister, 14 October 1954, FO 371/108325.

-5 See enclosure in Adams, UK Trade Commissioner to Eden, October 16, 1954, ibid.

-6 Enclosed in Chancery, Office of UK Trade Commissioner, to Foreign Office, October 23, 1954, ibid.

-7 Proceedings of the Conference are enclosed in Governor- General to Eden, 14 December 1954, FO 371/108326.

-8 Letter dated 15 November 1954, ibid.

-9 UK Trade Commissioner to Foreign Office, 15 July 1955, FO 371/113582.

الفصل السادس
مصر تطلب تأييد بريطانيا
لقيام اتحاد مصري-سوداني فضفاض:
21 أكتوبر 1954

يبدو أن الأجواء الودية التي سادت العلاقات الإنجليزية - المصرية بعد التوقيع على إتفاقية الجلاء في 19 أكتوبر 1954 قد شجعت الحكومة المصرية على السعي للحصول على تأييد بريطانيا لقيام اتحاد فضفاض بين مصر والسودان بدلاً من الاتحاد الكامل أو الاندماج. فبعد التوقيع على الإتفاقية عبر رئيس وزراء مصر جمال عبدالناصر ووزير خارجيته محمود فوزي عن رغبتهما في إجراء مناقشات عامة وغير رسمية مع وزير الدولة للشؤون الخارجية أنتوني نتنج وأعضاء الوفد البريطاني قبل عودة نتنج إلى لندن. تمت هذه المناقشات في مأدبة غداء باستراحة القناطر الخيرية في21 اكتوبر 1954. حضر المأدبة من الجانب المصري جمال عبدالناصر وصلاح سالم وزير الإرشاد القومي ووزير الدولة لشؤون السودان الذي كان قد عاد لتوه من السودان ويبدو أنه لم يُسر للأوضاع هناك. وكان بضمن الحضور أيضاً عبدالحكيم عامر وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة وعبداللطيف البغدادي وزير الشؤون البلدية والقروية ومحمود فوزي وزير الخارجية.

1- تقييم صلاح سالم للأوضاع في السودان (1)

تولى صلاح سالم تقييم الأوضاع في السودان للجانب البريطاني بينما اكتفى عبدالناصر بالإستماع. إبتدر صلاح سالم الحديث بالقول إن مسألة السودان لم تعد تتمحور حول مزايا الاستقلال أو الاتحاد مع مصر لأنه من الوجهة العملية لم يعد هناك فرق بين المفهومين. فإذا اختار السودانيون الاتحاد، فإن ذلك لا يعني أكثر من اتحاد فضفاض قد يشمل الدفاع والشؤون الخارجية وبوجه خاص فيما يتعلق بالتمثيل الخارجي. وقلل صلاح سالم من فرص التعاون في أمور الدفاع لأن جيش السودان صغير ومتخلف ولا مجال لدمجه

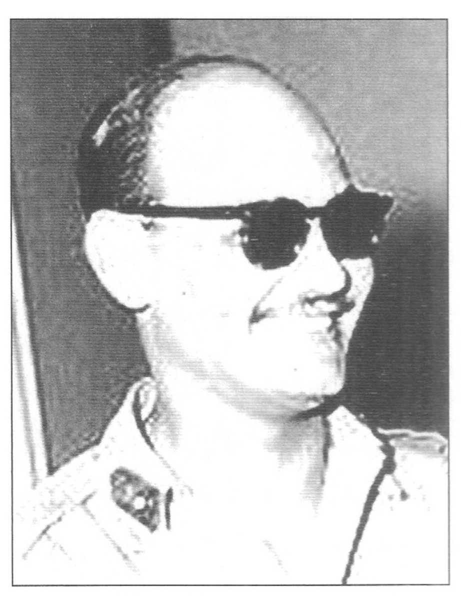
في الجيش المصري، وكل ما يمكن توقعه هو التفاهم حول الأهداف المشتركة علي مستوي الأركان.

ومضى صلاح ســالم للقــول إنه من المحتمل أن يكون هناك اتحــاد رمزي بين البلدين ورئيس مشترك ولكن من المهم أن يكون لكل من البلدين نظام إداري وتشريعي منفصل وإلا فــإن مصر ســتجد أن وحدة وادي النيل ســتكلفها 30 مليوناً من الجنيهات ســنوياً بالمقارنة مع المليونين اللذين تنفقهما مصر الآن على المدارس والمساجد والمستشفيات في الســودان. ثم أضاف أنه لا يوجد أساس لاتحاد أوثق مع بلد متخلف للغاية وليس له ما يقدمه، وأن الكثير قد قيل في الماضي عن مياه النيل واعتماد مصر عليها ولكن بعد اكتمال السد العالي فإن مصر ستتحرر من خطر فقدان إمداداتها من المياه. وبعد ذلك فإن مصر لن يهمها ما سيفعله السودانيون بمنشآت الري والخزانات في أعالي النهر. فأقصى ما تأمل فيه مصر هو درجة من التنسيق بين السودان ومصر.

2- صلاح سالم يتوقع فوضى وإراقة دماء في السودان

تحدث صلاح ســالم بنبرة احباط عن الأوضاع في الســودان، ووصفهــا بأنها مروعة .. مروعــة .. مروعــة .. وتوقع أن تبلغ مرحلة الأزمة بعد ســتة أو ســبعة أشــهر. وقال في تفصيل ذلك إن الســودان ممــزق بالصراع والكراهية، فالجنوب يكره الشــمال والأنصار يكرهــون الختمية وإن هذه الكراهيات متجذرة أكثر مــن الكراهية بين العرب واليهود. وأبدى استغرابه لسماح السلطات البريطانية للشيوعيين بأن يغرسوا تعاليمهم في أوساط المتعلمــين ومزارعــي الجزيرة حتى أصبح لهم مــا لا يقل عن أربعــين داراً، كما أضحى تأثيرهــم واضحاً على الصحافة اليومية [2]. ووصف صلاح ســالم الحزب الوطني الاتحادي بالضعف، واســتبعد قيام حكومة قوية في السودان في المستقبل المنظور، وأرجع ذلك إلى المنازعات المتواصلة بين العناصر السياسية في السودان.

أقر صلاح سالم بأن السودنة تمضي بسرعة شديدة ورجح إحتمال حدوث انهيار إداري وفوضى حالما تنتهي الســودنة لأن تســعة وتسعين في المائة من الســودانيين لا يقدرون على القيام بأي دور مفيد في إدارة بلادهم. واعتبر صلاح ســالم العملية الموازية للسودنة في الجنــوب أي الجنوبــة Southernisation ضارة بقدر متســاوٍ في آثارها وأن مخاطر


صلاح سالم

الاضطرابـات من الثلاثة ملايـين من رجال القبائـل العراة وغـير المتعلمين ستشـكل خطورة عظمى. واسـتطرد صلاح سالم قائلاً إنه لا محالة مـن وقوع إراقة دماء وفوضى وأن لمـصر أسـباباً قوية للخـوف بأنه عند حـدوث الاضطرابات، فإن العناصر المعادية لمصر سـتخرب خـزان جبـل الأوليـاء مما سـيجعل مليونين من الأفدنـة من الأراضي المصريـة غـير قابلـة للزراعـة ويفضي إلى تجويـع الريف المصري وحدوث إضطرابات سياسية في مصر.

وفي ضوء تقييمه للأوضاع في السـودان، خلص صلاح سالم إلى أن التنسيق هو العامل الوحيد لترسيخ الاستقرار في السودان، وناشد بريطانيا ألا تعمل ضد الوحدة.

وقد لاحظ قارفي مستشار السفارة البريطانية الذي أعد محضر حديث صلاح سالم أنه كلما تقدم الحديث كان ذهن صلاح سالم يتجه أكثر فأكثر نحو فكرة مؤداها أن مصر قد تضطر للتدخل بالقوة في السودان لاعادة النظام في حالة حدوث انهيار للسلطة هنالك.

3- عبدالناصر وتأمين شكل من الاتحاد

بعث أنتوني نتنج وزير الدولة البريطاني للشـؤون الخارجية إلى وزير خارجيته أنتوني إيدن محضراً بالمحادثات التي أجراها مع جمال عبدالناصر والتي تناولت إسرائيل والمعونة الإقتصادية والعسـكرية والسودان وقناة السـويس والدفاع. وفيما يتعلق بالسودان قال نتنج إن عبدالناصر أقر له في مناقشـة شـفافة للغاية بأنه - أي عبدالناصر- طالما تخلى عن إصرار أسـلافه بأن تكون وحدة وادي النيل شرطاً مسـبقاً للمفاوضات مع بريطانيا بشـأن السـودان، فإنه ينبغي عليه أن يحاول تأمين شـكل من الاتحاد مع السودان. فرد عليه نتنج بأنه ليس لمصر أن تؤمن أي شيء وإنما على السودانيين أن يقـرروا ما إذا كانوا

يريــدون الاتحاد مع مصر أو الاســتقلال، وينبغي على مــصر أن تحترم الاتفاقية. وأوضح نتنج لناصر أن مســألة الســودان حساسة في بريطانيا، وهناك شــعور بأن مصر لم تحترم تعهداتها وتمارس ضغطاً ونفوذاً على السودانيين [3].

4- الســفارة البريطانيــة تؤيد مطالبة مصر برابطة دستورية مع السودان

دعت الســفارة البريطانية في القاهرة إلى اعادة النظر في السياســة البريطانية بشــأن السودان بغرض مواءمتها مع الآراء والسياسات المصرية كما عبر عنها صلاح سالم في غداء القناطر الخيرية. واقترحت أن يتم ذلك بشكل عاجل للاستفادة من التحسن الذي أحدثه توقيــع اتفاقية الجلاء في 19 أكتوبر 1954 على الأجواء السياســية بــين مصر وبريطانيا. وذهبت السفارة إلى أن مطالبة مصر بشكل من العلاقة الخاصة مع السودان يمكن الدفاع عنها على أساس الروابط الطبيعية والاقتصادية والدينية والإثنية. وأما الفائدة التي كانت ســتجنيها الحكومة البريطانية من الإعتراف بمصالح مصر الخاصة في الســودان والموافقة على قيام شكل من الرابطة الدستورية بين البلدين، فقد كانت في تقدير السفارة ممارسة نفوذ فعال على السياسة المصرية تجاه السودان [4].

5- الحاكم العام ينتقد تقييم صلاح سالم ورأي السفارة[5]

رفض الحاكم العام روبرت هاو اقتراح السفارة البريطانية في القاهرة الداعي إلى اعادة النظر في السياســة البريطانية إزاء الســودان بغرض مواءمتها مع السياسات والآراء التي طرحها صلاح ســالم. ففي معرض نقده لطرح صلاح ســالم، أشــار هاو إلى أن صلاح سالم يعتقد أن الســودان يتجه نحو الفوضى والصراع الداخلي، وأن السبيل الوحيد لتلافي هذا الوضع الخطير يكمن في التنســيق بين مصر والسودان وأشار كذلك إلى اقتراح صلاح سالم بأن هذا التنسيق ينبغي أن يأخذ شكل إتحاد فضفاض يغطي الشؤون الخارجية والدفاع وقيام اتحاد رمزي بين البلدين برئيس مشــترك. ثم قال هاو: «ولكن صلاح سالم لم يوضح كيف سيساهم مثل هذا التنسيق في تحقيق الاستقرار الداخلي في السودان. فلربما يكون في ذهنه أن التنســيق سيسهل التدخل المصري إذا تدهورت الأحوال في السودان وأضرت بالمصالح المصرية».

وأوضح هاو أن الأمل الوحيد للاستقرار مستقبلاً في السودان هو أن يختار السودانيون الإســتقلال. ونبه إلى أن الجنوبيين وحزب الأمة الذي يمثل نســبة كبيرة من الســودانيين الشــماليين لن يرضوا بأي شيء أقل من الاســتقلال. وأعاد هاو إلى الأذهان معارضة حزب الأمة القوية في نوفمبر 1946 لمفهوم السيادة المصرية الرمزية على السودان التي ابتكرها بروتوكول صدقي-بيفن، ورفضه باحتقار لتعريف محمد نجيب للاستقلال في ابريل 1953 والذي يشــبه إلى حد كبير تعريف صلاح سالم للتنسيق [6]، وتعبيره العنيف في أول مارس 1954 عن مشاعره ضد التدخل المصري في السودان.

وحذر هاو من أن «هدف المصريين لفرض شكل من الارتباط الدستوري على السودان بالرشــوة والدعاية عبر قسم من السودانيين.... هو الطريق المؤكد الذي سيخلق الأوَضاع التي صورها صلاح ســالم تصويراً حياً. ويحار المرء عندما يتحدث صلاح سالم عن التدخل -والذي يرجح أن يكون عسكرياً- ما إذا كان قد أخذ في الاعتبار بجدية الصعوبات العملية لمثل هذا التدخل في هذه البلاد. إن حاجز الصحراء بين البلدين، وخطوط الاتصالات غير الحصينة والمســاحات الشاسعة كلها عوائق تجعل جيشــاً أكثر كفاءة وعزماً من الجيش المصري يتروى قبل أن يقدم على مغامرة مثل هذه».

ورفض الحاكم العام هاو صحــة الحجة التي تقول بوجود روابط طبيعية واقتصادية وإثنية ودينية بين مصر والســودان تجعل من الضروري أو المرغوب فيه إقامة أي شكل من الرابطة الدســتورية أو السياســية بين البلدين. وقال: «إن القــرب الطبيعي والدين المشــترك والتجانس الإثني لا تعتبر عادة أساساً للرابطة السياسية بين بلدين. إن القاهرة هــي المركز الديني والثقافي لإســلام الشرق الأوســط تماماً كما أن روما هــي مركز العالم الكاثوليكي. ولكن هذه ليست حجة لرابطة سياسية خاصة بين مصر والسودان أو لرابطة مماثلة بين مصر وأي دولة شرق أوسطية أخرى أو بين إيطاليا وأي دولة كاثوليكية أخرى. يضاف إلى ذلك أن ثلث ســكان السودان على الأقل ليسوا عرباً أو مسلمين. كما أن هناك مزيجاً من الدم الأفريقي في جزء كبير من باقي السكان».

وأثبــت هاو بالأرقام أنه لا توجــد روابط اقتصادية خاصة بين مصر والســودان وأن حجم تجارة الســودان مع مصر مقارناً بتجارتــه مع باقي العالم قد إنخفض باطراد. ففي عام 1920 كانت قيمة واردات السودان من مصر تشكل 55 في المائة من إجمالي وارداته،

وكانت قيمة صادرات الســودان لمــصر 46 في المائة من إجمالي صادراتــه. ولكن الأرقام المقابلة في عام 1953 أصبحت 8 في المائة للواردات و6 في المائة للصادرات. كما أن البلدين متنافسان في تصدير القطن طويل التيلة الذي تعتمد عليه مالية السودان واقتصاده.

حــدد هاو النيل كالرابطة الطبيعية الوحيدة بين مصر والســودان. ثم قال إن أهمية ذلــك لا تكمــن في أن نهــراً واحداً يجري في البلديــن، وإنما في أن البلدين متنافســان في اســتغلال مياهه التي هما في احتياج متزايد لها. ولذلك فإن النيل من الناحية السياســية ليــس رابطة بين الســودان ومصر. ومضى للقول إن ظاهرة النهــر ذات الأهمية القصوى بالنســبة للمصريــين هي أنه يخترق الســودان قبل أن يصل إلى مــصر وهذا ما يجعلهم مهتمــين بتأمين مواردهم المائية عبر خزان أســوان العالي دون اعتبار لمصالح الســودان. وذكر هاو أنه في المناقشات التي جرت مؤخراً في الخرطوم إقترح الخبراء المصريون زيادة نصيب السودان من مياه النيل إلى 8 مليارات من الدفق الطبيعي للنهر بعد إتمام خزان أســوان العالي. فالســودان يســتغل حالياً حوالي 4 مليارات تقريباً ومصر 48 ملياراً. ومن إجمالي الإيراد الطبيعي للنهر المقدر في أسوان بـ84 ملياراً تقترح مصر أن تأخذ من الـ32 ملياراً غير المســتغلة حالياً 28 ملياراً والسودان 4 مليارات. ولكن خبراء الري في السودان يرون أن حصة السودان ينبغي أن تكون في حدود 25 ملياراً.

وكشف هاو عن أنه يوجد في السودان نمو مطرد للشعور الوطني في أوساط السودانيين، ويقابل ذلك تضاؤل الرغبة في أي رابطة وثيقة مع مصر. ولذلك طلب هاو أن تترك هذه العملية تأخذ مجراها وتجنب أي شــكل مــن التدخل وبوجه خاص التدخل الذي يحول دون تحقيق الاســتقلال. وفي هــذه الظروف إقترح هاو أن يكــون التوجه البريطاني إزاء المصريين فيما يتعلق بالسودان على النحو التالي:

(أ) الاســتمرار في التزام الحياد التــام وانتهاز كل فرصــة للتحدث مع المصريين بصراحة بشأن تدخلهم في السودان.

(ب) العمــل على اقناع المصريين بأن سياســة التدخل التــي يتبعونها ومحاولة فرض رابطة دستورية بين البلدين ضد رغبة عدد كبير من السودانيين هي السياسة التي ستنتج ما يخشونه من فوضى وصراع في السودان.

(ج) إقناع المصريين بأن البريطانيين لا يعملون لقيام سودان مستقل تحت النفوذ

البريطــاني وفي عداوة مع مصر بل على العكس إنهم يرون أنه من المهم أن تكون للسودان المستقل علاقات تعاهدية وثيقة وودية مع مصر.

(د) الاعــتراف بمخاوف مصر بشــأن إمدادتها من مياه النيل وإقناعها بالســعي لكسب النوايا الطيبة للســودانيين وذلك بالاعتراف للسودان بنصيب عادل من مياه النيل والتوصل الآن إلى اتفاق حول مقدار هذا النصيب.

6- بريطانيا ترفض إعادة النظر في سياستها بشأن السودان

رفضت وزارة الخارجية البريطانية إعادة النظر في سياســتها بشــأن الســودان بغرض التوصل إلى تفاهم مع مصر. وقد تبنت الوزارة في هذا الصدد معظم الحجج التي قدمها روبــرت هاو الحاكم العام وآدمــز المفوض التجاري البريطاني في الخرطــوم [7]. وقد كان بضمنها:

(أ) إن محاولة التوصل إلى تفاهم مع مصر حول علاقتها الدستورية مع السودان في المســتقبل ســيقضي على مركز بريطانيا في الســودان. فاعــتراف بريطانيا بالمطالب المصرية في أي شــكل ســيعتبره كثيرون في السودان انتهاكاً جسيماً للعهد وتدخلاً في الاختيار الحر للشعب السوداني بالمخالفة لإتفاقية 1953.

(ب) لقــد تم تحقيق علاقات جديدة ومرضية مع الحكومة الســودانية الحالية وإلى حــد ما مع المصريــين ولا يمكن الذهاب إلى أبعد مــن ذلك في اتجاه التوصــل إلى تفاهم حول الســودان دون اتهام الحكومــة البريطانية بأنها ســلمت الســودان لمصر وانتهكــت الاتفاقيــة. إن القيام بذلك ســيعرض الاســتقرار في السودان للخطر وســيدفع بالمعارضة إلى سبل متطرفة، ولن يكون متوافقاً مع التأكيدات التي أعطيت للبرلمان البريطاني وللســودانيين على مدى فترة طويلة من السنين.

(ج) إن الأزمة الوزارية في الســودان آخر مؤشر على أن الإتجاه نحو الاســتقلال يكسب أرضاً وسيكون من الخطأ التدخل في هذه العملية بمحاولة الوصول إلى تفاهم مع المصريين حول علاقاتهم مع السودانيين في المستقبل لانقاذهم -أي المصريين- من تبعات سياسة تدخلهم في السودان.

(د) إن الحكومــة البريطانيــة ترغب في علاقــات ودية ووثيقــة مع مصر ومع السودان، ولا تنوي تشجيع الحكومة الحالية في السودان أو المعارضة لاتباع سياســة معادية لمصر. ولكنهــا لن تأذن بالتخلي عن سياســتها الثابتة التي تضمن للســودانيين حق تقرير المصير وتؤيد اختيارهم للاستقلال إذا كانت هذه هي رغبتهم.

(هـ) إن أفضل نصيحة تسدي للمصريين هي التزام الحياد وأن يسمحوا للشعب السوداني أن يقرر مستقبله بدون تدخل، وإبلاغهم كذلك بأنه لا شيء يثير عداء السودانيين سوى سياسة الضغط والترهيب التي تنتهجها مصر[8].

هوامش الفصل السادس

1- Garvey, Cairo, to Eden, 25 October 1954, FO 371/108381.

2- في التاريخ الذي كان يتحدث فيه صلاح سالم كان للحركة الشيوعية واجهة علنية وهي الجبهة المعادية للإستعمار. وقد تأسست هذه الجبهة إبان حملة إنتخابات عام 1953.

يقول أحمد حمروش إنه بعد تغير موقف إســماعيل الأزهري من مســألة الاتحاد مع مصر، إتصل صلاح ســالم بعبدالخالق محجوب ســكرتير الحزب الشيوعي والشــفيع أحمد الشيخ ســكرتير إتحاد العمال وحاول دون نجاح إقناعهما بقبول خيار الاتحاد مع مصر: قصة ثورة 23 يوليو، مرجع سابق، ص 316 - 319.

3- Minute by Nutting to Eden, 28 October 1954, FO 371/108380.

4- Murray, Cairo, to Eden, 9 November 1954, FO 371/108381.

5- Robert Howe, Khartoum, to Eden, 8 December 1954, ibid.

6- الإشارة هنا إلى الرسالة التي بعث بها محمد نجيب إلى ا لسيد عبدالرحمن المهدي في 19 مايو 1953 والتي أرفق بها رســالة بنفس التاريــخ إلى رئيس حزب الأمة شرح فيها ما يعتقد نجيب أنه الفرق بين الاتحاد والاستقلال. أنظر كتابنا:

الحركة السيـاســية السودانية والصراع المصري البريطاني بشــأن السودان 1936-1953، الطبعة الثانية (2004)، ص 695 - 702.

7- Adams, Khartoum, to Eden, 12 November 1954, FO 371/108381.

8- Bromley, Foreign Office, to Murray, cairo, 29 December 1954, ibid.

الفصل السابع

الأزمة الوزارية :
بداية تفكك الحزب الوطني الاتحادي:
ديسمبر 1954

1- الإعلان عن الأزمة

لم تعرف حكومة الأزهري منذ تشكيلها في 9 يناير 1954 وطيلة عامها الأول الانسجام والتفاهم. وتفاقم عدم الانسجام بعد التعديل الوزاري الذي تم في 4 مايو 1954[1] لأن هذا التعديل أحكم قبضة حزب الأشقاء (جناح أزهري) على مجلس الوزراء. الأمر الذي تسبب بشكل رئيس في الأزمة الوزارية موضوع هذا الفصل. إذ دخل الوزارة بموجب ذلك التعديل وزيران من حزب الأشقاء (جناح أزهري) هما محمد أحمد المرضي واستحدثت له وزارة الحكم المحلي ويحيى الفضلي الذي استحدثت له وزارة الشؤون الاجتماعية. ضُمت إلى وزارة الشؤون الاجتماعية الأقسام التي كانت تتبع لمكتب الإتصال العام والتي كانت بضمنها الإذاعة. والحقت مصلحة العمل كذلك بوزارة الشؤون الاجتماعية. وسيرد لاحقاً أنه من خلال مصلحة العمل وتحت الإشراف المباشر ليحيى الفضلي خططت وعملت حكومة الأزهري لاجتثاث النفوذ الشيوعي من النقابات وطلبت في ذلك مشورة ومساعدة الحكومة البريطانية. ودخل الوزارة كذلك في تعديل 4 مايو 1954 من حزب الاتحاديين خضر حمد ومن الجبهة الوطنية أو طائفة الختمية أحمد جلي ولم تسند لأي منهما حقائب وزارية[2].

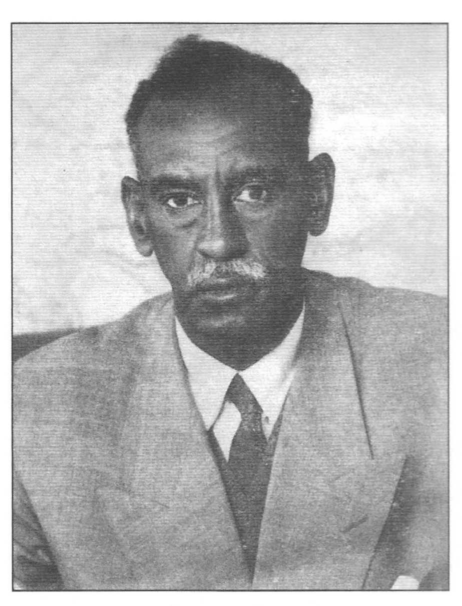
علم جمهور الشعب بالأزمة الوزارية لأول مرة في 19 ديسمبر 1954. ففي ذلك التاريخ أصدر رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري بياناً قال فيه إنه عند عودته من أوربا في 3 ديسمبر 1954 أبلغه مبارك زروق الذي كان يقوم بأعباء رئيس الوزراء في غيابه أن أحد الوزراء حمله رسالة بأنه هو وبعض زملائه الوزراء يطلبون إقصاء ثلاثة وزراء من الحكومة[3]، وإلا فإنهم ومعهم بعض أعضاء مجلس النواب على اتفاق مع حزب الأمة للعمل على إسقاط الحكومة وتشكيل وزارة مشتركة برئاسة أحدهم.

وقــال أزهري كذلك في بيانه إنه اعتبر ذلك الأمر في غاية الخطورة غير أنه أرجأ النظر فيــه لأن ذهنه كان مشــغولاً بإنجاز مشروعات الســودنة وبإعلانها قبل نهاية ديســمبر 1954. ولذلــك بادر بعقد اجتــماع فوق العادة لمجلس الــوزراء تحدث فيه عن ضرورة الفراغ من مشروعات الســودنة وإعــلان النتائج قبل أول ينايــر 1955 لأن هذا التاريخ بداية مرحلة جديدة حســب قانون تعويضات الموظفين الأجانب. وأضاف أزهري أنه في ذلــك الاجتماع كلف مبارك زروق بأن يوالي عقــد اجتماعات المجلس أثناء فترة غيابه في دار الرزيقات بمــديرية دارفـور لحضـور اجتـماعها القبــلي وذلــك إبتداءً من يــوم 13 ديسمبر 1954.

ومــضى أزهري للقول إنه في منتصف الليلة التي ســبقت ســفره إلى مديرية دارفور أي 12 ديســمبر تلقى رســالة مكتوبة من ميرغني حمزة بأنه لن يحضر جلسات مجلس الوزراء في غياب أزهري حتى توضع الأمور في نصابها لأن الوضع في المجلس في غيابه غير مستقيم ويضعه في موقف لا يتفق مع كرامته. وحسب ما جاء في البيان فقد انضم خلف اللــه خالد إلى ميرغني حمزة في مقاطعة جلســات المجلــس. وهكذا تعطلت اجتماعات مجلس الوزراء بســبب عدم اكتــمال النصاب القانوني. أبدى أزهري أســفه لذلك واتهم الوزيرين بتعطيل سير العمل الخطير الذي يتوقف عليه تحرير البلاد، وتمكينها من تقرير مصيرهــا. حــري بالذكر أن أحمد جلي كان ضمن الوفد الــذي رافق أزهري في رحلته إلى دار الرزيقات(4).

2- الوزراء الثلاثة يردون على أزهري

نــشر وزراء الختمية الثلاثة ميرغني حمــزة وخلف الله خالد وأحمد جلي في صحيفة «صوت الســودان» في 20 ديســمبر 1954 بياناً قالوا في صدره إنه لــو كان رئيس الوزراء منطقيــاً مع نفســه وأن تخلف وزير أو وزيرين عن حضور جلســة يلحــق بالبلاد تلك الكوارث العظيمة لما سمح لنفسه أن يقوم هو واثنين من وزرائه برحلة مجاملة لانجلترا وبعــد ذلك قضاء أســابيع طوال في طواف في أنحاء أوربا الأخــرى ثم يعود بعد ذلك إلى الســودان ليجد تلك الأمور الخطيرة، فيشد الرحال مرة أخرى لحضور معرض قبلي برفقة وزيرين أحدهما متهم بالاشتراك في مؤامرة خطيرة لقلب نظام الحكم.


ميرغني حمزة

وصف بيان الوزراء الثلاثة الأمر بأنه أعمق جذوراً وأكثر خطورة وأبعد غوراً مما أراد رئيس الوزراء أن يوهم الناس به. ثم ورد في البيان أن العمل في مجلس الوزراء يجري في نطاقين منفصلين: حلقة داخلية تضم الرئيس وأربعة أو خمسة من زمرته وتستأثر بالمهام السياسية، وحلقة خارجية تتكون من باقي أعضاء مجلس الوزراء وتشارك في الأعمال الإدارية العادية الأخرى.

وأضاف الوزراء الثلاثة بأن الحلقة الداخلية تقوم «بالكثير من الأعمال والقرارات ذات الأثر البليغ على كيان البلد ومستقبله ومصالحه في جو من التستر والغموض على الدوافع الخفية والمؤثرات الخارجية التي تكتنف تلك الأعمال وتنفيذ تلك القرارات سواء تحت سلطة الرئيس نفسه، أو غيره ممن يعهد إليه بها، دون عرضها أو الرجوع إلى رأي الوزارة مجتمعة». وللتدليل على ذلك أورد بيان الوزراء الثلاثة العديد من الأمثلة كان من بينها ما يلي:

(أ) الاجتماعات والمباحثات السرية عن موقف السودان وتحديد علاقته المقبلة بمصر، وموقف مباحثات مياه النيل. وهذه المسائل هي أصل الداء وبشأنها عقدت اجتماعات بين الحلقة الداخلية وبين صلاح سالم عند زيارته الأخيرة للسودان. وقد صرح صلاح سالم لميرغني حمزة بأن أزهري هو الذي رفض بتاتاً اشتراك الحلقة الخارجية من الوزراء في اجتماعاته ومحادثاته مع الحلقة الداخلية.

(ب) لم تعرض زيارة انجلترا على مجلس الوزراء لاختيار الوزير المناسب لمرافقة رئيس الوزراء، ولوضع خطة للاتصالات التي قد تتم. لقد إختارت الحلقة الداخلية الوزراء والآخرين الذين سيرافقون رئيس الوزراء. كما لم يقدم أي تقرير عن الرحلة. فمع أن الرئيس صرح بأن الزيارة ستكون للمجاملة إلا أن الأخبار التي

نشرتها الصحافة البريطانية كشـفت أن الرئيس وزملاءه تطرقوا إلى أمور خطيرة لها آثار بعيدة على سياسة البلاد.

(ج) سافر وزيران إلى مكة أحدهما بدعوى أداء العمرة والآخر كمرافق له، والتقيا في المدينة المنورة بترتيب سابق مع صلاح سالم حيث ناقشوا معه في ليلتين متتاليتين شؤون السـودان ومستقبله. وقد تُركت الحلقة الخارجية في الظلام بشأن ما دار في تلك المناقشـات. وقد ورد في الوثائق البريطانية أن الوزيرين المعنيين كانا علي عبدالرحمن ويحيى الفضلي[5].

(د) النزوع في مسـلك رئيس الوزراء وشيعته في تصرفاتهم وأقوالهم إلى الحزبية التي تحالـف جميع أعضاء الأحزاب التي اندمجـت في الحزب الوطني الإتحادي على عدم التعرض لها حتى ولو بالإسـم، وعدم التأثر بهـا في كل أعمالهم أو أقوالهم. ففـي طواف رئيس الـوزراء وبعض زملائـه في مناطق السـودان المختلفة، كان الرئيس ينتدب علي عبدالرحمن للتحدث للجماهير نيابة عنه. وقد نهج الأخير في خطاباته كلها إلى تمجيد الأشـقاء وعزو كل الأعمال الوطنية لهم. وقد لُفت نظره أكثر من مرة إلى هذا التناقض في سياسـة الحزب العامة. ولكن علي عبدالرحمن اسـتمر في التركيز على أعمال الأشقاء الوطنية في كل مناسبة يخاطب فيها الناس، بل إنه كان يمنع الناس من الهتاف لأي شخص غير رئيس الوزراء منقذ الأمة.

وفي الفقـرات الأخيرة من بيانهـم نفى الوزراء الثلاثة تهمـة التعاون مع حزب الأمة للإطاحـة بالحكومـة أو الاتصال به حول الأزمة أو أي موضـوع آخر. ثم أكدوا أن كل ما تقـدم لم يصرفهم عن واجبهم الوطني في أن يكونوا «واضحين وصريحين في تحديد علاقة السـودان بمصر، علاقة لم نداهن أو نوارب فيها يوماً من الأيام قبل الانتخابات أو بعدها. علاقة تحفظ للسودان كل مقومات حريته وكينونته وسياسته وذاتيته الدولية، ومع ذلك تجعل التعاون بيننا وبين مصر الشـقيقة على أسـاس كامل من الحرية لكلا الشـعبين في المصالح المشتركة بينهما، دون نفوذ أو سيطرة أحدهما على الآخر»[6].

لم يـرد أزهري على النقاط التي أثارها بيان الـوزراء الثلاثة. ولكن في لقاء أجراه معه في 25 ديسـمبر 1954 بشـير محمد سـعيد رئيس تحرير صحيفة «الأيـام»، قال أزهري إن الخـلاف مـع الوزراء الثلاثة ليس له أي صلة بالمبادئ، بل يتعلق بمسـائل شـخصية،


مبارك رزوق

أو مسـائل تتعلق بالنظم والأوضاع وسـير العمـل في مجلس الـوزراء. وأوضح أزهري أنـه لا يمكـن أن ينشـأ خـلاف في مجلس الوزراء حول الأهداف لأن مسـألة الأهداف والمبادئ مسـألة حزبية بحتة، ولا علاقة لها قط بمجلس الوزراء، ولا تدخل في اختصاص الحكومـة، ولم يقترح عليه وزير من الوزراء في أي يـوم بحث هـذا الموضوع في مجلس الوزراء. وأضـاف أزهري أن الحزب الوطني الاتحـادي هدفـه عـلى وجه العمـوم هو الاتحاد، ولكـن أعضاءه يختلفـون في نوع الاتحاد أو علاقة السـودان بمصر. فقد يرى البعض أن تكون اتحاداً قوياً، وقد يرى آخـرون نـوعاً آخـر مـن الإتحاد[7].

3- إعفاء الوزراء الثلاثة

حـاول ثلاثة من الوزراء وهم أمين السـيد وحماد توفيق وخـضر حمد رأب الصدع بالتوسـط بين الفريقين. ولكن رغم الجهود المضنية التي بذلوها، إلا أن مسـاعيهم باءت بالفشـل[8]. وقد ذكر وليـام لوس أن هناك ما يدل على أن أزهـري اتصل هاتفياً بصلاح سـالم بعد فشل الوساطة ليسأله عما يمكن فعله، وأن الأخير نصحه بأن يفعل مع السيد عـلي الميرغني ما فعلوه هم مع محمد نجيب أي أن يضعوه أمام الأمر الواقع: بمعنى أن يتخلـص من وزراء الختمية ويعين وزراء جدد موالين له[9]. حري بالذكر أن السـيد علي كان آنذاك في الإسكندرية بغرض الاستشفاء وعاد إلى السودان بحراً في 27 ديسمبر 1955 على ظهر اليخت المصري الرئاسي «المحروسه» أي بعد 4 أيام من صدور قرار إعفاء وزراء الختمية الثلاثة. وكان في اسـتقباله في ميناء بورتسـودان إسـماعيل الأزهري وثمانية من وزرائه. كما كان في الاستقبال ميرغني حمزة وخلف الله خالد وأحمد جلي[10].

ترتب على إعفاء وزراء الختمية الثلاثة دخول وزراء جدد وإجراء تعديلات على بعض الحقائب فأصبح علي عبدالرحمن وزيراً للمعارف، وخضر حمد وزيراً للري، وتولى أزهري

حقيبـــة الدفـــاع بالاضافة إلى حقيبة الداخلية. واســـتحدثت وزارتـــان: المخازن والمهمات وتولاها ســـانتينو دينج، والنقل الميكانيكي وتولاهـــا داك دي. ودخل الوزارة مدثر البوشي وزيراً للعدل، وحسن عوض الله مصطفى وزيراً للزراعة، وإبراهيم حسن المحلاوي وزيراً للثروة المعدنية[11].

4- التحليل البريطاني للأزمة

قـــال لوس إنه بالرغم من أن أزهري ومبارك زروق قد أكدا لهم أن ســـبب الأزمة هو اعـــتراض ميرغني حمزة على اختيار مبارك زروق لينوب عـــن أزهري في غيابه ورغبته في أن يقوم هو بهذا الدور، إلا أن الأســـباب الحقيقية أعمق من ذلك بكثير. وفي هذا الصدد أشـــار لوس إلى الخصومة القديمة بين الختمية وحزب الأشـــقاء والتـــي تمثلت في كراهية ميرغنـــي حمزة وخلف الله خالد ليحيى الفضلي الـــذي كان مع زميليه علي عبدالرحمن ومحمـــد أحمد المرضي يمارســـون نفوذاً متزايداً على الأزهري. يضـــاف إلى ذلك التباين في وجهات النظر بين الختمية والأشـــقاء حول مستقبل العلاقات مع مصر، وتنامي السخط المصري على زعماء الختمية لدعوتهم الصريحة للاستقلال، وموقف ميرغني حمزة الصارم إزاء مياه النيل. ولكن كان لوس يعتقد أن القشـــة التي قصمت ظهر البعير كانت اختيار أزهري للوزراء الذين رافقوه في زيارته لإنجلترا[12].

أما المفوض التجاري البريطاني آدمز فقد قال إنه بالرغم من أن الأزمة عكست مواقف فصائـــل الحزب المختلفة ورأي قادة الختمية بشـــأن العلاقة مـــع مصر، إلا أن فيها الكثير مما هو شـــخصي كما زعم الرئيس أزهري. فميرغني حمزة، وهو شخصية قديرة ومحترمة في أواخر الخمســـينيات من العمر، استاء من ابعاده من الحلقة الداخلية لمجلس الوزراء ومن تعيين مبارك زروق إبن الثامنة والثلاثين، نائباً لرئيس الوزراء[13].

5- نتائج وآثار الأزمة

أولاً: غـــادر وزراء الجبهة الوطنية الثلاثة وبعـــض مؤيديهم الحزب الوطني الاتحادي وأنشأوا حزب الاستقلال الجمهوري برئاسة ميرغني حمزة. وجاء في بيان أهداف ومبادئ الحزب أنه ســـيعمل لقيام جمهورية ســـودانية مستقلة يكون لها رئيس

وبرلمـــان وحكومـــة وجيش وعلـــم وعملة وتمثيـــل خارجي. وجاء فيـــه أيضاً أن الجمهورية الســـودانية المســـتقلة ستنسق مع مصر المســـائل المشتركة مثل مياه النيل والشؤون الاقتصادية والثقافية بطريقة تكفل السيادة الكاملة للبلدين[14]. ولم يصدر من السيد علي الميرغني أي تأييد صريح أو ضمني للحزب الجديد. كما لم ينضم إليه أي من النواب الذين كانوا يعرفون بنواب الختمية والذين كانوا قد طالبوا أزهري بعريضة مكتوبة أن يعلن رأيه بشـــأن مصير السودان والعلاقة مع مصر بعد عزل محمد نجيب والتنكيل بالإخوان المسلمين[15].

ثانياً: للحصـــول على دعم أكبر عدد من نواب الحـــزب الوطني الاتحادي وتأمين مركز حكومته، اســـتحدث أزهري 17 منصباً لوكلاء برلمانيين براتب سنوي قدره 1200 جنيه ومخصصات أخرى[16]. وباستثناء بشـــير عبدالرحيم عضو مجلس الشيوخ الذي تم تعيينه وكيلاً برلمانياً لوزارة الري فقد كان كل الوكلاء من مجلس النواب ونورد فيما يلي أسماءهم:

المعـــارف: محمد كرار كجر نائب الأمرأر والبشـــارين، الحكومة المحلية: طيفور محمـــد شريف نائب الدامـــر، الداخلية: فضل الله علي التـــوم نائب الكبابيش، المواصلات: المجذوب إبراهيم فرح نائب شـــندي، الثروة المعدنية: أكيج خميس زرق اللـــه نائـــب أويل غرب، الزراعة: إدريس الزيبق نائب تقلي شـــمال، النقل الميكانيـــكي: إبراهيم الطيـــب بدر نائب الكاملـــين، الدفاع: أحمـــد إدريس أبو الحسن نائب مروي، العدل: محمد هارون تيمة نائب الجوامعة غرب، المخازن والمهمات: عمر حمزة محمد أحمد نائب ريف الخرطوم شمال، التجارة: المرضي محمد رحمة نائب بربر، الشؤون الاجتماعية: عبدالله محمد توم نائب المدينة، الأشـــغال: عبدالنبي عبدالقادر مرسال نائب الرنك وملكال، المالية: محمد جبارة العوض نائب مدينة كسلا، الصحة: حسن محمد زكي نائب جنوب الفونج، الثروة الحيوانية: يوسف عبدالحميد إبراهيم نائب زالنجي شمال غرب [17].

وقد انتقدت المعارضة تعيين وكلاء برلمانيين واعتبرته رشوة للكبار ومسلكاً مشيناً للحكومـــة [18]. وورد في مذكرة بعثت بها الجبهة المعادية للاســـتعمار إلى رئيس وأعضـــاء مجلس الـــوزراء أن «انفراج الأزمة لا يكون بالتســـتر عليها عن طريق

استمالة نواب الحكومة بتوظيفهم في الجهاز التنفيذي والإغداق المالي عليهم أو عزل وزراء وتعيين وزراء جدد [19]».

ثالثاً: أرغمــت الأزمة الوزارية أزهري على توضيح رأيه بشــأن مبدأ الاتحاد مع مصر. وقد فعل ذلك في تصريح أدلى به لصحيفة «الأيام» في 25 ديسمبر 1954 ونشرته في ملحق خاص في 26 ديسمبر 1954. وسنعرض لذلك في الفصل التالي.

هوامش الفصل السابع

1- مذكرات أحمد محمد يسن، مرجع سابق، ص 268 و270-271 .

2- ملخص المخابرات السـودانية رقـم 4، ابريل - مايو 1954، الوثائق البريطانية عن السـودان، مرجع سابق، المجلد التاسع، الجزء الأول (1954)، ص 124.

3- يعتقـد أن الـوزراء المعنيين كانوا علي عبدالرحمن ويحيى الفضـلي ومحمد نور الدين : أنظر الأهرام 20 ديسمبر 1954.

4- Adams, U.K. Trade Commissioner, Khartoum, to Foreign Office, 20 December 1954, FO 371/108326, Telegram No. 245.

وأيضاً الأهرام: 20 ديسمبر 1954.

5- Adams to Foreign Office, Telegram No. 244, 20 December 1954, FO 371/108326.

6- الأهرام 21 ديسمبر 1954. وأيضاً:

Governor - General's: Office, Khartoum, to Foreign Office, 1 January 1955, FO 371/113581.

7- الأيام 26 ديسمبر 1954.

8- Adams to Foreign Office, 22 December 1954, FO 371/108326.

9- Luce to Lampen, Sudan Agent, London, 28 December 1954, FO 371/113581. Also Governor - General's Office to Foreign Office, 27 December 1954, FO 371/108326.

10- Howe, Khartoum, to Foreign Office, 22 December 1954, ibid. Also Luce to Lampen, 28 December 1954, FO 371/113581.

11- Sudan Agent, London to African Department, Foreign Office, 28 December 1954, FO 371/108326.

12- Luce to Lampen, 28 December 1954, FO 371/113581.

13- Adams to Eden, 31 December 1954, ibid.

14- British Broadcasting Corporation Monitoring, 7 January 1955, ibid.

15- Luce to Lampen, 29 December 1954, ibid.

وأيضاً مذكرات خضر حمد (1980)، ص 190 - 191.

16- Luce to Lampen, 29 December 1954, loc. cit. Also Adams to Eden, 31 December 1954, loc. cit.

17- UK Trade Commissioner transmitting Extract from Sudanese Press Agency Local News Bulletin of 27 December 1954, FO 371/113581.

18- أمين التوم، ذكريات ومواقف، مرجع سابق، ص 140.

19- محمد سليمان، اليسار السوداني في عشرة أعوام 1954-1963، ص 124.

الفصل الثامن

تحول الحزب الوطني الإتحادي من مبدأ الاتحاد مع مصر إلى الاستقلال التام: فبراير 1954

سبق لنا القول في الفصل الأول إن دستور الحزب الوطني الاتحادي ينص على قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر على أن تحدد قواعد الاتحاد بعد تقرير المصير. ومن المعلوم أنه لم تكن لمكونات الحزب الوطني الاتحادي رؤية متجانسة حول نوع وطبيعة هذا الاتحاد. إذ كانت تدعو لأنماط من الاتحاد تتراوح بين الإندماج التام والاتحاد الكنفدرالي. بل إن بعضها كان يعتبر شعار الاتحاد مع مصر مجرد أداة للتخلص من الحكم البريطاني.

ومنذ أن ولي إسماعيل الأزهري رئاسة مجلس الوزراء إنهالت عليه وعلى وزرائه الأسئلة عن طبيعة الارتباط مع مصر بعد تقرير المصير. وشنت الصحف، وبوجه خاص صحيفة «الأيام»، حملة على حكومة الأزهري لإرغامها على إعلان موقفها. غير أن أزهري صمد في وجه تلك الحملة. فأحجم عن الجهر برأي حول تفسير مبدأ الاتحاد مع مصر حتى لا يفجر خلافات بين التيارات المتباينة التي كان يموج بها حزبه. ولربما قدر أن الوقت لم يحن بعد ليدير ظهره لحلفائه المصريين. فكما سيرد من بعد كان الاستقلال التام هو هدف إسماعيل الأزهري، وقد أسر بذلك لوليام لوس مستشار الحاكم العام عندما التقاه في 16 فبراير 1954.

ولكن أزهري وقع في حرج كبير عندما نشرت له صحيفة «أخبار اليوم» المصرية في 9 يناير 1954 تصريحاً جاء فيه أن السودان سيتحد مع مصر لا محالة وأنه ليس بالشخص الذي يتخلى عن مبادئه مهما كان الثمن[1]. نشرت الصحف الداعية لاستقلال السودان تصريح أزهري بالكامل. وفي تعليقها عليه قالت صحيفة «الأيام» إن التصريح يتعارض مع دستور الحكم الذاتي الذي ينص على فترة انتقال وتصفية وهي الفترة التي يكون فيها

السـودان خالياً من أي نفوذ أجنبي حتى يقرر مصـيره في جو من الحرية والحياد التام. وكررت «الأيام» طلبها لرئيس الوزراء ليحدد ما يعنيه بالاتحاد مع مصر[2].

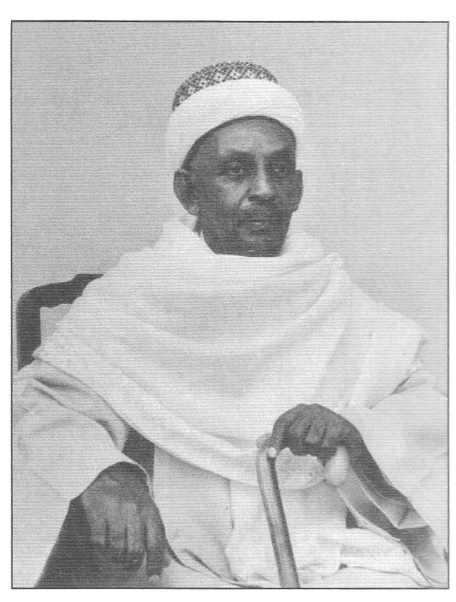
مـن الطريـف أن أزهري بـرر تصريحه بابتـداع تفرقة بين رئاسـته للحزب الوطني الاتحادي ومهامه كرئيس للوزراء. فقد قال أزهري إنه في سياق حديث عادي مع مندوب صحيفة «أخبار اليوم» ورد ذكر لشـائعة مؤداهـا أن الحزب الوطني الاتحادي قد تخلى عن الاتحاد مع مصر فأنكر هذه الشـائعة بصفته رئيسـاً للحزب الوطني الاتحادي لأن هدف الحزب المعلن هو الارتباط مع مصر في نوع من الاتحاد، ولم يحدث أن تطرق أثناء الحديـث لصفته كرئيس للوزراء أو صرح باتجاه حكومته لتطبيق أهداف الحزب. ومضى أزهـري للقول إن واجبات حكومته محددة بوضوح في الاتفاقية وهي السـودنة والجلاء وتهيئة الجو الحر المحايد لانتخاب جمعية تأسيسـية لتقرير مصير السودان. ولذلك فإن سياسـة حكومته ستكون قومية فهي سياسة تحرير وليس تقرير مصير[3].

ولجأ أزهري إلى ذات التفرقه للاجابة على سؤال وجهه له بوث ديو في مجلس النواب في 18 يناير 1954 عن الكيفية التي سيوفق بها بين سياسة حزبه الداعية للاتحاد مع مصر والعمـل على تهيئة جو حر محايد. في بادئ الأمر رفـض أزهري الإجابة باعتبار أن طرح السـؤال بتلك الطريقـة مخالف للوائح المجلس وأصر على الرفض. ولكن وبعد مشـادة كلاميـة أمر رئيس مجلـس النواب بابكر عوض الله رئيس مجلـس الوزراء بالإجابة على السؤال. عندئذ قال أزهري إنه يرأس الحزب الوطني الاتحادي الذي يعمل لتحقيق نوع من الاتحاد مع مصر، وهو في نفس الوقت يرأس الحكومة التي تعمل على أسـس قومية لتنفيذ الإتفاقية ولا دخل لها مطلقاً بتقرير المصير[4].

1- أزهري يبلغ لوس سراً بأن هدفه هو استقلال السودان التام

في 16 فبرايـر 1954 إلتقى إسـماعيل الأزهـري بوليام لوس مستشـار الحاكم العام ومسـاعده كنريك. دار اللقاء حول عدة محاور. ولكن المحور الذي يهمنا هنا هو العلاقة مـع مصر. إزاء هذه المسـألة، قـال لـوس إن كل موظف بريطاني يرغـب في أن يحكم السودانيون أنفسهم وأن أي مخاوف تساورهم في هذا الصدد تعود إلي شعورهم بأنه بعد خروجهم سـيقع السودان فريسة للسيطرة المصرية. وعندما طلب منه أزهري أن يعرف

السيطرة التي يخشاها، أجاب لوس بأنه لا يعني الحيازة المادية من قبل دولة أخرى وإنما سيطرة مصر الاقتصادية على السودان. فالكثير قد يقال عن روابط الدين واللغة والعنصر غير أن هذه الأشياء لن تعني شيئاً عندما يتعلق الأمر بالمنافسة الإقتصادية بين البلدين. فمصر هي الأقوى وإذا سيطرت على السودان فإن مصالحه ستغمر.



السيد علي الميرغني

رحب أزهري بالفرصة التي أتاحها له لوس لبسط وجهة نظره حول هذا الموضوع. ثم قال إنه لا يعقل أن يتخلص المرء من سيد ثم يضع نفسه تحت سيد جديد. وأوضح أزهري أن معظم الناس في البلاد شعروا لبعض الوقت أنه من الأسهل والعملي التحالف بشكل مؤقت مع مصر ليتخلصوا من البريطانيين. غير أن هذا لا يعني أنهم كانوا يرغبون في وضع أنفسهم تحت المصريين.

وأكد أزهري للوس أن الفكرة القديمة للاتحاد قد ماتت كقوة سياسية وأن كل يوم تحكم فيه الحكومة السودانية، خاصة بعد خروج الانجليز سيؤكد أن أهداف المصريين للسيطرة يجب أن تنحسر. وأكد أزهري كذلك أن أهدافه هي الاستقلال التام للسودان والصداقة الوثيقة مع مصر. وبعد خروج الإنجليز والذي أعرب أزهري عن أمله في أن يتم بكرامة تاركين وراءهم رصيداً من النوايا الحسنة لدى السودانيين الذين خدموهم طويلاً، فستحين الفرصة للدخول في علاقات ودية ومفيدة مع بريطانيا [5].

ومما يجدر ملاحظته أن رأي إسماعيل الأزهري تطابق مع ما أدلى به السيد علي الميرغني لكنريك في أغسطس 1953 بشأن العلاقة بين مصر والسودان. وكانت تلك من المناسبات النادرة التي تحدث فيها السيد علي بشكل مباشر في أمر سياسي. إذ قال السيد علي لكنريك إن شعارات «الوحدة» و «تاج واحد» ومثيلاتها قد ماتت، فالأمة السودانية ترغب في الاستقلال وستحصل عليه. وعندما سأله كنريك عما إذا كانوا يفضلون شكلاً

من أشكال الفيدرالية مع مصر، أجاب السيد علي بأن كل هذه الأشياء أصبحت من أمور الماضي. فالكل يرغب في سودان مستقل وعندما يتحقق فسيدخل السودان في علاقات مع بلدان أخرى وبلا شك فإن العلاقات مع مصر ستكون أوثق [6].

وفي لقاء آخر بالسيد على الميرغني في 32 مايو 4591 ذكر كنريك أن السيد علي أخبره مرات عديدة وبطرق مختلفة بأن على البريطانيين ألا يخشــوا اطلاقاً اتحاد الســودان مع مصر بأي طريقة ملموســة. وأضاف أنه ســتكون هناك صداقة وتعاون ولكن على أساس اســتقلال كل بلد. ومضى الســيد علي للقول إن الناس يتحدثون عن الفيدرالية أو جيش مشترك أو دائرة شؤون خارجية موحدة ولكن كل هذا كلام فارغ. فهؤلاء الناس يتغاضون عن الحقيقة الجوهرية وهي أن الســودانيين يرغبون في حكم أنفســهم من كل النواحي وسيرفضون أي شكل من التبعية[7].

2- أزهري يصرح علناً لأول مرة بكلمة «الاستقلال»: نوفمبر 1954

إبــان زيارتــه لبريطانيا في نوفمــبر 1954 وفي اللقــاءات التي عقدها مــع المبعوثين السودانيين في لندن وأكسفورد، لمس أزهري منهم حماسة جارفة لأن يكون خيار السودان هو الاستقلال التام. وتجاوب أزهري مع تلك الحماسة. ففي الحفل الذي أقامه له اتحاد الطلاب الســودانيين بالمملكة المتحدة في بيت الســودان بلندن في 15 نوفمبر 1954، قال أزهري إن الرأي العام في السودان أصبح يميل نحو الاستقلال أكثر منه في أي وقت مضى، وأن الزعم بأن الدعوة للاســتقلال ليســت أصيلة قد بدأ في التلاشي. وقال أيضاً إن الحزب الوطنــي الاتحادي لم يحدد برنامجه الســياسي بعد ولكنه لا يســتطيع تجاهل الشــعور السائد لدى الرأي العام في السودان ويقرر نوعاً من الوحدة أو الاتحاد قد يحرم السودان حق ســيادة أبنائه أو اســتقلاله. ومضي للقول إن أي نوع من الاســتقلال يقرره الحزب الوطني الاتحادي لا بد أن تكون فيه الضمانات الكافية لاســتقلال الســودان وإحتفاظه بكينونته وسيادته مع تقوية مركزه الدولي. وأضاف أزهري أن الاتحاد مع مصر يجب أن يكون كالعلاقة القائمة الآن بين الدول العربية.

وقد وصفت صحيفة «الأيام» تلك المناسبة بأنها كانت الأولى التي قال فيها إسماعيل الأزهري كلمة «الاستقلال» صراحة [8].

3- رأي أزهري الشخصي بشأن العلاقة مع مصر: ديسمبر 1954

في 25 ديسمبر 1954 دعا إسماعيل الأزهري بشير محمد سعيد رئيس تحرير صحيفة «الأيام» لمقابلته بداره بأم درمان. وفي سياق هذه المقابلة سأل بشير محمد سعيد الأزهري عن رأيه الشخصي في الاتحاد مع مصر. وقد كانت إجابة الأزهري كما يلي:

(أ) أن يكون السـودان جمهورية برئيسـها، ومجلس وزرائها، وبرلمانها، كما أن مصر جمهورية.

(ب) أن يكون الاتحاد أو الرباط الذي يربط السـودان بمصر في اتحادهما هو مجلس أعلى يضم مجلس الوزراء السوداني ومجلس الوزراء المصري، يجتمعون معاً مرة أو مرات في السـنة لبحث الشؤون المشتركة كالدفاع والسياسة الخارجية، ومياه النيل.

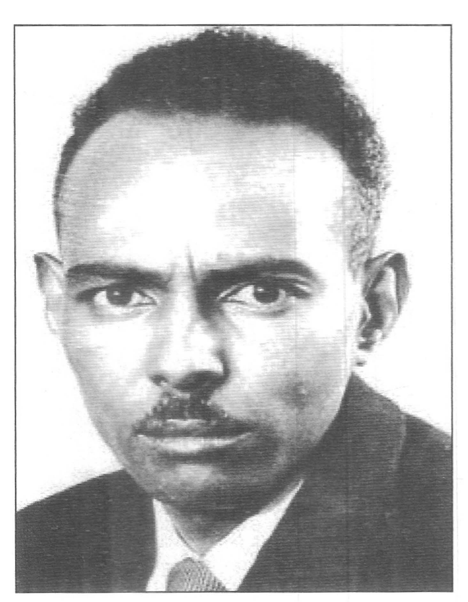
(ج) ثم تعرض قرارات المجلس الأعلى على البرلمان لاقرارها أو نقضها أو تعديلها.

وقال أزهري إن رأيه الشـخصي هذا سيعرضه على اللجنة التنفيذية للحزب لمناقشته مـع غيره من الآراء بغـرض الأخذ به أو تعديله أو تبديله. ثم يتـم عرض ما تصـل إليـه اللجنة التنفيذية على الهيئة العامة والهيئة البرلمانية للحزب لإقراره(9).

ومـن الثابت أن صـدور رأي أزهري الشـخصي بعد يومين من إعفـاء وزراء الجبهة الوطنية الثلاثة ميرغني حمزة وأحمد جلي وخلف الله خالد كما سـبق أن فصلنا، لم يكن مـن قبيـل المصادفة. إذ أبلغ مبارك زروق لوس بأن الأزمـة الوزارية التي انتهت بخروج ثلاثة وزراء من الحكومة أرغمت أزهري على التعبير عن رأيه بشأن العلاقات المستقبلية مع مصر. فقد أدرك أزهري أنه لا بد له من التصريح بما يطمئن الرأي العام السوداني بأنه هو وحزب الأشقاء لم يلتزموا بإقامة ارتباط وثيق مع مصر(10).

وجاء في تعليق لوس على رأي أزهري الشـخصي أن الرأي إتسم بالحصافة فقد حاول أزهري بقدر الإمكان إرضاء الطرفين ولكن بدون أن يُلزم نفسـه بشيء. كما اتسم اختيار بشير محمد سعيد وملحق خاص لصحيفة «الأيام» كوسيلة لنشر الرأي بالذكاء، فبشير من أفضل الصحفيين في البلاد ومعروف بتأييده القوي للاسـتقلال. وورد في التعليق كذلك أن أفعال الأزهري لا تنسـجم مع التوجه العام للسودانيين نحو الاستقلال والبعد عن مصر.

فبالرغـم مـن أن الرأي الـذي صرح به قد يهدئ مؤقتاً مخاوف الجمهور غير المستنير، إلا أن هذا الأثر قد يزول إذا اتبعت حكومة الأزهـري سياسـة موالية لمصر، وسـيكون المحك المهم مسألة مياه النيل: فهل ستستمر الحكومة السـودانية في موقفها الحازم إزاء حق السـودان في الحصول على حصة عادلة أم هل ستستسـلم لمـصر؟ فالخيـار الثاني سـيعرضها لهجـوم عنيف وواسـع النطاق من قبل السـودانيين، بينما سيغضب الخيار الأول أصدقاءها المصريين [11].



بشير محمد سعيد

4- حزب الأمة يرفض رأي أزهري الشخصي

رفـض حزب الأمة رأي أزهري الشـخصي لأنه اتحـادي وليس اسـتقلالياً، فهو يفقد السـودان جميع مقومات الإسـتقلال المطلق. وجاء في البيان الذي أصدره الحزب بهذه المناسـبة : «إن الاسـتقلال الذي نعرفه لا يحتاج إلى شروط. فإذا بقيت شؤوننا الخارجية ووسائل دفاعنا موضع مشاورات مع دول أجنبية، فماذا بقي لنا بعد أن نفقد السيـطرة على الجيـش ونفقـد شخصيتنا الخارجية؟ [12]»

5- اتحاد طلاب الكلية الجامعية يرفض رأي أزهري الشخصي

رفض اتحاد طلاب كلية الخرطوم الجامعية في بيان نشر في 26 يناير 1955 رأي أزهري الشـخصي. صدر البيان بتوقيع سكرتير الاتحاد العام موسى عوض بلال. وكانت تقوم بأمر الاتحـاد آنـذاك لجنة مكونة في غالبيتها من المسـتقلين والإخوان المسـلمين. ترأس تلك اللجنة عثمان سـيد أحمد، وكان من بـين أعضائها الطاهر فضل، وعوض محمد عبدالله، وعمـر مصطفى المكي، وموسى المبارك، وعبدالشـكور عمر عطية، وعامر حسـن، وعمر محمد سعيد، والخير مصطفى.

ورد في بيـــان الإتحـــاد أن فكرة الاتحاد مع مصر التي يدعو لهـــا قادة الحزب الوطني الاتحادي، لم تعد تمثل رغبة الشعب السوداني في التحرر والاستقلال التام. وورد فيه أيضاً أن الشـــعب الســـوداني عندما أولى ثقته لدعاة الاتحاد مع مصر في المعركة الإنتخابية أو قبلهـــا، لم يفعل ذلك رغبة في الاتحاد مع مـــصر، وإنما لأن قادة هذه الفكرة كانوا يمثلون العناصر المناوئة للاســـتعمار البريطاني وأعوانه. فالذين يذهبون إلى القول بأن فوز الحزب الوطنـــي الاتحادي في الانتخابـــات البرلمانية كان فوزاً لفكـــرة الاتحاد مع مصر يقعون في خطأ شديد.

إســـتنكر الاتحاد رأي أزهري الشـــخصي واعتبره تشـــويهاً لرغبة الشـــعب الأكيدة في الإســـتقلال التام غير المقرون بأي ارتباطات مع مصر تمس ســـيادته. ووصف رأي الأزهري الذي صدر تحت ضغط المد الاستقلالي الطاغي بأنه ليس سوى الاتحاد مع مصر في صورة براقة.

واعتبر الاتحاد ارتباط سياسة السودان الخارجية والدفاعية والتجارية مع مصر تعريضاً لسيادته للفناء المحقق، خاصة إذا كان مع حكومات رجعية كالحكومة الديكتاتورية التي تحكم مصر والتي حددت موقعها نهائياً مع المعسكر الاستعماري وذلك بتوقيعها اتفاقية القنـــال واتفاقية النقطة الرابعة. كـــما أنها في طريقها لإبرام اتفـــاق دفاعي جديد يكبل الشعب المصري ويزيد من أغلاله.

ونادي الاتحاد في بيانه بالاســـتقلال التام للســـودان مهما كان نوع الحكم في مصر لأن الاستقلال هو المطلب الطبيعي الذي لا يقبل جدلاً أونقاشاً. وطالب الاتحاد قادة الحزب الوطني الاتحادي بأن يوقفوا مســـايرتهم للدكتاتورية العســـكرية المصرية وأن يثقوا ثقة تامة في الشعب السوداني وينادوا بالاستقلال.

وفي ختام بيانه دعا اتحاد طلبة الكلية الجامعية لعقد ميثاق وطني عام على الأســـس التالية:

(أ) الاستقلال التام غير المشروط بأي شرط.

(ب) عدم الدخول في أي أحلاف عســـكرية، ورفض أي معونة خارجية من شـــأنها أن تمس سيادة الشعب السوداني.

(ج) كفالة الحريات العامة ليقرر الشعب مصيره في حرية تامة [13].

وســيرد في الفصل التاســع أن أحزاب الأمة والجمهوري والجبهة المعادية للإســتعمار والجمهوري الاشتراكي التقت في يناير 1955 حول تلك الأسس وشكلت بمقتضاها ما أصبح يعرف بالجبهة الاستقلالية.

6- الهيئـة البرلمانيـة للحـزب الوطـني الاتحــادي تنحــاز لخيــار الاستقلال

أصــدرت الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الاتحادي في 31 مارس 1955 بياناً عبرت فيه عن رأيها بشأن مستقبل السودان. جاء في البيان أن الهيئة أجمعت على أن أهم ما يجب أن يبرز في تكييف المســتقبل هو استقلال السودان وسيادته التامة على أن تُحدد العلاقة بين السودان المستقل الكامل السيادة وبين مصر بطريقة لا تمس ذاتيته ولا سيادته.

وإزاء العلاقة التي ســتقوم بين مصر والســودان رأت الهيئة أن هذه العلاقة يجب أن تحدد من الآن حتى يعرف الشــعب السوداني وهو مقدم على تقرير مصيره أي نوع من العلاقــة يجب أن يكون بينه وبين غيره لا أن يُضلل أو يؤخذ على غرة برباطات لم توضح له قبل أن يقول كلمته.

وقررت الهيئة البرلمانية بالإجماع أن تصريح أزهري في 26 ديسمبر 1954 والذي اعتبره رأياً شــخصياً يمكن أن يتخذ أساســاً تبنى عليه الهيئة قرارها بشــأن مســتقبل السودان الســياسي لأن جوهر التصريح ينادي للســودان بجمهورية كاملة الســيادة والاســتقلال بحكومتها وبرلمانها وتمثيل خارجي وخلافه.

وأحالــت الهيئــة التفاصيل التــي وردت في تصريح الأزهري بشــأن العلاقة بين مصر والســودان إلى لجنة اختارتها من بين أعضائها وقد كانوا خمســة نواب وخمســة وزراء وأصبحت تعرف بلجنة العشرة. وعلى ضوء تقرير هذه اللجنة ستُحدد الهيئة رأيها النهائي ثــم ترفعه للجنة التنفيذية للحزب. وتوقعت الهيئة البرلمانية أن تعطي اللجنة التنفيذية اعتباراً خاصاً للقرار الذي ستتخذه الهيئة لأنهـا -أي الهيئـة- تمـثل جمـيع مناطق السودان ولأن قرارها اتخذ بإجماع كامل [14].

7- الجبهة الاستقلالية ترحب بتوصيات لجنة العشرة

رحبت الجبهة الاستقلالية بتوصيات لجنة العشرة التي أجازتها الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الاتحادي في مســاء يوم 7 ابريل 1955. وورد في بيان أصدرته الجبهة الاستقلالية

بهذه المناسبة، أن قرار الهيئة البرلمانية الذي أعلنت فيه قيام جمهورية سودانية مستقلة كاملة السيادة قد قرب الشقة بين الجبهتين. وورد فيه كذلك أن الخطوة التالية يجب أن تكون اجتماع الأحزاب جميعها لتتفق على ميثاق قومي يحقق الاستقلال والسيادة الكاملة للسودان، ويعمل أيضاً على تفادي تقرير المصير والعمل بالطرق الدستورية بواسطة البرلمان للاستغناء عن تقرير المصير وإعلان الاستقلال.

ومن الواضح أن الجزء الأخير من بيان الجبهة الاستقلالية يرمي إلى الاستغناء عن إجراءات تقرير المصير المنصوص عليها في المواد 10 و11 و12 من إتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير لعام 1953 وإعلان الاستقلال بواسطة البرلمان القائم. ونعيد إلى الأذهان أن هذه المواد تنص ضمن أمور أخرى على انتخاب جمعية تأسيسية لتقرر مصير السودان إما بالارتباط مع مصر أو بالاستقلال التام [15].

8- اللجنة التنفيذية للحزب الوطني الاتحادي تجيز تفسيراً لمبدأ الاتحاد مع مصر

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني الاتحادي في يومي الجمعة والسبت 8 و9 أبريل 1955، وعلى ضوء توصيات لجنة العشرة أصدرت القرارات التالية:

يكون تفسير مبدأ الاتحاد مع مصر وتعريفه على النحو التالي: يكون السودان جمهورية مستقلة كاملة السيادة، ويكون تنسيق المصالح المشتركة بين السودان ومصر على النحو التالي:

(أ) **الدفاع:** تشكل لجنة فنية استشارية يتساوى فيها ممثلو السودان ومصر لتبادل وجهات النظر في مسائل الدفاع على أن تجتمع بالطرق وفي الأوقات التي تقتضيها الظروف.

(ب) **السياسة الخارجية:** تتجه سياستنا الخارجية إلى التفاهم والتعاون في معالجة المشاكل الخارجية مع دول الجامعة العربية وأية منظمات أخرى، على أن يخضع ذلك دائماً لمصلحة السودان، ومن غير تقييد دائم بوضع خارجي لا يتفق مع تلك المصلحة.

(ج) **السياســة الاقتصادية:** إن تشابك المصالح الاقتصادية بين السودان ومصر حقيقة واقعة، والتفاهم عليها يعود على الطرفين بالخير والمنفعة ولكن نظراً لتنوع تلك المصالــح، وتعدد جوانبها، فمن الخير أن يترك للحكومة الجديدة وخبرائها رســم حدود التعاون وتحديد طرقه.

(د) **مياه النيل:** إن النيل هو شريان الحياة في البلدين. وكما هو يربط مصر بالسودان، فإنه يربط دولاً أخرى ويجري فوق أراضيها، ولذا يجب أن تُحدد المسائل المتعلقة بمياه النيل عن طريق تنسيق المصالح، وبواسطة اتفاقية رسمية بين الحكومتين[16].

إن أبرز ما في قرارات اللجنة التنفيذية هو أن الاتحاد مع مصر لا يعني سوى التعاون بين ندين في إطار المصالح المشــتركة. كما أنه ليس في القرارات شيء محدد ســوى تشكيل لجنة استشــارية لتبادل وجهات النظر في مســائل الدفاع، وتنظيم المسائل المتصلة بمياه النيل باتفاقيات [17].

نقل المفوض التجاري البريطاني آدمــز التطورات المتقدمة في صفوف الحزب الوطني الاتحــادي لحكومته فقــال إن الحزب كان لزمن طويل تحت ضغــط ليعلن عن موقفه. وأصبــح واضحاً إبان النصف الثاني من عام 1954 أن قادة الحزب لن يقدروا على تجاهل مد الرأي العام الذي كان يســير بقوة لصالح الاســتقلال والســيادة التامة للسودان. غير أنــه كان من العســير على هؤلاء القادة أن يديروا ظهورهــم لأصدقائهم المصريين الذين منحوهم الدعم المادي والمعنوي قبل أن يصلوا إلى الســلطة والذين لا يزالون يعتبرونهم أفضل ضمان بأن البريطانيين ســيحفظون عهدهم بتسليم مقاليد الحكم للسودانيين. ثم قال إنه مع انســحاب الحكم البريطاني تطور نمو الميول الاستقلالية داخل الحزب الوطني الاتحادي وتسارع نموها بسبب محاولات المصريين شديدة الوطأة للسيطرة على الشؤون السودانية [18].

أصابت قرارات الحزب الوطني الاتحادي بالتحول إلى الاستقلال التام صلاح سالم وزير الإرشــاد القومي ووزير الدولة لشؤون الســودان بصدمة شديدة لأنه لم يتوقع ما حدث ولم يحسب له حساباً فبذل أقصى الجهود لإضعاف مركز إسماعيل الأزهري وتقوية مركز نائبه محمد نورالدين في رئاســة الحزب الوطني الاتحادي وشــهر لذلك سلاحين. السلاح الرئيسي كان الرشــوة لشق الحزب الوطني الاتحادي وتأليب الجنوبيين وتشجيع النزعات

الإنفصالية في أوساطهم. أما السلاح الثاني فقد كان تسخير صحافة مصر وإذاعاتها وبوجه خاص إذاعة ركن السـودان من القاهرة لمهاجمة إسماعيل الأزهري، فاتهم بأنه استوحى فكرة الاسـتقلال من الانجليز. كما نُعت بكثير من الأوصاف غير اللائقة التي دأب الإعلام المصري على إلصاقها آنذاك بكل من كان يدعو لاستقلال السودان. سيرد من بعد أن تلك الحملة على إسـماعيل الأزهري كانت محل اسـتنكار من قبل الحكومة البريطانية لأنها كانت تشـكل من وجهة نظر تلك الحكومة تدخلاً في حرية الشـعب السوداني في تقرير المصير الذي يرتضيه لبلاده. وسيرد من بعد أيضاً أن حسين ذو الفقار صبري ممثل مصر في لجنة الحاكم العام وأرفع مسـؤول مصري في السودان، خرج على الناس بعد حوالي شهر من قرارات الحزب الوطني الاتحادي بالتحول إلى الاسـتقلال التام بنظرية فريدة مؤداها أن استقلال السودان لن يكون حقيقياً إلا إذا صانه ارتباط دستوري مع مصر.

إلتـف حول محمـد نورالدين بعض أنصار جناحه القديم وقـادة حزبي وحدة وادي النيـل والأحـرار الاتحاديين، ولا خفاء في أن أياً من هذين الحزبين لم يكن يسـتند إلى أي تأييد شـعبي. ويبدو أن خطة محمد نورالدين وأعوانه للتفوق على إسـماعيل الأزهري وفريقه كانت تتمحور حول الحصول على تأييد اللجان الفرعية للحزب الوطني الاتحادي وأعضـاء الهيئـة العامة للحزب لمبدأ الاتحاد مع مصر على أمل أنـه عندما تدعى الهيئة العامة للحزب للانعقاد سـيكون ممكناً نقض قرارات اللجنة التنفيذية المؤيدة لاستقلال السودان التام.

9- جنوبيون يطالبون بارتباط دستوري مع مصر

في الأسـبوع الأول مـن أبريـل 1955 أصدر الأعضـاء الجنوبيـون في الحزب الوطني الاتحـادي وكان بضمنهم بولـين ألير وزير الثروة الحيوانية، بيانـاً قالوا فيه إن ظنهم قد خاب تماماً في زملائهم في الحكومة وبرروا ذلك بما يلي:

أ- إن السـودنة بالرغم من كل نضال وضغط الأعضاء الجنوبيين على الحكومة لم يفد منها جنوبي واحد في الخدمة المدنية.

ب- إن رئيـس الوزراء وأقرانه قد تعمدوا الإحجام عن التنمية الاقتصادية. مما يعني إعطاء الأسـبقية للتنمية الاقتصادية الشـمالية تاركين الجنوب تحت رحمة أصحاب المشاريع الخاصة.

ج- تعمد عدم الأخذ في الاعتبار وجهات النظر الجنوبية السياسية بل تجاهلها دائماً.

د- لمـا تقدم فإن الأعضاء الجنوبيين في الحزب الوطني الاتحادي يطالبون بالفيدرالية بين الشمال والجنوب وأن تعلن هذه الفيدرالية كسياسة السودان المستقبلية.

هـ- إن الارتباط مع مصر أفضل كثيراً من استمرار الأوضاع الحالية [19].

وفي الأسـبوع الثاني من شهر أبريل 1955 بعث 11 من نواب حزب الأحرار رسالة إلى إسـماعيل الأزهري قالوا فيها إن شمال السودان قد أصاب قسطه من التقدم في النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بفضل المعونات التي أمدته مصر مباشرة بالجزء الأكبر منها. ثم أبدوا استعدادهم لمؤازرة الحكومة إذا وضعت برنامجاً اقتصادياً وثقافياً حاسماً. وطلبوا مـن الحزب الوطني الاتحادي عندما يضع الخطط لمسـتقبل السـودان ككل لا يتجزأ، أن يقرر بوضوح أنه سـوف ينص ضمن الروابط التي تربطه بمصر على ما يضمن تطور المديريات الجنوبية الثلاث. وشددوا على أنهم لن يستريحوا لوجود هذا الضمان إلا إذا وضع به دستور خاص للمصالح المشتركة بين مصر والسودان.

وتأسيسـاً على ما تقـدم أعلن نواب حزب الأحـرار الذين وقعوا على الرسـالة عدم موافقتهـم عـلى القـرارات التي أصدرتها لجنـة العشرة في 6 إبريـل 1955 لأنها لا تلزم البلديـن بكفالة مصالحهم وعبروا عن أملهم في أن يراجع الحزب الوطني الاتحادي هذه القرارات.

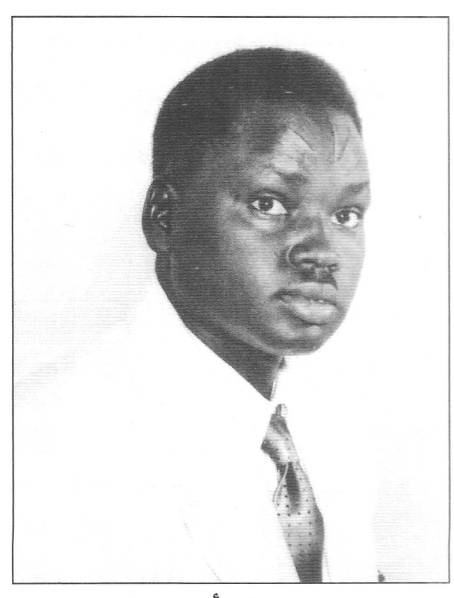
وقـد كان من أبرز الموقعين على الرسـالة بوث ديو (نائب وادي الزراف)، وجوشـوا ملـوال (نائب غرب النوير)، وإيليا كوزي (نائـب الزاندي شرق)، ومحمد نجومي (نائب نهر الجور جنوب)، ولينو تومبي لاكو (نائب جوبا)، وإدوارد أدوك (نائب الشلك) [20].

وسـبق أن ذكرنا في الفصل الخامس من هذا الكتاب أن مؤتمر جوبا الثاني الذي عقد في أكتوبر 1954 وشارك فيه كل نواب حزب الأحرار كان قد قرر استقلال السودان ورفض الاتحاد مع مصر.

10- ذو الفقار يُعّرف السودانيين بالاستقلال الحقيقي

بعد حوالي شـهر من صدور قرارات الحزب الوطني الاتحادي بالتحول إلى الاسـتقلال التام، أصدر حسين ذو الفقار صبري ممثل مصر في لجنة الحاكم العام تصريحاً أوضح فيه

وجهة نظره الشخصية فيما يتعلق بتقرير المصير الذي يقضي باختيار السودانيين بين الاستقلال التام أو الارتباط مع مصر. ثم قال إنه في هذا العصر الذي أصبحت فيه الدول تتكتل للمحافظة على كيانها يتعين على السودان الاختيار بين ثلاثة أنواع من الاستقلال وهي:



بولين ألير

أولاً: استقلال انعزالي قد تمزقه أطماع الدول الاستعمارية المختلفة.

ثانياً: استقلال انفصالي في حماية نفوذ أجنبي في صورة أحلاف أو سيطرة اقتصادية أو إدارية.

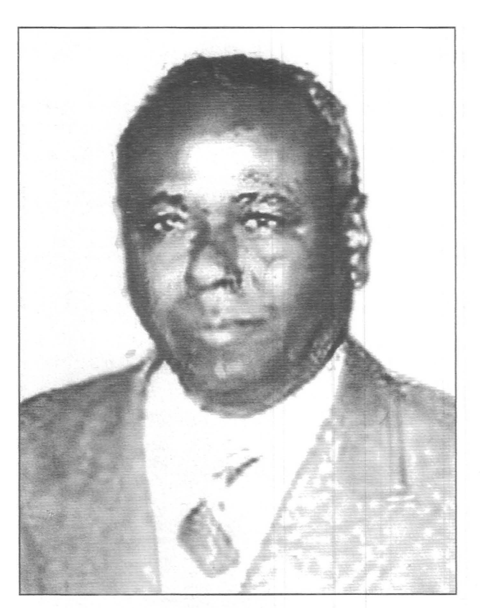
ثالثاً: استقلال حقيقي يصونه رباط دستوري مع مصر [21].

هاجمت الصحف السودانية تصريح ذو الفقار واعتبرته محاولة مكشوفة للإلتفاف على قرارات الحزب الوطني الاتحادي بشأن التحول إلى الاستقلال التام، وللتأثير على التفكير السوداني بشأن تقرير المصير. وطرحت صحيفة «الأيام» سؤالين على ذو الفقار كان أولهما: ما هو نوع الاستقلال الذي تتمتع به مصر لأنه ليس لها رابطة دستورية مع أي دولة؟ وأما الثاني فقد كان: وأين هو الدستور المصري الذي يُراد أن يرتبط به السودان[22]؟

11- إعفاء نورالدين وبولين ألير من مناصبهما الوزارية

أصدر إسماعيل الأزهري في 20 يونيو 1955 بياناً جاء فيه أنه أثناء فترة غيابه في الخارج للاشتراك في مؤتمر باندونج حدثت عدة تصرفات من محمد نور الدين وزير الأشغال وبولين ألير وزير الثروة الحيوانية إعتبرها هو -أي أزهري- أخطاءً تتعلق بواجباتهما كوزيرين. وجاء في البيان أيضاً أنه تحدث إلى كل منهما على انفراد فيما صدر منه. وبما أن إجاباتهما لم تكن مقنعة، فقد طلب من الحاكم العام إعفاءهما من حقائبهما الوزارية بموجب المادة 2/18(د) من دستور الحكم الذاتي [23].

مـع أن أزهري برر الاعفـاء بالقصور في الأداء الوزاري، إلا أن الظروف والملابسـات التـي تم فيهـا الاعفاء تدعم الـرأي القائل بأن الإعفاء تم لأسـباب سياسية فنورالدين أصبح الأداة الرئيسـية للنشـاط المصري في السودان. كما أن بولين ألير استعدى الأعضاء الجنوبيـين في الحزب الوطني الاتحادي ضد قرارات الحزب المتعلقة بتفسير مبدأ الاتحاد مع مصر.



محمد نورالدين

12- نورالدين يؤيد الاستقلال الاتصالي ويرفض الاستقلال الانفصالي

يبدو أن محمد نورالدين قد تأثر بتصنيف حسـين ذو الفقار صبري لأنواع الاسـتقلال فتبنى تفرقة بين استقلال اتصالي وهو ما يدعو له واستقلال انفصالي يرفضه ويتهم أزهري بالتحـول إليه. ففي بيان نشر في 5 يوليو 1955 قـال محمد نور الدين إن بوادر التحول عـن مبادئ الحزب الوطنـي الاتحادي بدأت منذ عودة أزهـري ورفاقه من رحلتهم إلى لندن والبلاد الأوربية. ودلل نور الدين على ذلك بالتصريح الذي أدلى به أزهري لصحيفة «الأيام» في 25 ديسمبر 1954 ووصفه بأنه رأيه الشخصي.

وأشار نور الدين في بيانه إلى أن قرار اللجنة التنفيذية للحزب الوطني الاتحادي بشأن تفسـير مبدأ الإتحاد مع مصر المنصوص عليه صراحة في دستور الحزب لا تكتمل مراحله النهائية إلا بعرضه على الهيئة العامة للحزب. واسـتطرد نورالدين قائلاً إن بعض الوزراء من أعضاء اللجنة التنفيذية قد اسـتباحوا لأنفسـهم الخروج على هـذا القرار بخطبهم في المناسـبات الرسـمية وتصريحاتهم في الصحف والإذاعة الحكومية بما يتنافى ومضمون القرار، والدليل على ذلك أنهم نادوا بالاسـتقلال الانفصالي وبذلك قطعوا في أمر الروابط المشتركة التي نص عليها القرار وترك أمر البت فيها للحكومة المقبلة.

ورفض نورالدين قول أزهري في خطبة ألقاها في مدينة الجنينة بغربي السودان إن جميع السودانيين ينادون بالانفصال عن مصر. وزعم نورالدين أن أغلبية السودانيين أيدوا الفكرة الاتحادية في الانتخابات الماضية وكان من نتائج ذلك أن جاءوا بوزرائها للحكم [24].

وحري بالذكر أن أزهري كان قد قال في مدينة الجنينة في 26 يونيو 1955 إن السودنة ستكتمل في 31 يوليو 1955 وأن البرلمان سيجتمع في أغسطس 1955 لاتخاذ الخطوات الضرورية فيما يتعلق بجلاء القوات البريطانية والمصرية. وقال أيضاً إنه قد لاحظ حيثما ذهب أن الناس يفضلون الاستقلال الكامل. وأضاف أنه إذا كانت هذه هي رغبة الشعب السوداني بأسره، فليطمئن الجميع بأن الجمعية التأسيسية ستصوت لصالح الاستقلال [25].

وفي حديث نشر في صحيفة «الأهرام» في 10 يوليو 1955 زعم نور الدين أن تحول أزهري وأعوانه من الاستقلال الاتصالي إلى الاستقلال الانفصالي لم يؤثر على موقف الاتحاديين في العاصمة أو في جميع أنحاء السودان، ولم يهز عقيدتهم أو ينل من إيمانهم[26].

13- نورالدين وأنصاره يعلنون التمسك بمبدأ الاتحاد مع مصر

أعلن فريق نورالدين أن «الأغلبية الساحقة» للهيئة العامة للحزب الوطني الاتحادي اجتمعت في مساء 15 يوليو 1955 بمنزل الطيب محمد خير وأن المجتمعين اتخذوا القرارات التالية:

أولاً: التمسك بمبدأ الاتحاد بين مصر والسودان كما ورد في دستور الحزب.

ثانياً: قيام جمهورية سودانية مستقلة ذات سيادة في اتحاد مع مصر.

ثالثاً: المصالح المشتركة بين مصر والسودان كالسياسة الخارجية والسياسة المائية .. الخ ينص عليها في دستور خاص بها يقوم برعايته مجلس اتحادي أعلى نصفه من السودانيين والنصف الآخر من المصريين.

رابعاً: الدستور المشترك هو عبارة عن ميثاق وطني بين شعبي مصر والسودان لا يجوز إلغاؤه أو تعديله بواسطة الحكومات.

خامساً: تقوم لجنة فرعية من المجلس الاتحادي الأعلى برعاية المناطق المتخلفة في جميع أنحاء السودان وبخاصة المديريات الجنوبية الثلاث التي ينبغي أن تمثل في اللجنة.

سادساً: إن الحكومة القائمة قد خرقت بتصرفاتها الجو الحر المحايد، ويطالب المجتمعون بأن تسارع الحكومة بكفالة هذا الجو الحر المحايد حتى يستطيع السودانيون التعبير عن وجهات نظرهم بحرية في حدود القانون.

سابعاً: كلف المجتمعون محمد نورالدين أن يطلب إلى السكرتير العام للحزب أن يدعو الهيئة العامة إلى عقد إجتماع رسمي بدار الحزب في أم درمان مساء يوم الإثنين 17 يوليو 1955 [27].

لم يعقد في 17 يوليو 1955 الإجتماع المذكور في البند (سابعاً) أعلاه. وسيرد لاحقاً أنه عقد في 12 أغسطس 1955.

14- نورالدين ودعاة الاتحاد يشكون حكومة الأزهري

جاء في الشكوى أن طرفي إتفاقية السودان اعترفا بالفكرتين السياسيتين اللتين ينبغي أن تدور مشيئة السودانيين على اختيار إحداهما في تقرير مصير السودان وهما: الارتباط بمصر برباط ما أو الاستقلال عن كل من مصر وبريطانيا. وجاء في الشكوى أيضاً أن قصر الاختيار على هاتين الفكرتين لم يكن وليد الصدفة، وإنما قام على الاستجابة لما نادى السودانيون به في كل مراحل كفاحهم الماضي.

وذهبت الشكوى إلى أن طرفي الاتفاقية كانا حريصين على كفالة الجو الحر المحايد الذي يتم في ظله التعبير عن وجهتي النظر السياسيتين. ولذلك نصت الإتفاقية على إجراءات تكفل إبعاد المؤثرات الداخلية والخارجية التي تحول دون تمكن السودانيين من إبداء آرائهم في حرية تامة، فقررت سودنة الوظائف التي قد تؤثر على الجو الحر المحايد، وجلاء القوات الأجنبية قبل أن تُجرى عملية تقرير المصير.

ومن منطلق أن حكومة الأزهري حكومة انتقالية وأن واجبها الأول والأخير هو تهيئة الجو الحر المحايد، اتهم نورالدين وأنصاره حكومة الأزهري بالخروج البين على

روح الاتفاقيــة ونصوصها وخرق الجو الحر المحايد، وذلك بتمكينها للدعوة الاســتقلالية وتســخيرها للأجهــزة الحكومية للدعوة الســافرة للاســتقلال وخنق الفكــرة الاتحادية، والتنكيل بدعاتها، ومصادرة كل وســائل التعبير عنها. وللتدليل على ذلك ساقت الشكوى ما يلي:

(أ) تعطيل الصحف الاتحادية مثل ســحب رخصة جريــدة «التلغراف» التي يحررها صالح عرابي بأمر إداري، وإيقاف رخصة مجلة «سودانيز دايجست» لعبد الوهاب زيــن العابدين إداريــاً قبل صدورها. وأيضاً فصل رئيــس تحرير وتشريد محرري وموظفي جريدة «العلم».

(ب) تسخير محطة الإذاعة السودانية والصحف الرسمية للدعوة الاستقلالية ومهاجمة الدعوة الاتحادية.

(ج) الرحــلات الرســمية لرئيس الوزراء والــوزراء إلى الأقاليم المختلفــة لبث الدعوة الإســتقلالية والترويج لها مستخدمين في ذلك ســبل النقل الحكومية ومستعينين بالإدارة والشرطة في استقبالهم وحشد الجماهير للإلتقاء بهم.

(د) الإســتعانة برجال الإدارة في جنوب السودان لخنق الفكرة الإتحادية وبث الدعوة الاستقلالية رسمياً ومطاردة الاتحاديين.

(هـ) تضييــق حرية التنقــل المكفولة دســتورياً في الجنوب والغرب وجبــال النوبة، ومحاولة تطبيق قانون المناطق المقفلة بالنسبة للاتحاديين وحدهم.

(و) إســتباق تقرير المصير والحكم مقدمــاً على نتائجه وتثبيت الفكرة الاســتقلالية بالسعي لفصل العملة.

وفي خاتمة الشكوى دعا نورالدين وأنصاره طرفي الاتفاقية وممثلهما في السودان القائم بالسلطة الدستورية فيه أي الحاكم العام اتخاذ ما يلزم من تدابير حاسمة وعاجلة لحماية الاتفاقية وصيانة الجو الحر المحايد بإيقاف المخالفات الدســتورية التي ترتكبها حكومة الأزهري الانتقالية حتى يتمكن الســودانيون من تقرير مصيرهم على النحو الدســتوري السليم.

وقع على الشكوى 64 شخصاً: فبالإضافة إلى محمد نورالدين والطيب محمد خير وقع على الشـــكوى عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الوطني الاتحادي وأعضاء الهيئة العامة للحزب وبعض أعضاء اللجان الفرعية. نذكر من هؤلاء أحمد السيد حمد، ومحيي الديـــن صابر، وأحمد الطيب عابـــدون، وعبدالوهاب زين العابديـــن، والهادي عابدون، ومحمد أمين حســـين، وحســـن دراوي، وعبدالعزيز حســـن، وحامد صالح الملك، ومحمد يوســـف هاشم، ومحمود أنيس، والطيب مجذوب الشـــاعر، وأمين عكاشة محمد أحمد، ومحمد حمزة، وحســـن أحمد الجرافي، وحامد المحينة، وأحمد علي بشـــير كمبال، وعلي أحمد هلال، وأحمد الباشاب، وحمد السيد حمد، ووقع على الشكوى من قيادات الحزب الوطنـــي الاتحادي بالأقاليم ميرغنـــي عقيد (عطبرة)، عبدالحليم خليفة (مدني)، حســـن عتموري (كوســـتي)، الريح الشيخ الريح (الدويم)، الطاهر أحمد موسى (كوستي)، محيي الدين جمال أبو ســـيف (عطبرة)، أحمد إدريس محمد (العيلفون)، محمد الحسن التوم (الحصاحيصـــا). ولم يوقع عليها من أعضاء البرلمان ســـوى محمـــد محمود عضو مجلس النواب عن ريف كسلا، وعبدالمجيد حتيلة عضو مجلس الشيوخ عن مديرية كردفان[28].

15- الحكومة البريطانية تستنكر التدخل المصري في السودان

في أغســـطس 1955 أبلغ رئيس الـــوزراء البريطاني أنتوني إيدن الوكيـــل الدائم لوزراء الخارجيـــة البريطانية إيفون كيركباتريك بأنه قلق بشـــأن الســـلوك المـــصري فيما يتعلق بالســـودان وبوجـــه خاص الحملة الصحفية التي كانت تشـــن آنذاك ضـــد رئيس الوزراء الســـوداني. وبناء على ذلـــك وجه كيركباتريك بأن ترســـل تعليمات للســـفير البريطاني في القاهرة للتحدث حول هذا الموضوع مع رئيس وزراء مصر جمال عبدالناصر.

ضُمنت التعليمات في برقية بتاريخ 13 أغســـطس 1955 وقد جاء فيها: «إن المصريين يبذلون كل جهد للتدخل في السودان لاضعاف الثقة في رئيس الوزراء السوداني، وليضمنوا أن الســـودان ســـيختار حســـب الرغبات المصرية. أنا منزعج لحالة الهستريا التي أصابت المصريين وأرغب في أن تتحدث مع رئيس الوزراء المصري بشأن هذا عندما تلتقيه» .

وجـــاء في البرقية كذلك: «وعليك أن تخبره بأنني أراقب بانزعاج الحملة التي تشـــنها مـــصر علانية للضغط على الســـودانيين. إنني أتفهم تماماً إهتـــمام الحكومة المصرية بألا

تتعــرض مصالحها للخطر كنتيجة لتقرير المصير في الســودان، ولكنني أجد من العســير التوفيق بين السلوك المصري والاتفاقية التي وقعناها معاً».

واشــتملت الفقــرة التالية من البرقية على تهديد مبطن بــأن الحكومة البريطانية قد ترغم لتفعل نفس ما يقوم به المصريون في الســودان للتأثير على تقرير المصير. فقد ورد فيها -والخطاب لا يزال موجهاً للسفير البريطاني: «وعليك أن تسأل رئيس الوزراء المصري عــما إذا كانت مصر تتصرف وفقاً لنص وروح الاتفاقيــة المصرية- الإنجليزية. فإذا حاول أن يدعي بأنها تفعل ذلك، فعليك أن تســأله عما إذا كان بوسعك أن تبلغ حكومتك بأنه ســوف لن يعترض إذا دخلت حكومتك في المنافسة، وأبلغت السودانيين بما ينبغي عليهم أن يفعلوه، وأطلقت بأقصى قوة حملة دعائية مدعومة بإنفاق سخي للمال؟».

وفي ختام البرقية طُلب من الســفير البريطاني أن يؤكد لجمال عبدالناصر بأن الحكومة البريطانية تعتزم الإلتزام بروح الاتفاقية وأنها تتوقع أن يفعل المصريون نفس الشيء، وألا يستدعوا الاتفاقية إلا عندما يناسبهم ذلك. كما عبرت الحكومة البريطانية عن استعدادها لمناقشة أي مسائل تخص السودان. غير أنها أبدت أن الطريقة التي يتصرف بها المصريون حالياً تنذر بالشؤم لمستقبل العلاقات السودانية - المصرية ولا تبعث بالثقة في نواياهم[29].

16- عقد اجتماعين مختلفين للهيئة العامة للحزب الوطني الاتحادي

دعــا الطيب محمد خير أعضاء الهيئــة العامة للحزب الوطنــي الاتحادي بالعاصمة المثلثــة الثابتون على مبدئهم الاتحادي والذين لم يتحولوا أو يتبدلوا إلى اجتماع يعقد في مســاء يوم 12 أغســطس 1955 بمنزل محمــد نورالــدين بالخرطوم [30]. غير أن إسماعيل الأزهري بوصفه رئيساً للحزب الوطني الاتحادي إستبق ذلك الاجتماع وأصدر قراراً بفصل محمــد نور الدين والطيب محمد خير من عضويــة الحزب الوطني الاتحادي إبتداءً من 7 أغســطس 1955. وجاء في حيثيات القرار أنهما ســلكا سلوكاً يتنافى مع النظم والتقاليد الحزبيــة، وأن محمــد نورالدين أثناء وجــوده في مصر كال التهــم والأراجيف جزافاً في صحافة مــصر وإذاعاتــها إلى زملائه في الحــزب حــتى بلغ حــد رميــهم بالخيانة [31].

ولكــن عندما التأم إجتماع الهيئة الذي دعا لــه محمد نور الدين اعتبر قرار الأزهري بفصل محمد نورالدين والطيب محمد خير كأن لم يكن لأنه لم يتخذ بالطريق الدستوري.

وبالمقابـــل أصدرت هيئة نور الدين قراراً بفصل إســـماعيل الأزهـــري وأربعة من زملائه الذين خرجوا على دســـتور الحزب الوطني الاتحادي ومبادئه الاتحادية وقد كانوا مبارك زروق، ومحمـــد أحمد المرضي، ويحيى الفضلي، وخضر حمد. كما صدقت هيئة نورالدين على القرارات التي إتخذت في اجتماع 15 يوليو 1955 الذي عقد في منزل الطيب محمد خير بشأن تفسير مبدأ الاتحاد مع مصر [32].

ورد في صحيفـــة «الأهرام» أن 198 من 236 من أعضاء الهيئة العامة للحزب الوطني الاتحـــادي قد حضروا اجتماع الهيئة العامة الذي دعـــا له محمد نور الدين [33]. ولكن في الاجتماع الذي عقده مجلس قيادة الثورة المصري إبتداء من 25 أغسطس 1955 لمناقشة ما آلت إليه مســـألة اتحاد الســـودان مع مصر، أبلغ جمال عبدالناصر المجلس بأن صلاح ســـالم قد أخبره عندما اجتمع به على انفراد أن العدد الذي نشر في الصحف بشـــأن عدد الأعضـــاء الذين حضروا اجتماع الهيئة الـــذي دعا له محمد نورالدين لم يكن صحيحاً وأن العدد الذي حضر ذلك الاجتماع كان 89 عضواً [34].

أما اجتماع الهيئة العامة الذي دعا له إســـماعيل الأزهري فقد عقد في 26 أغســـطس 1955. أيد الاجتماع بالإجماع قرارات اللجنة التنفيذية بشـــأن تفسير مبدأ الاتحاد وخول للجنـــة التنفيذية فصل أي عضو يخرج عن هذه القـــرارات. كما أيد الاجتماع قرار رئيس الحزب بفصل محمد نورالدين والطيب محمد خير [35].

وفيما يتعلق بعدد أعضاء الهيئة العامة الذين حضروا ذلك الاجتماع، فقد أبلغ يحيى الفضلي وزير الشـــؤون الإجتماعية المفوض التجاري البريطاني في 27 أغسطس 1955 بأنه مـــن العدد الكلي للهيئة العامة البالغ 300 عضو فقد حضر الإجتماع الذي دعا له أزهري 220 عضـــواً [36]. وأما خضر حمد فقد ذكـــر أن عدد أعضاء الهيئة العامة بعد خصم عدد الأعضـــاء الذين تركوا الحزب مـــع وزراء الجبهة الوطنية والذيـــن توفاهم الله كان 262 عضـــواً 20 منهم كانوا خـــارج العاصمة و8 اعتذروا عن الحضور لأســـباب خاصة وحضر الاجتـــماع 174 عضواً. لذا فعلى افتراض أن كل من لم يحضر كان من أنصار نورالدين فإن عددهم سيكون 60 عضواً [37].

لا جدال في أن صراع السيطرة على الحزب الوطني الاتحادي قد حسم لصالح إسماعيل الأزهري وأنصاره. وفي أعقاب ذلك تركت الحزب ثلاثة من مكوناته وهي حزب الأشـقاء (جناح نورالدين) وحزب الأحرار الاتحاديين وحزب وحدة وادي النيل دون أن تحدث أي أثـر يذكر على قاعدة الحزب الوطني الاتحادي أو قيادتـه أو هيئته البرلمانية أو مجلس وزرائه. فقد كان مؤيدو محمد نور الدين قلة قليلة، وأما حزب وحدة وادي النيل وحزب الأحرار الاتحاديين فلم يكن جمهور الشـعب يعرف عنهما شيئاً. ولم يترك إعفاء نورالدين أي أثر على تماسـك مجلس الوزراء. إذ لم يتضامن معه بالاسـتقالة سوى وزير واحد هو إبراهيـم المحلاوي وزير الثروة المعدنية، علل المحلاوي اسـتقالته بعدم الإنسـجام بينه وبين المجلس ورئيسـه لأنهم تخلوا عن مبدأ الاتحاد مع مصر الذي لا يزال يؤمن به هو، ولأنهم خرقوا الجو الحر المحايد بسفرهم إلى الأقاليم ومناصرتهم للدعوة الانفصالية [38]. واستقال من الحكومة كذلك عقيل أحمد عقيل وكيل الوزارة للشؤون الخاصة [39].

لقد راهن صلاح سالم وزير الارشاد القومي والدولة لشؤون السودان ومستشاروه من المصريين والسـودانيين على محمد نورالدين فآزروه، واسـتخدموا المال بسخاء لإجتذاب مؤيديـن لخيـار الإرتباط مع مصر. غير أنهـم خسروا الرهان وألحقوا بسـمعة مصر في السـودان ضرراً بليغاً. وكانت خسـارة صلاح سـالم مزدوجة فقد خـسر أيضاً موقعه في الحكومة المصرية. ففي 31 أغسطس 1955 صـدر بـلاغ من مجلـس قيـادة الثورة بقبول استقالة صلاح سالم [40]، ولم يذكر البلاغ أسباب الاستقالة، ولكن كان واضحاً من ملابساتها أن السـبب كان هو الفشـل الذريع الذي منيت به سياسته في السـودان. ففي اجتماع مجلس قيادة الثورة الذي سـبقت الاشـارة إليه والذي عقد في 25 أغسـطس 1955 بناء على طلب صلاح سـالم لمناقشـة موقف مصر من الاتحاد مع السـودان، إستمع المجلس إلى إفـادات من صالح حرب وزير الحربية الأسـبق ومحمد خليـل إبراهيم مفتش عام الري المصري بالسـودان وحسـين ذو الفقار صبري عضو لجنة الحاكم العام وعبدالفتاح حسـن والصحفـي بجريدة الجمهورية أحمد قاسـم جودة الذي كان قـد عاد لتوه من السودان. وقد اتفقوا جميعاً على أنه لم يعد هناك أي أمل لتحقيق الاتحاد وأن قيام مصر برشـوة عدد كبير من السودانيين قد أضر بسـمعة مصر في السودان وأثار الشكوك حول أي سـوداني يدعو للاتحـاد مع مصر. كما أن نورالدين الـذي تعتمد عليه مصر ضعيف، والملتفون حوله قلة لا تذكر [41].

بعد قبول اســتقالة صلاح سالم، اتفق أعضاء مجلس قيادة الثورة على أن يتولى جمال عبدالناصر ملف السودان. وطلب عبدالناصر أن يعاونه في ذلك أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة، واختار هو بنفسه زكريا محيي الدين وزير الداخلية بحجة أن لديه في المخابرات العامة جهازاً خاصاً بالسودان [42].

هوامش الفصل الثامن

-1 Chancery of the Office of the U.K. Trade Commissioner to Foreign Office, 16 January 1954, FO 371/108320.

-2 Ibid.

-3 Chancery of the Office of the UK Trade Commissioner, 23 January 1954, ibid.

4- مكتــب المفوض التجــاري البريطاني، الخرطوم إلى وزارة الخارجية، لندن: تقرير نصف شــهري رقم 21 عن الفترة 17-30 يناير 1954 بتاريخ 29 يناير 1954، الوثائق البريطانية عن السودان (تحرير محمود صالح)، المجلد التاسع 1954، الجزء الأول، ص 35. وأيضاً الأيام 19 يناير 1954 والرأي العام 19 يناير 1954.

-5 Record of the conversation with Azhari on 16 February 1954, FO 371/108344, 18 February 1954.

-6 Record of the conversation, FO 371/102711, 3 August 1953.

-7 Kenrick to Bromley, 25 May 1954, FO 371/108328.

8- الأيام 16 نوفمبر 1954. وأيضاً الأيام 1 يناير 1988 على شرف ذكرى الإستقلال.

9- الأيام 26 ديسمبر 1954. وأيضاً الأيام 1 يناير 1988. وكذلك:

Khartoum to Foreign Office, 27 December 1954, FO 371/108326.

-10 Governor General's Office to Foreign Office, 28 December 1954, ibid.

-11 Luce to Lampen, 29 December 1954, enclosed in Lampen to Foreign Office, 4 January 1955, FO 371/113581.

12- الرأي العام 27 ديسمبر 1954.

13- الأيام 26 يناير 1955. لتشكيل اللجنة أنظر : الرأي العام 16 نوفمبر 1954.

قبل اللجنة التي كان يرأســها عثمان ســيد احمد قامت بأمر الاتحاد لمدة أســبوع فقط لجنة إنتخبت في 1954/9/15 حيث فازت الجبهة الديمقراطية الممثلة للطلاب اليساريين بثمانية مقاعد شغلها فاروق محمد إبراهيم النور، وصلاح أحمد إبراهيم، وعمر مصطفى

المكي، ومهدي مصطفى، وأحمد بابكر عيسى، وأبو بكر عثمان، وموسى عبدالغني، وعلي التوم. وفاز اثنان من المستقلين وقد كانا محمد خير عثمان وعثمان سيد أحمد. ولم يحصل الإخوان المسلمون على أي مقعد. ولاحقاً انسحب العضوان المستقلان من اللجنة. أسقط الاجتماع العام لجنة اليساريين في 1954/9/22 وذلك بالرغم من إجازة الاجتماع العام لتوصيتها بتأجيل تسيير موكب الاحتجاج على الاتفاقية المصرية - الانجليزية بشأن قناة السويس. وكان سبب إسقاط لجنة اليساريين أنها كانت قبل الانتخابات تنادي بتسيير الموكب ثم خرجت بتوصيتها المنادية بتأجيله لتغير الظروف. ويعتقد أن السبب الحقيقي كان إعادة تقييم الحزب الشيوعي للنظام المصري: الأيام 16 و19 و23 سبتمبر 1954.

14- الأيام 1 أبريل 1955 وأيضاً

Enclosure in Adams to Foreign Office, 1 April 1955, FO 371/113609.

15- الأيام 8 إبريل 1955.

16- FO 371/113609.

وأنظر أيضاً الأيام 7 أبريل 1955.

17- National Unionist Party Policy, Note by Bromley, 12 April, 1955, FO 371/113610.

18- Adams to Macmillan, 15 April 1955, FO 371/113610.

19- Khartoum to Foreign Office, 5 April 1955, FO 371/113610.

20- الأهرام 14 أبريل 1955.

21- المصور، العدد 20 1597، مايو 1955.

22- Khartoum to Foreign Office, 31 May 1955 FO 371/113582.

23- Newstelegrams No. 1301 and 1302 from, Davies, Sudan Agent, London, 20 June 1955, FO 371/113582.

وأيضاً: الأهرام 20 يونيو 1955.

24- Khartoum to Foreign Office, 1 July 1955, FO 371/113582.

25- الأهرام 5 يوليو 1955.

26- الأهرام 11 يوليو 1955.

27- الأهرام 17 يوليو 1955، وأيضاً الترجمة الإنجليزية للقرارات في:
Adams to Bromley, 23 July 1955, FO 371/113583.

28- مذكرة إلى الحكومتين المتعاقدتين عن الحريات العامة في السودان بتاريخ 19 يوليو 1955:
Enclosed in Helm, Governor-General, to Harold
Macmillan, 25 August 1955, FO 371/113784.

29- Foreign Office to Cairo, 13 August 1955, FO 371/113614.

30- الأهرام 13 أغسطس 1955.

31- الأهرام 8 أغسطس 1955. وأيضاً:
Khartoum to Foreign Office, 8 August 1955, FO 371/113583.

32- الأهرام 14 أغسطس 1955.

33- نفس المصدر

34- مذكرات عبداللطيف البغدادي، الجزء الأول (1977)، ص276.

35- الرأي العام 27 أغســـطـــس 1955. أويضاً مذكرات أحمد محمـــد يســـن، مرجع سابق، ص 282 - 283.

36- Khartoum to Foreign Office, 29 August 1955, FO 371/113583.

37- مذكرات خضر حمد، مرجع سابق، ص 223.

38- Khartoum to Foreign Office, 11 August 1955, FO 371/113583.

وأيضاً الرأي العام 10 أغسطس 1955.

39- Adams to Bromley, 12 August 1955, FO 371/113583.

40- عبدالرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليو 1952 - 1959 (1989)، ص 193.

41- مذكرات عبداللطيف البغدادي، مرجع سابق، ص 273 والصفحات التي تليها.

42- نفس المصد ص 293.

الفصل التاسع

الجبهة الاستقلالية ومشروع الميثاق الوطني: يناير 1955

1- تكوين الجبهة الاستقلالية وأهدافها

في الليلة السياسية التي أُقيمت بدار الجبهة المعادية للاستعمار في 23 يناير 1955 وشارك فيها خطباء من حزب الأمة وحزب الاستقلال الجمهوري، دعا محمد أحمد محجوب زعيم المعارضة لتكوين جبهة وطنية للاستقلال واقترح تكوين لجنة تمهيدية لدراسة المشروع[1].

إستجابت لدعوة المحجوب أحزاب الأمة والجمهوري والجمهوري الاشتراكي والجبهة المعادية للاستعمار وشخصيات مستقلة وشخصيات عمالية. وقد إتفق في أول إجتماع على أن الأسس التي اقترحها إتحاد طلاب كلية الخرطوم الجامعية تمثل في واقع الأمر أسس الالتقاء لجميع السودانيين الذين يريدون حقاً تحرير بلادهم تحريراً يحفظ لها عزتها وتقدمها. وهذه الأسس هي:

(أ) الاستقلال التام.

(ب) كفالة الحريات العامة.

(ج) عدم ربط البلاد بالأحلاف العسكرية ومعونات الدول الأجنبية التي تؤثر على سيادة البلاد.

ومن ثم حددت الجبهة واجبات عملية ينبغي القيام بها وهي:

(أ) إصدار قرار من البرلمان بتحديد موعد لجلاء القوات المصرية والبريطانية.

(ب) إجراء إستفتاء حول شعاري الاستقلال أو الاتحاد مع مصر لأن الاستفتاء هو الطريق السليم للتعبير عن إرادة الشعب، فانتخاب جمعية تأسيسية يعرض هذه الإرادة للتزييف من قبل أعداء الحرية سواء من الإستعماريين البريطانيين أو الحكومة المصرية الذين بدأ نشاطهم المعادي لهذه الحرية.



محمد أحمد محجوب

وحذرت الجبهة الاستقلالية من أن جعل تقرير المصير في أيدي أعضاء الجمعية التأسيسية سيجعل نشاط أعداء حرية البلاد يتركز حول كسب هؤلاء الأشخاص. لأن أشخاصاً معدودين يمكن استمالة بعضهم بشتى الطرق غير الشريفة كما حدث عقب الإنتخابات الأخيرة. ولكن مئات الألوف من الشعب ذات المصلحة الحقيقية في الاستقلال الوطني لا يمكن استمالتها.

لما تقدم رأت الجبهة الاستقلالية أن يكون المطلب هو:

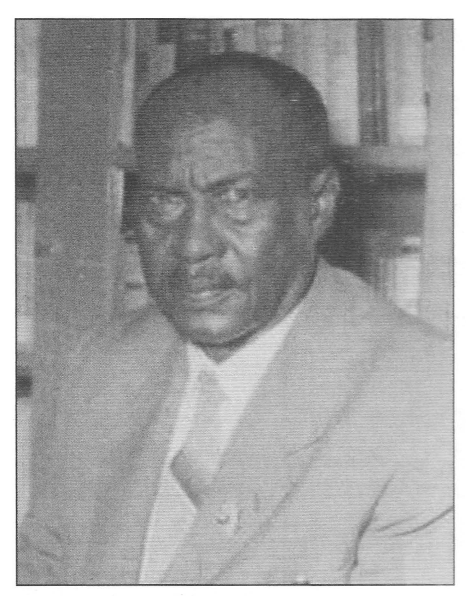
(أ) إصدار قرار داخل البرلمان بتعديل اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير لعام 1953 ليكون تقرير المصير عن طريق استفتاء شعبي.

(ب) تعديل القوانين الهامة وقانون الصحافة في ضوء مذكرتي الهيئة العامة للدفاع عن الحريات.

(ج) إصدار تأكيد من لجان الأحزاب وزعمائها والشخصيات المستقلة على مبدأ عدم الارتباط بالأحلاف العسكرية [2].

أثار تحالف حزب الأمة في إطار الجبهة الاستقلالية مع الجبهة المعادية للاستعمار واجهة الحزب الشيوعي استغراباً شديداً في أوساط اليسار وفي الدوائر البريطانية. فقد قال أحد أقطاب اليسار إن مشاركة الجبهة المعادية للإستعمار في الجبهة الاستقلالية التي ضمت أحزاباً رجعية مثل الأمة والجمهوري الاشتراكي يعد أمراً غريباً على اليسار السوداني مما دفعهم إلى اتخاذ مواقف خاطئة [3]. وذكر كامل محجوب أن عبدالخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي آنذاك قد برر في أحد إجتماعات اللجنة المركزية التعاون مع حزب الأمة في الجبهة الإستقلالية بأنه بعد الاستقلال يمكن أن

تكون أكثر الفئات رجعية ذات توجه وطني لأنها تكون قد تحررت من نفوذ الاستعمار وضغوطه. وأضاف كامل محجوب أنه عارض ذلك التحليل [4].



عبدالله خليل

وأما عبدالله خليل سكرتير عام حزب الأمة فقد رسم بوضوح حدود تعاون حزبه مع الجبهة المعادية للاستعمار. فقد ذكر للوس عندما التقاه في 24 يناير 1955 أن حزب الأمة لا يخشى التعاون مع الشيوعيين من أجل الحصول على الاستقلال ولكن لا توجد أوهام لدى أي من الطرفين حول مواقفهما تجاه أي مسألة أخرى. إذ يدرك الشيوعيون أنه إذا وصل حزب الأمة إلى السلطة بعد تقرير المصير فإنه سيفعل كل ما في وسعه لقمع الشيوعية [5].

2- موقف جماعة الإخوان المسلمين من الجبهة الإستقلالية

لم تنضم جماعة الإخوان المسلمين للجبهة الاستقلالية ربما لأنها كانت آنذاك حركة طلابية صغيرة أو كانت لها تحفظات على بعض مكونات الجبهة. ولكنها عبرت عن موقفها إزاء قضية تقرير المصير في بيان أصدره السكرتير العام للجماعة الرشيد الطاهر بكر في أغسطس 1955.

قال الرشيد الطاهر في مستهل بيانه إن دعوة الاتحاد مع مصر قامت منذ البداية على العاطفة الجامحة ولم تكتمل لها عوامل النضج والوعي الحقيقي. وأوضح أن جماعتهم عندما تقرر رأيها القاطع في تحديد العلاقة بمصر وبغيرها من البلاد تضع الموازين القسط لتتبين مصلحة الدعوة الإسلامية أولاً ومصلحة البلاد كأمة إسلامية ثانياً.

ومضى الرشيد الطاهر للقول إن مصلحة الدعوة الإسلامية تقتضي المطالبة بإصرار بمبدأ الاستقلال لأن جماعتهم تجد فيه الحماية والطمأنينة اللتين تزدهر في ظلهما

دعوتها «ولأن الاستقلال يمكن الشعب المسلم من أن يمد يد العون للشعب المصري المنكوب لتخليصه من الوضع الذي يرزح تحت وطأته، ومن ثم ينطلق الإسلام السجين من وراء القضبان ليحرر مصر من طغيانها. ولأن الارتباط مع مصر اليوم معناه الارتباط بالدكتاتورية العسكرية التي حددت موقعها من الصراع العالمي، ووقفت بجانب الغرب حين قبلت إتفاقية القنال والنقطة الرابعة والدولارات الأمريكية، ومن خلال هذه الصلة يستطيع الاستعمار الانجلو -أمريكي أن ينفذ للسودان بمختلف الصور» [6].

3- الجبهة الاستقلالية تتقدم للبرلمان بإقتراح لجلاء القوات الأجنبية

في إجتماع عقد في 5 مارس 1955 قررت الجبهة الاستقلالية تقديم اقتراح للبرلمان يدعو للجلاء الفوري للقوات المصرية والبريطانية عن السودان بموجب المادة 9 من اتفاقية عام 1953 بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان. وذُكر في البيان الذي صدر بهذه المناسبة: «إن الجبهة الاستقلالية قد قررت أن تقدم إقتراحاً بجلاء القوات الأجنبية عن بلادنا في هذه الدورة البرلمانية. وكلما جاء الجلاء سريعاً كلما أمكننا أن نقرر مصيرنا سريعاً حتى لا نترك المجال لمؤامرات أعدائنا وحتى تطهر بلادنا سريعاً من أذناب الجيوش الأجنبية [7]».

تسلم كاتب مجلس النواب محمد عامر بشير (فوراوي) اقتراح الجلاء في 15 مارس 1955 من ممثلي الجبهة الاستقلالية وقد كانوا محمد احمد محجوب زعيم المعارضة، وعبدالله خليل عن حزب الأمة، ويوسف العجب عن الحزب الجمهوري الاشتراكي، وميرغني حمزة [8]، وبوث ديو عن حزب الأحرار، وحسن الطاهر زروق عن الجبهة المعادية للاستعمار [9].

أثار تقديم اقتراح الجلاء لغطاً قانونياً حول تفسير المادة 9 من الاتفاقية التي كما سبقت الاشارة تنص على أنه مع مراعاة إتمام السودنة تتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإنهاء الفترة الإنتقالية بأسرع ما يمكن على ألا تتعدى الفترة ثلاثة أعوام. وتنص كذلك على انتهاء هذه الفترة عندما يصدر البرلمان قراراً يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير. وتنص المادة 11 على أن تنسحب القوات البريطانية والمصرية من السودان فور صدور قرار البرلمان برغبته في اتخاذ التدابير لتقرير المصير.

نوقشــت المســألة القانونية في اجتماع عقد في 17 مارس 1955 وحضره بابكر عوض اللـــه رئيس مجلس النواب، وأحمد محمد يســـن رئيس مجلس الشــيوخ، ومبارك زروق زعيــم الأغلبية في مجلــس النواب، وبشــير عبدالرحيم حامد زعيــم الأغلبية في مجلس الشــيوخ، وأحمد متولى العتباني المستشـــار القانوني للحكومة، ومحمد عامر بشير كاتب مجلس النواب. وحضره عن الجبهة الاستقلالية محمد احمد محجوب زعيم المعارضة في مجلس النواب، واستانسلاوس بياساما زعيم المعارضة في مجلس الشيوخ، وحسن الطاهر زروق[10].

وقد كان من رأي رئيسي مجلسي البرلمان وتؤيدهـما الحكومة في ذلك أن إتمام السودنة شرط لازم للمداولة في اقتراح الجلاء. أما الجبهة الاستقلالية فقد كان رأيها أن عبارة «مع مراعاة إتمام الســـودنة» الواردة في المادة 9 تشـــكل شرطاً فُرض على دولتي الحكم الثنائي وليس على البرلمان الذي سيكون حراً في مناقشة الإقتراح عندما يرغب في ذلك [11].

إزاء موقف رئيسي مجلسي البرلمان بأنهما لن يســـمحا بالتداول في اقتراح الجلاء إلا إذا اقتنعا بأن الســـودنة قد اكتملت، أحال رئيس مجلـــس النواب بابكر عوض الله الأمر إلى لجنة السودنة التي أبدت أنها لا تستطيع أن تشهد بأن السودنة قد اكتملت. لذلك تقرر أن اقتراح الجلاء الذي قدمته الجبهة الاســـتقلالية ســـابق لأوانه وخارج النظام ولذلك لا يمكن طرحه للمداولة [12].

ويبـــدو أن ممثلي الحكومة مبارك زروق وبشـــير عبدالرحيم قد تقدما في اجتماع 17 مارس بعرض وســـط قبلته الجبهة الاســـتقلالية. فقد أوضح ممثلا الحكومة إمكانية إتمام الســـودنة بحلول 30 يونيو 1955 وبذلك يمكن تحريك إجراءات الجلاء وتقرير المصير في يوليو 1955 [13].

4- مشروع الميثاق الوطني

في أبريـــل 1955 أعـــدت الجبهة الاســـتقلالية مـــشروع ميثاق وطنـــي وبعثت به إلى ســـكرتيري الأحزاب والهيئات للارتباط به والعمل على هـــداه حتى يتم تحرير البلاد من المستعمرين ونيلها لاستقلالها التام. نص المشروع على ما يلي:

(1) الهدف:

تحقيق إســتقلال السودان إستقلالاً تاماً غير مشروط بأي شرط، وذلك بأن تقوم في الســودان جمهورية مســتقلة ذات ســيادة كاملة تتمثل في جيشها وعلمها ونقدها واقتصادها وسياستها الخارجية.

(2) الوسائل:

(أ) أن نتقــدم في البرلمان حكومة ومعارضة باقــتراح إلى دولتي الحكم الثنائي في شــهر أغسطس القادم نطلب منهما إجلاء جيوشهما من البلاد بمقتضى المادة 11 من الاتفاقية.

(ب) أن نتقــدم في البرلمــان حكومة ومعارضــة باقتراح لدولتــي الحكم الثنائي نطلب منهما تعديل المادة 12 من الاتفاقية بحيث يحذف من هذه المادة الجزء الخاص بتقرير المصير ما دام الســودانيون ممثلين في جميع أحزابهم السياســية وفي جميع هيئاتهم قــد أجمعوا على الاســتقلال التام. وإذا لم توافق على هذا الطلب دولتا الحكم الثنائي أو إحداهما، فإننا نلتزم جميعاً بأن نصر على إجراء استفتاء على إرادة الشعب الصحيحة.

(3) صيانة الاستقلال والمحافظة على وحدة السودان

(أ) عدم الارتباط بأي أحلاف عســكرية مع أي دولة أو كتلة أجنبية لئلا يُحمل السودان على الاشتراك في حرب لا مصلحة له فيها.

(ب) كفالــة الحريات العامة واحــترام الأغلبية لحقوق الأقليــة وتوفير العدالة الإجتماعية.

(ج) تأليف لجنــة ممثلة للأحزاب والهيئات لدراســة مصالــح الجنوب لتعمل الحكومــة على تحقيقها بأسرع مــا يمكن حتي تتم وحدة البلاد على الوجه الأكمل.

(د) المحافظة على علاقات الصداقة وحســن الجوار مــع مصر وتوثيق الصلات بالشعب المصري والشعوب الأخرى المجاورة [14].

وكانت الجبهة الاســتقلالية ترمي لأن يكون الميثاق الوطني أساساً لسياسة غير حزبية نحــو تقرير المصير. ولذلك دعت إلى مهرجان وطني يقام في مســاء يوم الجمعة 8 يوليو 1955 بجامــع الخليفــة بأم درمــان. وكانت الجبهة تأمــل في أن يكــون المهرجان عيداً قوميــاً يعبر فيه الشــعب عن التفافه حــول الميثاق ورغبته في تكتــل الأحزاب والهيئات والأفراد لتقف صفاً واحداً وتقم لجمهورية الســودان المســتقلة إستقلالاً تاماً [15]. ولكن محافظ الخرطوم حظر إقامة المهرجان. وأصدر خضر حمد ســكرتير عام الحزب الوطني الإتحادي بياناً وصف فيه الميثاق بأنه مؤامرة ضد البلاد، وناشد الشعب بأن يقاطع ميثاق الانفصاليين، وأن يقف بصلابة حول حزبه العظيم ذي التاريخ الناصع [16].

5- الحزب الوطني الاتحادي يرفض فكرة الميثاق

أصدر الحــزب الوطني الاتحادي بياناً أعلن بموجبه رفض فكرة الميثاق الوطني جملة وتفصيــلاً وحذر جماهيره من الالتفات إلى هذه الدعوة أو الاســتجابه لها. ووصف فكرة الميثــاق بأنهــا مؤامرة يحيكها المضللــون بغية جر الحزب الوطنــي الاتحادي إلى هاوية لا قــرار لهــا. وورد في البيان أن دعاة الميثــاق يصرحون ويلوحون بإلغــاء النص الخاص بتقرير المصير في اتفاقية السودان، وأن تعديل اتفاقية السودان الذي تطالب به الأحزاب السياســية لا يعني سوى القضاء عليها أو السماح لدولتي الحكم الثنائي العبث بنصوصها وبالتــالي القضاء عليهــا. وورد فيه أيضاً أن الأحزاب الانفصالية قــد وافقت جميعها عدا الشــيوعيين على الاتفاقية كما هي فما بالهم يعودون فيعملون على فسخها. ونبه البيان إلى أن مبــادئ الحزب الوطني الاتحادي كما نص عليها دســتوره واضحة لكل ذي عينين وأن محاولة تجاهل تلك المبادئ من الجبهة الانفصالية لا تعني ســوى أن الجبهة تحاول أن تسخر بعقلية جماهير الحزب الوطني الاتحادي [17].

6- انسحاب الحزب الجمهوري من الجبهة الاستقلالية

أعلــن الحزب الجمهوري في منتصف يونيو 1955 إنســحابه من الجبهة الإســتقلالية لأن الفكرة الإستقلالية قد تركزت في أذهان السودانيين جميعاً. وجاء في البيان أن أحداثاً معينــة بعد تكوين الجبهة دلت على أن الســودانيين جميعــاً - إلا فئة ضئيلة غير بريئة

الغرض - يؤمنون باستقلال السودان التام الكامل السيادة. وأهم هذه الحوادث تحركات نواب الحزب الوطني الاتحادي التي نتج عنها قرار لجنة العشرة [18].

7- الجبهة المعادية للاستعمار تنسحب من الجبهة الاستقلالية

إنســحبت الجبهة المعادية للاستعمار من الجبهة الاستقلالية في سبتمبر 1955 وعزت ذلك إلى عدة أسباب كان أولها وجود خلاف جوهري بينها وبين حزب الأمة حول مفهوم الاســتقلال. كما أن حزب الأمة لم يبد من الناحية العملية نشــاطاً أو حماسة لتنفيذ بنود الميثاق. وهذا فضلاً عن أن موقفه في التعامل مع الأحزاب الأخرى لم يتسم بالجدية فقد عارض اشــتراك الســودان في اللجنة الدولية وأيد اشتراك باكســتان رغم ارتباطها الواضح بالأحلاف العسكرية.

سيرد من بعد أن اللجنة الدولية قد نصت عليها المادة 10 من الاتفاقية للإشراف على إجراءات تقرير المصير، وقد بلور اتفاق إضافي أُبرم بين الحكومتين المصرية والبريطانية في 3 ديسمبر 1955 الأحكام المتعلقة بتشكيل ووظائف اللجنة الدولية.

وجاء في بيان انسحاب الجبهة كذلك أن موقف حزب الأمة من الحريات شبيه بموقفه مــن الأحلاف. فبالرغم من أن اتفاقاً قد تم بين أعضاء الجبهة الاســتقلالية على معارضة تأجيــل البرلمان حتى تُلغــى القوانين المقيدة للحريات، إلا أن حــزب الأمة قد خرق هذا الاتفاق قبل أن تلغى هذه القوانين [19].

8- حزب الأمة يرد على الجبهة المعادية للاستعمار

أبدى حزب الأمة أن الجبهة المعادية للاستعمار كانت منذ وقت ليس بالقصير تبحث عن ســبب لانســحابها من الجبهة الاســتقلالية وأنها ربما تكون قد تأثرت بما كتبه بعض الخارجين عليها ضد التعاون مع حزب الأمة.

وأبدى حزب الأمة كذلك أن الســببين اللذين بنت عليهما الجبهة المعادية للاستعمار انسحابها من الجبهة الاستقلالية لا يقومان على أساس صحيح. فحزب الأمة مع علمه بأن السودان ليس في وضع يمكنه من تنفيذ سياسة خارجية معينة وأن الحديث عن الأحلاف العسكرية ســابق لأوانه، إلا أنه وافق على مقترحات الجبهة الاستقلالية برفضها الأحلاف

وضمنها الميثاق الوطني وعبر عن هذه الموافقة بقوة في صحافته واجتماعاته السياسـية وتصريحـات قادته. وليس صحيحاً على الإطلاق أن حزب الأمة هو الذي اختار باكسـتان في اللجنة الدولية بل إن أحزاب الجبهة الاسـتقلالية وهيئاتها مجتمعة هي التي اتخذت القرار بأن تكون الهند وباكستان ضمن عضوية اللجنة الدولية.

وأمـا عن موضـوع الحريات العامة الذي اتخذته الجبهة المعادية للاسـتعمار سـبباً آخـر لانسـحابها، فقد أوضح حـزب الأمة أنه لم يعـترض على عرضه عـلى البرلمان قبل انفضاضه، ولكن رئيس مجلس النواب هو الذي رأى تأجيله لجلسة أخرى وهذا من حقه الدستوري[20].

نذكـر في ختام هذا الفصل أن أهم ما نص عليه مـشروع الميثاق الوطني الذي تبنته الجبهـة الاسـتقلالية كان تعديل المـادة 12 من اتفاقية عام 1953 بشـأن الحكم الذاتي وتقريـر المصير للسـودان بحيث يحذف منهـا الجزء الخاص بتقريـر المصير أي الإختيار بين الارتباط بمصر أو الاسـتقلال التام لأن الشـعب السوداني ممثلاً في أحزابه وهيئاته قد أجمع على الاسـتقلال. وإذا رفضت دولتا الحكـم الثنائي ذلك، فقد نص المشروع على أن يطلب منهما تعديل المادة 12 بحيث يكون تقرير المصير باستفتاء شعبي عام وليس عبر الجمعية التأسيسية.

ولقـد رأينـا أن الحزب الحاكـم أي الحزب الوطني الاتحادي قد رفض بشـكل قاطع أي تعديل للاتفاقية. ولكن سـيرد من بعد أن دولتي الحكم الثنائي اتفقتا بموجب رسـائل متبادلـة في 3 ديسـمبر 1955 على تعديـل المواد 10 و 12 و 13 مـن الإتفاقية المتعلقة بإجراءات تقرير المصير لتُضمن فكرة الاستفتاء. ووقعتا في نفس التاريخ على اتفاق إضافي بشـأن تشـكيل واختصاصات اللجنة الدولية التي سـتشرف على إجراءات تقرير المصير. غـير أن البرقية رقم 388 بتاريـخ 6 أكتوبر 1955 من وزير الخارجيـة البريطاني هارولد ماكميلان إلى الحاكم العام نوكس هيلم مهدت الطريق للإستغناء عن كل إجراءات تقرير المصـير المنصوص عليها في الإتفاقية وفي تعديلاتها. بمقتـضى تلك البرقية طلب ماكميلان مـن الحاكم العام إبلاغ إسـماعيل الأزهري رئيس الوزراء بـأن الحكومة البريطانية على اسـتعداد للاعتراف باسـتقلال السـودان على الفور إذا كانت تلك هي رغبة السودانيين. وقال ماكميلان في برقيته كذلك إنه لا يرى سـبباً يحول دون السـماح للسودانيين باتخاذ القرار بشأن الإستقلال دون المرور بتلك الإجراءات الصعبة.

هوامش الفصل التاسع

1- الأيام 24 يناير 1955.

2- الأيام 4 فبراير 1955.

3- محمد سليمان، اليسار السوداني، مرجع سابق، ص 105.

4- تلك الأيام، الجزء الأول (1999)، ص 110.

5- Luce to Bromley, 29 January 1955, transmitting record of conversation on 24 January 1955 with Abdulla Khalil, FO 371/113581.

6- الرأي العام 9 أغسطس 1955.

7- أنظر بيان الجبهة الاستقلالية في محمد سليمان، اليسار السوداني، مرجع سابق، ص 107.

8- شـــارك ميرغني حمزة في الجبهة الإســـتقلالية بصفته الشخصية وليس كممثل لحزب الاستقلال الجمهوري.

9- محمد سليمان، اليسار السوداني، مرجع سابق، ص 113.

10- نفس المرجع، ص 120.

11- Adams to Bromley, 18 March 1955, FO 371/113783.

12- Governor-General's Office to Foreign Office, 15 and 22 March 1955, ibid.

13- Adams to Bromley, 18 March 1955, ibid.

وأيضاً محمد سليمان، اليسار السوداني، مرجع سابق، ص 120.

14- النيل 4 مايو 1955 والأيام 21 إبريل 1955.

15- النيل 15 يونيو 1955.

16- الأهرام 19 مايو 1955.

17- نفس المصدر.

18- النيل 18 يونيو 1955 والأيام 16 يونيو 1955.

19- الأهرام 6 سبتمبر 1955.

20- الأمة 6 سبتمبر 1955.

الفصل العاشر

الحكومة تستشير بريطانيا بشأن محاربة الشيوعية

1- نشأة الحركة الشيوعية

ورد في الوثائق البريطانية أن أكبر عامل في دخول الشيوعية إلى السودان كان البعثات التي كانت تمنحها الحكومة المصرية للطلاب السودانيين للدراسة في الجامعات المصرية. وقد بدأت تلك البعثات بزيارة عبدالرزاق السنهوري وزير المعارف العمومية إلى السودان في عام 1946 لافتتاح مدرسة فاروق الثانوية (مقر جامعة النيلين الحالي). ومنذ ذلك التاريخ أصبحت تعرف ببعثة السنهوري[1].

لا غرابة إذن في أن معظم مؤسسي الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو) كانوا ممن حصلوا على بعثة السنهوري، أو تلقوا الدراسة الجامعية في مصر بترتيب آخر. وكان ضمن هؤلاء عبدالخالق محجوب، وعوض عبد الرازق، وأحمد سليمان، والتيجاني الطيب بابكر، والجنيد علي عمر، وأحمد خوجلي محمد خير، وعبدالغفار عبدالرحيم، وعز الدين علي عامر، وعبدالرحمن عبدالرحيم عثمان (الوسيلة)، وعبدالوهاب زين العابدين عبدالتام، وعبد الماجد أبوحسبو، ومحمد أمين حسين[2].

تشير الوثائق البريطانية إلى أنه كان من بين الأجانب المقيمين في السودان من يعتنق الشيوعية كفكر دون أن يسعى لنشرها. غير أنه كان هناك إقرار في الوثائق بصعوبة تقدير مدى تأثيرهم. ومن الأسماء التي ذُكرت في هذا الإطار هارولد ساندن المحاضر بكلية غردون وزوجته، والفريد ديكنسون المهندس بشركة النور والقوة الكهربائية، وجون بيكيت الذي كان يعمل بالراديو الجوي الدولي وقبلها بسلاح الجو الملكي البريطاني، وولتر هاس وهو نمساوي من أصل يهودي[3].

لم تستبعد إدارة السودان البريطانية وجود شيوعيين كأفراد ضمن القوات البريطانية العاملة في السودان أو في سلاح الجو الملكي، وبما أن اتصالاتهم بالسكان المحليين كانت ضئيلة، فقد استبعدت تلك الإدارة احتمالات نشرهم للشيوعية في أوساط السودانيين[4].

ولكن أوردت بعض المصادر أن حســن الطاهر زروق وأحمد زين العابدين تلقيا المعرفة بالفكر الماركسي من مجند في القوات البريطانية يدعى هيربرت استوري[5].

نشــأ أول تنظيم شــيوعي ســوداني في مصر في عام 1945 كقســم من أقسام الحركة المصرية للتحرر الوطني (ح.م) التي كان يتزعمها هنري ناســوم كوريل المصري الجنسية اليهودي الأصل، وكانت تدعو إلى الكفاح المشترك للشعبين المصري والسوداني وحق الشعب الســوداني في تقرير مصيره. وتذكر الوثائــق البريطانية أن عبدالوهاب زين العابدين كان حلقة الوصل بين قســم الســودان بالقاهرة والداخل. وقد أصدر قسم السودان في مارس 1945 مجلة «أم درمان»، واحتشــدت في تحريرها كوادر قســم الســودان وكوادر قسم النوبيــين بالحركة المصرية للتحــرر الوطني. وكان من بين كتاب المجلة من الســودانيين صاحب امتيازها محمد أمين حسين، ورئيس تحريرها عبداللطيف (عبده) دهب حسنين، وحامد حمداي، وعبدالماجد أبوحسبو، وعز الدين علي عامر، وصالح عرابي، ويقول رفعت السعيد إن مجلة «أم درمان» كانت مجلة الكفاح المشترك وأنها كانت أول مجلة تصدرها وتســيطر عليهــا الحركة المصرية للتحرر الوطني. ومن ناحيــة أخرى قيل أن الغرض من إصــدار مجلة «أم درمــان» كان مناوأة مجلة «الســودان» التي أصدرهــا على البرير في القاهرة في عام 1944 للترويج لشعار «وحدة وادي النيل»[6].

في يونيو - يوليو 1947 تحولت الحركة المصرية للتحرر الوطني إلى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتو) بعد اندماجها مع تنظيم شــيوعي آخر كان يحمل إســم إيسكرا أو الشرارة [7]. ويعتقد أن قسم السودان تحول في ذلك التاريخ أو بعده بقليل إلى الحركة السودانية للتحرر الوطني «حستو».

تذكر الوثائق البريطانية أن انتشــار الشــيوعية بين الطلبة الســودانيين في مصر تزايد بسرعة شديدة في عام 1947 وأن الطلاب الشيوعيين استطاعوا السيطرة على اتحاد الطلبة السودانيين في مصر وانخرطوا في النشاط السياسي هناك. وفي عام 1948 وتاريخ مبكر من عام 1949 قامت ســلطات الأمن المصرية بموجب قانون الأحكام العرفية بحملة تفتيش واعتقالات واسعة في صفوف الطلبة. وقد شملت تلك الحملة الطلاب السودانيين فتعرض بعضهم للسجن والفصل من الجامعة والحجز في معسكر الهيكستب Huckstep، والابعاد إلى السودان[8].

لفتت الحركة السـودانية للتحـرر الوطني نظر حكومة السـودان إليها لأول مرة في سـبتمبر 1947. ففي ذلك التاريخ وزعت الحركة منشـورات ممهورة باسـمها في مدينة عطبرة مقر رئاسـة السـكة الحديد تحض العمال على الإضراب[9]. وحري بالذكر أنه قبل ذلـك التاريخ انخرطت كوادر الحركة كيسـار في بعض الأحزاب الاتحادية. وقد كان ذلك بتأثـير قوي في حزب الأحرار الاتحاديين الذي انضم إليه حسـن الطاهر زروق وحسـن سلامة، وكذلك في شباب حزب الاتحاديين.

شـاركت الحركـة السـودانية للتحـرر الوطني بفاعلية عـبر المنشـورات في التعبئة الجماهيرية لمقاطعة انتخابات الجمعية التشريعية. كما شـاركت الحركة في الاجتماعات السياسية والمظاهرات التي نُظمت لهذا الغرض من خلال مؤتمر الشباب الذي أنشأته في أغسـطس 1948 ليكون واجهة علنية لها واختير عوض عبدالرازق سكرتيراً له[10]. وكذلك من خـلال اتحاد طلاب كلية غردون الذي كانت تسـيطر على لجنتـه التنفيذية. ولكن الحركة لم تكشـف عن هويتها الشيوعية إلا في منشـورات وزعتها في العاصمة المثلثة في 11 يناير 1949[11].

في دورة عـام 1949 لاتحـاد طلاب كليـة غردون حصلت الحركة السـودانية للتحرر الوطنـي على أكثر مـن نصف مقاعد اللجنـة التنفيذية وقـادت إضراب الكلية في ذلك العام احتجاجاً على رفض وزارة المعارف اشـتراك طلاب المدارس الثانوية في مؤتمر الطلبة الذي اتخذته الحركة سـتاراً آخر لممارسة نشاطها العلني. وبسبب ذلك الإضراب أُغلقت الكلية وفُصل ثلاثة من كوادر الحركة وهم مصطفى السيد رئيس الاتحاد، ونائبه الطاهر عبدالباسـط، ومحجوب محمد صالح السـكرتير العام للاتحـاد [12]. وبالإضافة إلى هؤلاء كانت لجنة الاتحاد تضم خليفة خوجلي، وخالدة زاهر، والفاتح عووضة، وحسـن محمد عبدالله، وحمزة حسب الباري، ومأمون سنادة، وعصام أحمد حسون.

وفي الفترة التي سـبقت استقلال السـودان حدث تغييران في قيادة الحركة السودانية للتحـرر الوطني . في التغيير الأول أزيح عبدالوهـاب زين العابدين عبدالتام من موقعه كسـكرتير عام للحركة وخلفه في يوليو 1947 عوض عبدالرازق. وكان من بين المآخذ على عبدالوهـاب عـدم الجرأة في إبراز برنامـج الحركة والوثيقة المشـتركة التي وضعت مع

الشـيوعيين المصريين والتي نادت بالجلاء عن مصر والسودان وحق الشعب السوداني في تقرير مصيره. وأُخذ عليه كذلك مسايرة شعار وحدة وادي النيل تحت التاج المصري[13].

وفي معرض نقده لشـعار وحدة وادي النيل قـال عبدالخالق محجوب إنه «يعبر عن العجز السياسي والاقتصادي للطبقة الوسطى السودانية أكثر من التعبير عن رغبة الجماهير الشـعبية في الانعتاق من عسـف الاسـتعمار البريطاني». ودلل عبدالخالق على ذلك بأن أقسـاماً كثيرة من الشـعب السـوداني كانت ترى بحق «في الجنود المسـخرة والموظفين المصريين جزءاً من القوة التي سـحقت استقلال البلاد قبل سنوات وقامت بأعمال شائنة ضد المواطنين. كذلك كان المآمير المصريون أمام أعينهم ينفذون في قسوة تعاليم الاستعمار وأوامره. لهذا فإن شـعار وحدة وادي النيل كان عاجزاً عن تعبئة الجماهير في حركة ضد الاستعمار [14]».

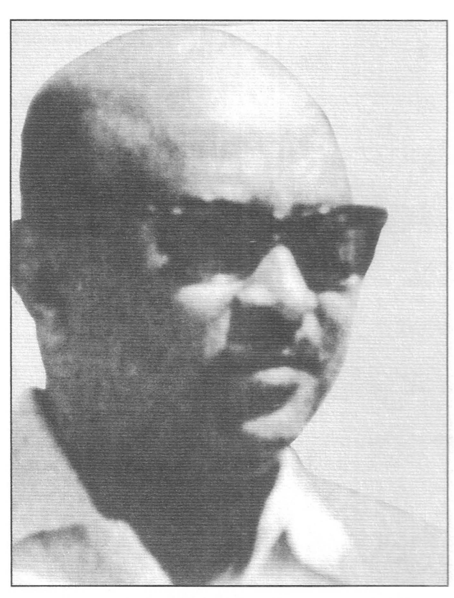
أما التغيير الثاني فقد كان أكثر أهمية بسـبب القضايا التي فجرها والإنشـقاق الذي ترتـب عليه. فقد قرر المؤتمر التداولي للحركة السـودانية للتحـرر الوطني الذي عقد في يناير 1949 إقصاء عوض عبدالرازق وتعيين عبدالخالق محجوب سكرتيراً عاماً للحركة.

إختزل عبدالخالق محجوب أسباب إقصاء عوض عبدالرازق في بعض العموميات فذكر أنـه تحت قيادة عـوض عبدالرازق عاد الاتجاه الانتهازي الـذي هُزم عام 1947 للظهور وهو «الوقوع تحت تأثير الرأسـمالية الوطنية وتقييد نشاط الحزب المستقل بحدودها». وذكـر كذلك أنه تحت قيادة عوض عبدالرازق «شـاعت العلاقـات العائلية في التنظيم وضُرب باللائحة عرض الحائط وسـاد الجمود في دراسـة الماركسـية وباختصار تدهورت حياة الحزب الداخلية وانخفض المستوى الماركسي اللينيني فيه [15]».

ولكننـا نجد القضايا الخلافية محددة ومفصلة في تقرير خطي لعوض عبدالرازق عن الفترة يوليو -1947 أكتوبر 1952. إستهل عوض عبدالرازق تقريره برفض أي خط سياسي يدعو للانغلاق والعزلة ولا يدعو لاسـتقلالية منبر الحركـة، أو يدعو للذوبان في الأحزاب الأخرى. فالطريق في تقديره هو تأكيد شخصية الحركة المستقلة من خلال المعارك اليومية.

وطالب عوض عبدالرازق بتحجيم الخط اليساري المتعجل الداعي للقفز فوق المراحل بتحويل الحركة السـودانية للتحرر الوطني إلى حزب شيوعي ماركسي لينيني مستنداً إلى العمال والمزارعين والمثقفين الثوريين. وكان من بين ما ذكر في تبرير ذلك ما يلي:

(أ) إن طبقة العمال لا تزال طبقة وليدة تنحصر في عمال الخدمات (سكة حديد - بريد - موانئ - نقل نهري) وهؤلاء جميعاً دورهم مساعد وثانوي. فطبقة العمال مازالت في طور التكوين ولن يكتمل تطورها إلا في ظل الثورة الوطنية الديمقراطية التي من مسؤولياتها الرئيسية تحقيق البناء الصناعي الواسع الذي يجعل من طبقة العمال قائدة وقادرة على بناء حزبها الطليعي القوي الذي يسير بها والمجتمع نحو الاشتراكية.


عبدالخالق محجوب

(ب) إن المزارعين يطابقون في وعيهم مستوى الانتاج الزراعي. فالزراعة في السودان مازالت زراعة اكتفائية موسمية، وحتى في أرقى أشكالها أي مشروع الجزيرة ومشاريع الإعاشة لم يتشكل المزارعون كطبقة اجتماعية ذات هموم ووعي يؤهلها لتحقيق تحالف العمال والمزارعين.

(ج) إن الفكر الماركسي اللينيني مازال فكراً صفوياً منحصراً في أوساط الأفندية الذين يعانون أبلغ المعاناة في فهم فلسفته كفكر بعيداً عن الشعارات. فإنشاء حزب شيوعي على تلك الأسس يعد عملاً سطحياً لا سند له سوى الجمل الثورية غير المستوعبة للظروف الوطنية، ويبرز ممارسة تعتمد على التلقين والإشارة. فنقل تجارب الشعوب والأمم الأخرى دون فهم ظروف البلاد الخاصة يُعد عبثاً خطيراً[16].

يبدو أن القضايا التي وردت في تقرير عوض عبدالرازق ظلت محل صراع في مؤتمرات متتالية لم يحسم إلا في عام 1952 لصالح عبدالخالق محجوب ومؤيديه. ومن ثم غادر الحركة نفر كبير من المثقفين نذكر منهم على سبيل المثال حسين عثمان وني، وبابكر أحمد موسى، وسيد أحمد نقدالله، وعلي التوم، وأبو المعالي عبدالرحمن، والطيب حسب

الرســول، وبدر الدين سليمان، والرشــيد نايل[17]، وأبو بكر عثمان محمد صالح، وفيصل محمد عبدالرحمن كبيدة، ومحمود حاج الشيخ، ومهدي مصطفى الهادي، وميرغني علي مصطفى، وأحمــد عبــدالله المغــربي، والتيجــاني الطيب عثمان [18].

وبالرغم من حجم الانشقاق الذي حدث ونوعية الأشخاص الذين خرجوا من الحركة الســودانية للتحرر الوطني إلا أن التنظيمات التي أقامها المنشقون من بعد لم تشكل أي منافسة تذكر للحركة، ولم تنتشر أو تدم. فقد ورد في الوثائق البريطانية أن بعضهم شكل الحركة الديمقراطية الســودانية التي انقســمت بدورها إلى تشــكيل سري باسم التنظيم الشيوعي وحزب سياسي علني باسم الحزب التقدمي الديمقراطي[19].

2- إلغاء قانون قمع النشاط الهدام

أعلن الحاكم العام عدم مشروعية الجمعيات والمنظمات الشيوعية بأمر أصدره في 25 نوفمبر 1950 بموجب المادة 3 من قانون الجمعيات غير المشروعة لسنة 1924 التي تنص عــلى أنه إذا رأى الحاكم العام أن أي جمعية تتدخل أو يكون غرضها التدخل في إرســاء القانون والنظام أو تشكل خطراً على السلم العام، فإنه يجوز للحاكم العام أن يعلن تلك الجمعية غير مشروعة بإعلان ينشر في غازيته حكومة الســودان[20]. وبمقتضى ذلك الأمر أعلــن الحاكم العام أن أي جمعية في الســودان أياً كان اســمها تدعو أو تروج أو تمارس نظريات أو مبادئ الشــيوعية العالمية أو الجهاز المعروف بإسم الكمنفورم تعتبر جمعية غــير مشروعة بموجــب قانون الجمعيات غير المشروعة لعــام 1924 [21]. وفي مايو 1952 أصــدر الحاكم العام أمــراً آخر أعلن بموجبه عدم مشروعية إجــراء اتصالات مع حركات شيوعية في بلاد أخرى [22].

وأصدر الحاكم العام في عام 1953 بالأمر المؤقت رقم 22 قانون قمع النشاط الهدام. وبمــا أن الجمعيــة التشريعية كانت قد حُلت آنذاك فقد تعــين عرض الأمر المؤقت على البرلمــان لتأييده بموجب المادتين 57 و 58 من دســتور الحكم الــذاتي حتى يصبح قانوناً نافــذ المفعــول. وباتفاق الحكومــة والمعارضة رفض مجلس النــواب في 30 مارس 1954 تأييــد الأمر المؤقت. وفي الجلســة التي تم فيها ذلك قال مبــارك زروق زعيم الأغلبية إن القانــون قد شُرع قبــل مجئ حكومة الأزهــري وأنها قد وعدت الشــعب بإلغائه لأنها

أحرص ما تكون على حرية الشـعب. ووصف زروق القانون بأنه مطاط ويفسـح المجال لكبت حريات المواطنين. ثم قال إن الحكومة ترجو ألا تضطرها الظروف لسن مثل هذه القوانين مستقبلاً[23].

أما نائب الجبهة المعادية للإسـتعمار حسـن الطاهر زروق فقد أشـار إلى أن المذكرة التفسيرية للقانون تقول إن الشيوعية قد انتشرت ويجب محاربتها. وأوضح أنه إذا كانت الشيوعية قد انتشرت فلم يكن انتشارها بطريقة إجرامية لأن الشيوعيين لم يحملوا حراباً ولا سيوفاً لكي يرغموا الناس على اتباع آراء معينة. وأضاف أن الشائع الآن هو أن كل حر قام لتحرير بلاده يوصف بأنه شـيوعي، فإذا كانت هذه هي الشيوعية فنحن شيوعيون بإصرار[24].

3- الحكومة تعد قانوناً جديداً لمحاربة الشيوعية

عندمـا تسـلمت حكومة الأزهـري مقاليد الحكـم في يناير 1954 كان الشـيوعيون يسـيطرون على اللجنة المركزية لنقابة عمال السـكة الحديد ولجنة اتحاد نقابات عمال السودان. كما كان لهم نفوذ في نقابات أخرى من خلال ضباطها المنتمين للحزب الشيوعي مثل نقابـة عمال البريد والبرق ونقابة عمال النقل النهـري. وفي انتخابات الاتحاد العام لمزارعي مشروع الجزيرة التي أُجريت في فبراير 1954 إكتسـح الأمين محمد الأمين عضو الحزب الشيوعي ومؤيدوه الإنتخابات وأصبح رئيساً للاتحاد وعُين كامل محجوب المسؤول السياسي للحزب الشيوعي بمديرية النيل الأزرق ضابطاً للاتحاد [25].

سـبق أن ذكرنـا أن الحكومة والمعارضـة اتفقتا في 30 مـارس 1954 على عدم تأييد الأمـر المؤقـت الخاص بقانون قمع النشـاط الهدام. ولكن في سـبتمبر مـن نفس العام كلفت الحكومة مستشـارها القانوني أحمد متولي العتباني بإعداد مشروع قانون لمحاربة الشـيوعية توطئة لعرضه عـلى البرلمان. وقيل في تبرير ذلك أن بعض المواطنين اسـتغلوا فرص حرية التعبير المتاحة لهم اسـتغلالاً سـيئاً ربما يخل بالنظام. وقيل أيضاً إن النشاط الشـيوعي قد تغلغل في بعض المرافق وهيئاتها مثل اتحـاد مزارعي مشروع الجزيرة[26]. وفي أكتوبر 1954 صرح علي عبدالرحمن وزير العدل بأن الحكومة ستقدم للبرلمان عندما ينعقد في نوفمبر قانوناً يحرم الشـيوعية في السـودان لأن الشيوعيين استغلوا فرصة عدم

وجود مثل هذا القانون للقيام بنشــاط تخريبي واســع. غير أن علي عبدالرحمن أكد أن الحكومة لا تعتزم تقييد الحريات بل تريد حماية الحريات من التخريب الشيوعي الذي بدأ يتسرب لمختلف المؤسسات[27].

قوبل اتجاه الحكومة لإصدار قانون لمحاربة الشيوعية بمعارضة من كثير من الأحزاب والهيئات والشخصيات العامة. وقد تم التعبير عن هذا الموقف في وثيقة وقع عليها حزب الأمة، والحزب الجمهوري، والجبهة المعادية للاســتعمار، واتحاد نقابات عمال السودان، واتحاد مزارعي مشروع الجزيرة، والجماعة الاســلامية، وجماعة الفكر الســوداني. ووقع عليها من الشــخصيات العامة محمد أحمد محجوب، وحســين الهندي. وجاء في إحدى فقرات هذه الوثيقة «أن إصدار قانون جديد تحت ســتار محاربة الشــيوعية وحدها أو أي ستار آخر سيكون قيداً على حريات المواطنين. وسيحول دون قيام الجو الحر المحايد، وسيكون سلاحاً للضغط على السودانيين للتنازل عن استقلالهم وسيادتهم القومية»[28].

وقد تزامن مع سعي الحكومة لإعداد قانون لمحاربة الشيوعية عمل دؤوب في صفوف الحزب الوطني الاتحادي لإقصاء الشــيوعيين من المواقع القيادية في النقابات. وكان يقود ويوجه ذلك العمل يحيى الفضلي وزير الشــؤون الإجتماعية الذي كانت مصلحة العمل تتبع لوزارته. وفي انتخابات دورة 1955/54 لنقابة عمال الســكة الحديد التي أُجريت في 25 أكتوبــر 1954 آلت قيادة النقابة إلى عناصر موالية للحكومة وخلت تلك القيادة من بعــض الرموز المعروفة بموالاتها للحزب الشــيوعي[29]. وعن تلــك الانتخابات قال يحيى الفضــلي «إن الانتخابات التي جرت مؤخراً في نقابة الســكة الحديد قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشــك أن أكثرية العمال واعية وعياً يحصنها ضد دعايات المخربين، وبرهنت على أنهم يميزون بين من يعمل لصالح العمال حقيقة ومن يعمل باتجاه المبادئ الهدامة»[30].

وقد كانت انتخابات النقابات موضوع الحديث الذي دار بين يحيى الفضلي والمفوض التجاري البريطاني آدمز في الأسبوع الأول من نوفمبر 1954 أي قبل بضعة أيام من مغادرة يحيــى الفضــلي إلى بريطانيا ضمن الوفد المرافق لرئيس الوزراء إســماعيل الأزهري. عبر يحيى الفضلي لآدمز عن ســعادته بالطريقة التي تســير بها انتخابــات النقابات. وفيما يبدو أنه إشــارة لانتخابات نقابة عمال الســكة الحديد، قال يحيى الفضلي إن عدداً من

الشيوعيين قد هزموا وأعرب عن أمله في أن تسيطر قريباً عناصر غير شيوعية على الاتحاد العام لنقابات عمال السودان[31].

عُقد المؤتمر الثالث لاتحاد نقابات عمال السودان في الخرطوم في 12 ديسمبر 1954. ورغم المعركة التي قادتها نقابة عمال السكة الحديد ضد القيادة اليسارية للاتحاد، إلا أنه قد أُعيد في 15 ديسمبر 1954 انتخاب ضباط الاتحاد الثلاثة وهم محمد السيد سلام رئيس الاتحاد، والشفيع أحمد الشيخ السكرتير العام للاتحاد، وجعفر عباس أمين صندوق الاتحاد[32].

وفي تلك الأثناء يبدو أن ثمة عقبات كانت تحول دون إصدار قانون لمحاربة الشيوعية. فقد قال يحيى الفضلي للمفوض التجاري البريطاني آدمز في الأسبوع الأول من ديسمبر 1954 إن مجلس الوزراء قد نظر مرة أخرى في مسألة تقديم تشريع مضاد للشيوعية خلال الدورة البرلمانية الحالية ولكن الصعوبة لم تعد تكمن في المعارضة وحدها، وكشف عن أن بعض أعضاء مجلس الوزراء يعارضون ذلك. ومضى يحيى الفضلي للقول إنه بالرغم من أن خطوات كبيرة قد اتخذت لتخليص النقابات من النفوذ الشيوعي، إلا أن هذه العملية مكلفة وليس لدى أجهزة الحزب الوطني الاتحادي موارد مالية إضافية. ومن ثم وبلا حرج، التمس يحيى الفضلي نصيحة آدمز. وكانت نصيحة آدمز أنه لا مجال لتوقع قيام الحكومة البريطانية بتوفير موارد مالية[33].

4- النصح البريطاني بشأن إصدار قانون لمحاربة الشيوعية

إبان وجوده في بريطانيا في نوفمبر 1954 ضمن الوفد المرافق لرئيس الوزراء، أجرى يحيى الفضلي إتصالات مع عدد من الشخصيات بشأن الشيوعية. وقد لاحظت وزارة الخارجية البريطانية أنه تلقى نصحاً متابيناً في هذا الصدد لأنه كان يسأل عن ناحيتين مختلفتين للمسألة. ففي بعض الحالات كان يتحدث بالتحديد عن تشريع معادٍ للشيوعيين بينما كان يتحدث في مناسبات أخرى عن محاربة الشيوعيين في النقابات.

إلتقى يحيى الفضلي وعلي عبدالرحمن وزير العدل مع ولتر مونكتون وزير العمل وطلب منه يحيى الفضلي النصح حول أفضل الطرق للتصدي للشيوعية في النقابات. وأضاف أن كل قادة النقابات في السودان شيوعيون وتفكر الحكومة في إصدار قانون

مضاد للشيوعية. أوضح مونكتون للوزيرين السودانيين أنه في بريطانيا قد تُركت للنقابات مسألة اتخاذ إجراءات ضد الشيوعيين في أوساطها. ونبه إلى أن الوضع في بريطانيا مختلف لأن أغلب قادة النقابات ليســوا شيوعيين ويمكن الاعتماد عليهم لاتخاذ خطوات لمقاومة الأنشــطة الشــيوعية. ولذلك فإن طريقتهم لمعالجة المسألة قد لا تكون فاعلة في ظروف الســودان. وناقش الوزير البريطاني مع عــلي عبدالرحمن بصفته وزيراً للعدل الصعوبات التي يثيرها إصدار قانون مضاد للشيوعية وقد كان من بينها صعوبة تعريف الشيوعية[34].

إزاء نفس المســألة ذكر الســكرتير العام لمؤتمر النقابات البريطانية ليحيى الفضلي أن التشريع ليس أســلوباً مرضياً لمحاربة الشــيوعية في النقابات وأن الأسلوب الأفضل، رغم الوقت الذي سيستغرقه هو أن تقوم النقابات نفسها بالعمل ضد الشيوعيين. لأن طردهم من قبل الحكومة سيجعل غير الشيوعيين عرضة للاتهام بأنهم أدوات للحكومة ولا يمثلون العمال. لذلك كان من رأي مؤتمر النقابات أن اتخاذ سياســة إيجابية موجهة نحو تقوية العناصر غير الشــيوعية ســتكون أكثر فاعلية. وشــدد مؤتمر النقابات على الحاجة لتبني سياســة إجتماعية تقلل من جاذبية الدعاية الشــيوعية وتجعل النقابات غير الشــيوعية قادرة على أن تُظهر لأعضائها أن تحقيق تحســينات على مســتوى معيشــتهم يمكن أن يتم بالطرق الديمقراطية وعبر العمل النقابي الديمقراطي. واقترح مؤتمر النقابات تحســين كفاءة ومكانة النقابات غير الشــيوعية وذلــك بإقامة صلات بينها وبين الحركات النقابية الأكثر تقدماً إما مباشرة مع المراكز الوطنية مثل مؤتمر النقابات البريطانية، أو عبر الاتحاد الدولي للنقابات الحرة[35].

وبعد النظر في المشورة التي طلبها يحيى الفضلي، قررت وزارة الخارجية البريطانية ألا يعطى يحيى الفضلي رأياً محدداً بشــأن التشريع ضد الشيوعية لأن الحكومة البريطانية لا تريد أن تزج بنفســها في وضع يصدر فيه يحيى الفضلي تشريعاً مضاداً للشــيوعية ثم يبرر ذلك بالاستشــهاد بالمشورة البريطانية إذا أثار التشريع معارضة سياسية في السودان. وفي الوصــول إلى هذا القــرار أخــذت وزارة الخارجية في الاعتبار عــدة عوامل كان من بينهــا أن يحيى الفضلي ربما كان يبالغ في الأمر، وأن الشــيوعيين يعملون أصلاً في الخفاء وســيدفعهم التشريع إلى مزيد من السرية، وأن جاذبية الشــيوعية مرتبطــة إلى حد ما بمعاداة الاســتعمار وهو عامل قد تناقصت أهميته في الســودان، وأن الوضع السياسي في السودان في الوقت الحالي مائع للغاية.

لمـا تقـدم إقترحت وزارة الخارجيـة البريطانية أن يُبلغ يحيى الفضلي بأن الأسـلوب الأمثل لمواجهة الشيوعية ليس هو التشريع وإنما نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي سليم يوفـر مخارج لطاقات وطموحات الأفندية والتي يمكـن بدون ذلك أن تتحول إلى كوادر شـيوعية. وكذلك يزيل مثل هذا النظام ظلامات الجماهير حتى لا تلجأ إلى الشـيوعيين وتسلمهم قيادها. وفيما يتعلق بالنقابات رأت وزارة الخارجية البريطانية أنه من الأصوب تشـجيع العناصر المعتدلة فيها لتتولى بأنفسها شن المعركة ضد الشيوعيين. ولهذا الغرض يمكـن لهذه العناصر أن تقيم صلات مع الاتحـادات الأوروبية والاتحاد الدولي للنقابات الحرة [36].

بحلـول مارس 1955 أصبح واضحاً أن حكومـة الأزهري قد تخلت على الأقل في ذلك الوقـت عن فكرة إصدار تشريع مضاد للشـيوعية. غير أن يحيـى الفضلي ذكر للمفوض التجاري البريطاني آدمز أنه سـيوصي بإنشاء قسـم خاص في وزارة الداخلية يزود برجال شرطة ومدنيين لتصعيد العمل ضد الشـيوعية. وتشكك آدمز في أن تحصل توصية يحيى الفضلي تلك على التأييد من زملائه في مجلس الوزراء [37].

نعيـد إلى الأذهان أنه في الوقت الذي كانـت الحكومة تفكر في إصدار تشريع مضاد للشيوعية، كان حزب الأمة - أكبر أحزاب المعارضة - يتعاون مع الجبهة المعادية للاستعمار في إطار الجبهة الاستقلالية التي كانت موضوع الفصل التاسع من هذا الكتاب. ويبدو أن ذلـك ما حدا بآدمز لأن يقول إن دوائر حزب الأمة ظلت بشـكل يدعو للضيق كالنعامة بالنسـبة لمسـألة الشيوعية [38].

هوامش الفصل العاشر

1- Secretariat, Khartoum to Cluctton, Foreign Office, 2 January 1949, FO 371/73471.

2- Communism in the Anglo-Egyptian Sudan, Civil Secretary's Office, 10 October 1949, Appendix I, Communist Personalities, ibid. Also See additions to Appendix I in the enclosure in Robertson to Foreign Office, 28 September 1950, FO 371/80352.

3- Communism in the Anglo - Egyptian Sudan, loc. cit.

4- Ibid.

5- Mohammed Nuri El-Amin, The Emergence and Development of the Leftist Movement in the Sudan during the 1930's and 1940's, PP. 96-109.

6- أنظر رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، المجلد الأول من 1900 إلى 1940، ص 725 - 750. وأيضاً المجلد الثالث 1940-1950، الصفحات 146 - 149 و227 و241 -242.

7- رفعت السعيد، نفس المرجع، المجلد الثالث، ص 261 - 263.

8- Communism in the Anglo-Egyptian Sudan, loc.cit.

9- The Sudanese Movement for National Liberation, 3 February 1949, FO 371/73471.

10- Communism in the Anglo-Egyptian Sudan, loc.cit.

11- The Sudanese Movement for National Liberation, loc.cit.

12- Communism in the Anglo-Egyptian Sudan, loc.cit.

13- عبدالخالق محجوب، لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي (1987)، ص44.

14- نفس المرجع، ص18.

15- نفس المرجع، ص 52 - 54.

16- حصلنا على نسخة من هذه الوثيقة من فاروق محمد إبراهيم.

17- إشـترك الرشـيد نايل مع آخرين في تكوين الجبهة الوطنية في سنة 1957 ولكنه عاد لاحقاً إلى الحزب الشيوعي.

18- أنظر حول الانقسام أيضاً كامل محجوب، تلك الأيام، الجزء الأول (1999)، ص 100 - 102.

19- Buxton, Office of the UK Trade Commissioner, Khartoum, to Morris, 27 May 1954, FO 371/108323, transmitting Note on Communism in the Sudan.

20- Published in Gazette No. 445/1924.

21- Robertson to Allen, 29 October 1950 transmitting note on Communism in the Sudan, dated 22 October 1950, by Acting Police Commissioner, FO 371/80352.

تأسـس الكومنفورم في عـام 1947 واتخذ من بلغراد مقراً لـه لبعض الوقت. وكان من أهدافه بث الدعاية الشـيوعية. أهم منشـور كان يصدره جريدة تسمى من أجل سلام دائم، من أجل ديمقراطية الشعوب.

22- Buxton to Allen, loc-cit.

23 الأيام 31 مارس 1954.

24- نفس المصدر.

25- كامل محجوب، تلك الأيام، مرجع سابق، ص 63 - 81.

26- الأيام 2 سبتمبر 1954 وكذلك الرأي العام 7 أكتوبر 1954.

27- الأيام 19 أكتوبر 1954.

28- أنظر نص الوثيقة في محمد سليمان، اليسار السوداني في عشرة أعوام، مرجع سابق، ص 77.

29- علي محمد بشـير، تاريخ نقابة السـكة الحديـد (2007)، ص 157 - 158. وأيضاً السـودان الجديد 26 أكتوبر 1954.

30- أنظر كلمة الأيام في عدد 10 نوفمبر 1954.

31- Minutes by Adams, 4 November 1954, FO 371/108348.

32- الرأي العام 16 ديسمبر 1954.

Minutes by Adams, 8 December 1954, FO 371/108348. -33

Foreign Office Minutes by Barnes, 2 December 1954, ibid. -34

Ibid. -35

Bromley, Foreign Office, to Adams, 3 February 1955, FO 371/113589. -36

Adams to Bromley, 24 March 1955, ibid. -37

Ibid. -38

الفصل الحادي عشر
إتمام السودنة وصدور قرار تقرير المصير

1- لجنة السودنة: التشكيل والمهام

لتوفير الجو الحر المحايد اللازم لتقرير المصير، نصت المادة 8 من اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير لعام 1953 على تشكيل لجنة للسودنة تتكون من عضو مصري وعضو بريطاني ترشح كل منهما حكومته ويعينهما الحاكم العام، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارهم الحاكم العام من قائمة تتضمن خمسة أسماء يقدمها إليه رئيس الوزراء، وعضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة للعمل في لجنة السودنة بصفة استشارية دون أن يكون لهم حق التصويت. وتنص المادة 89 من دستور الحكم الذاتي على أن يعين الحاكم العام رئيس وأعضاء لجنة الخدمة العامة بعد التشاور مع مجلس الوزراء.

إشتمل الملحق 3 من الاتفاقية على بنود تحدد مهام لجنة السودنة وسلطاتها. عهد البند 1 من الملحق للجنة بإتمام سودنة الإدارة والبوليس وقوة دفاع السودان وغير ذلك من الوظائف الحكومية التي قد تؤثر على حرية السودانيين عند تقرير المصير. وحدد البند 4 من الملحق فترة ثلاثة أعوام لإتمام السودنة ونص كذلك على أن ترفع اللجنة تقارير دورية للحاكم العام للنظر فيها بالاشتراك مع لجنته وتُرفع هذه التقارير مع أي تعليقات عليها إلى الحكومتين المتعاقدتين لاتخاذ القرار المشترك الذي ترى الحكومتان اتخاذه.

ونص البند 3 على أن تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية الأصوات وترفعها إلى مجلس الوزراء، واشتمل البند 3 على قواعد تحكم الحالات التي لا يوافق فيها الحاكم العام على أي من قرارات اللجنة أو على رأي مجلس الوزراء أو إذا إختلف مع لجنته.

بموجب المادة 8 رشحت الحكومة المصرية عبدالحميد داود مفتش عام الري المصري بالسودان[1] لتمثيلها في اللجنة ورشحت الحكومة البريطانية بيرنت[2]. وقدم إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء قائمة من خمسة أشخاص ليختار منهم الحاكم العام ثلاثة لعضوية

اللجنة. وقد كان هؤلاء محمد أمين حسين، وزكريا جامبو، وعثمان يوسف أبو عكر، وإبراهيم يوسف سليمان، ومحمود الفضلي[3].

إستاء الحاكم العام من ترشيحات إسماعيل الأزهري ووصف الأشخاص الذين رشحهم بتدني الكفاءة والتعصب الحزبي. وبلغ الحاكم العام حد القول: «إن الاتفاقية لم تترك لي مخرجاً من مذلة الاضطرار لاختيار ثلاثة من هذه المجموعة لكي يقوموا بتصفية أفضل من في الخدمة المدنية السودانية[4]».

على أية حال، عين الحاكم العام في 20 فبراير 1954 كأعضاء في لجنة السودنة مرشح الحكومة المصرية عبدالحميد داود ومرشح بريطانيا بيرنت. واختار من قائمة رئيس الوزراء إبراهيم يوسف سليمان وعثمان يوسف أبو عكر ومحمود الفضلي[5]. وعين كأعضاء في اللجنة دون أن يكون لهم حق التصويت عبدالماجد أحمد رئيس لجنة الخدمة العامة وأحمد متولي العتباني وهانكن عضوي لجنة الخدمة العامة. وورد في الوثائق البريطانية أن الحاكم العام كان قد رشح محمد أحمد أبو رنات لعضوية لجنة الخدمة العامة ولكن مجلس الوزراء فضل أحمد متولي العتباني، وقبل المجلس ترشيح الحاكم العام لعبد الماجد أحمد كرئيس للجنة ونصر الحاج علي نائب مدير المعارف كعضو فيها دون رغبة صادقة[6].

وقد دافع إسماعيل الأزهري عن قائمة مرشحيه لعضوية لجنة السودنة عندما التقى الحاكم العام في 22 فبراير 1954. فقد ذكر الحاكم العام لأزهري أنه كان من الممكن ترشيح أشخاص من نوعية أفضل وأنه ليس من اللائق بالنسبة لأعضاء اللجنة الآخرين أن يشاركهم في العضوية أشخاص من ذوي الكفاءة المتدنية.

أوضح أزهري للحاكم العام أن الترشيحات تمت بالتصويت في مجلس الوزراء ولكنه أقر بأن التصويت تم على أساس حزبي. وأضاف أزهري بأن مسألة السودنة تتعلق بالسياسة الحزبية وسيتعارض مع أهداف حزبه ترشيح أشخاص لا يتفقون معه في الرأي حول هذه المسألة. فمرشحوه ينبغي أن يكونوا من الذين يؤيدون السودنة في أبكر وقت ممكن[7].

2- سودنة الشرطة وقوة دفاع السودان والإدارة

عقدت لجنة السودنة أول اجتماع رسمي لها في 7 مارس 1954 حيث أقرت قواعد أعمالها. وتقضي أول قاعدة بأن يتناوب أعضاء اللجنة السودانيون شهرياً على رئاسة

اللجنــة. وفي الاجتـماع الثاني الــذي عقــد في 8 مارس نظرت اللجنة في مســألة ســودنة الشرطة حيث استمعت إلى اثنين من كبار ضباط الشرطة السودانيين وقررت بالاجماع أن السودنة الفورية للقوة يمكن أن تتم بدون ضرر لكفاءتها.

وفي الاجتماعــين الثالث والرابــع في 9 و10 مارس 1954 على التوالي ناقشــت اللجنة ســودنة قوة دفاع الســودان، وفي اجتماعها الخامس في 13 مارس إستقبلت القائد العام البريطاني للقوة سكونز وستة من كبار الضباط السودانيين كان أعلاهم رتبة إبراهيم عبود. وبعد أن اســتمعت اللجنة لوجهات نظرهم، قررت بالأغلبية في اجتماعها السادس في 14 مارس ســودنة كل المناصب في القوة التي كان يشــغلها ضباط وصف ضباط بريطانيون في خلال شــهرين وذلك باستثناء وظيفتين بمســمى فني راديو بمركز تدريب الإشارة كان يشغلهما بريطانيان لحين تدريب سودانيين لشغل الوظيفتين[8].

قــدم العضو البريطــاني في اللجنة بيرنت مذكــرة اعتراض تضمنــت برنامجاً مـمرحلاً لســودنة القوة خلال 18 شهراً بدلاً عن شــهرين. خلص بيرنت إلى أنه من الممكن خلال فترة الـ 18 شــهراً إجراء الســودنة بدون إضرار بكفاءة القوة أو خطة زيادة عددها من 5000 إلى 8000[9].

بدأت اللجنة مناقشــة سودنة الإدارة في اجتماعها السابع في 17 مارس 1954 وتوالت اجتماعاتها حيث اســتمعت إلى ممثلين لإتحاد الإداريين السودانيين. وأوضح هؤلاء وجهة نظرهم بشــأن مستقبل جهاز الإدارة وسبل ملء الوظائف التي ستخلو بمغادرة الإداريين البريطانيين. واستمعت اللجنة كذلك لممثلين لاتحاد الكتبة. وفي اجتماعيها العاشر والحادي عــشر في 23 و24 مــارس، أطلع وكيــل وزارة الداخلية البريطاني بيتــون وكبار الموظفين بالوزارة اللجنة على آرائهم بشأن سودنة الإدارة[10].

إقترح بيتون أن تبدأ سودنة الإدارة في المديريات من القاعدة صعوداً إلى القمة وبذلك يبقى الإداريون من ذوي الخبرة إلى المرحلة الأخيرة لتقديم المشــورة والمساعدة للإداريين الســودانيين في مناصبهم الجديــدة[11]. لم تأخــذ اللجنة بهذا الاقتراح وقــررت التوصية للحكومة باختيار 19 من السودانيين ليكونوا مديرين ونواب مديرين وأن يتوجهوا بدون تأخير إلى مديرياتهم. وأوصت اللجنة كذلك بالبدء فوراً في اختيار إداريين للمراكز ليحلوا محل الإداريين البريطانيين وبإعطاء الأســبقية لاختيار حوالي 30 إدارياً سودانياً للعمل في

المديريــات الجنوبية. وحددت اللجنة عدة مصادر لســد النقص في الكوادر الإدارية كان من بينها توظيف المتقاعدين من وزارة الداخلية ونقل ضباط شرطة إلى الإدارة والنظر في تعيين كبار الكتبة في وظائف إدارية[12].

3- سودنة القضائية

عندما انتقلت اللجنة إلى مسألة سودنة القضائية دُعي أحمد متولي العتباني للحضور بصفة استشــارية كعضو في لجنــة الخدمة العامة. واقتُرح أيضاً دعــوة بابكر عوض الله رئيــس مجلس النواب باعتباره عضواً ســابقاً في القضائية وبدوره اقترح العضـو البريطاني دعوة رئيس القضاء لنــدسي ومحمد أحــمد أبو رنات قاضي المحكمة العليا.

في إجتماعهــا رقــم 22 بتاريــخ 21 إبريل 1954 نظرت اللجنة في صلاحيتها لســودنة وظائــف القضائية. وقد أفتى أحمد متولي العتباني بــأن اللجنة تملك هذه الصلاحية لأن وظائــف القضائية من الوظائــف التي يحتمل أن تؤثر على حرية الســودانيين في وقت تقرير المصير لأن شــاغليها في مواقع ســلطة خاصة في المديريـــات. وأضـــاف عتـــباني أنــه اطلــع عـلى محاضــر المفاوضات الإنجليزيــة - المصرية التي أدت إلى إبرام اتفاقية عــام 1953 وخلص إلى أن الحكومتين قصدتا أن تكــون القضائية ضمن صلاحية اللجنة. على ضوء ذلك قررت اللجنة بالأغلبية أنها مخولة ســلطة سودنة القضائية. إعترض ممثل بريطانيا على ذلك وأعلن أنه سينسحب من اجتماعات اللجنة حتى يتلقى تعليمات من حكومته حول هذا الموضوع وأنه لن يلتزم بأي قرار تتخذه اللجنة بشأن سودنة القضائية في غيابه.

لم يمثل رئيــس القضاء لندسي ولا محمد أحمد أبورنات أمام اللجنة لأن الحاكم العام وجههما بذلك حتى تســوى مسألة صلاحية اللجنة لســودنة القضائية. إحتجت اللجنة عــلى ذلك واعتبرت تصرف الحاكم العام مخالفاً للجملــة الأخيرة من البند 4 من الملحق 3 للاتفاقيــة الإنجليزية - المصرية التي تنص عــلى أن تبذل الحكومتان كل معاونة حتى تستطيع اللجنة إتمام مهمتها.

في اجتماعهــا بتاريخ 28 إبريل 1954 وبعد النظر في الآراء التي عبر عنها أحمد متولي العتبــاني ورئيس مجلس النــواب باعتبارهما عضوين ســابقين في الهيئة القضائية، قررت

اللجنة سودنة كل الوظائف في القضائية التي يشغلها أجانب بما في ذلك وظائف مدير التركات ومفتش المحاكم الأهلية وكبير مسجلي القضائية[13].

من جانبه أبلغ الحاكم العام وزارة الخارجية البريطانية بأنه من المحتمل أن يقبل مجلس الوزراء توصية لجنة السودنة ويرفعها إليه للحصول على موافقته عليها. وأوضح أن رده سيكون أن سودنة القضاء لا تدخل في اختصاص اللجنة، وأنه سيحيل الأمر إلى الحكومتين وإلى أن يتلقى تعليمات منهما معاً بأن سودنة القضائية تقع في اختصاص اللجنة، فإنه لن يستطيع اتخاذ أي إجراء بشأن طلب مجلس الوزراء. ثم أضاف الحاكم العام أنه لا يرى حاجة لعرض الأمر على لجنته أي لجنة الحاكم العام لأنه إذا فعل ذلك فسيحصل على تعليمات متعارضة من الحكومتين ولن يستطيع التصرف.

نصح الحاكم العام الحكومة البريطانية بأن تدفع بأن سودنة القضائية لا تدخل في اختصاص اللجنة لأن وظائفها لا تؤثر على الجو الحر المحايد ولأن شاغلي المناصب القضائية محميون بالمادة 85 من دستور الحكم الذاتي[14]. إذ تنص المادة 85 (1) على أن رئيس القضاء وقاضي القضاة وأعضاء المحاكم العليا يبقون في مناصبهم حتى يبلغوا الخامسة والخمسين من العمر ويجوز إعفاؤهم بواسطة الحاكم العام بسبب سلوك لا يتناسب مع منصب القاضي بناء على توصية من الرئيس المختص وجميع أعضاء المحكمة العليا الآخرين عدا العضو المعني، أو بناءً على توصية أجيزت بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء في جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان. وأما أعضاء المحاكم الفرعية فقد نصت المادة 85 (2) على بقائهم في وظائفهم حتى يبلغوا العمر المنصوص عليه في اللوائح ويجوز إعفاؤهم من وظائفهم بواسطة الرئيس المختص بموافقة الحاكم العام.

لم يتطور الأمر إلى أزمة بين الحاكم العام ومجلس الوزراء أو بين الحكومتين المصرية والبريطانية كما كان متوقعاً لأن القضاة البريطانيين قرروا بالإجماع الاستقالة وقد برر هولي الذي كان يشغل منصب كبير المسجلين بالقضائية الاستقالات بأنها كانت محاولة منهم للنأي بالقضاء مستقبلاً عن السياسة[15].

في اجتماعها الخامس عشر بعد المائة المنعقد في 2 أغسطس 1955 قررت لجنة السودنة أن عملية السودنة قد أُنجزت ورفعت قرارها إلى مجلس الوزراء وأبلغت به رئيس مجلس النواب.

4- قرار تقرير المصير

في بداية جلســة مجلس النواب رقم 32 (الدورة الثالثة) التي عقدت في 16 أغسطس 1955 تلى رئيس مجلس النواب بابكر عوض الله القرار الذي اتخذته لجنة الســودنة في اجتماعها رقم 115 بتاريخ 2 أغســطس 1955 والذي كما ســبقت الإشــارة، نص على أن اللجنة قد أنجزت عملية الســودنة. أعقب ذلك تقديم رئيس الوزراء إســماعيل الأزهري لاقتراح بموجب المادة 9 من الإتفاقية بأن يُرفع إلى الحاكم العام خطاب بالنص التالي:

«نحــن أعضاء مجلــس النواب في البرلمــان مجتمعاً نعرب عن رغبتنــا في الشروع في إتخاذ التدابير لتقرير المصير فوراً ونرجو من معاليكم إخطار الحكومتين المتعاقدتين فوراً بمقتضى المادة 9 من الإتفاقية..».

تنــص المادة 9 المذكورة في خطــاب المجلس على أنه مع مراعاة إتمام الســودنة، فإن الفترة الإنتقالية تنتهي عندما يصدر البرلمان السوداني قراراً يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير للــشروع في تقرير المصير ويخطر الحاكم العــام الحكومتين المصرية والبريطانية بذلك.

إشترك في المداولة في اقتراح رئيس الوزراء عدد من النواب. ولكننا سنكتفي هنا بعرض بعض ما قيل في تمجيد المناســبة أو استشراف المستقبل. فقد قال محمد أحمد محجوب زعيــم المعارضة إن الســودانيين يقفون دائمــاً كتلة واحدة كلما حــزب الأمر وجد الجد لأنهم يقدمون مصالح بلادهم فــوق مصالحهم الخاصة، والمصلحة القومية على المصالح الحزبية. فالبلاد في أمان مادام باستطاعتها جمع الكلمة في مسائلها الكبرى.

وتوقــع بوث ديو أن تقوم الحكومات الوطنية في المســتقبل على المبادئ الديمقراطية وسيكون فيها حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب. وعبر بوث ديو عن أمله في أن يجد أهل الجنوب في العهد الجديد استجابة كاملة لمصالحهم المشروعة.

ونبه حســن الطاهــر زروق إلى أنه في المديريــات الجنوبية تجمعــات قبلية قهرها الاســتعمار وتركها في وضع متأخر بدائي ظالم ودعــا إلى تخليصهم من هذا التأخر والقهر وإلى إعطائهــم حقهم في وضع نظمهــم المحلية، وتنظيم وضعهم الخاص في نطاق وحدة البلاد.

وطالــب محمد نور الدين بإطــلاق الحريات العامة وإلغاء المــواد والقوانين المقيدة للحريــات. وطالب كذلــك بإتاحة الفرص المتكافئة للتعبير عــن وجهتي النظر المنصوص عليهما في الإتفاقية حيث ســيجري استفتاء الشعب السوداني عليهما وهما الارتباط بمصر أو الاستقلال بمعنى الاستقلال الاتصالي أو الاستقلال الانفصالي.

عنــد تعقيبه على المداولة قال مبارك زروق زعيــم الأغلبية: «إننا نعيش الآن في زمن يصنــع فيه التاريخ، فإذا أردنا أن نتجاوب مع هــذا التاريخ ونخط بأيدينا بعض فصوله، فمــن واجبنا أن نكون أهلاً لذلك في جميع تصرفاتنا بتحرير عقولنا من الضيق، وصدورنا من الحقد، وصفوفنا من الانقسام، ونحارب أهواءنا وشهواتنا، وندفن أغراضنا وأطماعنا».

أجيــز اقتراح تقرير المصير الذي قدمه رئيس الوزراء بمقتضى المادة 9 بالإجماع. يترتب عــلى ذلك إعــمال المادة 11 من الاتفاقية التي تنص على انســحاب القوات العســكرية المصرية والبريطانية من السودان فور إصدار قرار البرلمان برغبته في اتخاذ التدابير لتقرير المصير وتتعهد الحكومتان بإتمام ســحب قواتهما من الســودان في فــترة لا تتعدى ثلاثة شهور[16].

سيرد في الفصل التالي أنه بعد يومين فقط من اتخاذ قرار تقرير المصير وبالتحديد في 18 أغســطس 1955 تمردت الفرقة الجنوبية في توريت. وسيرد أيضاً أن صلاح سالم طلب بإلحاح من الحكومة البريطانية عبر ســفيرها في القاهــرة همفري تريفليان الموافقة على تدخل عسكري مصري - بريطاني مشترك لإعادة النظام في جنوب السودان.

هوامش الفصل الحادي عشر

1- بعــد نقله إلى مصر خلفه محمد خليل إبراهيم كمفتش عام للري المصري بالســودان وممثل لمصر في لجنة السودنة.

-2 See Selwyn Lloyd to Burnett, 6 April 1954, FO 371/108377.

3- الأهرام 1 فبراير 1954.

-4 Howe to Foreign Office, 3 February 1954, FO 371/108330.

-5 Osman Yousif Abu Akr to Howe, 1 April 1954, FO 371/108341.

-6 Luce to Boothby, 11 February 1954, FO 371/108343.

-7 Luce to Boothby, 24 February 1954, FO 371/108321.

-8 Abu Akr to Howe, 1 April 1954, loc.cit.

9- أنظر مذكرة بيرنت في الوثائق البريطانية عن السودان، مرجع سابق، المجلد العاشر، الجزء الثاني (1954)، ص 65.

-10 Abu Akr to Howe, 1 April 1954, loc.cit.

-11 Burnett to Bromley, 26 March 1954, FO 371/108340.

-12 Abu Akr to Council of Ministers, 7 April 1954, British Documents on the Sudan, loc.cit, Volume X, Part 2 (1954), P. 73.

-13 Abu Akr to Howe, 1 May 1954, FO 371/108241.

-14 Howe to Foreign Office, 3 May 1954, FO 371/108340.

-15 Donald Hawley, Sandtracks in the Sudan (1995), P 118.

16- محــاضر مجلس النواب: الدورة الثالثة، الجلســة رقم 32، يوم الثلاثاء 16 أغســطس 1955.

وأيضاً محمد عامر بشير، الجلاء والإستقلال (1975)، ص 8. وكذلك:

Office of UK Trade Commissioner to Foreign Office, 16 August 1955, FO 371/113783.

الفصل الثاني عشر

تمرد الفرقة الجنوبية في توريت : 18 أغسطس 1955 [1]

بينما كان الحاكم العام نوكس هيلم يقضي إجازة في اسـكتلندا، تلقى في 18 أغسطس 1954 عبر وزارة الخارجية البريطانية برقية من مستشـاره للشؤون الدستورية والخارجية وليام لوس قال فيها: «إن الوضع الراهن خطير للغاية وينبغي علينا أن نتوقع ردود فعل خطـيرة من الجنوبيين عمومـاً ومن مصر. وفي هذه الظروف أجد نفسي ملزماً بأن أطلب منك مع أسـفي الشـديد العودة إلى الخرطوم بأسرع ما يمكن. وكما تعلم فإنني أستطيع تولي سلطة حاكم عام بالإنابة في غيابك وسأفعل إذا دعت الظروف قبل وصولك. ولكنني حريص على تجنب ذلك ما أمكن لأنه سيجعل الأمور أسوأ مع المصريين [2]».

أورد لوس في صدر برقيته تفاصيل الوضع الخطير الذي طرأ في السـودان فقال: «لقد أبلغني رئيس وزراء السـودان للتو أن سريتين من الفرقة الاسـتوائية في توريت قد تمردتا هـذا الصباح وقامتا بالاعتداء على ضباطهما فقُتل ضابط وجُرح إثنان، وهناك سـبعة في عـداد المفقودين. ومنذ هـذا الصباح قُطعت الإتصالات مع توريـت والوضع هناك غير معـروف. ولكن من المؤكد أن حياة الموظفين الشـماليين والتجـار في خطر. وينبغي أن يُتوقع أيضاً تمرد السرية الموجودة في كبويتا [3]».

بناءً على طلب رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري أعلن وليام لوس بموجب قانون دفاع السـودان لعام 1939 حالة طوارئ في المديريات الجنوبية الثلاث ولم يعلن حالة طوارئ دسـتورية بمقتضى المادة 102 (2) من دستور الحكم الذاتي لأن ذلك يتطلب التشاور مع لجنة الحاكم العام [4].

لبسـط القول عن تمرد الفرقة الجنوبية والاضطرابات التي ترتبت عليه سنعول بصفة رئيسـة على تقرير اللجنة التي شكلتها الحكومة في 8 سبتمبر 1955 بموجب قانون لجان التحقيـق لعام 1954 للتحقيق في الاضطرابات التي حدثت في الجنوب ورفع تقرير عنها وعن الأسـباب التي أدت إلى حدوثها. شُـكلت اللجنة برئاسة القاضي الفلسطيني الأصل

توفيق قطران وعضوية خليفة محجوب مدير عام مشاريع الإستوائية ولوليك لادو رئيس (Chief) ليريـا. أنجـزت اللجنة ما كُلفت بـه ورفعت تقريرها إلى وزيـر الداخلية علي عبدالرحمن في 18 فبراير 1956 ونشر التقرير باللغتين العربية والإنجليزية [5].

1- الاضطرابات في المديريات الثلاث

ورد في تقريـر لجنـة التحقيـق أن الاضطرابات الأكـثر خطورة حدثـت في المديرية الاسـتوائية وتأثرت بها كل المدن والقرى في المديرية وسـادت حالـة من الفوضى التامة وعدم النظام الشـامل لمدة أسـبوعين كان لقوى الفوضى خلالهما اليد العليا. ترتب على ذلـك قطع طرق المواصلات وتوقف الخدمات العامة وإغلاق دواوين الحكومة والهجوم على الشـماليين وعلى ممتلكاتهم وقد اشـترك في جرائم القتل وحرق المنازل والممتلكات والنهب والسلب الجنود ورجال الشرطة والسجون والأهالي الجنوبيون [6].

وجـدت اللجنة أنه لم يحـدث أي قتل في واو عاصمة مديرية بحـر الغزال وأن أنباء تمرد الفرقة الجنوبية لم تنتشر في واو إلا في صباح يوم 19 أغسـطس. وفي 21 أغسـطس قـام الجنود ورجال الشرطة والسـجون بكسر مخازن الأسـلحة والذخيرة وشرع بعضهم في إطلاق النار في الهواء. أرجعت اللجنة ذلك إلى خوفهم من أن القوات الشـمالية التي طُلـب حضورها إلى واو قادمة لقتلهم والرغبة الطبيعية في الدفاع عن أنفسـهم. وقالت إنه مهما بلغ الشـعور الطيب نحو الجنوبيين فإنه لم يكن بالإمكان إقناعهم في تلك الأيام بأن القوات الشـمالية قادمة لحفظ النظام والقانـون. إزاء ذلك قرر مدير المديرية داود عبداللطيـف ونائبه وقائد البلك رقم 3 الموجـود هنالك محمد أحمد عروة وغيرهم من كبار الموظفين الشـماليين الذين كانوا قد تجمعوا في منزل المدير أن الموقف حرج للغاية وأن خير ما يفعلوه هو مغادرة واو. وفي مسـاء يوم 21 أغسـطس نفسه إستقلوا الباخرة «دال» واتجهوا صوب ملكال.

تسـاءلت لجنـة التحقيق عما كان يمكـن أن يحدث لو بقي المديـر وكبار الموظفين الآخريـن في مواقعهـم. ثم قالت: «إن الإجابة على هذا السـؤال سـتظل دائماً موضوعاً للتخمـين. ولكن يمكن القول بـأن النظام والقانون اللذين هما أسـاس كل الحكومة قد

إختفيـا وإنــه لم يكن في إمكان المدير ورفاقه تصريف أعمالهم. ومن المؤكد أن ســفرهم المفاجئ كان له أثر في تهدئة الموقف الذي كان مليئاً بالخطر ومفعماً بالمصائب [7]».

في مديريــة أعالي النيل وبناءً على تعليمات وردت إليــه، تمكن قائد البلك رقم 4 من الفرقــة الجنوبية الذي كان معســكراً في ملــكال بعد جهد وعناء من تأمين ســفر البلك بالباخرة إلى الخرطوم في مســاء يوم 18 أغســطس بدلاً من يوم 19 أغســطس كما كان مقرراً.

أشــاد التقرير بسلطات أعالي النيل لأنها عالجت الموقف بمقدرة وبعد نظر وأن البلك الشــمالي الذي كان تحت تصرفها قد قام بعمل عظيم. كما كان مفتشــو المراكز يعملون بسرعة في مناطقهم لطمأنة الرؤساء Chiefs والأهالي. وذُكر في التقرير أنه باستثناء ملكال فقد كان رجال الشرطة خاصة الذين ينتمون للقبائل النيلية مخلصين على وجه العموم[8].

أوردت اللجنة أن 336 من الشــماليين قد قتلوا رمياً بالرصاص أو بالحراب أو بالحرق. وكان مــن بــين هؤلاء ضباط وصــف ضباط، وجنــود، وإداريون، ومدرســون، وملاحظو طرق وغابات، وزراعيون، وفنيون، وتجار، وعمال، ونســاء، وأطفال. ولاحظت اللجنة أن المتمردين من الجنود ورجال الشرطة والســجون كانوا ينتقون فرائسهم فلم تمس أرواح وممتلــكات الأجانــب إلا في حالتين شــاذتين. وفي كل الحالات كان الأقباط والســوريون والمصريــون والبريطانــيون يفرزون بدقــة ويطلق سراحهم. وقتل 75 من الجنوبيين وقد لقي 55 من هؤلاء حتفهم غرقاً في نهر كنيتي [9].

2- أسباب الاضطرابات

نبهــت لجنة التحقيق إلى أنه لفهم أســباب الاضطرابات فإن هنــاك نقاطاً ينبغي أن تكون عالقة بالذهن وهي:

(أ) إن الأشياء المشتركة بين الشماليين والجنوبيين قليلة جداً.

(ب) لأسباب تاريخية يعتبر الجنوبيون الشماليين أعداءهم التقليدين.

(ج) كانت سياســة الإدارة البريطانية حتى عام 1947 ترمي لترك الجنوبيين ليتطوروا على النمط الأفريقي والزنجي.

(د) لأسباب مالية واقتصادية وجغرافية تقدم السودان الشمالي في ميادين كثيرة بينما تخلـف الجنوب. وقد خلق هذا التباين في التطور شـعوراً لدى الجنوبيين بأنهم يُخدعون ويُستغلون ويسيطر عليهم.

(هـ) لم تخلق النقاط المتقدمة لدى الجنوبيين الشـعور بقومية مشتركة مع الشماليين وظـل ولاء الجنـوبي العادي منحـصراً في نطـاق قبيلته. وعندما بـدأ الوعـي السـياسي بين الجنوبيـين أخـذ الشعور السياسي طابعاً إقليمياً لا قومياً [10].

ومن ثم أوردت اللجنة ما يلي كأسباب للتمرد:

أولاً: البرقية المزورة المنسوبة لإسماعيل الأزهري:

وزعت في يوليو 1955 برقية نُسـبت زوراً لرئيس الوزراء إسـماعيل الأزهري وقد جاء فيها:

«إلى كل رجـال إدارتي في المديريـات الجنوبيـة الثلاث. لقد وقعـت الآن على وثيقة لتقرير المصير. لا تستمعوا لشـكاوى الجنوبيين الصبيانية وضايقوهم وعاملوهم معاملة سـيئة بناءً على تعليماتي. وكل إداري يفشـل في تنفيذ أوامري سيكون عرضة للمحاكمة وبعد مضي ثلاثة أشهر ستأتون وتجنون ثمار ما قمتم به من أعمال».وقد نسخت البرقية المختلقة على ورق حكومي ووزعت على نطاق واسـع في كل أنحاء المديرية الاسـتوائية فوصلت نسـخ منها إلى توريت ويا مبيو ومريدي وأنزارا وياي. وأرسـلت نسـخ منها إلى مختلف الكتبة من ذوي الميول السياسية وإلى ضباط ورجال الشرطة الجنوبيين. كما تلقى نسـخة منها سترلينو أبويو الذي كان يشـغل رتبة بلك أمين بالفرقة الجنوبية ولكنه غير «إلى رجـال إدارتي في المديريات الجنوبية» إلى «ضباطي الشـماليين في الفرقة الجنوبية». ومن ثم دعا إلى اجتماع حضره الملازم ثاني تفنق لادونقي وعدد من ضباط الصف.

مع أن البرقية وزعت على نطاق واسـع، إلا أن اللجنة لاحظت أن سـلطات الشرطة لم تسـمع بها إلا في السابع من أغسطس ولم تبذل أي مجهود لاكتشاف مصدرها. ولاحظت أيضاً أن بعض رجال الإدارة قد سـمع بالبرقية بينما لم يسـمع بهـا البعض الآخر إلا بعد وقـوع الاضطرابات. كما وجدت اللجنـة أنه لم تتخذ أي إجراءات إيجابية لدحض فحوى البرقية ولإزالة الخوف أو الفكرة الخاطئة التي أوجدتها في أذهان الجنوبيين [11].

ثانياً: تدخل بعض الإداريين في الإستوائية في الشؤون السياسية

سبق أن ذكرنا في الفصل الخامس أن مؤتمراً ثالثاً قد عقد في يوليو 1955 في جوبا وحضره معظم أعضاء البرلمان من مديريتي أعالي النيل والاستوائية لمتابعة مطالب الجنوبيين وتأييد أي حزب شمالي يكون مستعداً لتلبيتها. وبما أن الدعوة للمؤتمر قد شملت أعضاء البرلمان الجنوبيين الذين ينتمون إلى الحزب الوطني الاتحادي حاولت الحكومة إفشال المؤتمر. وقد ورد في تقرير اللجنة أن جهة حكومية لم تستطع التعرف عليها قد أوعزت لبعض الإداريين من ذوي الميول السياسية ليقوموا بما يلزم لإرسال برقيات إلى الخرطوم تستنكر عقد مؤتمر جوبا الثالث وتؤيد الحكومة. وقد طاف مفتش مركز يامبيو ومساعده في أنحاء المركز للحصول على توقيعات الرؤساء Chiefs لتأييد الحكومة واستخدما في ذلك كل أنواع الضغط بما في ذلك الخداع. واستدعى مساعد المفتش بعض الرؤساء لمكتبه وأرسل برقية تأييد باسمه نيابة عن ثلاثة عشر رئيساً. وقد أُذيعت البرقية مراراً من محطة أم درمان. وقد كان الغرض من ذلك بيان تأييد الناس للحكومة والتوضيح لنواب الحكومة الذين بدأ ولاؤهم للحزب الوطني الاتحادي في التزعزع بأن أعضاء حزب الأحرار لا يمثلون إلا أنفسهم.

انتقدت اللجنة تدخل مساعد مفتش يا مبيو في السياسة بتلك الطريقة وقالت إن واجب الإداري الأول هو رفاهية المجتمع الذي يخدمه، وأنه من الخطأ أن يسمح الإداري لولائه الحزبي أن يصرفه عن أداء واجبه لأنه سيترتب على ذلك فقدان ثقة الجمهور في حيدته. ووجدت اللجنة من الأسباب مايدعو للاعتقاد بأن مدير الإستوائية ونائبه كانا على علم بنشاط مرؤوسيهم. وخلصت إلى أن تدخل الإداريين فيما لا يعنيهم قد أثار شعور الأهالي العدائي نحو الشماليين. ومع أن اللجنة لم تتعرف كما سبق أن ذكرنا على الجهة الحكومية التي أوعزت لبعض الإداريين بالعمل لاحباط مؤتمر جوبا الثالث، إلا أنها شددت على أن مثل هذه الأساليب من شأنها أن تؤدي في النهاية إلى إفساد جهاز الخدمة المدنية كله [12].

ثالثاً: محاكمة النائب إيليا كوزي في 25 يوليو 1955

كان إيليا كوزي نائب الزاندي شرق موجوداً في دائرته الانتخابية عندما بعث مساعد مفتش مركز يامبيو برقية التأييد للحكومة وتم بثها من إذاعة أم درمان. أثار ذلك

إيليا كوزي فشـــن هجوماً على الإدارة في منطقته واســـتنكر تصرف الرؤســـاء الذين قبلوا التوقيع على بيان التأييد للحكومة. ثم نظم إجتماعاً في 7 يوليو 1955 حضره حشـــد قدر بحوالي 300 شـــخص. قرر المجتمعون أن إيليا كوزي هو الشخص الذي يحق له أن يتكلم بالنيابـــة عنهم وكان ينبغي استشـــارته قبل إرســـال برقية التأييد. وقـــرروا كذلك أنهم لا يريدون أن يحكمهم الشـــماليون واعتبروا تصرف مساعد مفتش المركز تدخلاً في السياسة وطالبوا بعزل الرؤساء الذين وقعوا على بيان التأييد.

إستاء الرؤساء من القرار الذي طالب بعزلهم، وتقدموا بشكوى ضد إيليا كوزي الذي مثل وبعـــض أعوانه أمام محكمة الرؤســـاء بتهمة الإرهاب الجنـــائي بموجب المادة 441 من قانون عقوبات الســـودان. حكمت المحكمة على إيليا كوزي وآخرين بالســـجن لمدة عشريـــن عاماً. ولكنها خفضت المدة إلى عامين عندما أبلغها مفتش المركز بأن عامين هي أقصى عقوبة حددها القانون لتلك الجريمة.

وصفـــت اللجنة محاكمة إيليا كوزي بأنها كانت مهزلة وانتهاكاً لحرمة القضاء وأبدت لذلك عدة أســـباب كان بضمنها أن بعض أعضاء المحكمة كانوا الشـــاكين في القضية ومع ذلك جلســـوا كقضاة لمحاكمة قضيتهم، وأن قانون محاكم الرؤســـاء قد قصد به محاكمة المجرمين العاديـــين وفقاً للقانون الأهلي والعرف ولم يقصد بـــه إطلاقاً محاكمة المجرمين السياسيين.

وأخذت اللجنة على الإدارة عدم تقديرها للشـــعور العام لأنها في سبيل فرض سلطاتها وهيبتها ساهمت فيما ترتب عليه لاحقاً الفقدان التام للسلطة والهيبة. وانتقدت اللجنة مدير ونائب مدير الاستوائية لأنهما سمحا باستمرار محاكمة إيليا كوزي مع أنهما قاضيان من الدرجة الأولى وعلى اطلاع بالقانون والإجراءات [13].

رابعاً: الحوادث التي وقعت في أنزارا في 26 يوليو 1955

في تاريخ ما في شـــهر يوليو 1955 فصلت لجنة مشـــاريع الاســـتوائية التي كانت تدير مشروع الزاندي 300 عامل. وقد اعتبرت لجنة التحقيق ذلك خطأً عظيماً لأنه تم في زمن إزداد فيه عدد الفنيين الشـــماليين في المشروع بســـبب الســـودنة ولم يؤخذ في الاعتبار رد الفعل الذي ســـيحدثه نتيجة للجو السياسي الســـائد في تلك الأيام، وقد فسره الجنوبيون

بأنــه إجراء مقصود من الإدارة الشــمالية لحرمانهم من مصدر رزقهم وجلب شــماليين ليحلوا محلهم.

وفي 26 يوليــو 1955 طالب عمال مصانع النســيج والغزل بزيــادة أجورهم وأعطوا الإدارة إنذاراً بالاضراب إبتداء من الأول من أغسطس. وفي نفس التاريخ أي 26 يوليو سار العمال في تظاهرة إلى ســوق أنزارا حيث انضم إليهم عدد من الأهالي المسلحين بالحراب والنشــاب والأقواس. ولم يكن في أنزارا آنذاك ســوى ثلاثة من رجال الشرطة الذين عجزوا عن إعادة النظام والتصدي لحشد يتراوح بين سبعمائة وألف شخص.

لمعالجــة الموقف وصل إلى أنزارا مســاعد مفتش مركز يامبيــو وضابط من قوة دفاع الســودان يرافقهــما بعض الشرطة والجنود. وفي تعليقها عــلى ذلك قالت اللجنة إنه من الواضــح أن الأحد عشر جندياً من قوة دفاع الســودان والخمســة مــن رجال الشرطة لم يكونــوا بالعدد الكافي الذي يســتطيع إعــادة النظام بالطرق الســلمية. وقالت أيضاً إن مســاعد المفتش وضابط قوة دفاع الســودان كانا صغيرين في الســن وتنقصهما التجربة وربمــا أرعبهما مشــهد حشــد كبير متحفز فاضطــرا إلى اللجوء إلى أســاليب ربما لم تكن متمشية مع القانون. إذ استُخدمت القنابل المسيلة للدموع وحدث إطلاق نار وقتل ستة من الزاندي وأصيب آخرون بجروح. وخلصت اللجنة إلى أنه سواء عولج الموقف بحكمة أم لا فإن أثر الحادث نفسه على عقول الجنوبيين كان سيئاً إذ اعتبروه بداية الحرب. وإن كان ثمة بقية ثقة في الإدارة فقد قضى عليها ذلك الحادث قضاء تاماً.

بالرغم من وجود نشــاط شيوعي في أنزارا، إلا أن اللجنة قضت بأن حوادث 26 يوليو 1955 لم تكن بإيعاز من الشيوعيين، ولكن القلق الذي ساد الوسط الصناعي نتيجة لفصل العمال بالجملة، بالإضافة إلى الجو الســياسي المتوتر آنذاك تســببا فيما حدث. ولاحظت اللجنة أن الأهالي الجنوبيين لم يفهموا أو يهتموا بأفكار ماركس ولينين، وأن الطبقة المتعلمة لم تهتم بالنظريات الشــيوعية ولكن الحديث عــن قوة الإضرابات الجماعية للعمال عند المطالبة بزيادة الأجور، والشــعارات التي تنادي بالأجر المتساوي للعمل المتساوي، والتي تدعو إلى حكم محلي للجنوب داخل سودان موحد قد أثارت إهتمامهم [14].

خامساً: عدم اتخاذ ما يلزم من إجراءات عند اكتشاف المؤامرة

تقــرر في اجتماع عقد في الخرطوم في 23 يوليو 1955 لقواد فرق قوة دفاع الســودان تكوين حامية للخرطوم بعد جلاء القوات المصرية والبريطانية عن السودان. وتقرر كذلك تكوين الحامية من بلكات تســحب من فرق قوة دفاع الســودان الخمس وأن يشارك في التكوين البلك رقم 2 من القيادة الجنوبية [15].

في 6 أغســطس 1955 أطلق وكيل بلك أمين ســترلينو أبويو نشــاباً على مساعد وكيل البريد الشــمالي ولكن النشــاب أخطأه وأصاب جندياً جنوبياً. وقد اعترف ســترلينو عند التحقيــق معه أنه كان يقصد نائب قائد القيــادة الجنوبية. وعند تفتيش منزله وجدت عنده وثائق كشــفت عن مؤامــرة للتمرد في الفرقة الجنوبية شــملت معظم كبار صف الضباط [16].

جــاء في تقرير اللجنة أن الســلطات أبدت ضعفاً عظيــماً ولم تلق القبض على أي من رجال قوة دفاع الســودان في الحال ولكنها ألقــت القبض على أثنين من المدنيين في جوبا بتهمــة الضلوع في مؤامرة التمــرد. وعلى أثر ذلك حدثت تظاهرة أمام مركز جوبا طالب إبانهــا المتظاهرون بإطــلاق سراح المتهمين وحاولوا الإعتداء عــلى مفتش المركز ولكنهم تفرقوا بعد استخدام الغاز المسيل للدموع [17].

وفي 7 أغسطس 1955 قرر اجتماع للقيادات المدنية والعسكرية في المديرية الاستوائية ســفر البلــك رقــم 2 إلى الخرطوم حفاظــاً على هيبــة وكرامة قوة دفاع الســودان. وفي 14 أغســطس أعطيت أوامر شــفوية للبلك رقم 2 للســفر للخرطوم للاشــتراك في عرض عســكري بمناسبة الجلاء وأُعطيت لهم الأوامر كتابة في 16 أغسطس من قبل قائد الفرقة الجنوبية[18]. ولم يكن جنود وصف ضباط البلك راضين عن الســفر ولم يخفوا استياءهم. وورد في تقريــر اللجنة أن ضباطهم كانوا يعلمون أن الجنوبيين شــديدو التعلق بأسرهم ودلت التجارب السابقة مع الفرقة الجنوبية أنهم يمقتون العمل خارج مناطقهم [19].

قررت لجنة التحقيق أن أســلم شيء كان ينبغي فعله في تلك الظروف هو إلغاء سفر البلــك رقم 2 فــوراً. وانتقدت اللجنة إصرار قيادة الفرقة الجنوبية على ســفر البلك رقم 2 حفاظــاً على هيبتها وكرامتها، في الوقت الذي كان معلوماً لديها ولكل شــخص آخر في الاستوائية أن البلك سيرفض إطاعة الأوامر ويتمرد. يضاف إلى ذلك أن القوة الوحيدة التي

كان يمكن التعويل عليها آنذاك لحفظ الأمن والنظام وحماية الأرواح والممتلكات، كانت تتكون من بلك قوامه 200 جندي من الهجانة تنقصهم المعدات ووسـائل النقل ومدافع المورتر في مديرية تعادل إيطاليا في مساحتها [20].

سادساً: خيبة الأمل في نتائج السودنة والخوف من سيطرة الشماليين

وجدت لجنة التحقيق أن السودنة لم تؤثر على الجنوبيين إلا قليلاً لأنه كانت تنقصهم الأقدمية والخبرة والمؤهلات، فلم يترفع إلا بضعة جنوبيين لتقلد وظائف ذات مسؤولية في خدمة الحكومة. وكانت أعلى وظيفة تقلدوها هي وظيفة مسـاعد مفتش مركز. وذكرت لجنة التحقيق أنه فيما يتعلق بشـغل الوظائف الشاغرة فإن لجنة الخدمة المدنية كانت مقيـدة باللوائح والنظم ولم يكـن في مقدورها تجاوزها إلا عبر تدخـل الحكومة لترقية جنوبيين لأسباب سياسية. غير أن لجنة التحقيق أقرت بأن الترقيات لأسباب سياسية كانت سـتفضي إلى تقويض وتحطيم الخدمة المدنية التي يُعتبر اسـتقلالها أساساً للحفاظ على الحكم الصالح.

من ثم خلصت اللجنة إلى أن ما أصاب العلاقات بين الشمال والجنوب بضرر لا يمكن إصلاحه كان نتيجة للوعود التي اتسـمت بالتهور وعدم المسؤولية والتي قطعها سياسيو الحـزب الوطني الاتحادي أثناء حملتهم الانتخابية في جنوب السـودان. إذ تبين من بعد أن تلك الوعود لا يمكن تحقيقها، الأمر الذي جعل الإدارة الشـمالية الجديدة في الجنوب موضع غضب الجنوبيين الرئيس لأن الجنوبي العادي لا يميز بين الحكومة والإدارة. فنظرة الجنـوبي للأمور، كما أوضحت اللجنة، إقليمية وليسـت قومية ويسـترعي مفتش المركز الـذي يـراه اهتمامه أكثر من الفكـرة الباهتة التي يكونها عن ممثلـه في البرلمان أو عن الحكومة القائمة بعيداً عنه في الخرطوم [21].

سابعاً : إنتشار الإشاعات الكاذبة

سـجلت اللجنة في تقريرها الغياب التام لوجود وسـائل للدعايـة الحكومية بجنوب السودان. وقد ترتب على ذلك أن الإشاعات الكاذبة كانت تتناقلها الألسن دون أن تكون هناك وسائل لدحضها وإزالة سوء الفهم. وذكرت اللجنة أنه عندما يكثر تكرار كذبة فإن النـاس في المجموعات البدائية قد يعتبرونها حقيقـة جازمة. ولاحظت اللجنة أن الإذاعة

موجهة لخدمة الشـــماليين وحدهم، وحتى في الجنوب نفسه لم يفكر أي من الإداريين في القيام بحركة للتعليم العام عبر برامج الإذاعة أو نشر الأخبار ذات الأهمية المحلية (22).

3- صلاح سالم يطلب تدخلاً مصرياً - بريطانياً في الجنوب

في العاشرة من ليلة 22 أغســطس 1955 إستقبل السفير البريطاني في القاهرة همفري تريفليان بصفة عاجلة صلاح ســالم وزير الإرشاد القومي ووزير الدولة لشؤون السودان. أبلغ صلاح سالم السفير بأنه قدم إليه بعد التشاور مع رئيس الوزراء جمال عبدالناصر وأنه نظراً للموقف المتدهور في الجنوب والمصادمات المستمرة بين الشماليين والجنوبيين، فإن الحكومة المصرية ترى أن دولتي الحكم الثنائي ينبغي أن تتخذا إجراءً مشتركاً لمنع المزيد من ســفك الدماء وإعــادة النظام. وكان رد تريفليان أن المعلومــات التي لدى الحكومة البريطانية على النقيض مما ذكر صلاح ســالم، فهي توحي بأن الوضع قد هدأ أثناء النهار. ولكن صلاح ســالم أبدى بإصرار أنه ينبغي على الحكومــة المصرية أن تصدر بياناً في تلك الليلــة عن رغبتها في اتخاذ إجراء مشــترك لإعادة الوضع إلى مــا كان عليه بالاتفاق مع الحكومــة البريطانيــة. وقال صلاح ســالم كذلك إن الأمر لايمكــن أن ينتظر لأن المصريين متهمــون بأنهم قد أثاروا الاضطرابــات في الجنوب بغرض إيقاف عمليــة تقرير المصير. وأضاف أن التراخي المصري قد قورن بالمســاعدات التي قدمتها الحكومة البريطانية، وأن الجو قد أصبح ملتهباً وأرواح المصريين في الخرطوم في خطر.

إقترح تريفليان على صلاح سالم أن تقتصر الحكومة المصرية على القول في البيان الذي تزمع إصداره بأنها بالتضامن مع الحكومة البريطانية مســتعدة لإعطاء حكومة السودان المســاعدة التي قد تحتاجها لإعادة الوضع في المديريات الجنوبية إلى ما كان عليه. رفض صلاح ســالم الإشــارة إلى حكومة الســودان لأنها قد تفسر بأن مصر مســتعدة لمساعدة الشمال ضد الجنوب. وبعد جدل طويل وافق صلاح سالم على قبول هذه الصيغة على أن يذكر الحاكم العام بدلاً عن حكومة السودان.

بعد ذلك اقترح صلاح ســالم أن تتدخل الحكومتان بوضع قوات بريطانية بين القوات الشــمالية والمتمردين الجنوبيين لمنع الاشتباكات بين الطرفين وإيقاف سفك الدماء. نصح تريفليان صلاح سالم بألا يذكروا شيئاً عن التدخل في الوقت الحاضر. ثم قال له إن حكومة

الســودان تســتطيع أن تتصرف بدون مســاعدة خارجية، وإذا أرادت مساعدة عسكرية مباشرة من دولتي الحكم الثنائي، فإنها ستطلبها عبر الحاكم العام وعلى الحكومتين إنتظار مبادرة منه.

ويبدو أن صلاح ســالم كان يرى أن الأوضاع تســتوجب إعلان حالة طوارئ دستورية. فقد أشــار وهو يغادر مقر السفير البريطاني إلى المادة 102 (2) من دستور الحكم الذاتي التي تعطي الحاكم العام سلطة إعلان حالة طوارئ دستورية لمدة 30 يوماً بدون موافقة سابقة أو لاحقه من لجنته. وسبق أن ذكرنا في مســتهل هــذا الفصل أن ما أعلنه الحاكم العام كان حالة طوارئ عادية في المديريات الجنوبية الثلاث بموجب قانون دفاع السودان لعام 1939 [23].

ذكرنا في الفصل الســادس أن صلاح ســالم ذكر في 21 أكتوبر 1954 لأنتوني نتنج وزير الدولة للشــؤون الخارجية البريطاني وبحضور جــمال عبدالناصر أنه يتوقع فوضى وإراقة دماء في الســودان بعد ســتة أو سبعة أشهر. وهنا يثور تســاؤل عما إذا كان تمرد الفرقة الجنوبية والاضطرابات التي نتجت عنــه هي ما كان يتوقعه صلاح سالم. لا نملك الإجابة على هذا التســاؤل في الوقت الحاضر. ولكننا نشــير إلى أنه وفق ترقيم أســباب التمرد في تقرير لجنة قطران فإن الســبب رقم 7 قد حذف من التقرير المنشــور. وقد أوضح نائب وكيل وزارة الداخلية للســفارة البريطانيــة في الخرطوم أن ما حذف كان عبارة عن إبداء وجهــات نظــر وبوجه خاص تعليقات يمكــن أن تؤثر على علاقات الســودان مع دولتي الحكم الثنائي السابقتين [24].

هوامش الفصل الثاني عشر

1- أعلنــت حكومة جنوب الســودان يوم 18 أغســطس من كل عام «يوم ثــورة توريت». وعند مخاطبته الإحتفال الذي أقيم في جوبا بهذه المناسـبة في 18 أغســطس 2008، قال ســلفا كير النائــب الأول لرئيــس الجمهورية إن ثورة توريت تمثل البداية الحقيقية للحركة السياســية في جنوب السودان: http://www.sudantribune.com/5pip.php?page=imprimable&id_article=28325: 8/20/2008.

2- Luce to Foreign Office, 18 August 1955, FO 371/113697.

3- Ibid.

4- Luce to Foreign Office, 19 August 1955, and Luce to Helm, 19 August 1955, ibid.

5- قــال علي عبدالرحمن في مقدمة التقريــر إن مهمة اللجنة كانت منحصرة في التحقيق الإداري عن الأســباب والحقائق التي أدت إلى وقوع الحوادث و«أما النواحي السياســية والاجتماعية وغــير ذلــك من الجوانب غير الإدارية فمكانها في غير هذا الكتيب وإن كانت ذات صلة وثيقة بما احتواه هذا التقرير من حقائق».

6- صفحة 37 من التقرير.

7- الصفحات 84 و85 و88 و89.

8- الصفحات 78 و79 و84.

9- أنظر الصفحات 92 - 94.

10- الصفحات 95 - 96.

11- الصفحات 96 - 98.

12- الصفحات 101 - 105.

13- الصفحــات 106 - 112. ألغــى رئيس القضاء محمد أحمد أبو رنــات الحكم على إيليا كوزي وأمــر بإعــادة المحاكمة. كما أصدر المنشــور الجنائي رقم 41 بتاريــخ 1955/8/20 الذي نص

ضمن أمور أخرى على أن لا يحاكم أعضاء البرلمان المتهمون بارتكاب جرائم إلا بواسطة قضاة جنائيين وفقاً لقانون التحقيق الجنائي، وألا يحاكم عضو البرلمان ما لم تُرسل المعلومات الوافية عن الجريمة المتهم بها وتاريخ المحاكمة التقريبي لرئيس مجلس النواب أو مجلس الشيوخ.

14- الصفحات 115 - 117 و119 - 120. ورد في صفحة 113 من التقرير أنه في شهري يناير وفبراير 1955 زار أعضاء بارزون في الجبهة المعادية للاستعمار بعض أنحاء المديرية الاستوائية وجندوا لنشر الدعاية لآرائهم كثيراً من الجنوبيين.

15- صفحة 120.

16- الصفحات 29 - 31.

17- الصفحات 35 - 36.

18- صفحة 123.

19- الصفحات 124 - 125.

20- الصفحات 25 و128.

21- الصفحات 130 - 131.

22- أنظر صفحة 122 من النص الإنجليزي.

23- Trevelyan to Foreign Office, 22 August 1955, FO 371/113697.

24- Chapman - Andrews, Khartoum, to Selwyn Lloyd, 30 October 1956, FO 371/119604.

الفصل الثالث عشر
اللجنة الدولية والاستفتاء

1- اللجنة الدولية

ذكرنا في الفصل الحادي عشر أن المادة 9 من اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير لعام 1953 نصت على أن فترة الانتقال تنتهي عندما يصدر البرلمان قراراً يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير. وقد انتهت هذه الفترة في 16 أغسطس 1955 عندما أصدر البرلمان القرار المنصوص عليه في المادة 9. وتنص المادة 10 على أنه عند إخطار الحكومتين المصرية والبريطانية رسمياً بهذا القرار، تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مشروع قانون لانتخاب جمعية تأسيسية وتقدمه للبرلمان لإقراره، ثم إلى الحاكم للموافقة عليه بالاتفاق مع لجنته أي لجنة الحاكم العام. وأخضعت المادة 10 التدابير التفصيلية لتقرير المصير وأية تدابير أخرى تهدف إلى تهيئة الجو الحر المحايد لرقابة دولية، والتزمت الحكومتان المصرية والبريطانية بقبول توصيات أي هيئة دولية تُشكل لهذا الغرض.

ومن المهم أن نذكر أن محمد نجيب ورالف استيفنسون السفير البريطاني في القاهرة تبادلا في 12 فبراير 1953 مذكرات ألحقت بالاتفاقية توصلا بموجبها إلى تفاهم بأن تبحث الهيئة الدولية التي ستشكل بمقتضى المادة 10 «مسألة القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية عند إتمام سحب القوات المسلحة المصرية والبريطانية من السودان وفي الفترة التي تعقب هذا الانسحاب». ونعيد إلى الأذهان أن المادة 11 من دستور الحكم الذاتي تنص على أن تبقى القيادة العسكرية العليا لدى الحاكم العام ويكون القائد الأعلى لقوة دفاع السودان.

أثارت مسألة تشكيل اللجنة الدولية خلافاً في الرأي بين الحكومتين المصرية والبريطانية. فقد اقترحت الحكومة المصرية أن يضم تشكيل اللجنة أعضاء سودانيين ومصريين وبريطانيين بالإضافة إلى أعضاء من دول محايدة. أما الرأي البريطاني فقد كان أن كل روح الإتفاقية الإنجليزية-المصرية تتطلب أن تكون اللجنة محايدة تماماً. وإزاء

امتداد المناقشـات حول هذه المسـألة دون جدوى إتفقت الحكومتان على الاحتكام إلى البرلمان السوداني[1].

وفي 22 أغسطس 1955 أجاز مجلس النواب إقتراحاً بألا تمثل مصر وبريطانيا في اللجنة الدولية. وأقر المجلس تشـكيل اللجنة من أعضاء من السويد والنرويج والهند وباكستان وسـويسرا ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا. عند تقديمه لاقتراح إستبعاد مصر وبريطانيا من عضويـة اللجنـة الدولية، قال مبارك زروق زعيم الأغلبيـة إن المنطق يقضي بإبعاد مصر وبريطانيا من اللجنة التي ستشرف على إجراءات تقرير المصير وتكون مسؤولة عن صون الجـو الحـر المحايد. وقال أيضاً إن وجود مصر وبريطانيـا في اللجنة لن يكون إلا مصدر خلاف وشـقاق في أخطر لجنة عرفها السودان. وأضاف أن مصـير السـودان لا يهم مصر ولا بريطانيا بقدر ما يمس السـودانيين أنفسـهم. لذلك ينبغي أن تكون اللجنة محايدة وأن تتوفر لها عناصر النجاح والانسجام والنزاهة، وألا يسمح بوجود عنصر يجعل مهمة اللجنة صعبة أو يباعد بينها وبين الحياد الضروري لكيانها [2].

سيرد في فصل لاحق أن مصر وبريطانيا أبرمتا في 3 ديسمبر 1955 اتفاقاً إضافياً بشأن إنشاء اللجنة الدولية. وقد أرفق بالاتفاق ملحق يحدد مهام واختصاصات اللجنة.

2- الاستفتاء

نشـأت فكرة الاستفتاء الشـعبي العام لتقرير مصير السـودان في صفوف المعارضة. إذ أن التدخـل المصري السـافر بالمـال والإعلام في انتخابات عـام 1953 وتحولات بعض النـواب بتأثير الرشـا السـخية التي كانت تدفع لهـم قد أثار الخوف مـن تعرض إرادة الشعب السوداني للتزييف إذا تُرك للجمعية التأسيسية أن تختار بين الارتباط مع مصر أو الاستقلال التام وفقاً للمادة 12 من اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير لعام 1953. ونجد تعبيراً عن ذلك في البيان الذي أصدرته الجبهة الاستقلالية في فبراير 1955.

حـذرت الجبهة الاسـتقلالية مـن أن وضع تقريـر المصير في أيدي أعضـاء الجمعية التأسيسـية سيجعل نشـاط أعداء حرية البلاد يتركز حول كسـب هؤلاء الأشخاص. لأن أشـخاصاً معدودين يمكن كسبهم بشتى الطرق غير الشريفة كما حدث في انتخابات عام 1953. ولكن مئات الألوف من الشـعب ذات المصلحة الحقيقية في الاستقلال الوطني لا

يمكن إســتمالتها. لذلك دعت الجبهة الاستقلالية لإصدار قرار من البرلمان بتعديل اتفاقية عام 1953 ليكون تقرير المصير عن طريق استفتاء شعبي [3].

وذكــر أحد مكونات الجبهة الاســتقلالية وهو الحزب الجمهــوري في بيان أصدره في يونيو 1955 أن الخطر الأول هو احتمال تأثير المصريين على نتائج الانتخابات ولذلك دعا الســودانيين لأن يعملوا على تعديل الاتفاقية بحيث يصبح تقرير المصير بالاستفتاء العام المباشر وليس في يد فئة قليلة يســهل أن تتعرض للضغط والإغراء. وذكر الحزب في بيانه كذلك أن هذا الإجراء ســيفوت على المصريين فرصة إشــاعة الرشوة بين المواطنين بغرض التأثير على حرية اختيارهم [4].

وجدت فكرة الاســتفتاء التأييــد من كافة قطاعات الصحافة الســودانية. فقد دعت صحيفة «الاتحاد» الناطقة بلســان الحزب الوطني الاتحادي في مقال إفتتاحي إلى إجراء استفتاء لأن الكثير من السودانيين سيكونون عرضة للارتباك بسبب الآراء السياسية المتغيرة لأولئك الذين يخوضون الانتخابات. وقياســاً على التجربة الســابقة فإنه من المحتمل أن يغــير الأعضاء المنتخبــون ألوانهم وبذلك يحرفون الرغبة الحقيقيــة لناخبيهم. واقترحت صحيفــة «الأيام» طريقة لتجنب الصعوبات التي قد تنشــأ من تحــول أعضاء الجمعية التأسيســية أو عــن متطلبات الاتفاقية. تتمثل هذه الطريقــة في إعطاء الناخب بطاقتي إقتراع إحداهما للتصويت لخيار الارتباط مع مصر أو الاســتقلال التام والأخرى للتصويت لمرشــح للجمعية التأسيســية. وبذلك يقتصر دور الجمعية التأسيسية على وضع دستور يعبر عن رغبات الناخبين [5].

تلقى مطلب الاســتفتاء دفعة قوية عندما أبلغ السيد علي الميرغني وليام لوس في 16 يوليــو 1955 بأنه يؤيد أن يكون تقرير المصير عن طريق الاســتفتاء وليس عبر الجمعية التأسيســية. لأنــه ليس من المعقول وضع مصير 10 ملايين ســوداني في أيدي جهاز صغير من الرجال بعد أن اتضح خلال العامين الماضيين أنه يمكن التأثير بســهولة على الأفراد في السودان [6].

حاول إسماعيل الأزهري ومبارك زروق ما في وسعهما لإقناع السيد علي بإسقاط فكرة الاســتفتاء بســبب الخطر الكبير الذي ينطوي عليه طلب أي تعديــل للاتفاقية، ولكنهما أخفقا في ذلك وتركا للســيد علي أن يعلن رأيه الشخصي إلى دولتي الحكم الثنائي مباشرة

إذا رغب، ولكن دون أن يتوقع مبادرة من قبل الحكومة في هذا الشـأن. وبالفعل طلب السـيد علي من الخبير الاقتصادي لمصر في السودان ومفتش عام الري المصري ومن وليام لوس إبلاغ وجهة نظره إلى الحكومتين المصرية والبريطانية (7).

نصح السـيد علي الميرغني في بيان أصدره في 15 أغسـطس 1955 الشـعب السوداني وأحزابه وهيئاته بأن يتخذوا الاسـتفتاء الشعبي المباشر في جو حر محايد لاختيار الوضع الـذي يرتضونه لبلادهم بـدلاً من انتخاب جمعية تأسيسـية لهذا الغـرض، كما هو في الاتفاقية، ويطالبوا الدولتين المتعاقدتين بالتعديل الذي يمكن من إجراء الاستفتاء (8).

تجاوبـت الهيئـة العامة للحـزب الوطني الاتحادي مع نصح السـيد علي وقررت في الاجتماع الذي عقدته في 26 أغسـطس 1955 تأييد الاقتراح الحكيم الذي نادى به السيد علي بشأن الاستفتاء الشعبي العام (9). وحتى إسماعيل الأزهري ومبارك زروق عادا وأيدا فكرة الاستفتاء وأعربا عن أملهما في أن تنظر دولتا الحكم الثنائي إلى الفكرة بالرضا. ولكن أزهـري قـال إن حكومته لن تتخـذ أي مبادرة إلا إذا تأكدت مـن أن الحكومة المصرية سترضى عن فكرة الاستفتاء (10).

في حديـث أجرتـه معه وكالـة الأنباء العربيـة التابعـة لوكالـة رويـترز في 17 أغسـطس 1955، قال السيد عبدالرحمن المهدي: «إن تأييدي لمبدأ الاستفتاء ليس بالأمر الجديد فقد أوضحت ذلك في مناسـبات كثيرة وأوضحته للشعب كله، ولكني أعتقد الآن أن الخطوة الصحيحة بعد أن أجمع السـودانيون على الاسـتقلال هي أن تقتنع كل من مصر وبريطانيا بهذه الرغبة الشـعبية الواضحة فتعلنا اسـتقلال السـودان التام وحينئذ يتفادى الناس إجراء تقرير المصير عن طريق الاسـتفتاء الذي لم يعد أمراً هاماً بعد هذا الاجماع على الاستقلال (11)».

3- موقف بريطانيا ومصر من مطلب الاستفتاء

ورد في مراسـلات تبودلـت بين لندن وسـفارتها في القاهرة قبل صـدور قرار البرلمان السوداني بشأن الاسـتفتاء، أن الحكومة البريطانية تقبل من حيث المبدأ فكرة الاستفتاء. ولكنها لم تعلن عن ذلك في بيان رسمي (12). غير أن دائرة الأخبار بوزارة الخارجية أخبرت مراسـلي الصحف قبل صدور قرار الاسـتفتاء بأن الحكومة البريطانيـة لن تعارض طلباً

مـــن حكومة الســـودان لتعديل أحكام إتفاقية عـــام 1953، وأنها راغبة في التشـــاور مع الحكومة المصرية بشأن أي اختصار في برنامج تقرير المصير يقدمه السودان. وبعد صدور قرار الاســـتفتاء صرحت الدائرة للمراسلين بأنه إذا كان السودانيون يرغبون في الاستفتاء، وأيدته مصر فإن بريطانيا لن تقف في طريقه [13].

لم تخـــف الدوائر البريطانية في لندن وفي الخرطـــوم قلقها من الصعوبات الفنية التي سيثيرها الاســـتفتاء. فقبول الاستفتاء كان سيعني بالنســـبة لها البدء من الصفر في إجراء ترتيبـــات لتنفيذه وإعادة التفاوض مع مصر بشـــأن جزء من اتفاقية عام 1953 [14]. ومع ذلك فقـــد كانت الحكومة البريطانية حريصة على ألا تســـبقها الحكومة المصرية بإعلان موافقتها على الاســـتفتاء بإجـــراء أحادي قبـــل التحدث معها. لذلك أصـــدرت تعليمات لســـفيرها في القاهـــرة همفري تريفليان لمناقشـــة الأمر مع الحكومـــة المصرية ومحاولة تنســـيق رد مشترك متفق عليه بشأن طلب السودانيين للاستفتاء [15]. وبناءً على تعليمات لندن، التقى تريفليان بصلاح ســـالم وزير الإرشـــاد القومي والدولة لشـــؤون السودان في 21 أغســـطس 1955 أي قبل حوالي أسبوع من قبول مجلس قيادة الثورة لاستقالة صلاح ســـالم وتولي جمال عبدالناصر ملف الســـودان كما ورد في الفصل الثامن من هذا الكتاب. توصل تريفليان إلى اتفاق مع صلاح ســـالم بأنه إذا اقترح البرلمان السوداني الاستفتاء، فإن الحكومتين المصرية والبريطانية سترســـلان الموافقة على الاقتراح برد مشترك. ولكن صلاح ســـالم ذهب إلى أبعد من ذلك حينما ألمح إلى أن مصر مستعدة للموافقة على قرار عادي من البرلمان السوداني القائم بشأن مستقبل السودان [16].

صدر قرار مجلس النواب المرتقب بشأن الاستفتاء في 29 أغسطس 1955. بمقتضى هذا القرار عبّر المجلس عن رأيه بأن الاستفتاء الشعبي المباشر هو أنجع الوسائل للتحقق من رغبة الســـودانيين الحقيقية. وطلب المجلس من حكومة الســـودان اتخاذ كل الإجراءات لإبلاغ ذلك إلى حكومتي مصر وبريطانيا [17].

في بداية عهد عبدالناصر بملف السودان، دعا نوكس هيلم الحاكم العام في 13 سبتمبر 1955 لأن تقـــدم الحكومة البريطانية اقتراحاً لعبد الناصر بأن تعترف دولتا الحكم الثنائي على الفور باســـتقلال السودان، وأن تعلنا موافقتهما على تكليف البرلمان السوداني القائم بإعداد الدستور وقانون الانتخابات. وأبدى هيلم لذلك عدة أسباب كان من بينها القبول

الواســع في الســودان لخيار الاســتقلال. وكذلك الاضطراب العام الذي ســيحدثه في بلد مضطرب أصلاً إجراء إســتفتاء وانتخابات لجمعية تأسيســية ثــم انتخابات أخرى لبرلمان جديد، كل ذلك في مدى خمسة عشر شهراً. وحذر هيلم من أن البرلمان ربما يأخذ الأمور في يــده بعد رحيل القوات المصرية والبريطانية فيعلن اســتقلال الســودان ويمضي دون اعتبــار لدولتــي الحكم الثنائي أو للحاكم العام. عندئذ ســتعجز الحكومتان عن فعل أي شيء ولــن يكــون للتحذير أي جدوى [18]. وفي نفس التاريخ أي 13 ســبتمبر 1955 صدر من وزير الخارجية المصري ما يفيد بأن مصر سترفض طلب الاستفتاء وترغب في التمسك بالاتفاقية [19].

إزاء ما تقــدم وجه هارولد ماكميلان وزير الخارجية البريطاني الســفير تريفليان بأن يقــول لجمال عبدالناصر عندما يلتقيه أن كلاً من مــصر وبريطانيا قد قبلتا علانية فكرة الاستفتاء على خياري الاستقلال أو الارتباط بمصر وينبغي ألا يتراجع أيهما عن ذلك. ولكن ليس في مصلحة الســودان الدخول في هذه العملية الطويلة والشاقة إذا كان من الممكن تسريعهــا خاصة وأن الاضطرابات في جنوب الســودان قد فاقمت مــن صعوبات إجراء اســتفتاء فاعل. وطلب ماكميلان من الســفير كذلك أن يقترح على عبدالناصر قبول مبدأ اســتقلال السودان والسماح للبرلمان الحالي بوضع الدستور. وعندما يتم ذلـك علـى نحـو مـرضٍ يُعـين يـوم تخرج فيه إلى الوجود دولة السودان الجديدة [20].

إجتمع تريفليان بجمال عبدالناصر في 20 سبتمبر 1955 وطرح عليه مسألتي الاستفتاء والاستقلال كما طلب منه ماكميلان. ولكن عبدالناصر أبلغه بأنه لا يستطيع إعطاء إجابة فورية على المســألتين لأنه لم يكن يتعامل في الســابق مع مسألة السودان بشكل مباشر، وسوف يوفر الإجابة في اجتماع لاحق بعد أيام قليلة [21].

إلتقــى تريفليان بعبد الناصر مــرة أخرى في أول أكتوبــر 1955. في هذا اللقاء وافق عبدالناصر على مســألة الاستفتاء، ولكنه لم يقبل إعلان استقلال السودان لسببين: أولهما كان أنه بالرغم من أن احتمالات الوحدة قد انتهت وسيصوت السودان لصالح الاستقلال فإنه لا يســتطيع أن يبادر بإعلان إســتقلال السودان لأن ذلك سيعني التخلي العلني عن أولئك الســودانيين الذيــن لا يزالون يؤيدون الارتباط مع مصر. أمــا ثانيهما فقد كان أن المبادرة بالتخلي عما كان هدفاً مهماً للثورة سيجعل مركزه الداخلي صعباً للغاية.

وعندما سأل السفير عبدالناصر عما إذا كان يقبل أن تقوم دولتا الحكم الثنائي بدعوة البرلمان الســوداني لاتخاذ القرار بشأن المسألة أي الاستقلال التام أو الإرتباط بمصر، أجاب عبدالناصر بأن ذلك لن يســاعد في التغلب على صعوباته لأن الجميع يعرفون أن البرلمان الحالي يؤيد الاستقلال [22].

ســيرد في الفصل التالي أنه بالرغم من أن قرارات البرلمان بشأن تشكيل اللجنة الدولية والاســتفتاء قد صدرت في أغســطس 1955، إلا أن البرلمان لم يبلغ بموافقة دولتي الحكم الثنــائي عليهما إلا في نوفمبر 1955. كما أن الاتفاق بشــأن تعديــلات اتفاقية عام 1953 لاســتيعاب فكرة الاســتفتاء ومهام واختصاصات اللجنة الدولية لم يبرم إلا في 3 ديســمبر 1955. كل ذلك التأخير والتباطؤ تعمدته بريطانيا لتوفير الوقت لإنضاج خطتها لاختصار إجراءات تقرير المصير. فبعد الإعلان في 27 ســبتمبر 1955 عن إبرام مصر لصفقة ســلاح مع تشيكوســلوفاكيا، قررت بريطانيا أن تمضي في تسريع اســتقلال السودان بغير طريق الجمعيــة التأسيســية الذي نصت عليه المــادة 12 من وتفاقية عام 1953 أو الاســتفتاء الشعبي المباشر الذي طلبه البرلمان.

هوامش الفصل الثالث عشر

1- Foreign Office note by Bromley, 25 August 1955, FO 371/113583.

وأيضاً: الأهرام 16 أغسطس 1955.

2- محاضر مجلس النواب، الجلسة رقم 33، الإثنين 22 أغسطس 1955.

3- الأيام 4 فبراير 1955.

4- الاستقلال (صحيفة حزب الاستقلال الجمهوري) في 23 يونيو 1955.

5- Khartoum, UK Trade Commissioner to Foreign Office, 9 July 1955, FO 371/113783.

6- Record of Conversation with Sayed Ali, 20 July 1955, ibid.

7- Khartoum, Governor-General's Office, to Foreign Office,16 August 1955, ibid.

8- الرأي العام 15 أغسطس 1955.

9- الرأي العام 27 أغسطس 1955.

10- Governor-General's Office to Foreign Office, 16 August 1955, loc.cit.

11- الصـــادق المهدي (إشراف) جهاد في سبيل الاستقلال، الطبعة الأولى، ص 158.

12- Cairo to Foreign Office, 18 August 1955, and Foreign Office to Cairo, 19 August, 1955, FO 371/113784. Also Foreign Office to Cairo, 19 September 1955, ibid.

13- Ibid. The Foreign Office Stated that neither statement was for attribution.

14- Foreign Office to Cairo, 18 August 1955, FO 371/113784.

15- Ibid.

16- Cairo to Foreign Office, 21 August 1955, ibid.

17- محاضر مجلس النواب، الجلسة رقم 34 ، 29 أغسطس 1955.

Helm to Foreign Office, 13 September 1955, FO 371/113615. -18

Cairo to Foreign Office, 13 September 1955, FO 371/113784. -19

Foreign Office to Cairo, 16 September 1955, ibid. -20

Cairo to Foreign Office, 20 September, 1955, ibid. -21

Cairo to Foreign Office, 2 October 1955, FO 371/113616. -22

الفصل الرابع عشر

بريطانيا تقترح على أزهري أن يقرر البرلمان القائم مصير السودان: أكتوبر 1955

لاريب أن القاريء قد لاحظ من خلال فصول هذا الكتاب أن مسألة اختصار إجراءات تقرير المصير أو تسريعها قد طرحت مرات عديدة ولأسباب مختلفة. ففي الفصل الأول أوردنا أنه عندما استقال محمد نجيب في فبراير 1954، دعا رئيس حزب الأمة في بيان أصدره بهذه المناسبة إلى أن يختصر السودانيون الطريق، ويتفقوا على تقرير مصيرهم، ويعلن البرلمان السوداني الحالي استقلال السودان فوراً وجلاء القوات الأجنبية. وعرضنا في الفصل الثالث إلى دعوة السيد عبدالرحمن المهدي لبريطانيا في مارس 1954 للإعلان الفوري من جانب واحد لاستقلال السودان بسبب انتهاكات مصر للاتفاقية، وتدخلها المستمر في الشأن السوداني. وذكرنا في الفصل التاسع أن ميثاق الجبهة الاستقلالية الذي أُعلن عنه في أبريل 1955 نص في أحد بنوده على أن تتقدم الحكومة والمعارضة في البرلمان باقتراح لدولتي الحكم الثنائي لتعديل المادة 12 من الاتفاقية بحيث يحذف منها الجزء الخاص بتقرير المصير مادام السودانيون قد أجمعوا على الاستقلال التام. وقد رفض الحزب الحاكم أي الحزب الوطني الاتحادي الميثاق في جملته وتفصيله ببيان شديد اللهجة، وأبدى خشيته من أن يسوغ التعديل لدولتي الحكم الثنائي العبث بنصوص الاتفاقية ومن ثم القضاء عليها.

وجاء في الفصل الثالث عشر أنه عندما طُرحت في الساحة السياسية السودانية مسألة الاستفتاء، قال السيد عبدالرحمن المهدي إن الخطوة الصحيحة بعد أن أجمع السودانيون على الاستقلال هي أن تقتنع مصر وبريطانيا بهذه الرغبة الشعبية فتعلنا استقلال السودان ويتفادى الناس إجراء تقرير المصير عن طريق الإستفتاء بعد أن أجمعوا على الاستقلال. وجاء في الفصل الثالث عشر أيضاً أنه بناء على اقتراح من نوكس هيلم الحاكم العام طرحت بريطانيا على جمال عبدالناصر في أول أكتوبر 1955 قبول مبدأ استقلال

السودان والسماح للبرلمان القائم بوضع الدستور. وقد رفض عبدالناصر ذلك لسببين كان أهمهما أنه لا يود التخلي علناً عن قطاع السودانيين الذي لا يزال يؤيد الاتحاد مع مصر.

وعاود نوكس هيلم الكرة فقال في مسـودة مذكرة بتاريـخ 4 أكتوبر 1955 بعث بها إلى وزارة الخارجية البريطانية إن أفضل مخرج هو أن يأخذ السـودانيون الأمور بأيديهم ويواجهوا دولتي الحكـم الثنـائي بأمـر واقع fait accompli. وأضاف أنه لا يرى غير فوائد إذا تخلصت الحكومة البريطانية من مسـؤوليات والتزامات الحكم الثنائي في أقرب لحظة ممكنة [1].

1- البرقية رقم 388

في تلـك الأثنـاء أقدمت مصر على خطـوة جريئة أثارت غضب واسـتياء الحكومـة البريطانية. إذ أُعلن في 27 سبتمبر 1955 أن مصر أبرمت صفقـة سلاح مع إحـدى دول الستار الحديدي وهي تشيكوسـلوفاكيا [2]. تحدث السفير البريطاني في القاهرة تريفليان في 6 أكتوبر 1955 مع عبدالناصر عن هذه الصفقة وأثرها على علاقات مصر مع الغرب، ودار بينهما نقاش طويل حول تسـليح إسرائيـل. وفي معرض ذلك قال عبدالناصر إن كل ما كان يريده هو الأمن، وأنه حتى الهجوم الإسرائيلي على غزة في 28 فبراير 1955 سـخر كل الموارد للتنمية. وأضاف أنه لم يكن يريد إنفاق المال على السـلاح ولكن الهجوم على غزة أرغمه على ذلك [3].

قرر مجلس الوزراء البريطاني أن يكون الرد على ما أقدم عليه عبدالناصر في السودان. ففـي 6 أكتوبر 1955 بعث هارولـد ماكميلان وزير الخارجيـة إلي الحاكم العام نوكس هيلم برقية تحمل الرقم 388. ولأهمية هذه البرقية نورد فيما يلي ترجمة كاملة لها [4]:

«نظـراً لقيـام مصر بإبرام صفقة سـلاح مع تشيكوسـلوفاكيا، فإننـا لم نعد بحاجة للالتزام بمراعاة شـعور المصريين بدقة كما كنا نفعل من قبل. وهناك حجة قوية تدعم تسريع عملية حصول السـودانيين على الاسـتقلال. إن الخطة الأصلية بموجب الاتفاقية الإنجليزية - المصرية تتطلب إجراء انتخابات لجمعية تأسيسـية قبل تقرير المصير. وأما الخطة التالية التي دعا لها البرلمان السـوداني فتقضي بإجراء اسـتفتاء. ولكن الإجراءين يتطلبان إشرافاً دولياً. ولا يبدو أن هناك سـبباً يحول دون السـماح للسودانيين باتخاذ

القرار بشأن الاستقلال دون المرور بتلك العمليات الصعبة والتي ربما تكون خطيرة. وقد أثار اهتمامي صعوبة وضعك في فترة تقرير المصير حيث أنك تتحمل مسـؤوليات بدون أن تكون لك سلطة.

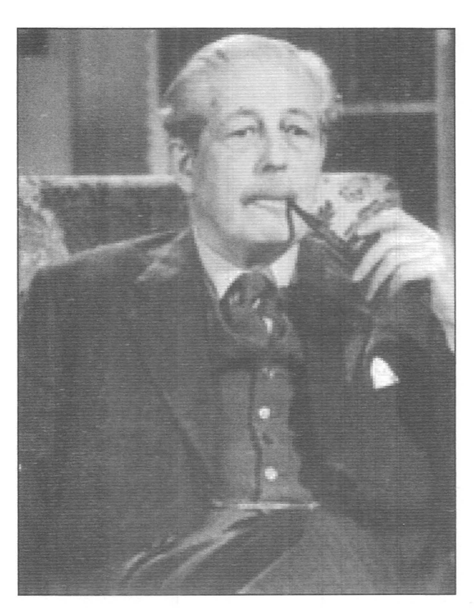
2- ومع مراعاة وجهة نظرك، فإنني أقترح أن تقوم بإبلاغ رئيس الوزراء السوداني في تاريخ مبكر بأن حكومة صاحبة الجلالة على اسـتعداد للاعتراف باستقلال السودان على الفور إذا كانت تلك هي رغبة السـودانيين، وأنه سـيكون هنـاك إعلان بهذا الخصوص خلال وقت قصير. ونقترح أن يكون الإشعار العلني في غضون أربع وعشرين ساعة بعد إبلاغ الأزهري. وبالتالي سـتكون أمامه فرصة للاحتجاج إذا كان له اعتراض حقيقي بينما يتـم تجنب خطر التسريب للمصريـين. ولكن هذا الإجراء لن (وأُكرر لن) يقدم بوصفه رداً للصاع بالصاع tit for tat في مواجهة عبدالناصر بل كأمر تراه حكومة صاحبة الجلالة صائباً ومتفقاً مع مصالح السودانيين وسيبلغ عبدالناصر بالأمر قبل نشره مباشرة.

3- يسرني أن أتلقى ملاحظاتك بصورة عاجلة مع ما تنصح به بشأن الوسائل والتوقيت. ومـن حيث المبـدأ فإننا نود اتخاذ هذا الإجراء بأسرع ما يمكـن إلا إذا كنت تعتقد أنه من الضروري الانتظار لحين مغادرة القسم الرئيسي من القوات المصرية والبريطانية».

رحب نوكس هيلـم بحرارة باقتراح ماكميلان [5]. ولكن السـفير البريطاني في القاهرة تريفليان نبه إلى أنه كيفما قُدم اقتراح ماكميلان فإنه لن ينظر إليه في مصر سوى أنه إلغاء للاتفاقية الإنجليزية - المصرية رداً على صفقة الأسـلحة التشـيكية. وقال إنه إذا تم تبني اقتراح ماكميلان فينبغي أن تكون الحكومة البريطانية مستعدة لإجراء انتقامي من مصر ضد اتفاقية قاعدة قناة السـويس بالإلغاء أو التعويق الإداري [6].

أعاد ماكميلان النظر في أسـلوب تنفيذ هدفه فقد تأثر بوجهة نظر السـفير تريفليان الذي أشـار إلى أنه سـبق أن اتفق مـع عبدالناصر على وقف الممارسـات المصرية التي كانت ترمي إلى إجبار بريطانيا بالتصريحات الصحفية لاتخاذ مواقف لا ترغب فيها. وقد التزم ناصر بذلك، وسـيكون من الخطأ العودة إلى تلك الممارسات. ويبدو أن الغرض من ذلك الاتفاق كان التنسـيق في الشأن السـوداني وتجنب الدولتين احراج بعضهما البعض بالتصريحات الصحفية كما كان يفعل صلاح سـالم إبان فترة توليه ملف السـودان. لذلك أبلـغ ماكميلان الحاكم العام بـأن أفضل طريقة لتنفيذ هـدف الحكومة البريطانية مع

الالتزام بأسلوب العمل الذي اتُفق عليه مع عبدالناصر هـو أن تأتي المبادرة من حكومة السودان. ووجه ماكميلان الحاكم العام بأن يطرح على أزهـري الحجج المؤيـدة لقيام البرلمان السـوداني نفسـه باختيار مستقبل السـودان ثـم يحضـه على طلـب موافقة دولتـي الحكم الثنائي عـلى ذلك. كما وجه ماكميـلان هيلم بأن يخـبر أزهري سراً بأنه إذا قـدم الطلب، فإن الحكومـة البريطانية سـتكون مسـتعدة لحـث عبدالناصر على الموافقة. فإذا وافق عبدالناصر فسـيتحقق هدف الحكومة البريطانيـة. وأما إذا امتنع عبدالنـاصر فإنه سـيكون بإمكان الحكومـة البريطانية أن تعلن وجهـة نظرها. وأضاف ماكميـلان أنـه إذا رفض أزهري تقديم الطلب، فسـيكون مضطراً لإعـادة النظر في كل المسـألة وسيسـتنتج من ذلك أنه لا يمكن التعويل على أزهـري لتأييد إجراء من جانب واحد قد تتخذه الحكومة البريطانية لتحقيق استقلال السودان بطريق مختصر (7).



هارولد ماكميلان

يبـدو أن الخطة البريطانية لاختصار الطريق إلى الاسـتقلال قد قوبلت في بادئ الأمر بالرضـا مـن الحكومة ومعظم أحـزاب المعارضة. إذ أبلغ الحاكم العـام وزارة الخارجية البريطانيـة في 13 أكتوبر 1955 بأن المحادثـات التي أُجريت مع الحكومة والمعارضة قد أظهـرت قبولاً عاماً لاختصار عملية تقرير المصير وذلـك بتقديم اقتراح في البرلمان القائم لتخويلـه القيـام بمهام الجمعية التأسيسـية المنصوص عليها في المـادة 12 من الإتفاقية الإنجليزيـة - المصريـة، أو كبديل لذلك أن يُطلـب من دولتي الحكـم الثنائي الاعتراف بالسـودان كدولة مسـتقلة وتخويل البرلمان القائم وضع الدستور الجديد (8). وكان وليام لوس قـد أجرى محادثات مع إسـماعيل الأزهري ويحيى الفضـلي وكذلك مع الصديق المهـدي رئيـس حزب الأمة والقيـادي بالحزب محمد الخليفة شريـف. ولمس لوس من تلـك المحادثات رغبتهم في اختصار إجراءات تقرير المصير وتجنب إجراء أي اسـتفتاء أو انتخابات. كما لمس اتفاقهم على أن إجراء انتخابات أو اسـتفتاء في الجنوب أو على الأقل

في المديرية الاستوائية لن يكون عملياً في المستقبل القريب [9]. ولكن سيرد من بعد أن هذا الوفاق العام لم يصمد طويلاً.

2- عبدالناصر يطلب توضيحاً لتصريح نُسب إلى لوس

نشرت صحيفة «الأمة» في 13 أكتوبر 1955 تصريحاً نسبته إلى وليام لوس وبثته وكالة الأنباء العربية. جاء في التصريح أن «سياسة بريطانيا هي احترام رغبة السودانيين والحرص على صداقتهم ومراعاة شعورهم بكل ما يمكن، وهي لن تقف بعد الآن عقبة في سبيل أي تطور أوهدف أو اتجاه وطني يريدون». وأضاف لوس أنه «إذا ما قرر البرلمان السوداني أن يعلن الاستقلال من داخله، فإن بريطانيا ستعترف بقراره». وختم لوس التصريح بقوله: «إنه في الإمكان أن تأتي هذه السياسة مكتوبة ورسمية، إذا ما طلب السودانيون ذلك [10]».

أثار التصريح المنسوب للوس عاصفة من النقد في مصر، واعتبر نقضاً للاتفاقية وأتُهمت بريطانيا بأنها تسعى لتحقيق مصلحة خاصة بها في السودان [11]. وبعث عبدالناصر خطاباً بتوقيعه إلى الحاكم العام طلب فيه توضيحاً لتصريح لوس. جاء في الخطاب: «إن مستر لوس الذي أدلى بهذا التصريح هو مستشاركم السياسي الذي عُين وفقاً للمادة 103 من قانون الحكم الذاتي للسودان لمعاونتكم في القيام بمسؤولياتكم في حكومة السودان. فإذا كان قد أدلى بهذا التصريح بصفته مستشاركم السياسي، فحينئذ لا شك أنه قد أدلى بهذا التصريح بموجب تعليماتكم التي لم تخاطبوا بها الحكومة المصرية أو تطلبوا رأيها. إن مثل هذا التصريح ينبغي أن يكون توضيحاً لآراء الحكومتين اللتين تعمل أنت كممثل لهما، خاصة وأن التصريح يتعارض مع أحكام الاتفاقية القائمة بين البلدين والتي يجب أن تحترم. ولكن إذا كان مستر لوس قد أدلى بهذا التصريح بصفته ناطقاً باسم الحكومة البريطانية - بالرغم من أن ذلك يتعارض مع المادة 103 من قانون الحكم الذاتي، فإن الحكومة المصرية تود أن تعرف ما إذا كان هذا الرأي يمثل وجهة النظر الرسمية للحكومة البريطانية، لأنه يتعارض مع أحكام الاتفاقية الإنجليزية - المصرية التي التزمت الحكومتان باحترامها [12]».

نفى لوس لوكالة الأنباء العربية أنه قد أدلى لصحيفة «الأمة» بالتصريح الذي نُسب إليه [13]. ونفى ذلك الحاكم العام في الرد الذي بعث به إلى جمال عبدالناصر [14]. ولكن بالرغم من هذا النفي إلا أن تصريح لوس يتفق تماماً مع الخطة البريطانية لاختصار إجراءات تقرير المصير. فلربما يكون ما نشرته صحيفة «الأمة» قد سربه لها أحد قادة حزب الأمة الذين التقاهم لوس.

3- تصريح أزهري لوكالة الأنباء العربية

كرر أزهري للحاكم العام في 17 أكتوبر 1955 القول بأن الاتجاه في أوساط السودانيين هو السعي للاستقلال بدون اللجوء إلى استفتاء أو جمعية تأسيسية، وأن يعهد بمهمة وضع الدستور الجديد وقانون الانتخابات إلى لجان منبثقة من البرلمان وتُمثل فيها كل الأحزاب بينما تبقى الحكومة القائمة مسؤولة عن أعمال الإدارة الروتينية. وتبين للحاكم العام من خلال الحديث أن أزهري كان يعتقد أنه ليس هناك عجلة لإصدار أي قرارات جديدة في البرلمان بل إقترح أزهري مارس 1956 كتاريخ كافٍ لذلك بينما يستمر في غضون ذلك العمل التحضيري للدستور الجديد [15].

كشف حديث أزهري للحاكم العام عن درجة من الارتباك في التفكير، لذلك رأى أنه من الضروري أن يرسخ في ذهن الأزهري بشكل مؤثر حقائق الوضع. فذكره بأن البرلمان السوداني قد طلب في أغسطس 1955 من دولتي الحكم الثنائي الموافقة على إجراء استفتاء ورشح الدول التي ستمثل في اللجنة الدولية. وبالنسبة لدولتي الحكم الثنائي فإن هذين القرارين يمثلان آخر رغبة للسودانيين واتخاذ قرار بشأنهما لن يظل معلقاً إلى ما لا نهاية، فقد تؤكد دولتا الحكم الثنائي في أي لحظة أنهما ستتخذان الخطوات اللازمة لتكوين اللجنة الدولية وإجراء الاستفتاء. وبعد ذلك سيكون طلب أي تعديلات إضافية أكثر صعوبة. فإذا كان السودانيون يرغبون في تعديلات إضافية، فمن المهم أن يبتدروا إجراءً في البرلمان حالما يكون ذلك ممكناً [16].

يبدو أن حديث الحاكم العام قد أحدث الأثر المطلوب. ففي اليوم التالي للقاء أزهري بالحاكم العام أي 18 أكتوبر 1955 أدلى أزهري بالتصريح التالي لوكالة الأنباء العربية:

«إن رد الحكومتين البريطانية والمصرية بشـأن موضوع الاستفتاء الشعبي المباشر الذي طلبه البرلمان السوداني لم يصل حتى الآن. إن الاتجاه الشعبي الآن كما يبدو هو أن تُسند إلى البرلمان الحالي مهام الجمعية التأسيسية كما نصت عليها المادة 12 من اتفاقية السودان. وإن البرلمان الحالي الذي يمثل جميع الأحزاب والاتجاهات سيقرر مصير السودان ويختار إحدى وجهتي النظر المنصوص عليهما في الاتفاقية ويكتب دستور السودان وقانون الانتخابات. فإذا ما تبلور هذا الاتجاه فسيصدر البرلمان قراراً يطالب فيه بتعديل الاتفاقية لتخول له مهام الجمعية التأسيسية والأمل كبير في أن ينال هذا موافقة الحكومتين (17)».

قوبل تصريح الأزهري بارتياح بالغ في الدوائر البريطانية في لندن والخرطوم. فقد إعتبره الحاكم العام دليلاً على نوايا السودانيين. واتخذته الخارجية البريطانية مشجباً لتعلق عليه تجميد إجراءات تقرير المصير المنصوص عليها في الاتفاقية خاصة وأن البرلمان السوداني لن يعاود الانعقاد إلا في 3 نوفمبر 1955. كما استخدمته كدليل مادي لتؤسس عليه الحجة بأن طلب السودان للاستفتاء ليس بالضرورة الكلمة الأخيرة. فاستناداً إلى تصريح الأزهري طلبت بريطانيا من مصر التريث وإعطاء فرصة كافية للبرلمان السوداني للتعبير عن وجهة نظره مرة أخرى وأن تنظرا معاً أي قرار قد يقدمه (18).

وذهبت بريطانيا إلى أبعد من ذلك في استثمار تصريح إسماعيل الأزهري. ففي مذكرة بتاريخ 26 أكتوبر 1955 اقترحت بريطانيا على مصر بأن تقدم دولتا الحكم الثنائي إلى الحكومة السودانية عبر الحاكم العام رسالة بالنص التالي:

«إنطلاقاً من رغبتهما إعطاء الاعتبار الكامل للرأي السوداني، فإن الحكومتين المتعاقدتين ستوافقان على اقتراح البرلمان السوداني بتاريخ 29 أغسطس إذا كان البرلمان السوداني لا يزال يرغب في إجراء استفتاء. ومع ذلك فقد أخذتا علماً بالتصريح الذي أدلى به رئيس الوزراء السوداني في 18 أكتوبر 1955 الذي يبدو منه أن قرار الاستفتاء لم يعد يمثل رأي البرلمان السوداني. لذلك فإنهما تطلبان أن تدعو الحكومة السودانية البرلمان السوداني حالما ينعقد ليعطي رأياً بشأن أفضل الوسائل لإتمام عملية تقرير المصير. وبوجه خاص ما إذا كان يرغب في أن يتقرر مركز السودان المستقبلي بالاستفتاء أو بوسائل أخرى (19)».

رفضــت الحكومــة المصرية هذا الاقــتراح وقالت إن تصريح الأزهــري لا يبرر تعليق إلتزامات ومســؤوليات الدولتين بموجب الاتفاقية عــلى احتمال قد يحدث أو لا يحدث. فالرغبة الوحيدة التي عبر عنها البرلمان الســوداني في 29 أغســطس 1955 هي الاستفتاء وأُبلغت بها الحكومتان ولا تزال قائمة وتتمتع بالتأييد الشعبي [20]. وسنرى في الجزء التالي أن مصر حاولت عن طريق إرسال دعوات من جانب واحد للدول المرشحة لعضويةاللجنة الدولية التي ستشرف على إجراءات تقرير المصير، إحباط الخطة البريطانية لتقرير المصير من داخل البرلمان القائم.

4- مصر تحاول إحباط الخطة البريطانية

لإحباط الخطة البريطانية لاختصار إجراءات تقرير المصير على نحو مختلف عما نصت عليه الاتفاقيــة الانجليزية - المصرية قامت مصر منفردة وبــدون الحصول على موافقة الحكومة البريطانية، بتوجيه الدعوة إلى الدول السبع التي رُشحت لعضوية اللجنة الدولية التي ســتشرف على إجراءات تقرير المصير وهي الهند، وباكستان، وسويسرا، ويوغسلافيا، وتشيكوسلوفاكيا، والسويد، والنرويج، وطلبت مصر أن تعقد اللجنة اجتماعها الأول خلال الأســبوع الأخير من أكتوبر 1955. وبررت الحكومة المصرية العجلة بأنه وفقاً للمذكرات المتبادلــة التي ألحقت بالاتفاقية الإنجليزية - المصرية، فقد أنيط باللجنة أن تنظر ضمن أمور أخرى «مســألة القيادة العليا للقوات المســلحة السودانية عند إتمام سحب القوات المصرية والبريطانية من الســودان وفي الفترة التي تعقب هذا الانســحاب». ومعلوم أن خروج هذه القوات من الأراضي السودانية كان سيكتمل في 13 نوفمبر 1955.

أكــبرت صحيفة «الأهرام» خطوة الحكومة المصرية وقالت إن الدبلوماســية المصرية قــد تغلبت على المناورة الانجليزية التي تهدف إلى تمكين إســماعيل الأزهري من تحويل البرلمان السوداني القائم إلى جمعية تأسيسية لها سلطة تقرير المصير [21].

أبلغت مصر الحكومة البريطانية بخبر الدعوات التي وجهتها بمذكرة بتاريخ 19 أكتوبر 1955 [22]. وقد عبر السفير تريفليان عن استغرابه لذلك في مذكرة سلمها إلى زكريا محيي الدين وزير الداخلية ووزير الدولة لشــؤون الســودان عندما التقاه في 22 أكتوبر 1955 لأن الدعوة تمت على أســاس مســودة مهــام اللجنة الدولية التي لم يفــرغ الطرفان من

مناقشــتها. كما أن الاتفاق الإضافي المتعلق بإنشــاء اللجنة الدولية لم يبرم بعد. يضاف إلى ذلك أن هاتين الوثيقتين لا تأخذان في الاعتبار قرار البرلمان السوداني بشأن الاستفتاء الأمر الذي يستوجب إدخال تعديلات عليهما. وبالطبع لم يغفل تريفليان الإشارة إلى التصريح الذي أدلى به أزهري إلى وكالة الأنباء العربية في 18 اكتوبر 1955 فاتخذه أساســاً لدعوة مصر للتريث لأن البرلمان الســوداني ربما يصدر قراراً إضافياً يؤثر على العمل المطلوب من اللجنة القيام به (23).

في نفس لقاء يوم 22 اكتوبر ســلم زكريا محيي الدين السفير تريفليان مذكرة أعلنت مصر بموجبها قبولها رسمياً لقرار الاستفتاء الذي أصدره البرلمان السوداني في 29 أغسطس 1955، ودعــت الحكومــة البريطانيــة للدخول معهــا في مفاوضات لتعديــل الاتفاقية الانجليزية - المصرية تمشياً مع رغبة الشعب السوداني (24).

ولمحاصرة الإجراء المصري قامت الحكومة البريطانية من جانبها بإبلاغ الدول الســبع المرشــحة لعضويــة اللجنة الدولية بــأن الدعوة المصرية تمت بــدون رغبتها كما شرحت لها وجهة نظرها بشــأن الموضوع. فبالإضافــة إلى ما أوردنا في الفقرة قبل الفائتة، أبلغت بريطانيا تلك الدول بأن السودانيين يفضلون بشكل متزايد الحصول على الاستقلال بدون اللجوء إلى اســتفتاء أو إلى الجمعية التأسيسية. وأبلغتها كذلك بأن إعلاناً بمقتضى الأسس التي أشــار إليها إســماعيل الأزهــري في تصريحه بتاريخ 18 أكتوبــر 1955 لن يقدم إلى البرلمان السوداني قبل يوم 3 نوفمبر 1955 وهو تاريخ إنعقاد البرلمان. فربما يطلب البرلمان تعديل الاتفاقية الإنجليزية - المصرية وأن يعهد إليه القيام بسلطات الجمعية التأسيسية المنصوص عليها في المادة 12 من الاتفاقية، أو قد يطلب البرلمان من دولتي الحكم الثنائي أن تعترفا مباشرة باســتقلال السودان وأن تخوله سلطة وضع الدستور، وعندئذ لن تكون هناك حاجة للجنة الدولية.

ولم تــر الحكومة البريطانية ضرورة لاجتماع اللجنة الدولية قبل 13 نوفمبر 1955 لأن القيادة العليا للقوات المســلحة السودانية ستستمر تلقائياً مخولة للحاكم العام بموجب المــادة 11 من دســتور الحكم الذاتي إلى أن يُعدل الدســتور بموجــب توصية من اللجنة الدوليــة. وحتــى إذا لم تبق هناك حاجة للجنة الدولية فإن الحاكم العام ســيظل القائد الأعلى للقوات المســلحة حتى ينتهــي الحكم الثنائي، أو تتفق دولتــا الحكم الثنائي على

ترتيــب آخــر. وفي هذه الحالة الأخــيرة فإن المادة 11 لا يمكن أن تُعــدل إلا وفقاً للمادة 101 من الدستور بقرار يجاز بأغلبية ثلاثة أرباع أعضاء البرلمان في جلسة مشتركة لمجلسي النواب والشيوخ.

عموماً كانت الحكومة البريطانية تعتقد أن مصر قامت بدعوة اللجنة الدولية للانعقاد حتى يتســنى لها أن تدفع بأن عملية تقرير المصير قد أصبحت بيد اللجنة تماماً ولم يعد من الوجهة القانونية بإمــكان دولتي الحكم الثنائي تعديل إجراءات عملية تقرير المصير كما نصت عليها الاتفاقية [25].

قبلت تشيكوسلوفاكيا وحدها دعوة مصر [26]. أما الدول الأخرى فقد اشترطت لتفعيل عضويتها في اللجنة تلقى الدعوة من دولتي الحكم الثنائي معاً، ولم يحدث هذا.

5- فشل المحاولة الأولى لتقرير المصير من داخل البرلمان

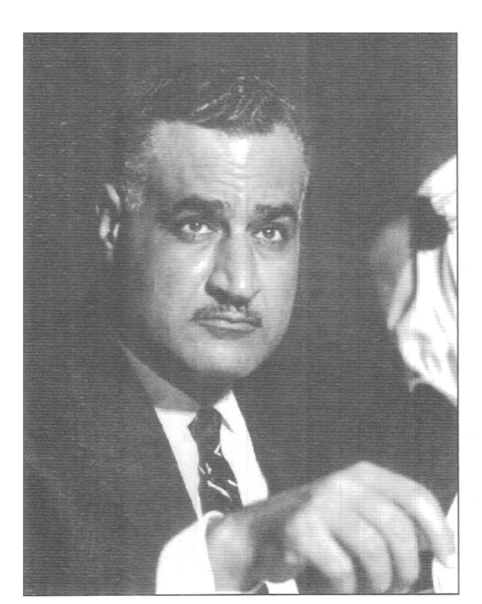
ســبق أن ذكرنا أن الخطــة البريطانية لاختصار إجراءات تقريــر المصير قد قوبلت في بادئ الأمر بالرضا من قبل الحكومة والمعارضة. ولكن في اجتماع اللجنة القومية للأحزاب الذي عقد في 26 أكتوبر 1955 وشارك فيه ممثلون للحكومة ولأحزاب المعارضة تباعدت المواقــف وبــرزت خلافات كبــيرة ضاعت في خضمهــا فرصة تقديم إقــتراح في 3 نوفمبر 1955 لتقرير مصير السودان من داخل البرلمان [27]. فقد رفض الفكرة من أساسها محمد نورالدين ممثل الجبهة الاتحادية لأن البرلمان القائم لا يمثل دعاة الاتحاد مع مصر بالقدر الكافي. وفضل يوســف العجب ممثل الحزب الجمهوري الاشــتراكي وبنجامين لوكي رئيس حزب الأحرار الاستفتاء الشعبي. وارتاب ميرغني حمزة رئيس حزب الاستقلال الجمهوري وحسن الطاهر زروق ممثل الجبهة المعادية للإستعمار في دوافع بريطانيا لتأييد اختصار إجراءاتِ تقرير المصير، وتخوفا من أن يثير تقديم اقتراح في البرلمان لتحقيق ذلك خلافات لا حــد لها بين دولتي الحكم الثنائي. وقال حســن الطاهــر زروق إن حزبه لا يوافق على إعطاء حق المناداة بالاســتقلال للبرلمان الحالي لأنه ربما يقع بعض أعضائه تحت تأثير ما ويفضل الاستفتاء الشعبي المباشر الذي يسبقه إطلاق الحريات ليعبر كل فرد عن رأيه في مستقبل البلاد بصراحة.

ووصــف ميرغني حمزة الفكرة بأنها خطيرة وقال إنه إذا كانت موافقة دولتي الحكم الثنــائي ضرورية فينبغي أن يثور تســاؤل أولاً عن مصير طلب البرلمان بشــأن الاســتفتاء الشعبي واللجنة الدولية ولماذا تلكأتا في الرد عليه فهو أيسر لهما من طلب الاستقلال [28]! ولاحقاً أعلن حزب الاستقلال الجمهوري الذي يترأسه ميرغني حمزة رفضه إعلان البرلمان القائم للاســتقلال لأنه سيثير مشاكل عديدة وطالب بدعوة اللجنة الدولية للإشراف على عملية تقرير المصير وانتخاب الجمعية التأسيسية [29].

أما رأي حزب الأمة فقد كان أن يعلن البرلمان استقلال السودان ومن ثم قيام حكومة قوميــة. وقد شــكك الحاكم العــام في قانونية هذه المقاربة. وبرر حــزب الأمة ذلك بأن مواجهة دولتي الحكم الثنائي بأمر واقع fait accompli ســيجنب الخلاف الذي قد ينشأ بين دولتي الحكم الثنائي إذا طُلب منهما الإعتراف بأن يصبح السودان مستقلاً [30].

أعلن إســماعيل الأزهري رئيس الوزراء بنفســه تعذر الاتفاق على قرار يقدم للبرلمان بشأن تقرير المصير وأبلغ الحاكم العام بذلك. وفي تصريح أدلى به في 29 أكتوبر 1955 قال أزهري إنه «**سيمضي بعض الوقت قبل أن تستكشف الأحزاب السياسية بالكامل احتمال صــدور قــرار من البرلمان الحــالي. وإلى أن يُقبل أو يُرفض، فإن الحكومة ســتمضي على افتراض أن المســتقبل سيقرر بالاســتفتاء أو بموجب الأسس التي نصت عليها الإتفاقية. لقد بقي من الفترة الانتقالية أربعة عشر شــهراً وليس هناك عجلة. فبعد أشــهر قليلة ســيكون من الممكن إجراء انتخابات في كل أنحاء البلاد. في الوقت الحاضر من المهم أن نتلقى رداً بشأن رغبة البرلمان في إجراء استفتاء وتشكيل اللجنة الدولية [31]**».

ازدادت صعوبة إحتمال صدور قرار من البرلمان بشــأن تقرير المصير مستقبلاً ببرقيتين بعث بهما رئيس حزب الأحرار بنجامين لوكي في 31 أكتوبر 1955 إلى دولتي الحكم الثنائي والحاكم العام ورئيس الوزراء ورئيسي مجلسي الشيوخ والنواب. في البرقية الأولى قال لوكي إنه نظراً للأوضاع الراهنة في المديريات الجنوبية، فإن حزب الأحرار غير مســتعد لمناقشة مستقبل السودان في البرلمان [32]. وفي البرقية الثانية قال لوكي إنه نظراً للاضطرابات الأخيرة في جنوب الســودان والإكراه والاضطهاد والظلم الذي يمارسه الشماليون على الجنوبيين، فإن على الشــمال أن يمــضي لوحده نحو تقرير المصير، وأمــا الجنوب فيبقى تحت هيئة دولية بإشراف الأمم المتحدة كدولة تتمتع بالحكم الذاتي. وذكر لوكي في البرقية أن طلبهم


جمال عبدالناصر

هذا جـاء نتيجة لرفض الشـماليين لمطلب الجنوبيين للفدريشـن وإغـلاق بريطانـيا ومصر آذانها إزاء مناشدات الجنوبيين (33).

جاء في تعليق وزارة الخارجية البريطانية على البرقية الأولى أنه إذا رفض حزب الأحرار الجنوبي مناقشة مستقبل السودان في البرلمان فسـيكون من الصعب تبريـر أي محاولات تقوم بها الحكومة البريطانية لإقناع المصريين بالموافقة على تقصير إجراءات تقرير المصير إذا طلـب البرلمان السـوداني ذلـك. إذ أنه سـيبدو أنهـا تعمـل ضـد رغبـة الجنوبيين (34).

6- عبدالناصر غير راضٍ عما يجري في السودان

في اجتماع غير رسـمي في 29 أكتوبر 1955 مع المستشار الشرقي بالسفارة البريطانية في القاهرة، أبدى عبدالناصر عدم رضائه عما يجري في السودان واتهم البريطانيين بالعمل مع السـودانيين لحشر المصريين في زاوية. وقال إنه وفقـاً لتقارير موثوق بها تلقاها من الخرطـوم، فإن وليام لوس قد حث رئيس الوزراء السـوداني لإصـدار إعلان من البرلمان السوداني باستقلال السـودان وأبلغه بأن الحكومة البريطانية ستعترف بذلك. وعبر ناصر عن خيبة أمله لأن ذلك حدث بعد أن أكد له السفير تريفليان عندما استقال صلاح سالم بأن السياسـة البريطانية هي أن تعمل الحكومتـان البريطانية والمصرية معاً فيما يتعلق بالشـأن السوداني. وأضاف عبد الناصر بأنه على قناعة بأن هدف السياسة البريطانية هو إبقاء الحاكم العام في منصبه بعد إعلان البرلمان السـوداني للاسـتقلال وخلال فترة إعداد الدسـتور، ودلل على ذلك بموقف الحكومة البريطانية من مسـألة القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية بعد انسحاب القوات المصرية والبريطانية من السودان.

وتخـوف عبدالناصر مـن أنه إذا عُهد للبرلمان السـوداني بعمليـة تقرير المصير، فإن أزهري سـيبقى في السـلطة، وسـيبقى البرلمان الذي لم يعد ممثلاً للشـعب إلى أجل غير محدد. وفي ختام حديثه قال عبدالناصر إنه إذا كانت سياسة بريطانيا هي محاولة حشر المصريـين في زاوية، فإن مصر سـتفعل نفس الشيء لبريطانيـا . ولذلك فإذا أعلن البرلمان السـوداني الاستقلال واعترفت به الحكومة البريطانية دون إعتبار لوجهة النظر المصرية، فإن الحكومة المصرية ستعلن أنها لم تعد ملزمة بالاتفاقية. لم يحدد عبد الناصر الاتفاقية التي عناها، ولكننا نرجح أن تكون اتفاقية عام 1953 بشأن السودان [35].

7- العودة إلى المربع الأول: الاستفتاء واللجنة الدولية

في 2 نوفمـبر 1955 أبلغ الحاكم العام وزارة الخارجية البريطانية أنه قد أصبح واضحاً بشـكل متزايد خلال الأسـبوع الماضي بأنه لا يوجد أمل لاتفاق الأحزاب السودانية حول قرار يقدم للبرلمان. فالسـيد علي الميرغني ضد الطريق المختصر بشـكل قاطع وسـيؤثر عـلى الحكومة، والمعارضة لا تثق في الأزهري ولا في دوافع دولتي الحكم الثنائي. فمع أن المعارضـة لا تزال تفضل الطريق المختـصر إلا أنها تطالب بضمانات كثيرة للغاية، لدرجة أنها تجعل الاتفاق مع الحكومة غير عملي. ولذلك فإن الخيار المتاح هو العودة للاستفتاء والجمعية التأسيسية واللجنة الدولية [36].

وبناءً على ما تلقته من الخرطوم، أبلغت وزارة الخارجية البريطانية سفيرها في القاهرة بأنه ينبغي المضي على فرضية أنه سـيكون هناك اسـتفتاء، وستكون هناك حاجة للجنة الدولية. ولكن سـيبقى مفتوحاً الاحتمال أنه إذا عبر البرلمان السوداني في تاريخ لاحق عن آراء جديدة بشأن تقرير المصير، فإن هذه الآراء ستكون محل نظر دولتي الحكم الثنائي.

ونظـراً لتصريح أزهـري في 29 أكتوبـر 1955 ومؤشرات أخرى بأن السـودانيين غير مسـتعدين بعد لتقديم أي بديل، طُلب من السـفير أن يخـبر عبدالناصر بأن الحكومة البريطانية سـتبلغ الحاكم العام بأنها تقبل اقتراح الاسـتفتاء وسـتبعث بدعوات للدول المشاركة في اللجنة الدولية، وستطلب منه إخطار الحكومة السودانية والبرلمان بذلك.

وطُلب من السفير كذلك أن يثير مع عبدالناصر المسائل التالية:

(أ) إذا عبر السودانيون لاحقاً عن تفضيلهم لطريقة أسرع لتقرير المصير، فإن الحكومة البريطانية تأمل أن تنظر دولتا الحكم الثنائي في ذلك بعين العطف.

(ب) إن الحكومــة البريطانيــة ترغب في أن تناقش مــع الحكومة المصرية صلاحيات اللجنة الدولية لأنها تحتاج إلى تعديل لأخذ مسألة الاستفتاء في الإعتبار.

(ج) إن عبدالناصر قد أساء فهم موقف الحكومة البريطانية من مسألة الحاكم العام. فالحكومــة البريطانية لا ترغب في مد فترة عمــل الحاكم العام ولا إبقاء القيادة العليا للقوات المســلحة الســودانية في يده لأي غرض خبيث. فالحاكم العام في وضع تزيد فيه مســؤولياته على ســلطاته. فكل ما لديه من ســلطة مستمد من مركزه كقائد أعلى. ولأنه يشــغل هذا المركز إستطاع أن يؤدي دوراً فاعلاً في إنهاء الاضطرابــات في الجنوب. وليس من مصلحة أي مــن الحكومتين أن يصير وضع نوكس هيلم أكثر شــذوذاً مما كان عليه من قبل. فالحكومة البريطانية على أتم إســتعداد لإنهاء الحكم الثنائي في أقرب وقت ممكن وتسوية مســألة القيــادة العليا بترتيبـــات جديدة بموجب دستور الحكم الذاتي [37].

أُبلغ البرلمان الســوداني في 10 نوفمبر 1955 بــأن الحكومة البريطانية قد وافقت على القرار الذي اتخذه البرلمان في 22 أغســطس 1955 بشــأن تشكيل اللجنة الدولية، وقراره بتاريخ 29 أغسطس 1955 بحيث يكون الاختيار المنصوص عليه في المادة 12 من الاتفاقية بين الاســتقلال التام والارتباط بمصر عن طريق الاستفتاء المباشر. وأُبلغ البرلمان كذلك بأن الحكومة البريطانية رغبة منهــا في الإسراع بالخطوات الباقية لتقرير المصير، فقد وجهت الدعوة للدول السبع التي اختارها البرلمان لتُمثل في اللجنة الدولية. كما أُبلغ بأن الحكومة البريطانيــة قد دخلت في مباحثات مع الحكومة المصرية بغرض الوصول إلى اتفاق إضافي وتحديد إختصاصات اللجنة الدولية وتعديل الاتفاقية - الإنجليزية المصرية [38].

وفي 10 نوفمبر 1955 أيضاً أودعت الحكومة المصرية لدى البرلمان عدة وثائق مؤرخة في 19 و16 و15 أكتوبر 1955 تفيد بأن الحكومة المصرية ترغب في استئناف المفاوضات مع الحكومة البريطانية بشــأن تحديد اختصاصات اللجنة الدولية. وتفيد كذلك بموافقة الحكومة المصرية على قرار البرلمان الســوداني بشــأن تقرير مصير الســودان بالاســتفتاء الشعبي المباشر، وبأنها ســتدخل في مفاوضات مع الحكومة البريطانية لتعديل الإتفاقية الإنجليزية - المصرية [39].

بالرغــم مما تقدم، إلا أن الحكومة البريطانية لم تفقــد الأمل في أن يتم تقرير المصير عــبر الطريق المختــصر. فقد طلبت من الحاكم العام أن يُخبر إســماعيل الأزهري لعلمه الخــاص بأنها قد أوضحت للمصريين بأنه يتعين على دولتي الحكم الثنائي أن تنظرا بعين العطــف لأي مقترحات أخرى يود البرلمان الســوداني إصدارها حــول طريقة تنفيذ حق تقرير المصير[40].

سيرد في فصل لاحق أن السودان قد استقل بالطريق المختصر، وأن الحكومة البريطانية هيــأت المسرح لذلك بطريقة أخرى. فقد أعلنت في 12 ديســمبر 1955 أن الحاكم العام نوكس هيلم قد أبدى رغبته في الاســتقالة لأسباب شخصية وأنها لا تنوي ترشيح بريطاني آخــر ليحل محله. في واقع الأمر إن الحاكم العام لم يســتقل ولكــن الحكومة البريطانية قررت أن تُخلي منصب الحاكم العام. وسيرد أيضاً توضيح ذلك.

هوامش الفصل الرابع عشر

1- Enclosure in Helm to Shuckburg, 6 October 1955, FO 371/113619.

2- عبدالرحمن الرافعي، ثورة 23 يوليو 1952، مرجع سابق، ص196 والصفحات التي تليها.

3- Trevelyan, Cairo, to Foreign Office, 7 October 1955, FO 371/113616.

وأيضاً: عبدالرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 167.

4- Macmillan to Helm, October 6, 1955, FO 371/113616. Also see Douglas Johnson, British Documents on the End of the Empire, Series B, Volume 5, Sudan, Part II (1951 - 1956), P. 480.

5- Helm to Foreign Office, 6 October 1955, FO 371/113616.

6- Trevelyan, Cairo, to Foreign Office, 6 October 1955, ibid.

7- Macmillan to Helm, 11 October 1955, ibid.

8- Helm, Khartoum to Foreign Office, 13 October 1955, ibid.

9- Extract from letter from Luce to Lampen, 16 October 1955, FO 371/113618.

10- الأمة 13 أكتوبر 1955 والجمهورية 24 أكتوبر 1955. ولترجمة إنجليزية للتصريح أنظر:

Trevelyan, Cairo to Foreign Office, 19 October 1955, FO 371/113617.

11- الأهرام 24 أكتوبر 1955.

12- Jamal Abdel Nasser to Governor-General, 17 October 1955, FO 371/113618.

13- الأهرام 24 أكتوبر 1955.

14- Governor-General to Gamal Abdel Nasser, 19 October 1955, FO 371/113618.

15- Helm to Foreign Office, 19 October 1955, FO 371/113617.

16- Ibid.

17- Helm to Foreign Office, 19 October 1955, ibid.

وأيضاً: النيل 29 أكتوبر 1955، نشرة مكتب المفوض التجاري البريطاني.

18- Minute by Bromley, 20 October 1955, FO 371/113617.

19- Trevelyan to Egyptian Minister of Interior, Zakaria Mohieddin, 26 October 1955, FO 371/113618.

20- Zakaria Mohieddin to Trevelyan, 30 October, 1955, FO 371/113619.

21- الأهرام 23 أكتوبر 1955.

22- أنظـر نص الوثيقة في وقائع مجلس النواب الســوداني، الجلســة رقــم 36، يوم الخميس 10 نوفمبر 1955، ص 775.

23- For the English text of the note see Trevelyan to Foreign Office, 22 October 1955, FO 371/113617.

24- For the English text of the Egyptian Note see Trevelyan to Foreign Office, 22 October 1955, ibid.

25- Foreign Office to Oslo, Stockholm, Berne, Prague, Belgrade, 22 October 1955, ibid. Also Commonwealth Relations Office to High Commissioners in India and Pakistan, 22 October 1955, ibid.

26- Prague to Foreign Office, 27 October 1955, ibid.

27- Helm to Foreign Office, 27 October 1955, FO 371/113618.

28- الرأي العام 27 أكتوبر 1955.

29- الأهرام 30 أكتوبر 1955.

30- Luce to Lampen, 29 October 1955, Luce Papers: 829/5/35-40.

31- Helm to Foreign Office, 2 November 1955, FO 371/113619.

خلافاً لما ورد في تصريح أزهري فإن السودان كان آنذاك في مرحلة تقرير المصير. فالمرحلة الانتقالية قد انتهت بعد صدور قرار البرلمان في أغسطس 1955 بالبدء في اتخاذ إجراءات تقرير المصير.

-32 Telegram by Benjamin Lwoki, 31 October 1955, ibid.

-33 Telegram by Benjamin Lwoki, 31 October 1955, ibid.

-34 Foreign Office Minute, 4 November 1955, ibid.

-35 Trevelyan, Cairo, to Foreign Office, 31 October 1955, ibid.

-36 Helm to Foreign Office, 2 November 1955, ibid.

-37 Foreign Office to Cairo, 3 November 1955, ibid.

-38 Foreign Office to Khartoum, 5 November 1955, ibid.

وأيضـاً وقائـع مجلـس النواب الجلسة رقم 36، يوم الخميس 10 نوفمبر 1955.

39- نفس المرجع.

-40 Foreign Office to Khartoum, 5 November 1955, FO 371/113619.

الفصل الخامس عشر

الخلاف حول قيام حكومة قومية

بعد دخول السودان في أغسطس 1955 مرحلة تقرير المصير، دعت المعارضة، وأيدتها الصحف المستقلة إلى قيام حكومة قومية للسير بالبلاد نحو الاستقلال بأقصر الطرق وأضمنها. وقد رفض الحزب الحاكم ذلك بدعاوى كثيرة منها أن الحكومة القومية تتنافى مع النظم الديمقراطية، وأنها ستنصرف إلى مشاكل جانبية، وإلى مكاسب حزبية، ولن يتحقق الاستقلال في الوقت المحدد[1]. ولكن قيادة طائفة الختمية كانت تؤيد قيام حكومة قومية للنهوض بأعباء تقرير المصير. وقد أدى هذا الخلاف في الرأي بين الحزب وطائفة الختمية إلى سقوط حكومة الأزهري وإقصائها عن الحكم لبضعة أيام.

1- سقوط حكومة الأزهري وعودتها

في يوم الخميس 10 نوفمبر 1955 وهو نفس تاريخ إبلاغ مجلس النواب بقبول دولتي الحكم الثنائي لقراريه بشأن الاستفتاء وتشكيل اللجنة الدولية، هُزمت حكومة الأزهري في التصويت على القراءة الثانية للميزانية [2]. فبإيعاز من السيد علي الميرغني صوت ضد الحكومة أربعة من الوكلاء البرلمانيين وهم محمد جبارة العوض، وحسن محمد زكي، ويوسف عبدالحميد، وعبدالنبي عبدالقادر، وصوت ضدها أيضاً اثنان من نواب شرق السودان هما أبو فاطمة باكاش، ومحمد محمود. وقد فسر هؤلاء جميعاً تصويتهم ضد الحكومة بأنه كان تأييداً لقيام حكومية قومية. صوت ضد الحكومة 49 نائباً ومعها 45 [3]. جرى التصويت في اللحظة التي كان فيها جيفورد القائد العام للقوات البريطانية في السودان، وقائد سلاح الجو الملكي، وآخر مجموعة بريطانية يغادرون السودان نهائياً عبر مطار الخرطوم [4].

كانت الأيام الخمسة التي أعقبت سقوط الحكومة وعودتها في 15 نوفمبر حافلة بالنشاط. ففي يوم الجمعة 11 نوفمبر قررت الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الاتحادي عدم الاشتراك في أي حكومة قومية أو إئتلافية لأن ذلك يتنافى مع النظم الديمقراطية والدستورية. فطالما أن هناك مجموعة نالت تأييد البرلمان وثقته فلها وحدها حق الحكم.

ومن ناحية أخرى فليس من المصلحة في شيء ألا تكون هناك معارضة [5]. وفي مســاء يوم الســبت 12 نوفمبر استقبل إسماعيل الأزهري إدريس الإدريسي، وعثمان مصطفى صالح أورتشي، ومحمد حمد أبوســن نائب القضارف شمال، ومحمد أحمد أبوسن نائب رفاعة، كموفدين من السيد علي الميرغني حيث أبلغوا أزهري أن السيد علي يرى أن قيام حكومة قومية من مصلحة البلاد في المرحلة القادمة ولذلك يطلب دراستها والعمل على الاشتراك فيها [6].

وفي يوم الاثنين 14 نوفمبر نشرت صحيفة «صوت الســودان» الناطقة بلســان طائفة الختمية بياناً أصدره الســيد علي الميرغني نصح فيه الأحزاب والهيئات أن «تنتهج سياسة قومية». جاء في البيان: «إن الظروف الخطيرة التي تواجه البلاد الآن في مرحلة تقرير المصير المرتقب بالاســتفتاء المباشر، ووضع الدســتور النهائي لحكم السودان، وإجراء الانتخابات للبرلمان المقبل، كلها أمور في النهاية القصوى من الأهمية لمســتقبل هذا القطر، ولا شــك يهم جميــع المواطنين أن تتم هذه الخطوات بتضامنهــم وتكاتفهم جميعاً على اختلاف مذاهبهم ومبادئهم السياســية حتى تتوفر لها الحيدة التامــة، والنزاهة والحرية، تحت أعينهم وباشتراكهم وتتجنب البلاد بذلك النزاعات والهزات التي قد تحيق بأمانها وسلامة أهدافها العليا. لذا فإننا نرى وننصح إلى جميع الأحزاب والهيئات أن تنتهج سياسة قومية لتطلع بهذه المهام الجسام، وبإدارة البلاد في هذه الفترة العصيبة بما يحقق أهدافها بأمان وسلام في جو من الهدوء والإستقرار والطمأنينة[7]».

وفي صباح يوم 14 نوفمبر استقبل السيد عبدالرحمن المهدي بحضور الصديق المهدي وعبدالله خليل وعبدالرحمن علي طه وعلي بدري، إسماعيل الأزهري الذي رافقه مبارك زروق، ومحمــد أحمد المرضي، ويحيى الفضلي حيــث دار الحديث عن الموقف الراهن. وقــد ذكرت صحيفة «الرأي العــام» التي أوردت الخبر أن رأي الســيد عبدالرحمن كان واضحــاً في تأييد قيام حكومة قوميــة. وبعد نقاش طويل اعتذر أزهري ورفاقه عن قبول قيام حكومة قومية لأســباب ذكروها. ويبدو أنه قد كان من بينها التزامهم بقرار الحزب الرافض للفكرة [8].

غــادر أزهري ورفاقه دار الإمام عبدالرحمن إلى حلة خوجلي حيث اجتمعوا بالســيد عــلي الــذي تحدث إليهم عن بيانــه الأخير وما إذا كان المقصود منــه الحكم القومي أم

الوزارة القومية. وقد أوردت صحيفة «الرأي العام» أن أزهري ورفاقه أوضحوا للسيد علي استحالة تأييدهم للحكومة القومية[9]. ويقول خضر حمد الذي حضرالاجتماع إن السيد علي أبان لهم في وضوح «أنه لا يطلب قيام حكومة قومية وأن هذا ليس من شأنه وأن كل ما يريده هو أن يكون الحكم قومياً بمعنى أن الناس سواسية أمام الحكومة، وفي نظرها سواء، وأنه في بيانه الذي أصدره لم يقل بحكومة قومية[10]».

اجتمع مجلس النواب في 15 نوفمبر لانتخاب رئيس وزراء جديد فرشح مبارك زروق وثناه حسن عبدالقادر نائب الأبيض، إسماعيل الأزهري. ورشح عبدالله خليل وثناه محمد أحمد محجوب، ميرغني حمزة. وعند التصويت حصل أزهري على 48 صوتاً وميرغني حمزة على 46 صوتاً. بتوجيه من السيد علي الميرغني صوت ثلاثة من الوكلاء البرلمانيين الأربعة لأزهري. وامتنع عن التصويت حسن الطاهر زروق نائب دوائر الخريجين عن الجبهة المعادية للاستعمار[11].

لم يُدخل إسماعيل الأزهري أي تعديل على حكومته واحتفظ كل الوزراء بحقائبهم. وانضم إلى الحكومة كوزير للثروة الحيوانية بوث ديو السكرتير السابق لحزب الأحرار الجنوبي [12]. وقد اعتبر الحاكم العام ذلك تعزيزاً جنوبياً مفيداً للحكومة ولكنه قال إن أزهري أضاع فرصة عظيمة لتوسيع حكومته بحيث يشترك فيها خلال ما تبقى من فترة تقرير المصير ممثلون لأحزاب المعارضة الرئيسة. وأضاف أنه كان سيتطلع حينئذ للمستقبل بثقة أكبر، خاصة إذا أُتيح المجال أمام عناصر شابة جديدة[13].

كان سقوط وعودة حكومة الأزهري مثار تعليقات الصحف. فقد شددت صحيفة «العلم» الناطقة بلسان الحزب الوطني الاتحادي على أهمية وجود معارضة، وتخوفت من أن تفرض الحكومة القومية حكماً ديكتاتورياً لا يتفق مع التقاليد الديمقراطية. ثم قالت إن الحزب الوطني الاتحادي يجب أن يحكم وحده أو يبقى في المعارضة. وانتقدت صحيفة «الأيام» غرض المعارضة من إسقاط الحكومة والاسلوب الذي استخدم في ذلك. ومع ذلك أهابت بالأزهري وحزبه إعادة النظر في قرارهم بعدم المشاركة في حكومة قومية لأن السودان يحتاج إلى حكومة مستقرة لإكمال المراحل الباقية مع تقرير المصير. وأبدت صحيفة «الميدان» تفضيلها لحكومة قومية ولكنها اشترطت أن تتبنى الحكومة القومية الميثاق الوطني الذي اقترحته الجبهة المعادية للاستعمار [14].

عند عودة أزهري للسلطة دعت صحيفتا «صوت السودان» و«الاستقلال» الناطقة بلسان حزب الاستقلال الجمهوري إلى حل البرلمان والاحتكام إلى الشعب. واستهجنت صحيفة «الأيام» أساليب الرشوة والتأثير الطائفي التي استخدمت في الصراع، وأعادت مناشدتها للأزهري لتشكيل حكومة قومية.

وهللت صحيفة «الرأي العام» لعودة أزهري إلى الحكم، وقالت إنه أصبح قوة حقيقية داخل وخارج البرلمان، ووصفته بأنه رمز لوعي جديد غير عادي في أوساط الطبقة المتعلمة، ودعت أزهري لاتباع سياسة قومية وتشكيل حكومة قومية، وأعربت عن أملها في أن يلبي أزهري هذه الرغبة الشعبية (15).

2- الرؤية البريطانية لعودة الأزهري

إعتبر الحاكم العام نوكس هيلم ومستشاره وليام لوس عودة الأزهري إلى رئاسة الوزارة تطوراً مهماً في السياسة السودانية. ففي رسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية، قال هيلم إن الظاهرة المهمة هي أن السياسي إسماعيل الأزهري قد أحرز نصراً على السيدين. وكخطوة جديدة على طريق سودان ناضج سياسياً فإنها تستحق الترحيب. واستطرد قائلاً إن الطريق لا يزال طويلاً وستمر سنوات قبل أن يحقق السياسيون نصراً كاملاً. وأضاف أنه بالرغم من أن تعليمات السيد علي هي التي حسمت الأمر، إلا أنه قد سمح بتذبذبه بإحداث ثغرة لن يزول أثرها (16).

أما وليام لوس فقد قال: «إن أزهري السياسي قد أحرز نصراً على السيد علي الميرغني الزعيم الطائفي. ويرى كثير من السودانيين أن هذا دلالة على تطور مهم ومستحب في الحياة السياسية للبلاد. إذ أن المتعلمين من السودانيين بوجه عام قد أصبحوا بشكل متزايد يضيقون ذرعاً بالتأثير الطائفي على السياسة. لكن، وعلى الرغم من أن ما وقع من أحداث في الآونة الأخيرة ربما يكون قد هز إلى حد ما من مكانة السيد علي لدى الصفوة من أتباعه، إلا أنه لتقييم الأهمية الحقيقية لهذا التطور، يتعين على المرء أن يفرق بوضوح بين الساسة وجمهور الناخبين. فمن الجائز جداً أن يجد السيد علي نفسه أقل قدرة في التحكم في أصوات نواب الختمية، الأمر الذي ربما ينطبق بدرجة أقل على السيد عبدالرحمن. ولكن ذلك لن يكون له تأثير ملموس على قوة وضعهما في الدوائر الريفية،

على الأقل في المستقبل القريب. ذلك أن من يتحدى السيد علي من نواب الختمية سيجد نفوذ السيد علي يعمل بكامل ثقله لغير صالحه عندما يتقدم لإعادة انتخابه. هذا بالطبع إذا كان من الممكن ترشيحه أصلاً بدون رغبة السيد علي. وحتى لو تمكن السيد علي من إيصـــال طاقم جديد مـــن نواب الختمية الطيعين إلى البرلمان فإنه من الوارد جداً أن يمروا بنفس عملية التحول من الولاء الطائفي إلى الولاء السياسي. غير أن ذلك سيستغرق وقتاً. ولكن مع أننا نشـــهد الآن بداية خروج السياسة الســـودانية من الهيمنة الطائفية، إلا أن هذه العملية ستكون حتماً طويلة وبطيئة، كما أنها ربما تتم على نحو يشبه لعبة الثعابين والسلالم [17]».

3- السيدان يؤيدان قيام حكومة قومية في الحال

منذ أواســـط سبتمبر 1955 كان الحديث يدور في الأروقة السياسية عن قرب لقاء بين الســـيدين عبدالرحمن المهدي وعلي الميرغني وحدث أن سألت صحيفة «الميدان» السيد عبدالرحمـــن عـــن ذلك عندما التقـــاه مندوبها في 29 أكتوبـــر 1955 فأجاب: «إنني آمل أن يتـــم الاتفاق بيننا وبين الســـيد علي الميرغني والواقع أنه ليس بيننا وبين الســـيد علي خصام. ولكن في رأيي أن الاتفاق الشخصي فقط بيننا ليس له قيمة. ولكن الاتفاق يكون مجدياً إذا كان على الأســـس القومية الوطنية التي تستفيد منها البلاد، وأن ترتبط به كل الأحزاب». ورداً على سؤال مماثل من نفس الصحيفة أجاب السيد علي: «ليس بيننا وبين آل المهدي خصام. وإننا نتمنى النجاح للمساعي الجارية للوفاق [18]».

اشـــتد الضغط على إسماعيل الأزهري لتشـــكيل حكومة قومية عندما أعلن السيدان عبدالرحمن المهدي وعلي الميرغني في 3 ديســـمبر 1955 أنهما التقيا وتصافيا، وعزما على الوقوف متكاتفين فيما يعود على الأمة السودانية بالخير والسعادة والحرية الكاملة. كما أعربـــا عن أملهـــما في أن تلتقي الأحزاب في الحال على قيـــام حكومة قومية تكون صمام الأمان وتنقذ البلاد من كل خطر متوقع [19].

أعقب ذلك صدور بيان من السيد علي الميرغني في 6 ديسمبر 1955 قال فيه: «عندما اجتمع بنا الســـيد إســـماعيل الأزهري وذُكرت الوزارة القومية، قلنا له إن بياننا المشـــترك

يقول بضرورة قيام الحكومة القومية. أما التفصيلات فتركناها للأحزاب وما تقره الأحزاب مجتمعة نبارك هذا بخلاف ما جاء في بعض الجرايد [20]».

رحبت صحيفة «الأيام» بلقاء السيدين بحذر. إذ تخوفت من أن يكون غرضه السيطرة على الأوضاع السياسـية والمنظمات الديمقراطية في البلاد. وقالـت أيضاً إن اللقاء ينبغي ألا يمتد إلى الميدان السـياسي، وأن يكتفي السـيدان بالتوجيه والإرشاد بقدر ما تسمح به مكانتهما الروحية [21].

إن المتفحـص للبيانات التـي تبادلها الحـزب الحاكم وأحزاب المعارضـة (الأحـزاب المؤتلفة)[22] في الأسبـوع الأخـير مـن نوفمـبر والأول من ديسمبر 1955، لا بد وأن يلاحظ تباين الرؤى بشـأن الغـرض من قيام الحكومة القوميـة، واختصاصاتها، وموعد قيامها، ونسب التمثيل فيها. فالحزب الحاكم كان يشترط لقيام الحكومة القومية موافقة دولتي الحكم الثنائي على تعديل الإتفاقية الإنجليزية - المصرية حتى يتم تقرير المصير وتحقيق الاستقلال بأقصر الطرق وهو إقراره من داخل البرلمان الحالي.

وأما الأحزاب المؤتلفة فقـد كانت تدعو لقيام الحكومة القومية في الحال. كما كانت تدعو لأن يكون الوصول إلى اسـتقلال السودان وسيادته بأقصر الطرق العملية وأضمنها حسبما تقرر الحكومة القومية سواء أكان ذلك عن طريق البرلمان أو الاستفتاء أو الجمعية التأسيسـية إذا اقتضـت الظروف ذلك. وكانت الأحزاب المؤتلفـة ترى أن موافقة دولتي الحكـم الثنائي ليسـت هي أقصر الطـرق وأضمنها لتحقيق الاسـتقلال في ظل الظروف والأوضاع الدستورية الراهنة.

ومن أوجه الإختلاف أيضاً أن الحزب الحاكم كان يرى أن يُعطي البرلمان القائم سلطة وضع الدسـتور وقانون الانتخابات بينما كانت الأحزاب المؤتلفة ترى أن يعهد بذلك إلى لجنة قومية تشكلها الحكومة القومية. واشترط الحزب الحاكم أن تمثل الأحزاب المؤتلفة في الحكومة القومية بنسـبة عـدد نوابها في البرلمان. وردت الأحـزاب المؤتلفة على ذلك بالقـول إن همها هو أن تقوم حكومة قوميـة بمعنى الكلمة بحيث لا يكون فيها لحزب أغلبية في العدد أو السلطات، بل تسودها روح التضامن والإخلاص خدمة للغرض المنشود منها.

فهمت الأحزاب المؤتلفة من اشــتراط الحزب الحاكم الحفاظ على الحقوق المنصوص عليها في الدستور، أنه كان يريد الإبقاء على السلطات الاستثنائية للحاكم العام في دستور الحكم الذاتي، وفي قيادة الجيش، وســلطات رئيس الوزراء في عزل وزرائه، مما يتنافى مع قيام الحكومة القومية واســتمرارها، لأن الحكومة القومية في جوهرها تعطيل لكثير من مواد الدستور بسبب الظروف غير العادية التي تمر بها البلاد.

يبدو أن الضغوط على الحكومة قد أثمرت. فقد قرر مجلس الوزراء في 6 ديسمبر 1955 دعوة الأحزاب المؤتلفة للتفاوض بشــأن قيام حكومة قومية، وأن تكون البيانات الصادرة من الطرفين أساساً للتفاوض. وقبلت الأحزاب المؤتلفة الدعوة. وقد ثمنت صحيفة «الرأي العام» هذا التطور فكتبت: «سرت موجة من الابتهاج والتفاؤل في صفوف الحادبين على مســتقبل هذه البلاد عندما علموا أن الحكومة قد قررت التفاوض مع الأحزاب المؤتلفة حول قيام الحكومة القومية. وزاد سرورهم وابتهاجهم عندما جاءت البشرى بأن الأحزاب المؤتلفة قد رحبت بالتفاوض [23]». وسيكون هذا التفاوض ضمن مباحث الفصل التالي.

هوامش الفصل الخامس عشر

1- خضر حمد. مذكرات، مرجع سابق، ص.227

2- وقائع مجلس النواب، الجلسة رقم 36، يوم الخميس 10 نوفمبر 1955.

3- خــضر حمد، مرجع ســابق، ص.227 وأيضاً مذكرات أحمد محمد يســــن، مرجـع ســـابق، ص294-295 .

-4 Adams, Trade Commissioner, Khartoum, to Harold Macmillan, 18 November 1955, FO 371/113584.

5- خضر حمد، مرجع سابق، ص228.

6- نفس المرجع، ص229.

7- صوت السودان 14 نوفمبر 1955.

8- الرأي العام 15 نوفمبر 1955. وأيضاً السودان الجديد 15 نوفمبر 1955.

9- الرأي العام 15 نوفمبر 1955.

10- خضر حمد، مرجع سابق، ص229.

-11 Adams to Macmillan, 18 November 1955, loc.cit.

12- قرر حزب الأحرار في 13 سبتمبر 1955 تعيين الفريد أولودو سكرتيراً للحزب وطُلب من بوث ديو الإستقالة من الحزب على إثر خلاف بينه وبين أعضاء الحزب بشأن موقــف الحــزب من التمرد: الأهرام 17 سبتمبر 1955.

-13 Helm to Shuckburgh, 17 November 1955, FO 371/113585.

-14 Khartoum to Foreign Office, 12 November 1955, FO 371/113584.

-15 Khartoum to Foreign Office, 16 November 1955, ibid.

-16 Helm to Shuckburgh, 17 November 1955, loc.cit.

Luce to Lampen, 19 November 1955, Luce Papers: 829/6/38 - 829/6/44. -17

For English translation of the interviews see enclosures in Khartoum to Foreign Office, 1 November 1955, FO 371/113619. -18

ولنص عربي للمقابلات ومشروع الميثاق الوطني الذي اقترحته الجبهة المعادية للاستعمار أنظر: الأهرام 30 أكتوبر 1955.

حضر لقاء السـيد عبدالرحمن مع صحيفة «الميدان» محمد الخليفة شريف، وعبدالله خليل، وحسن محجوب، ويحيى المهدي.

19- النيل 1 و4 ديسمبر 1955. وأيضاً:

Khartoum to Foreign Office, 4 December 1955, FO 371/113585.

20- صوت السودان 6 ديسمبر 1955. وأيضاً:

Statement by Sayed Ali Al Mirghani, 6 December 1955, FO 371/113585.

21- كلمة «الأيام» نقـلاً عـن بشـير محمـد سعيد، الزعيم الأزهري وعصره (1990)، ص288.

22- الرأي العام 29 نوفمبر 1955، و4 و6 ديسمبر 1955. وأيضاً:

Communique of the Joint Meeting of the Executive Committee and the Parliamentary Group of the National Unionist Party on 4 December, FO 371/113585. Also Statement issued by the Opposition Parties, ibid.

كان تجمـع الأحـزاب المؤتلفة يضـم أحزاب الأمة، والإسـتقلال الجمهـوري، والأحرار، والجمهوري الاشتراكي.

23- الرأي العام 7 ديسمبر 1955.

الفصل السادس عشر

نجاح المحاولة الثانية لتقرير المصير من داخل البرلمان: 19 ديسمبر 1955

1- تعديل اتفاقية عام 1953 وتوقيع اتفاق إضافي

بينما كان الجدل محتدمـاً بين الحكومة والمعارضة حول قيام حكومة قومية، وقعت دولتا الحكم الثنائي في القاهرة في 3 ديسمبر 1955 وبدون إستشارة الحكومة السودانية أو أحزاب المعارضة على ثلاث وثائق. وقع عن الحكومة المصرية محمود فوزي وزير الخارجية، وعن الحكومة البريطانية سفيرها في القاهرة همفري تريفليان. بموجب مذكرات متبادلة عُدلت المواد 10 و12 و13 من اتفاقية عام 1953 بحيث يكون تقرير المصير بالاستفتاء وليس عبر الجمعية التأسيسية. وتم التوقيع كذلك على اتفاق إضافي بشأن إنشاء وتشكيل اللجنة الدولية التي ستشرف على عملية تقرير المصير. وأُلحق بالاتفاق كجزء لا يتجزأ منه ملحق يتضمن مهام وسلطات اللجنة الدولية. ورد في الفقرة (ج) من الملحق أنه إذا قررت اللجنة الدولية وجود أوضاع تجعل من المستحيل التعبير عن رأي الناخبين بحرية أوتتنافى مع حياد الإستفتاء أو الانتخابات فلها أن تؤجل عملية تقرير المصير جميعها وترفع تقريراً بأسباب التأجيل إلى الحاكم العام الذي يحيله بدوره إلى الحكومتين المصرية والبريطانية. كما تبادلت الحكومتان مذكرات أخرى اتفقت بموجبها على أنه بمجرد إعلان نتائج الاستفتاء والجمعية التأسيسية، تقوم الحكومتان بالتشاور معاً ومع ممثلي البرلمان السوداني بشأن الخطوات التي تتخذ لإنهاء عملية تقرير المصير والحكم الثنائي[1].

أثارت الفقرة (ج) من سلطات اللجنة الدولية، والمذكرات المتعلقة بإنهاء عملية تقرير المصير والحكم الثنائي عاصفة من النقد من قبل المعارضة ومن الصحافة. فقد قال محمد أحمد محجوب زعيم المعارضة إن إعطاء اللجنة الدولية سلطة تأجيل عملية تقرير المصير بغير حد يتعارض مع المادة 9 من اتفاقية عام 1953. واستغرب محجوب التشاور بين دولتي الحكم الثنائي وممثلي البرلمان بشأن الخطوات التي تتخذ لإنهاء الحكم الثنائي لأن هذه الخطوات منصوص عليها في اتفاقية عام 1953[2].

وتحت عنوان «خطر جديد يهدد اســتقلال السودان» كتبت صحيفة «الرأي العام»: «إن من أخطر الســلطات التي اتفقت الدولتان على منحها لهذه اللجنة، أن تقرر تأجيل عمليــة تقرير المصير برمتهــا إذا ما رأت أن الظروف غير مناســبة. وبهذا فقد وضح أننا نواجه خطراً جديداً تتضاءل بجانبه كل الأخطار التي كنا نتوقعها. فالدولتان لم تضعا هذا النص في ســلطات اللجنة عبثاً، فهما ترميان بلا شــك إلى هدف تعطيل حريتنا واستقلالنا ســواء اتفقتا معاً، أو اســتغلته إحداهما لخلق أي مؤامرة أو شــغب تتذرع به». ومضت صحيفــة «الرأي العام» للقول: «لقد كنا حتى الأمس نعدد الأســباب القوية التي تدفعنا لنؤيد إعلان البرلمان الحالي للاستقلال، ولكننا لسنا اليوم في حاجة إلى أكثر من هذا السبب الخطــير. فهو وحده يكفي لكي تلتقي الأحزاب جميعاً عند هذا الهدف حتى تســد باب الذريعة أمام الدولتين [3]».

ســيرد لاحقاً في هذا الفصل، أن تقرير المصير قد تم من داخل البرلمان، وبذلك إنتفت الحاجة إلى الاستفتاء أو إلى اللجنة الدولية.

2- إجتماعات الحزب الحاكم والأحزاب المؤتلفة بشأن الحكومة القومية

ذكرنــا في الفصــل الخامس عشر أن مجلــس الوزراء قرر في 6 ديســمبر 1955 دعوة الأحزاب المؤتلفة للتفاوض بشــأن قيام حكومة قوميــة، وأن تكون البيانات الصادرة من الطرفين أساساً للتفاوض.

عُقــد أول اجتماع بين ممثلي الحــزب الحاكم أي الحزب الوطنــي الاتحادي وممثلي الأحــزاب المؤتلفة في 8 ديســمبر 1955. حــضر الاجتماع عن الحــزب الوطني الاتحادي مبــارك زروق، وعــلي عبدالرحمن، ومحمد أمين الســيد، وإبراهيم المفتي، وخضر حمد، وحضره عن حزب الأمة عبدالله خليل، وعن حزب الاســتقلال الجمهوري ميرغني حمزة، وعــن حزب الأحرار بنجامين لوكي، وعن الجبهة الاتحادية محمد نور الدين، وعن الحزب الجمهوري الإشــتراكي يوســف العجب، وعن الجبهة المعادية للإســتعمار حسن الطاهر زروق، واتفق المجتمعون على أن يقوم محمد عامر بشــير (فوراوي) بتســجيل مداولات وقرارات الاجتماعات[4].

في الاجتماع الأول الذي عقد في 8 ديسـمبر والثاني الذي عقد في 10 ديسـمبر 1955، وافق المجتمعون على ما يلي:

(أ) قيام حكومة قومية في الوقت الحاضر على الأسس التي يُتفق عليها.

(ب) أن يكـون هدف الحكومـة القومية هو الوصول إلى اسـتقلال السـودان التام وسيادته الكاملة بأقصر الطرق وأضمنها، سواء كان ذلك عن طريق الاستفتاء أو عن طريق إعلان البرلمان للاستقلال، أو عن أي طريق آخر.

(ج) أن يكون الاسـتقلال غير مشروط، أو مقيد بأحلاف أو معاهدات، أو بمركز ممتاز لأية دولة.

(د) دون مسـاس بالبند التالي (هـ) تسـير إجراءات الاستفتاء دون إبطاء لتنفيذها في أقرب فرصة.

(هـ) فور قيام الحكومة القومية يطلب من دولتي الحكم الثنائي ما يلي:

1- أن يعلن البرلمان السوداني استقلال السودان.

2- أن تنتهـي مهمة الحاكم العام فور إعلان الإسـتقلال على أن تقوم بدلاً عنه هيئة سودانية تقوم بترشيح أعضائها الحكومة القومية ويوافق عليها البرلمان ريثما يتم إنتخاب رأس الدولة السوداني بموجب الدستور النهائي.

يُلاحـظ أن بنجامين لوكي ممثل حزب الأحرار لم يحضر الإجتماع الثاني. ولكن عبدالله خليل ذكر في هذا الاجتماع أن الجنوبيين أوكلوا إليه إبلاغ الإجتماع بأنهم قد لا يوافقون على أن يُعلن الاستقلال من داخل البرلمان، لأنهم بعيدون عن الاتصال بناخبيهم لغيابهم عـن دوائرهم مدة طويلة، وليسـوا عـلى ثقة بأن أولئك الناخبـين يوافقون على الإجراء المقترح.

شارك بنجامين لوكي في الإجتماع الثالث الذي عقد في 12 ديسمبر 1955 وقال في إحدى مداخلاته إن حزبه يؤيد قيام حكومة قومية لأنه توجد مشـكلتان إحداهما تخص البلاد بأسرهـا والأخرى تخص الجنوب. وقال أيضاً إن مثل هذه المباحثات ذات فائدة لأنها قد تسـاعد على إعادة الثقة في ذلك الجزء من البلاد. ثم طـرح ما يبدو أنه كان شرطاً، فقد

قال: «وإذا أراد المجتمعون أن يُعلن الاستقلال بواسطة البرلمان فلا بد من الموافقة على قيام اتحاد فيدرالي بين الشمال والجنوب داخل السودان الموحد بحدوده الحالية».

نوقش موضوع الاتحاد الفيدرالي في الاجتماعين الثالث والرابع [5]. وقد كان من رأي كثير من الأعضاء أن يترك هذا الموضوع ليُبحث عند وضع الدستور الجديد بعد الاستقلال. وفي الاجتماع الرابع أوضح بنجامين لوكي أنه لا يقصد فكرة الاتحاد الفيدرالي بالمعنى المتبادر، ولكنه يقترح تكوين لجنة من الشماليين والجنوبيين لتدرس موضوع تنسيق العلاقات بين الشمال والجنوب. قبل المجتمعون بالإجماع هذا الاقتراح ووافقوا على أن يُرفع كتوصية للحكومة القومية.

عندما انعقد الاجتماع الرابع في 13 ديسمبر ,1955 كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت في 12 ديسمبر أن الحاكم العام قد استقال، وأنها لا ترغب في ترشيح بريطاني آخر ليحل محله. في تعليقه على ذلك قال مبارك زروق إن الفرصة قد سنحت لأن يعلن البرلمان الاستقلال فوراً ويبعث للدولتين رأيه بشأن الهيئة التي تعمل كرأس للدولة. وأضاف أن الطريق قد أصبح ممهداً لذلك لأن مصر صرحت بأنها ستوافق على الإعلان إذا أجمع عليه السودانيون وانجلترا قد لا تمانع.

وفي مستهل الاجتماع الخامس [6] الذي عقد في 14 ديسمبر قال مبارك زروق إن أمام الإجتماع ثلاث مسائل، أهمها مسألة إعلان الاستقلال بواسطة البرلمان، وعلى ضوئها يتم تكوين اللجنة القومية التي ستمارس سلطات السيادة. وصرح زروق بأن الخوف من إعتراض مصر أو انجلترا أو كليهما على قرار الاستقلال قد انقضى. فقد صرحت مصر بلسان ناطق رسمي بأنها لا تمانع، وقالت انجلترا إنها ستوافق على أي شيء يقره البرلمان. وأضاف زروق أن الجهاز الذي سينفذ هذا الوضع هو الحكومة القومية التي يجب أن تقوم في الحال. واقترح مناقشة أي مسألة من المسائل الثلاث لأنها مرتبطة ببعضها البعض.

استقر الرأي في الإجتماع السادس الذي عقد في يوم الخميس 15 ديسمبر على أن تتكون اللجنة القومية التي ستمثل رأس الدولة من ثلاثة أشخاص: عضو من الحكومة، وعضو من المعارضة، وعضو يتفق عليه الجنوبيون من حزب الأحرار ومن الحزب الوطني الإتحادي.

بــدا واضحاً من المداولات في الاجتماعين الخامس والســادس أن العقبة الكؤود كانت رئاســة الحكومة القومية. فقــد كان رأي ممثلي الحزب الوطني الإتحادي أن تســند إلى إســماعيل الأزهري. وفي تبرير ذلك قال مبارك زروق إن أزهري تولاها بعد عهد الإنجليز ولــه أكثرية داخل البرلمان. وأيده في ذلك إبراهيــم المفتي الذي قال إن أزهري ملم بكل تطــورات وظروف تحرير البلاد، وهــو خير من يرأس الحكومــة القومية لأن عملها هو مواصلة خطوات التحرير التي بدأتها الحكومة القائمة.

في اجتماع يوم 15 ديسمبر قبل ممثلو الحزب الوطني الإتحادي اقتراح عبدالله خليل بشــأن تشــكيل الحكومة القومية ولكن بشرط أن تسند الرئاســة إلى إسماعيل الأزهري. وكان عبداللــه خليل قد اقترح أن تتكون الحكومة القوميــة من 15 وزيراً بخلاف رئيس الــوزراء توزع كالآتي: 8 مقاعد للأحزاب المؤتلفــة و 6 للحزب الوطني الإتحادي، ومقعد للجبهــة المعادية للاســتعمار. واقترح كذلك أن يختــار الوزراء المرشــحون الرئيس، وإذا اختلفوا يُحتكم إلى البرلمان.

وهكذا انفض الإجتماع بدون اتفاق على تشــكيل الحكومة القومية أو رئاستها وحُدد الســبت 17 ديســمبر تاريخاً لاســتئناف الاجتماعات. ولكن بينــما كان إجتماع يوم 15 ديســبمر منعقداً بغرفة اللجان بمجلس الشيوخ، فجر إسماعيل الأزهري في قاعة مجلس النواب مفاجأة أذهلت الجميع بمن فيهم أركان حزبه[7]. وســنعرض لذلك في جزء لاحق من هذا الفصل.

3- الحدث الحاسم

يستفاد من الوثائق البريطانية أن الحاكم العام الإسكندر نوكس هيلم أبدى رغبته في الإســتقالة في أبريل 1956، وأن وزارة الخارجيــة البريطانية قبلت وجهة نظره بأن يكون خلفــه محايداً وليس بريطانياً. وكان الحاكم العام قد جادل بأن رحيله ســيزيل آخر أثر للســيطرة البريطانية، ويحقق الجو الحر المحايد، ويبطل مفعول الدعاية المصرية، وينهي مســألة القيادة العليا للقوات المســلحة الســودانية. واتجه التفكير نحو إســكندنافيا أو سويسرا كمصدر محتمل للحاكم العام المحايد [8].

ولكن في 12 ديسـمبر وقبـل ثلاثة أيام من سفر هيلم إلى المملكة المتحدة في إجازة قصـيره، أعلنت الحكومة البريطانية في بيان رسـمي أن نوكس هيلم قـد عبر عن رغبته في الاستقالة لأسباب شـخصية، وأن السفير البريطـاني في القاهرة قد أبلـغ رئيس وزراء مصر بـأن الحكومـة البريطانية مسـتعدة لقبول اسـتقالة نوكس هيلم، وأنها لا تنوي ترشـيح بريطاني آخر ليحل مكانه. وجاء في بيان الحكومة البريطانية كذلك أنها تتشاور مع الحكومة المصرية بشأن الخطوات التي تتخذ فيـما يتعلق بمنصب الحاكـم العام، آخذيـن في الاعتبار المتطلبات الواردة في الاتفاقيـة الانجليزية - المصرية إزاء توفير الجو الحر المحايد خلال ما تبقى من فترة تقرير المصير [9].



الإسكندر نوكس هيلم الحاكم العام

في ورقـة بعنـوان «نهاية الحكـم الثنائي في السـودان»، قال نوكس هيلـم إن البيان الصحفي بشأن استقالته لم يُعرض عليه قبل نشره. وحتى بعد نشره فإنه لم يتلقاه بشكل مبـاشر بل تلقاه عبر المفوض التجاري البريطاني. وقال أيضاً إنه صُدم لأن البيان وضع كل التركيز على رغبته المزعومة في الاسـتقالة. واسـتطرد قائلاً في فقرة أخرى من الورقة : «إن الإهتمام في السـنوات القادمة سيتجه إلى الدور الذي أديته في الشهور والأسابيع الأخيرة مـن عام 1955 كآخر حاكم عـام، خاصة لأن وزارة الخارجية قد أعلنت، ولا يزال كثيرون يعتقـدون ذلك، أنني قد طلبت السـماح لي بالتقاعد. ليس هـذا هو الواقع. فأنا لم أعبر عن مثل هذه الرغبة آنذاك أو في أي وقت آخر. وفي الواقع إنني كنت سـعيداً للغاية في الخرطوم، وكنت سأبقى هناك بكل سرور [10]».

في تقديرنا أن الحكومة البريطانية عمدت إلى إخلاء منصب الحاكم العام لسببين: كان أولهما تهيئة المسرح للسودانيين لإعلان إستقلالهم من داخل البرلمان. أما ثانيهما فقد كان سد الذرائع المصرية بأن الحكومة البريطانية ترمي من إعلان الاستقلال من داخل البرلمان

إلى مد فترة عمل الحاكم العام في السـودان بعد الاسـتقلال، وخلال فترة إعداد الدستور، وإبقاء القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية في يده.

مـما يجـدر ذكره أن المفـوض التجاري البريطـاني في الخرطوم إعتبر بيـان الحكومة البريطانيـة بإخلاء منصب الحاكم الحدث الحاسـم الذي عجـل إلى درجة كبيرة بعملية تقرير المصير، لأنه حفز السـودانيين على التركيز على مستقبـلهم الدسـتوري، وليس على المكائد الداخلية من أجل المنصب والسلطة [11].

4- التصريح المفاجئ

ذكرنا في الفصل الخامس عشر أن حكومة الأزهري عادت إلى السـلطة في 15 نوفمبر بأغلبيـة صوتين، ومع ذلك لم يبد أزهري حماسـة لقيام حكومـة قومية قد لا يكون هو رئيسـها وبذلك يُحرم من أن يكون على منصة الشرف في اليوم المشهود. وفي هذا السياق قال جون دنكان أحد مساعدي وليام لوس: «إن هزيمة الحزب الوطني الاتحادي أصبحت مسـألة وقت. ولكن أزهري كان مصمماً على أن يقف وحده على رأس الحكومة في يوم استقلال بلاده، وأن ينسب الفضل لحزبه [12]».

لمـا تقدم، قرر أزهري أن يلعـب الورقة الأخيرة فصرح في مجلـس النواب في الوقت المخصص للأسـئلة وبدون سـابق إنذار أنه سـيتقدم في يوم الإثنين 19 ديسـمبر باقتراح لإعلان إستقلال السـودان. فقد قال: «**إن مهمة حكومتي محددة في إتمام السودنة وقد تمت، وإتمام الجلاء وقد تم، ثم جمع كلمة السـودانيين حول الاسـتقلال التام وقد تم هـذا أيضـاً، ولم يبق إلا إعلانه من داخـل هذا المجلس يوم الإثنين القادم إنشـاء الله. وأرجو ألا يفوت حضرات نواب هذا المجلس الموقر حكومة ومعارضة قطاف هذه الثمار الدانية[13]**».

عـلى أية حال، بهذا الإجـراء تفوق أزهري على المعارضـة. وفي تعليقه على ذلك قال آدمز عضو البعثة الديبلوماسـية للمملكة المتحدة: «فلربمـا كان في إمكانهم أن يتفوقوا على الأزهري في التصويت في مجلس النواب، ومن المحتمل أنهم كانوا يأملون هزيمته مرة أخرى في أثناء مناقشة الموازنة. غير أنه لم يكن في استطاعتهم أن يصوتوا ضد الاقتراح الذي يزمع طرحه. لقد أمسـك أزهري بزمام المبادرة، ولم يعد بحاجة إلى إئتلاف مع أي حزب معين لتحقيق هدفه المباشر، وهو بزوغ فجر سودان مستقل [14]».

في منتصف ليل 15 ديســمبر غادر نوكس هيلم الخرطوم جواً إلى المملكة المتحدة في إجازة قصيرة لم يعد منها.

5- القـرارات الأربعــة الــتي أجازها مجلس النواب في 19 ديسمبر 1955

قُدمــت باتفاق الحكومــة والمعارضة إلى جلســة مجلس النواب في يــوم الاثنين 19 ديســمبر 1955 مشروعــات لأربعة قرارات صيغت باللغتين الإنجليزية والعربية. شــارك في الصياغــة والترجمة وليام لوس، ومســاعده جون دنكان، والمستشــار القانوني لمكتب الحاكم العام جاك مفروقورادتو وبعض قادة الأحزاب، وكاتب مجلس النواب محمد عامر بشــير. وباتفاق الحكومة والمعارضة أيضاً تناوب أعضــاء من الصفوف الخلفية للحكومة والمعارضــة في تقديــم وتثنية مشروعات القرارت [15]. وقد أعطيت الأســبقية في التقديم لمــشروع القرار الذي ينص على إعطاء مطلــب الجنوبيين لحكومة فيدرالية في المديريات الجنوبيــة الثلاث الاعتبار الكافي بواســطة الجمعية التأسيســية لضــمان تصويت نواب حزب الأحرار مع قرار إعلان الاســتقلال [16]. إعترضت صياغة قرار إعلان الاستقلال بعض الصعوبات. فقد صيغ بحيث يقرأ: «إن الســودان قد أصبح has become دولة مستقلة كاملة السيادة». ناقش وليام لوس هذه المسألة مع الحكومة والمعارضة واتُفق على تغيير هذه الصياغة بحيث يقرأ مشروع القرار: «إن الســودان ســيصبح is to become دولة مستقلة كاملة السيادة[17]». عدل ممثلو الحكومة والمعارضة النص الإنجليزي على نحو ما طلب لوس. ولكنهم تركوا النص العربي على حاله «قد أصبح has become» . لاحظ لوس ذلك لاحقاً وقال إن الســودانيين قد خدعوه وأرادوا بذلك تحقيق غرضين: الحصول على استحســان الجماهير بطرح النص العربي «قد أصبح»، ومراعاة الدقة في النص الإنجليزي «سيصبح [18]».

أُجيــز قرار الحكومة الفيدرالية وقرار إعلان الاســتقلال بالإجــماع، وكذلك قرار قيام جمعية تأسيســية لوضع وإقرار الدســتور النهائي وقانون الانتخابات للبرلمان الســوداني المقبل. أما قرار تعيين اللجنة الخماســية التي ســتمارس ســلطات رأس الدولة فقد أُجيز بالأغلبية بســبب اعتراض حســن الطاهــر زروق نائب دوائر الخريجــين وعضو الجبهة المعادية للاستعمار على بعض الأسماء المرشحة لعضوية اللجنة.

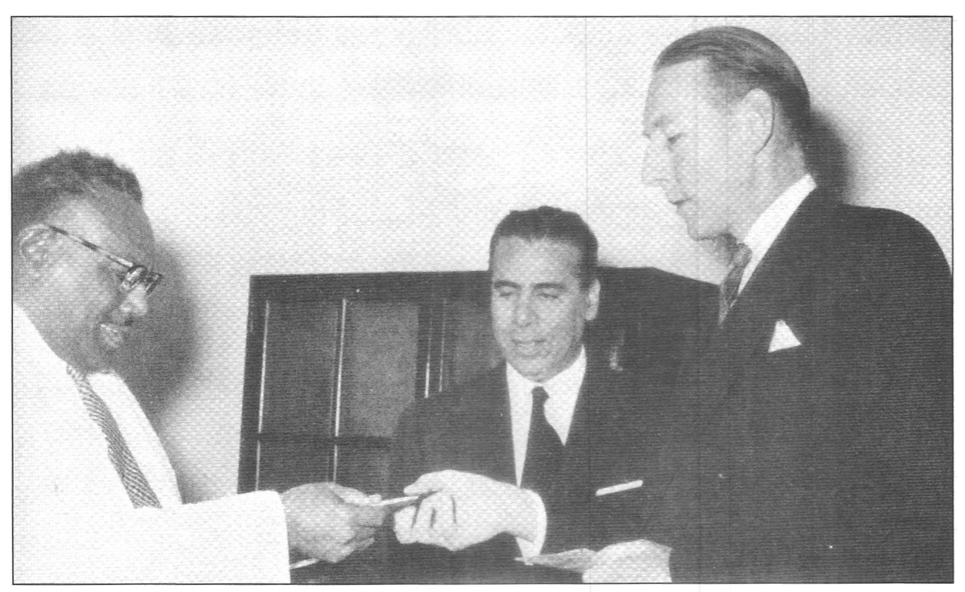
يبدو أن اتفاقاً قد تم على أن تتكون اللجنة من عضوين مستقلين ورُشح لذلك أحمد محمد صالح وعبدالفتاح المغربي، وممثل للجنوب ورشح الجنوبيون سرسيو إيرو، وممثل للحزب الوطني الإتحادي الذي رشـح أحمد محمد يسـن، وممثـل للمعارضة [19]. وكان حزب الأمة قد رشح إبراهيم أحمد، ولكن الدرديري محمد عثمان التمس موافقة السيد عبدالرحمن المهدي ليشـغل هو المقعد المخصص للمعارضة، ووافق السـيد عبدالرحمن على ذلك [20].

اعترض حســن الطاهر زروق على شـمول قائمة المرشحين لإسـمي عبدالفتاح المغربي وأحمد محمد يســن، وقال إن المشـاورات التي تم بها إقرار هذه اللجنة لم تشـترك فيها جماهير العمال والمزارعين وحزب الجبهة المعادية للاسـتعمار المدافع عن حقوق العمال والمزارعين. واسـتطرد قائلاً إنه يوجد «مقياس واحد نزن به الناس ونضعهم على أساسـه في أخطـر المناصب وذلك هو تاريخهم الوطني وجهادهم في سـبيل حرية بلادهم. على هـذا وحـده ينبغي أن نبني اختيارنا للأشـخاص الذين نضعهم على المناصب الرئيسـية المتعلقة باسـتقلال البلاد. وكان الواجب يقتضي استفتاء الشعب في اختيار الذين يمثلون رأس الدولة».

وحسب المعيار الذي حدده لاختيار من يشغلون المناصب المهمة، اقترح حسن الطاهر زروق أن يُضاف إسما أحمد خير وأحمد مختار إلى قائمة المرشحين. لم يؤخذ بهذا الاقتراح وأجيز تشكيل اللجنة الخماسية حسبما قُدم بالأغلبية [21].

6- إجازة الدستور المؤقت

في جلسـة مشتركة في يوم السبت 31 ديسـمبر 1955 أجاز مجلسا النواب والشيوخ دسـتوراً مؤقتاً للسـودان. وعن الظروف التي أدت إلى تقديم دستور مؤقت، قال مبارك زروق إن ثمـة عوامـل أدت إلى ذلك كان أولها ملء الفراغ الدسـتوري الناتج عن إنتهاء فترة الإنتقال. أما ثانيها فقد كان الإسراع بالحصول على اعتراف مصر وبريطانيا باستقلال السـودان. وعن مصدر الدسـتور المؤقت أوضـح مبارك زروق أن أقـصر الطرق في ظل هـذه الظروف كان تعديل قانون الحكم الذاتي بما يتسـق مع قيام جمهورية ديمقراطية ذات سـيادة في السودان فحلت لجنة السيادة محل الحاكم العام، واستبعدت السلطات



أزهري يتسلم وثائق الاعتراف بالاستقلال من ممثل بريطانيا دودس باركر وممثل مصر عبدالفتاح حسن

غير الديمقراطية، وأجريت بعض التعديلات الأخرى الطفيفة التي يستلزمها الحكم الديمقراطي. وأوضح مبارك زروق كذلك أن التعديلات التي ربما تكون محل خلاف قد تُركت لتدرسها الجمعية التأسيسية.

افتقد حسن الطاهر زروق نائب دوائر الخريجين وعضو الجبهة المعادية للاستعمار في الدستور المؤقت الإشارة إلى الجمعية التأسيسية. وقال إن الدستور المؤقت سيظل يعاني من نقص كبير مالم ينص على الجمعية التأسيسية.

حدد حسن الطاهر زروق عدة مبادئ لتضمينها الدستور المؤقت. وقد كان من بينها أن يكون الدستور مستمداً من مصالح الشعب، وأن يحترم إرادته، وأن يشرك الشعب إشراكاً واسعاً في الحكم، وأن يجعل جهاز الدولة جهازاً ديمقراطياً بحيث يكون للشعب الحق في مراقبة جميع أجهزة الدولة ومحاسبة ممثليه. كما كان من بينها توفير الحريات العامة، وحرية العقيدة، وحرية اعتناق الآراء السياسية والعمل لها.

ولاحظ حسن الطاهر زروق أن المادة 5 من الفصل الثاني من الدستور المؤقت تنص على بعض الحريات العامة، وأنها أغفلت حق التظاهر السلمي، وحق التنقل وحق سرية المراسلات، ولاحظ كذلك أن المادة تنتهي بعبارة «في حدود القانون» ثم قال: «لقد علمتنا

التجــارب خلال العامين الأخيريــن أن القوانين المقيدة للحريات التي وضعها الاســتعمار تسلب هذه الحقوق، مما يجعل ممارسة الحقوق التي كفلها الدستور أمراً مستحيلاً».

لعل أبرز ما ورد في مداخلة حســن الطاهر زروق تأكيده على مبدأ أســاسي في الفقه الدســتوري عندما قال: «إن أي دســتور لا يشــترك الناس في وضعه عن طريق ممثليهم المنتخبين لن يكون معبراً عن إرادة الشــعب، ولن نســتطيع أن نطلب من الناس احترامه وطاعته والولاء له [22]».

هوامش الفصل السادس عشر

1- Agreement and Exchanges of Notes, Self-determination for the Sudan, FO 93/32/102.

لترجمة عربية أنظر الجمهورية 4 ديسمبر 1955.

2- UK Trade Commissioner, Khartoum, to Foreign Office, 10 December 1955, FO 371/113624.

3- الرأي العام 8 ديسمبر 1955. وأيضاً

UK Trade Commissioner, Khartoum, to Foreign Office, 8 December 1955, FO 371/113624.

4- للمداولات وقـرارات الاجتمـاعـات أنظر: محمـد عامـر بشير، الجلاء والاستقلال (1975)، ص 31 - 54 .

5- إنضم إلى الاجتماع الرابع وباقي الإجتماعات بوث ديو.

6- إنضم إلى الاجتماعين الخامس والسادس غردون أيوم.

7- أنظر مذكرات أحمد محمد يسن، مرجع سابق، ص 306 - 307 .

8- Copy of Foreign Office telegram No. 2978 of 8 December 1955 addressed to Cairo and repeated to the Governor - General, FO 800/662. Also Governor - General to Secretary of State for Foreign Affairs, 24 November 1955, ibid.

9- Foreign Office to UK Trade Commissioner, Khartoum 12 December 1955, ibid.

10- The paper is dated 16 December 1955, ibid.

11- Adams, UK Diplomatic Mission, Khartoum to Selwyn Lloyd, Foreign Office, 6 January 1956, FO 371/119602.

12- Duncan, The Sudan's Path to Independence (1957), P. 202. Also see Daly, Imperial Sudan (1991), P 390.

13- محمد عامر بشير، مرجع سابق، ص 55.

14- Adams, UK Diplomatic Mission, Khartoum, to Selwyn Lloyd, 6 January 1956, loc.cit.

15- محمد عامر بشير، مرجع سابق، ص 57 - 59.

16- Daly , loc.cit, P. 392.

17- Luce to Foreign Office, 17 December 1955, FO 371/113625.

18- Luce to Lampen, 24 December 1955, Luce Papers, 829/6/86-88.

أنظر نصوص القرارات الأربعة في قسم الوثائق بهذا الكتاب.

19- Luce to Foreign Office, 18 December 1955, FO 371/113625.

وأيضاً مذكرات خضر حمد، مرجع سابق، ص 247.

20- حديـث مع الوالد عبدالرحمن علي طه في ديســمبر 1967، وحول هــذا الموضوع أنظر أيضاً مذكرات خضر حمد، مرجع سابق، ص 247.

21- محمد عامر بشير، مرجع سابق، ص 81 - 83.

22- نفس المرجع، ص 87 - 89 - و 93 - 97.

خــاتمــــة

نص دستور الحزب الوطني الاتحادي على أن هدف الحزب هو إنهاء الوضع الحاضر وقيام حكومة ســودانية في اتحاد مــع مصر، وتُحدد قواعد الإتحــاد بعد تقرير المصير. ولكــن بتفحص وثائق الفترة التــي يؤرخ لها هذا الكتاب، تبين لنــا أنه لا راعي الحزب السيد علي الميرغني، ولا رئيسه إسماعيل الأزهري كانا من دعاة الاتحاد مع مصر.

فقد أوردنا في الفصل الثامن أن السيد علي الميرغني أبلغ جون كنريك أحد مساعدي مستشــار الحاكــم العام في أغســطس 1953 بأن شــعارات «الوحــدة» و«تاج واحد» ومثيلاتها قد انتهت، وأن الأمة السودانية ترغب في الاستقلال، وستحصل عليه. وأضاف أنه عندما يتحقق الاســتقلال فســيدخل الســودان في علاقات مع بلدان أخرى، ولكن العلاقات مع مصر ستكون أوثق. وأبلغه كذلك في 23 مايو 1954 بأن الحقيقة الجوهرية هي أن السودانيين يرغبون في حكم أنفسهم من كل النواحي، وسيرفضون أي شكل من التبعية. وكان الســيد علي ينفي بذلك ما كان يتردد آنــذاك عن قيام اتحاد فيدرالي بين مصر والسودان، وتوحيد الجيوش والسياسة الخارجية.

وأما إســماعيل الأزهري فقد ذكــر سراً لوليام لوس بعد بضعة أســابيع من انتخابه رئيساً للوزراء أن هدفه هو استقلال السودان التام. ومن ثم أثبت صحة ما كان يُكتب ويقــال مــن أن الاتحاد مــع مصر لم يكن هدفــاً حقيقياً لحزب الأشــقاء بل كان خطة تكتيكية للتخلص من الإنجليز. فقد قال للوس إن الناس شــعروا لبعض الوقت أنه من الأســهل والعملي التحالف بشكل مؤقت مع مصر ليتخلصوا من الانجليز، ولكن هذا لا يعني أنهم كانوا يرغبون في وضع أنفسهم تحت المصريين.

في واقع الأمر إن الاتحاد مع مصر لم يكن في كافة أشــكال التعبير عنه مطلباً شعبياً. والطريف أنه بعد إجماع الشــعب السوداني على خيار الاستقلال التام، استحدث دعاة الاتحاد مع مصر تفرقة بين استقلال انفصالي واستقلال اتصالي. وكثيراً ما كان ترديد هذه التفرقة من قبل محمد نورالدين يثير الضحك في مجلس النواب.

مـن الواضح أن الحكومة البريطانية تفوقت على الحكومة المصرية في إدارتها لمعركة تقرير المصير. فبعد فترة من العداء والتوتر في البداية، اسـتطاع الحاكم العام ومعاونوه بناء جسـور وإقامـة علاقة عمل وديـة مع إسـماعيل الأزهري وحكومتـه. وبانتهاج ديبلوماسـية تتسـم بمهنية رفيعة، اسـتطاعت الحكومة البريطانية أن تحقق ما كانت تهدف إليه في السودان وهو أن يستقل السودان وألا يقع تحت السيطرة المصرية. ومن الناحية الأخرى ظل حلم إنجاز ارتباط السودان بمصر يراود حكومة ثورة 23 يوليو حتى بعد تنحية صلاح سـالم وتسلم جمال عبدالناصر شـخصياً لملف السودان، وحتى عشية الاستقلال.

فبعـد أن أصبح خيار الاسـتقلال هـو الراجـح رأت الحكومة البريطانيـة اختصار إجـراءات تقرير المصير. لذلك اقترحت على جمال عبدالناصر في أول أكتوبر 1955 قبول مبدأ استقلال السـودان والسماح للبرلمان القائم بوضع الدستور. رفض عبدالناصر ذلك الاقـتراح ورفـض اقتراحاً آخر بأن يقـرر البرلمان القائم مصير السـودان رغم إقراره بأن إحتـمالات الوحدة قد انتهت، وأن البرلمان القائم يؤيد الاسـتقلال. وقال عبدالناصر في تبرير ذلك إنه لا يستطيع التخلي علناً عن السودانيين الذين لا يزالون يؤيدون الارتباط بمصر.

بعد إبرام مصر لصفقة الأسلحة التشيكية، قررت الحكومة البريطانية أن يكون زمام المبادرة بيد السـودانيين، واقترحت على إسماعيل الأزهري أن يقرر البرلمان القائم مصير السودان. ولولا اختلافات الحكومة والمعارضة لكان من الممكن أن يتم ذلك في 3 نوفمبر 1955. رفضت الحكومة المصرية مسـألة تقرير المصير من داخل البرلمان، وسـعت من جانـب واحد لدعوة اللجنة الدولية التي سـتشرف على إجراءات تقرير المصير للانعقاد لإحباط محاولة تقرير المصير من داخل البرلمان. لأنه لو قُدر لتلك اللجنة أن تلتئم، فإن عملية تقرير المصير كانت ستنتقل إليها وستُنفذ حسبما هو منصوص عليه في الاتفاقية.

ولكـن الحكومة البريطانية لعبت ورقتها الأخيرة، وكانت إخلاء منصب الحاكم العام نهائياً. وبذلك وضعت الحكومة المصرية أمام الأمر الواقع وسدت ذرائعها بأن الحكومة البريطانيـة ترمي من تقرير المصـير من داخل البرلمان إلى إبقاء الحاكم العام في منصبه بعد إعلان البرلمان للاسـتقلال وخلال فترة إعداد الدسـتور. من الناحية الأخرى هيأت

الحكومة البريطانية بإخلائها منصب الحاكم العام، المسرح للسودانيين لتقرير مصيرهم من داخل البرلمان. وقد فعلوا.

خلاصة القول، إن حكومة ثورة 23 يوليو قد أخفقت في جعل خيار الارتباط بمصر جاذباً. وكانت حكومات العهد الملكي قد أخفقت قبلها في فرض السيادة المصرية على السودان.

يبدو أن انشغال النخب الحاكمة والمعارضة بقضية المصير الوطني لم يوفر لهم وقتاً لإلقاء نظرة فاحصة على البيان التأسيسي لحزب الأحرار الجنوبي الذي صدر في يناير 1954، أو على مداولات مؤتمر جوبا الثاني الذي عقد في أكتوبر 1954. فلو تيسر لهم ذلك لتبينوا أن حزب الأحرار كان يهدف، ضمن أمور أخرى، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المتخلفة التي تشمل الجنوب والفور والفونج والنوبة. ولتبينوا أيضاً أن دائرة إهتمام مؤتمر جوبا الثاني قد اتسعت لتشمل الفور والفونج والنوبة والسود في السودان.

أبلغ بنجامين لوكي مقررات مؤتمر جوبا الثاني إلى دولتي الحكم الثنائي والحاكم العام ورئيس وزراء السودان برسالة عبر فيها عن رغبة الجنوبيين إيقاف الزحف الشمالي الاستعماري نحو الجنوب. وقال فيها أيضاً إن الفوارق بين الشمال والجنوب ستفضي إلى واحد من أمرين: قيام اتحاد فيدرالي بين الشمال والجنوب، وإذا لم يكن ذلك مقبولاً للشماليين يُقسم السودان إلى دولتين مستقلتين تماماً عن بعضهما البعض مثلما انشطرت باكستان عن الهند.

وحتى بعد الاستقلال لم نجد ما يدل على أن سراة القوم قد تمعنوا فيما دار في الاجتماع الأول للجمعية التأسيسية الذي عُقد في 22 مايو 1958 لمناقشة مسودة دستور أبريل 1958. مع أن هذا الاجتماع يقع خارج المدى الزمني الذي يؤرخ له هذا الكتاب، إلا أننا ألحقنا بعض مداولاته وقراراته بهذا الكتاب لاتصالها الوثيق بالقرار التاريخي الذي اتخذه مجلس النواب في 19 ديسمبر 1955. نعيد إلى الأذهان أن ذلك القرار كان وعداً بأن تعطي الجمعية التأسيسية الاعتبار الكافي لمطالب الجنوبيين لحكومة فيدرالية للمديريات الجنوبية الثلاث. ولكن المسودة لم تف بذلك الوعد وخلت من أي اشارة لفيدرالية الجنوب. وجاءت ردة فعل نواب الجنوب سريعة وقوية وصاخبة.

فقد قال النائب فرانكو وول قرنق إن اســتقلال الســودان لن يســتقر إذا لم يستقم الوضع في الجنوب. وقال كذلك إنه إذا لم يُســتجب لمطلب الفيدريشــن، فلربما يطلب الجنوبيون أشــياء أخرى لم تكن هناك حاجة لها. وهدد النائب الأب ســاترنينو لاهوري بأنه إذا رُفض مطلب الفيدريشــن فإن الجنوبيين ســيبحثون عــن طريق آخر لتحقيق مطالبهم. ورفض النائبان اعتماد الدســتور بالأغلبية. إذ قال النائب قرنق إنه ما دامت الشــمس تشرق من الشرق فإن الجنوبيين لن يكونوا أغلبية. وحذر الأب ســاترنينو من أنه إذا اعتمد الدستور بالأغلبية والجنوبيون أقلية، فإن مشكلة الجنوب لن تُحل أبداً.

ألم يكن فيما سبق ذكره ما يكفي للتنبيه إلى أخطار محدقة؟ أو لم يكن فيه ما يدعو لابتدار مشروع للانصهار القومي؟

لقد اســتقل الســودان بدســتور مؤقت إستُنســخ من قانون الحكم الذاتي، وبوعد للشــعب بأن جمعية تأسيسية منتخبة ستنجز له دســتوره النهائي. ولكن وبعد انقضاء أكثر من نصف قرن منذ الاســتقلال، فإن شعب السودان لا يزال ينتظر دستوره النهائي الــذي تضعه وتقره جمعية تأسيســية منتخبة انتخاباً حراً ليحمــي الحقوق والحريات، ويكون بحق أباً للقوانين.

رب ســائل ســاخر: وما بالك يا هذا تحدثنا عن الانصهار القومي والدســتور، ونحن لا نعرف من الاســتقلال ذاته ســوى حلقة مفرغة من الحكومات والانقلابات التي تأتي وتذهب، فما أطعمت من جوع ولا آمنت من خوف!

وأحمد الله

ملحق
الإجتماع الأول للجمعية التأسيسية
لوضع الدستور النهائي:
الخميس 22 مايو 1958

في 7 يوليو 1956 تشكلت حكومة إئتلافية بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي الذي أُعلن تأسيســه في يونيو 1956. وفي عهد هذه الحكومة التي كان يرأســها عبدالله خليل تم تكوين لجنة قومية من 46 عضواً لوضع الدستور الدائم للبلاد. ضمت اللجنة في عضويتها بعض المتخصصين في القانون الدستوري، والشخصيات العامة، وممثلين للأحزاب السياســية، واتحادالعمال، واتحــاد مزارعي الجزيرة، ونقابة المحامــين، واتحاد الصحافة، وخريجــي الجامعات والغرفة التجارية[1]. وقد كانوا : أبوشــامة عبدالمحمود، أحمد خير، أحمد ســليمان، أحمد يوسف هاشم، إستانسلاوس بياســاما، الدرديري أحمد إسماعيل، الصائم محمد إبراهيم، أميل قرنفلي، بشــير عبدالرحيم، بشــير محمد سعيد، بوث ديو، بولين ألير، جابر عثمان (إتحاد مزارعي مشروع الجزيرة)، حســين السيد، حسين الهندي، حســين عثمان وني، خضر حمد، زيادة أرباب، الأب ســاترنينو، سرور رملي، ســعد الدين فوزي، ســيد أحمد عبدالهادي، عابدين إســماعيل، عبدالرحيم أحمد، عبدالرحيم الأمين، عبدالقادر حسين، عبدالله الحسن، عبدالله ميرغني، عقيل أحمد عقيل، علي بدري، عمر بخيت العــوض، مبارك زروق، محمد أحمد محجوب، محمد آدم أدهم، محمد الســيد ســلام (إتحاد العمال)، محمد صالح الشــنقيطي، محمد عبدالله العمرابي، محمد فارس حسين، محمود محمد طه، محيي الدين البرير، مكي شبيكة، مكي عباس، ميرغني النصري، ميرغني حمزة، يوسف شبيكة.

أُختير بابكر عوض الله رئيس مجلس النواب رئيساً للجنة القومية للدستور وأحمد خير رئيســاً مناوباً. عقدت اللجنة أول اجتماع لها في 22 سبتمبر 1956. وقد خاطب الاجتماع عبداللــه خليل رئيس الوزراء وزيــادة أرباب وزير العدل. أبلغ وزير العدل الإجتماع بأن البرلمان القائم سيستمر حتى نهاية عام 1956، وأنه من المأمول أن تُجرى في مارس 1957 الانتخابات للجمعية التأسيسية.

مسودة دستور أبريل 1958 أمام الجمعية التأسيسية

وضع وزير العدل مســودة دســتور أبريــل 1958 على منضدة الجمعية التأسيســية في اجتماعهــا الأول في 22 مايو 1958. لا مجال هنا لعرض شــامل لفصول مســودة هذا الدستور. نورد فقط أن الفصل الأول منه «الدولة السودانية» نص على ما يلي:

1- السودان دولة موحدة وهو جمهورية ديمقراطية برلمانية.

2- السيادة في الجمهورية السودانية للشعب الذي يمارسها وفق أحكام هذا الدستور.

3- تسود أحكام هذا الدستور على جميع القوانين القائمة أو المستقبلة.

4- اللغة الرسمية للدولة هي اللغة العربية.

5- الإسلام هو دين الدولة الرسمي [2].

أجازت الجمعية التأسيسـية سـتة قرارات قدمتها الحكومة والمعارضة بالاتفاق. وقد كان من ضمنها القرار بأن تنظر الجمعية التأسيسـية في مسـودة الدسـتور التي أعدتها اللجنة القومية للدستور والتي وضعها وزير العدل على المنضدة في يوم الخميس 22 مايو 1958. وأيضاً القرار بأن تحال المسـودة إلى لجنة الدستور للنظر فيها وإعداد تقرير عنها في أقصر وقت ممكن. علماً بأن لجنة الدستور الأخيرة هذه شُكلت من أربعين عضواً من أعضاء الجمعية التأسيسية.

إعترض ممثلو الجنوب في الجمعية التأسيسـية على مسـودة الدسـتور لأنها لم تنص عـلى موضوع الفيدريشـن وطالبوا بتضمينه. وهنا أوضح محمـد أحمد محجوب زعيم الأغلبية أن هناك سوء فهم وأن المسودة يمكن تعديلها أو رفضها أو إستبدالها. فللجمعية مطلـق الحرية في هذا الأمر. فإذا وضعت اللجنة (يقصـد اللجنة الأربعينية) تقريراً عن الفيدريشـن، فإنه سـيقدم للجمعية لتقبله أو ترفضه إذا كانت مصلحـة البـلاد العليا تقتـضي أحد الأمرين، والرأي للأغلبية.

رفض فرانكو وول قرنق النائب عن الدائرة 15 (واو) إجازة الدسـتور بالأغلبية وقال: «مادامت الشـمس تشرق من الشرق فإن الجنوبيـين لن يكونوا أغلبية. وإذا كانت هذه المسودة هي أساس النقاش فلا شأن لنا بها لأنها أهملت مطلب الجنوب الأساسي. وإنني أقرر هنا أن استقلال السودان لن يستقر إذا لم يستقم الوضع في الجنوب.... إننا لا نضمر شراً لاستقلال السودان ونحبه ونحرص عليه كأي شخص آخر منكم. ولكننا نريد أن يكون هذا الاستقلال حقيقياً لا ملوناً، وإننا نريد أن ننال حقوقنا كأمة في السودان المستقل».

وقــال النائــب قرنــق في ختام حديثــه «إننا نقف الآن على شــفا حفــرة، وموضوع الفيدريشن موضوع حساس. وإذا لم يُستجب له فلربما يطلب الجنوبيون أشياء أخرى لم تكن هناك حاجة لها».

ورفض الأب ســاترنينو لوهوري نائب الدائرة 80 (توريت لاتــوكا) القول بأن مباركة أعــمال اللجنة القومية للدســتور كانت اجماعية. وأوضح أنــه كان يمثل كتلة الأحرار في اجتماعــات اللجنة ولم يوافق على مــا توصلت إليه الحكومــة والمعارضة، وطلب منهم إدخال تعديل ينص على الفيدريشــن ولما رفضوا ذلك انســحب هو وزملاؤه. وأضاف أن الجنوبيين قاطعوا لجنة الدستور، لذلك فإن العمل الذي تم قام به جزء من أعضاء اللجنة لا كلها.

ومضى ساترنينو للقول: «**إن اجتماع لجنة الدستور المقترح (يقصد اللجنة الأربعينية) سيتعرض لإمتحان قاسٍ عندما يجيء الجنوبيون ويطالبون بالفيدريشن فيرفض طلبهم، ولــن يكون أمامهم إلا الانســحاب، ولن يكون إقرار الدســتور عند ذلــك الوقت عملاً قانونياً، وســيبحث الجنوبيون عن طريق آخر لتحقيق مطالبهم .. لقد تعبنا من كلمتي (الاعتبار الكافي) اللتين وردتا في قرار البرلمان السابق. وقد كثرت الوعود للمناقشة في هذا الأمر. إن تعديل هذه المسودة لا يجدي، بل علينا أن نبحث أولاً عن نوع الحكم الذي نريده: هل هو حكم لسودان موحد أم نوع من الحكومة الفيدرالية؟**»

واســتطرد ســاترنينو قائلاً: «إن للجنوب قضية وقضية عادلــة .... لأنه يريد أن يدير شؤونه المحلية بنفسه بعد أن فشلت الإدارة الشمالية التي حلت محل الحكم البريطاني، ولم تســتطع القيام بالعمل... وإن أوضح دليل على موقف الجنوب هو ذلك التمرد الذي وقــع قبل ثلاثة أعوام. فقد كان الجنوبيون غير راضين عن حالتهم فحاولوا الحصول على حقوقهم بالطريقة التي رأوها. وفي ســاعة غضب وإصرار وقــع التمرد. ولكنني أؤمن أن هناك طرقاً مشروعة وقانونية لتحقيق أي هدف. ولذلك فإنني لا أقر التمرد. لقد اكتُشف مؤخراً أن من أسباب التمرد تصرفات التجار والموظفين الشماليين الذين وضعت في يدهم المســؤولية فلم يحســنوا إدارتها. فكان أن وقع التمرد وتطور لثورة كان نتيجتها أن فقد كثير من الشماليين الأبرياء أرواحهم نساءً وأطفالاً ورجالاً. إن هذا وجه للمشكلة، والوجه الآخر هو أن الجنوبيين قُدموا للقضاء الذي كان مكوناً من شماليين مائة في المائة. وكانت

النتيجة أن فقد عدد كبير من الجنوبيين أرواحهم وسيق عدد ضخم منهم للسجون».

وختم الأب ساترنينو حديثه بالقول: «**إذا كنا سنعتمد على مسألة الأغلبية والجنوبيون قلة، فلن نحل مشكلة الجنوبيين أبداً**».

إنســحب الأعضاء الجنوبيون بعد ذلك من اجتماع الجمعية التأسيســية. ثم أصدروا بياناً قالوا فيه إنه كان على الجمعية التأسيســية أن تنظر أولاً في مسألة الإتحاد الفيدرالي بين الجنوب والشمال حسب قرار البرلمان السابق في 19 ديسبمر 1955. وقالوا أيضاً إنهم لا يريدون وضع عراقيل، ولكنهم لن يبحثوا أو ينظروا في أي مســودة دستور، أو يوافقوا على دستور لا يقوم على أساس الاتحاد الفيدرالي[3].

الهوامش

1- British Embassy, Khartoum to Foreign Office, 1 October 1956, FO 371/119604.

2- اللجنة القومية للدستور، دستور جمهورية السودان، أبريل 1958، مطبعة ماكوركوديل.

3- الأيام 23 مايو 1958.

تعريف ببعض أشخاص الكتاب

ميرغني حمزة البله

عبدالله عبدالرحمن نقد الله

مبارك بابكر زروق

عبدالخالق محجوب عثمان

وليام لوس

ميرغني حمزة البله

ولد في بلدة المتمة. تخرج من قسم الهندسة بكلية غردون التذكارية. عمل مهندساً بمصلحة الأشغال وترك العمل فيها في عام 1950 وأنشأ مع شركاء مكتباً خاصاً للهندسة. شارك في تأسيس مؤتمر الخريجين. في السنة الأولى للمؤتمر تقرر أن تكون رئاسة اللجنة التنفيذية دورية بحيث يتولاها كل شهر واحد من أحد عشر عضواً. وقد كان ميرغني حمزة ضمن هؤلاء.

عندما أنشأت إدارة السودان البريطانية المجلس الاستشاري لشمال السودان في سنة 1943 أصبح ميرغني حمزة عضواً فيه. ولكنه اعتذر في عام 1948 عن شغل منصب وزير الأشغال في الجمعية التشريعية. وفي أبريل من عام 1950 أسس مع محمد الحسن دياب، والدرديري محمد عثمان، وخلف الله خالد، وعثمان حسن عثمان وآخرين الجبهة الوطنية، وقد اندمجت الجبهة في الحزب الوطني الاتحادي عند إنشائه في أكتوبر/نوفمبر 1952.

انتُخب في عام 1953 نائباً في البرلمان عن الدائرة (23) أم درمان الجنوبية، وعُين وزيراً للمعارف والزراعة والري في الوزارة التي شكلها إسماعيل الأزهري في يناير 1954. ولكنه أُعفي من الوزارة في ديسمبر 1954 بعد الأزمة الوزارية التي كانت موضوع الفصل السابع من هذا الكتاب. أسس بعد ذلك مع آخرين حزب الاستقلال الجمهوري الذي اندمج في حزب الشعب الديمقراطي عند إنشائه في يونيو 1956.

عُين ميرغني حمزة وزيراً للزراعة في الحكومة الائتلافية الأولى التي شكلها حزبا الأمة والشعب الديمقراطي برئاسة عبدالله خليل في يوليو 1956، والوزارة الإئتلافية الثانية في مارس 1958. وفي عهده كوزير للري نُفذ امتداد المناقل لمشروع الجزيرة. زاد امتداد المناقل مساحة الجزيرة البالغة مليوناً من الأفدنة بحوالي 800ر000 فدان. وفي عهده أيضاً كوزير للري بدأت سلطات الري في 2 يوليو 1958 في حجز المياه عند خزان سنار لملء القناة الرئيسة لامتداد المناقل. وكان ذلك قبل التاريخ المحدد في إتفاقية عام 1929 وهو 16 يوليو من كل عام. إعتبرت مصر ذلك انتهاكاً للاتفاقية، ورد السودان بأنه غير ملزم بتلك الإتفاقية.

خالف طائفته وحزبه أي الختمية وحزب الشعب الديمقراطي عندما وقع على المذكرة التي رفعها في 29 نوفمبر 1960 الإمام الصديق المهدي وأقطاب المعارضة إلى إبرهيم عبود وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة. ووقع على تلك المذكرة كذلك إسماعيل الأزهري، وعبدالله الفاضل المهدي، وإبراهيم أحمد، ومحمد صالح الشنقيطي، ومبارك زروق، وأحمد سليمان، وسيد أحمد عبدالهادي، ومحمد أحمد المرضي، وبشير محمد سعيد.

عبدالله عبدالرحمن نقد الله

ولد في مدينة أم درمان في 26 فبراير 1915. تلقى تعليمه الأولي والأوسط في واد مدني وتخرج من قسم المحاسبين بكلية غردون. شارك في تأسيس جمعية واد مدني الأدبية التي خرجت من رحمها فكرة مؤتمر الخريجين. وقد نظمت جمعية واد مدني في نوفمبر 1939 أضخم وأنجح مهرجان أدبي يعقده مؤتمر الخريجين في تاريخه.

تأثر عبدالله عبدالرحمن نقد الله ونخبة من الخريجين بقرار المؤتمر الهندي مقاطعة البضائع البريطانية، فأقسموا على المصحف مقاطعة البضائع الأجنبية وظل على قسمه لسنين عديدة في الملبس والمأكل والمشرب.

أدى نقدالله دوراً كبيراً في إنشاء تنظيم شباب الأنصار، وكان أول أمين عام له. كان صلب العود في عقيدته الأنصارية وفي حزبيته ومع ذلك كان ودوداً. فسما بخلقه الرفيع فوق الخلافات الحزبية والطائفية. فلم يقطع حبلاً من مودة أو صلة من الصلات.

مثل مع يوسف مصطفى التني والدرديري محمد أحمد نقد حزب الأمة في وفد السودان لمصر في مارس 1946. وأُبعدوا من الوفد بعد رفض حزب الأمة تجاوز ميثاق الأحزاب المؤتلفة. وفي 30 أكتوبر 1946 قاد المسيرة التي نظمتها الجبهة الاستقلالية في الخرطوم احتجاجاً على بروتوكول صدقي - بيفن.

شغل نقد الله لسنوات عديدة منصب مساعد الأمين العام لحزب الأمة ثم الأمين العام لحزب الأمة بعد ثورة 21 أكتوبر 1964. وحُكم عليه بالسجن 4 أعوام لقيادته موكب الأنصار في أول مارس 1954 على نحو ما أوردنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

شارك نقد الله في معارضة نظام إنقلاب 17 نوفمبر 1958، وكان ضمن زعماء المعارضة

الذيـن اعتقلـوا تحفظياً ونقلوا إلى جوبـا للإقامة هناك في يوليو 1961. وشـملت قائمة المعتقلين عبدالله خليل، وإسـماعيل الأزهري، ومحمد أحمـد محجوب، ومبارك زروق، وعبدالخالق محجوب، وأمين التوم، ومحمد أحمد المرضي، وعبدالله ميرغني، وعبدالرحمن شاخور، وإبراهيم جبريل.

انتُخب في برلمان عام 1958 نائباً عن الدائرة (43) سنار الغربية، وفي برلمان عام 1965 نائباً عن الدائرة (78) سـنار الجنوبية الغربية. وتولى في عهود الديمقراطية عدة مناصب وزاريـة كان من ضمنها الحكومات المحلية والداخلية. وبالرغم من ولائه لحزبه وتجرده له، إلا أنه لم يكن وزيراً حزبياً. فقد عمل لشـعبه دون حزبه، ولغيره دون نفسـه، وترك الوزارة وكل المواطنين يثنون عليه وراضين عنه.

مبارك بابكر زروق

عمل مبارك زروق بعد تخرجه من كلية غردون في سـنة 1935 مفتشاً تحت التمرين بمصلحة السكة حديد ثم التحق بمدرسة الحقوق بالمدارس العليا حيث زامل أحمد خير، وزيادة أرباب، وبابكر عوض الله وغيرهم، وأصبح بعد تخرجه محامياً مرموقاً.

إنتُخب زروق في عام 1946 عضواً بمجلس بلدي أم درمان ولثلاث دورات أصبح رئيساً له. عُرف بالاتزان، وسـعة الأفق القومي، والقدرات الخطابية العالية. كان ينتمي لحزب الأشقاء (جناح أزهري)، وبعد التوحيد كان يتمتع باحترام كافة التيارات المتباينة التي كان يضمهـا الحزب الوطني الإتحادي. ورغم الخلاف بـين حزبه وحزب الأمة، إلا أنه احتفظ بصداقات وعلاقات وثيقة مع كثير من قادة حزب الأمة.

إنتُخب في عام 1953 عضواً في مجلس النواب عن دوائر الخريجين حيث نال أكبر عدد من الأصوات، وعُين زعيماً للأغلبية ووزيراً للمواصلات في أول حكومة شـكلها إسـماعيل الأزهري في يناير 1954. وبعد الاستقلال وإنشاء وزارة الخارجية عُين أول وزير لها.

إنتُخـب في برلمان عـام 1958 نائباً عن الدائرة 109 ريفي الخرطوم جنوب حيث كان زعيـماً للمعارضة في مجلس النواب. اعتقل في يوليـو 1961 ونفي إلى جوبا مع عدد من قـادة الجبهة الوطنية المعارضة لنظام إبراهيم عبود وظلـوا بها إلى أن تم الإفراج عنهم

في 28 ينايـر 1962. بعد ثـورة 21 اكتوبر 1964 عُين وزيراً للمالية في الحكومة الانتقالية. وقد كانت وفاته المفاجئة في عام 1965 خسـارة فادحة للحزب الوطني الاتحادي وفقداً بيناً بالنسبة لإسماعيل الأزهري شخصياً، فقد تأثر الأداء السياسي لإسماعيل الأزهري كثيراً بعد رحيل مبارك زروق. ولا يزال كثير ممن تابعوا جلسـة مجلس النواب في 19 ديسمبر 1955 يتذكرون مبارك زروق وهو يقول: «يجب أن نقيم دعائم السودان ومنذ اليوم على أسـس من الديمقراطية والعدالة، وأن نواجه مشـاكل المستقبل كرجال، وأن نعرف كيف نزن ونقدر الأمور، فبناء الأمم ليس بالأمر الهين».

عبدالخالق محجوب عثمان

ولد في عام 1927 بمدينة أم درمان وتلقى تعليمه الأولي والأوسـط في مدارسها. أكمل تعليمه الثانوي بثانوية كلية غردون في عام 1945 وهي السنة التي تفرع الثانوي بعدها إلى حنتوب ووادي سيدنا، وكان الأول بامتياز على دفعته. إلتحق بالمدارس العليا لدراسة الآداب ثم هاجر إلى مصر حيث التحق بقسـم اللغـة الإنجليزية بكلية الآداب -جامعة فؤاد (القاهرة حالياً). لفت نشـاطه الشـيوعي نظر الأمن المصري. وبعد حملة تفتيشية قامت بها سلطات الأمن المصرية في بيوت السودان بالقاهرة في عام 1948 تم فصله من الجامعة مع مجموعة أخرى من الطلاب السـودانيين. أدخل بعد ذلك للعلاج بمستشفى حلوان ثم عاد إلى السـودان في تاريخ مبكر من عام 1949 وهي السـنة التي أصبح فيها سـكرتيراً للحزب الشـيوعي السـوداني. قُدم للمحاكمة في أكتوبر 1959 إبان نظام عبود بتهمـة الانتـماء إلى منظمة غير شرعية. واعتقل تحفظياً في جوبا في يوليو 1961 مع قادة الجبهة الوطنية المعارضة لنظام 17 نوفمبر 1958.

انتخب نائباً في برلمان عام 1968 عن الدائرة (31) أم درمان الجنوبية. وكان عضواً في لجنة الدسـتور التي باشرت أعمالها في أكتوبر 1968 وانسحب منها بعد رفض التعديلات التي اقترح إدخالها على مسـودة الدسـتور. وقد كان من رأيه أن ارتباط الدستور بفكرة دينيـة ضار بوحدة البلاد. تعرض للإعتقال والنفي إلى مصر في عهد إنقلاب مايو. وأعدمه نفس النظام في 28 يوليو 1971 بعد فشل محاولة هاشم العطا الانقلابية. وحاق بزميليه جوزيف قرنق والشفيع أحمد الشيخ نفس المصير.

وليام لوس

ولد في عــام 1907. تلقى تعليمه الجامعي في كمبردج حيــث درس التاريخ واللغات الحديثة. إلتحق بالخدمة السياســية في السودان في عام 1930 وعمل في بداية تعيينه في بربــر ودارفور والنيل الأزرق ثم ســكرتيراً خاصاً للحاكم العــام في الفترة 1941 - 1947. إلتحق بعدها بالقسم السياسي بمكتب السكرتير الإداري حيث كان مسؤولاً عن الاستخبار الســياسي والصحافة والشــأن المصري. عُين بعدها نائباً لمدير الاســتوائية ثم مديراً للنيل الأزرق في الفــترة 1951 - 1953. عينه الحاكم العام بعد ذلك مستشــاراً له في الشــؤون الدستورية والخارجية بموجب المادة 103 من قانون الحكم الذاتي. لعب دوراً أساسياً في توجيه السياسة البريطانية في السودان خلال الفترة الانتقالية، ومرحلة تقرير المصير. وقد ســاعده في ذلك معرفته بدقائق السياسة السودانية، وصلاته بمعظم الناشطين في الحقل السياسي، وإجادته للغة العربية.

بعد مغادرته السودان شغل لوس منصب حاكم عام عدن (1956 - 1960)، ثم المقيم الســياسي في البحريــن (1961 - 1966). وفي الفــترة 1970 - 1972 عينه وزير الخارجية البريطانيــة ممثلاً خاصاً له في الخليج العربي حيــث أشرف على تصفية الوجود البريطاني هناك.

وثائق

1- رسالة السيد عبدالرحمن المهدي إلى سلوين لويد وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني.

2- قرار مجلس الشيوخ في 16 أغسطس 1955 بشأن تقرير المصير.

3- قرار مجلس النواب في 19 ديســـمبر 1955 بشــأن الحكومة الفيدراليــة للمديريات الجنوبية الثلاث.

4- قرار مجلس النواب في 19 ديسمبر 1955 بإعلان الإستقلال.

5- قرار مجلس النواب في 19 ديسمبر 1955 بشأن قيام رأس دولة سوداني.

6- قرار مجلس النواب في 19 ديســـمبر 1955 بشأن قيام جمعية تأسيسية منتخبة لوضع وإقرار الدستور النهائي وقانون الإنتخاب للبرلمان السوداني المقبل.

1

عبد الرحمن المهدي

عزيزي حضرة السيد سلوين لويد

تحية وسلام

ان اتفاقية ١٢ فبراير بين دولتي الحكم الثنائي
عن السودان نصت على عدم التدخل من جانب الدولتين
اثناء الانتخابات وفي فترة الحكم الذاتي التي امدها
ثلاث سنوات

ومنذ قيام هذا البرلمان بالسودان في اول يناير سنة ١٩٥٤
ولعلها [illegible] ازدادت التدخل المصري بشكل بينا في
[illegible] في هذه الفترة التي [illegible] تقرير
المصير الذي [illegible] في مصر [illegible]
[illegible]

ان قيام حكومة اتحادية في السودان على [illegible]
واسعا في هذه الفترة

وحيث ان انكلترا [illegible] في هذه الاتفاقية [illegible]
[illegible] السودانيين حرية تقرير المصير
وقد [illegible] على جانب من الاهمية وهي [illegible]
[illegible] في [illegible] هذه الاتفاقية
[illegible] في [illegible] الاستقلالية والادارية
ولقد اثبت حادث [illegible] عدم حياد الحكم القائم الآن في السودان
ونخشى ان مثل هذه الحوادث قد تتكرر [illegible] ونتائج
خطيرة العاقبة

لهذا فانني ارسل هذا مع السيد ابراهيم احمد [illegible]
اليكم [illegible] باعادة النظر في اقتراح الذي قدمته لكم [illegible]
في الحكم للتخلص [illegible] نتائج [illegible]

هذا وتفضلوا بقبول الاحترام

المخلص

[illegible]

رقم /

دار البرلمان
ص.ب ٣٧٢
الخرطوم

في ١٧ اغسطس سنة ١٩٥٥

ياصاحب المعالى

قرر مجلس الشيوخ بالاجماع في يوم الثلاثاء الموافق ١٦ اغسطس سنة ١٩٥٥ ان يتقدم لمعاليكم بخطاب بالنص التالى :-

"نحن اعضاء مجلس الشيوخ في البرلمان مجتمعاً نعرب عن رغبتنا في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير فورا ونرجوا من معاليكم اخطار الدولتين المتعاقدتين بهذا القرار بمقتضى الماده التاسعه من الاتفاق بين الحكومه المصريه وحكومه المملكه المتحده لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا بتاريخ ١٢ فبراير سنه ١٩٥٣ بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان"

رئيس مجلس الشيوخ

زعيم مجلس الشيوخ

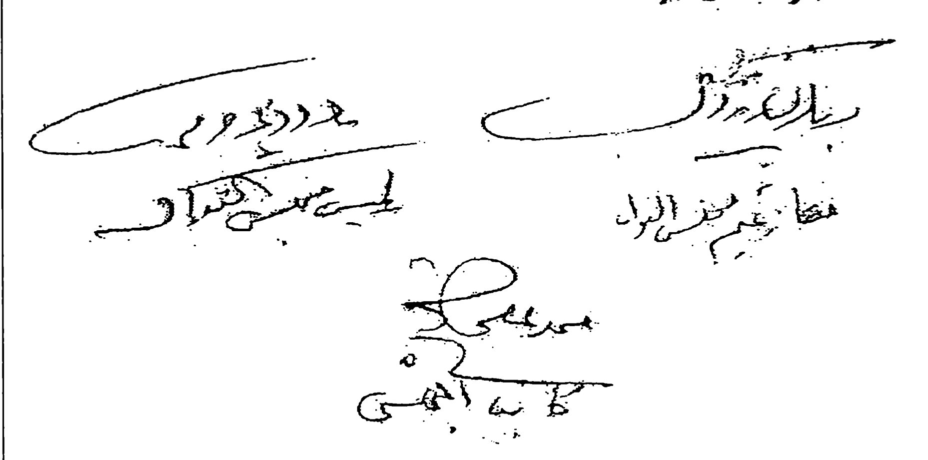
كاتب مجلس الشيوخ

3

الاثنين ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥

قرار بالاجماع

انه من رأى هذا المجلس ان مطالب الاعضاء الجنوبيين لحكومة فدرالية للمديريات الجنوبية الثلاث ستعطى الاعتبار الكافي بواسطة الجمعية التأسيسية .



4

رقم /

دار البرلمان
ص.ب ٣٧٢
الخرطوم

في يوم الاثنين ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥

يا صاحب المعالي

قرر مجلس النواب بالاجماع في يوم الاثنين الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ أن يتقدم لمعاليكم بخطاب بالنص التالي :-

« نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعاً نعلن باسم شعب السودان أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ونرجو من معاليكم أن تطلبوا من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الاعلان فوراً »

[signature]
رئيس مجلس النواب

[signature]
زعيم مجلس النواب

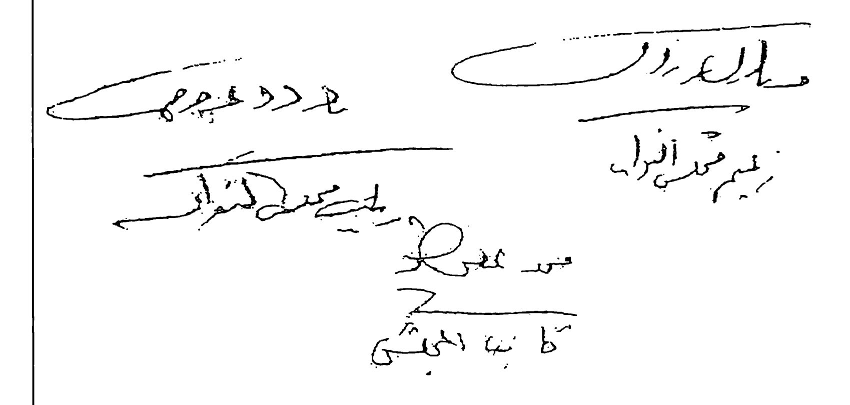
[signature]
كاتب مجلس النواب

5

الإثنين ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥

قـرار بالاجماع

بما انه يترتب على الاعتراف باستقلال السودان قيام رأس دولة سوداني فانه من رأى هذا المجلس ان ينتخب البرلمان لجنة من خمسة سودانيين لتمارس سلطات رأس الدولة بمقتضى احكام دستور مؤقت يقره البرلمان الحالي حتى يتم انتخاب رأس الدولة بمقتضى احكام دستور السودان النهائي كما انه من رأى هذا المجلس ان تكون الرئاسة فى اللجنة دورية فى كل شهر وان تضع اللجنة لائحة لتنظيم اعمالها .



6

الاثنين ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥

قرار بالاجماع

انه من رأي هذا المجلس ان تقوم جمعية تأسيسية منتخبة لوضع واقرار الدستور النهائي للسودان و قانون الانتخاب للبرلمان السوداني المقبل .

رئيس مجلس الشيوخ

زعيم مجلس النواب

كاتب المجلس

المراجع

أولاً: المراجع الرسمية غير المنشورة

1- The United Kingdom National Archives

a. Class FO 371 Foreign Office: Political Departments: Egypt and Sudan. In this Class the following files were used:

73471	80352	96913	96916
102711	102753	102925	108311
108320	108321	108322	108323
108324	108325	108326	108328
108330	108331	108332	108340
108341	108343	108344	108377
108378	108380	108381	108382
113581	113582	113583	103584
113585	113596	113602	113609
113610	113614	113615	113616
113617	113618	113619	113624
113697	113783	113784	119604

b. Class FO 800 Foreign Office, Private offices: Various Ministers' and Officials' Papers. In this Class the following file was used:

662: The Papers of Sir Knox Helm.

ثانياً: المراجع الرسمية المنشورة

1- مصر

السودان: الكتاب الأخضر الذي أصدرته في عام 1953 رئاسة مجلس الوزراء بجمهورية مصر عن السودان من 13 فبراير 1841 إلى 12 فبراير 1953.

2- السودان

(أ) تقريـــر لجنــة التحقيـــق في الإضطرابـــات التي حدثت بجنوب الســودان في أغسطس سنة 1955.

(ب) Southern Sudan Disturbances August 1955: Report of the Commission of Enquiry: McCorquedale (Sudan).

(ج) محاضر مجلس النواب:

الجلسة رقم 32 يوم الثلاثاء 16 أغسطس 1955.

الجلسة رقم 33 يوم الإثنين 22 أغسطس 1955.

الجلسة رقم 34 يوم الإثنين 29 أغسطس 1955.

الجلسة رقم 36 يوم الخميس 10 نوفمبر 1955.

(د) اللجنــة القوميــة للدســتور: دســتور جمهورية الســودان، أبريــل 8591، شركة ماكـوركوديل.

ثالثاً: أوراق خاصة

أوراق سير وليام لوس

(a) 828/6/54.
(b) 828/6/70-73.
(c) 828/6/87-89.
(d) 828/7/10.
(e) 829/6/38-48.
(f) 829/6/78-81.
(g) 829/6/86-88.
(h) 829/9/8-11.
(i) 829/8/25-27.

إطلعنا على أوراق لوس ضمن المجموعة الخاصة لمحمود صالح عثمان صالح.

رابعاً: الصحف والمجلات

الأهـــرام : القاهرة.

الجمهورية : القاهرة.

المصـــور : القاهرة.

صوت السودان : الخرطوم.

السودان الجديد : الخرطوم.

الرأي العام : الخرطوم.

النيــــل : الخرطوم.

الأمـــة : الخرطوم.

الأيـــام : الخرطوم.

الإسـتقلال : الخرطوم.

الصحافــة : الخرطوم.

خامساً: الكتب والمقالات باللغة العربية

(أ) الكتب

أحمـد إبراهيم أبوشـوك : الإنتخـابات الـبرلمانيـة في السـودان والفاتح عبدالله عبدالسلام (1953 - 1986): الطبعة الأولى، مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي،2008.

أحمد حمروش : قصة ثـورة 23 يوليـو، الجزء الثالـث، عبدالناصر والعرب، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، أبريل 1976.

أحمد سليمان : ومشيناها خطى، الجزء الثاني، دار الفكر، 1986.

أحمد محمد يسن : مذكرات، مركز محمد عمر بشير، 2001.

الصادق المهدي : جهاد في سبيل الإستقلال، المطبعة الحكومية، بدون تاريخ.

أمين التوم : ذكريات ومواقف (1914 - 1969)، الطبعة الثانية، الدار السودانية للكتب، 2004.

بشير محمد سعيد : الزعيم الأزهري وعصره، الطبعة الأولى القاهرة الحديثة للطباعة، 1990.

جمال الشريف : الصراع السياسي على السودان (1840 - 2008)، الطبعة الأول شركة مطابع السودان للعملة، 2008.

حسن مكي محمد أحمد : حركة الإخوان المسلمين في السودان (1944 - 1969)، الطبعة الأولى معهد الدراسات الأفريقية، 1982.

خضر حمد : مذكرات: الحركة الوطنية السودانية: الإستقلال وما بعده، الطبعة الأولى، مكتبة الشرق والغرب الشارقة، 1980.

رفعت السعيد : تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، المجلد الأول (1900 - 1940)، دار الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، 1987.

المجلد الثاني: الصحافة العلنية، 1987.

المجلد الثالث: (1940 - 1950)، 1988.

عبدالخالق محجوب : لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني، الطبعة الثالثة، دار الوسيلة للطباعة والنشر، الخرطوم، 1987.

عبد الرحمن الرافعي : ثــورة 23 يوليو 1952، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، 1989.

عبدالرحمن علي طه : الســودان للســودانيين، تحقيق فدوى عبدالرحمن علي طه، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1992.

علي محمد بشير موسى : تاريــخ نقابة الســكة الحديد والحركــة النقابية في السودان (1906 - 1961)، دار عزة للنشر والتاريخ، الخرطوم، 2007.

فدوى عبدالرحمن علي طه : كيف نال الســودان استقلاله، الطبعة الثانية، مركز عبد الكريم ميرغني، 2008.

فيصل عبدالرحمن علي طه : الحركة السياســية الســودانية والــصراع المصــري البريطـــاني بشـــأن الســـودان (1936-1953)، الطبعة الثانية، مركز عبدالكريم ميرغني، 2004.

قاسم أمين : إتفاقية السودان في الميزان، بدون تاريخ.

كامل محجوب : تلك الأيام، الجزء الأول، دار البلد، الخرطوم، 1999.

محمد سعيد القدال : تاريخ الســودان الحديــث (1820 - 1955)، شركة الأمل للطباعة والنشر، 1993.

: معــالم في تاريخ الحــزب الشــيوعي في نصف قرن (1936 - 1996)، الطبعــة الأولى، دار الفــارابي، بيروت، 1999.

محمد سليمان : اليســار الســـوداني في عشـــرة أعوام (1954 - 1963)، مكتبة الفجر واد مدني، 1967.

محمد عامر بشير : الجلاء والإســتقلال، الطبعة الأولى، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، 1975.

محسن محمد : مصر والســودان: الإنفصــال، الطبعــة الأولى، دار الشروق، 1994.

مصطفى السيد : مشـــاوير في دروب الحيـــاة، شركة مطابــع العملة السودانية، 2007.

محمد عمر بشير : تاريخ الحركة الوطنية في السودان (1900 - 1969)، دار الجيل، بيروت، 1987.

: حول العلاقات السودانية - المصرية، الطبعة الأولى، دار النسق، 1988.

موسى عبدالله حامد : إســتقلال الســودان بــين الواقعية والرومانســية، منشورات الخرطوم عاصمة الثقافة العربية، 2005.

نجدة فتحي صفوة : مــن نافــذة الســفارة: العــرب في ضــوء الوثائق البريطانيــة، الطبعــة الأولى، ريــاض الريس لندن- قبرص، 1992.

(ب) المقالات:

جمال عبدالجواد : «مصر في السياسية الســودانية»، المستقبل العربي، العدد التاسع والسبعون، سبتمبر 1985، بيروت، ص 68.

محمد أبو القاسم حاج حمد : «عقبات التطور الســياسي والدستوري في السودان من 1956 إلى 1986» صحيفة الخليج، الشــارقة 3 يناير 1987.

محمد سليمان : الأمــير نقدالله: مضاء في العزيمــة وثبات في المبدأ، الصحافة: 7 أغسطس 1979.

نجدة فتحي صفوة : «الشــؤون العربية في الوثائق البريطانية: السودان على عتبــة الإســتقلال» الباحث العــربي، لنـــدن، يـــنايــر - مارس ,1986 ص 110.

سادساً: الكتب والمقالات باللغة الإنجليزية

(أ) الكتب

Daly, M.W., Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium 1934-1956, Cambridge 1991.

Duncan, J.S.R., The Sudan's Path to Independence, Blackwood, London 1957.

Eden, Anthony, Full Circle, Cassell, London 1960.

El Amin, Mohamed Nuri. The Emergence and Development of the Leftist Movement in the Sudan during the 1930's and 1940's, Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum, 1984.

Grafftey-Smith, Lawrence, Hands to Play, Routledge and Kegan Paul, London 1975.

Hawley, Donald, Sandtracks in the Sudan, Michael Russell, Norwich 1955.

Henderson, K.D.D., Sudan Republic, Ernest Benn, London 1965.

Johnson, D.H., (Editor), Sudan Part I 1942-1950, British Documents on the End of Empire, Series B, Volume 5, the Stationery Office, London 1998.

Part II 1951-1956.

MacMichael, Harold, Sudan Political Service 1899-1956, Oxford, Oxonian Press.

Mavrogordato, Jack, Behind the Scenes, Element Books, Tisbury 1982.

Salih, Mahmoud (Edidor), The British Documents on the Sudan, Volumes IX and X, Part 1 and 2 1954, Abdel Karim Mirghani Cultural Centre, Omdurman 2002. Volume XI 1955-1956.

Warburg, Gabriel, Nationalism and Communism in a Traditional Society, The Case of Sudan, Frank Cass 1978.

(ب) المقالات

Mayall, R.C., "Recent Constitutional Developments in the Sudan", International Affairs, Volume XXVIII, No. 3, July 1952, P 310.

Taha, Faisal A.R., "Some Legal Aspects of the Anglo-Egyptian Condominium over the Sudan 1899-1954", British Year Book of International Law, Volume LXXVI 2005, P. 337.

فهـرس الأعــلام

(أ)

(ب)

(ت)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)